الحجة للقراء السبعة

أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام
الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد

تصنيف

أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي

(٢٨٨ - ٣٧٧ هـ)

الجزء الرابع

حققه

بدر الدين قهوجي   بشير جويجاتي

راجعه ودققه

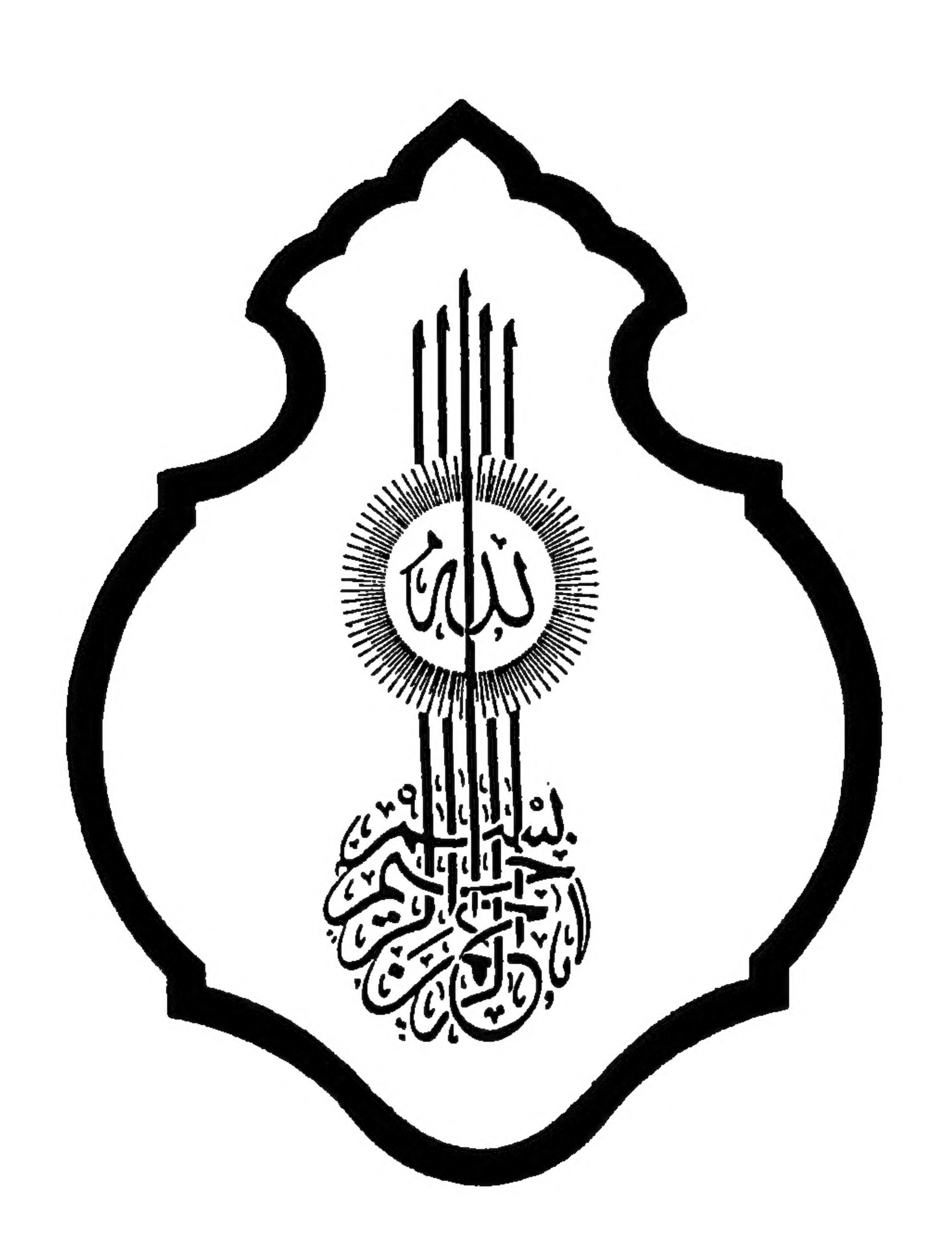
عبد العزيز رباح

دار المأمون للتراث

دمشق - ص.ب : ٤٩٧١

بيروت - ص.ب : ١١٣/٦٤٣٣




الله
بسم الله الرحمن الرحيم

الحُجَّة للقُرّاء السَّبعة

الطبعة الأولى
١٤١١هـ - ١٩٩١م

بسم الله [الرحمن الرحيم
عونك يا رب][١]
ذكر اختلافهم في
سورة الأعراف

اختلفوا في تشديد الذال وتخفيفها وزيادة يَاءٍ[٢] في قوله تعالى[٣]: (قليلاً مَا تَذكَّرون) [الأعراف/ ٣].

فقرأ ابن كثيرٍ، وأبو عمروٍ، ونافعٌ، وعاصمٌ في رواية أبي بكرٍ (قليلاً ما تَذَّكَّرُون) مشدَّدة الذَّالِ والكاف.

وقرأ حمزةُ، والكسائي، وعاصمٌ في رواية حفصٍ: (تَذَكَّرون) خفيفة الذال شديدة الكاف.

وقرأ ابن عامرٍ: (قَليلاً ما يتذكَّرون) بياء وتاء. وقد روي عنه بتاءينِ[٤].

من قرأها: (تذَّكّرون) أراد: تتذكرون، فأدغم تاء تفعّل في الذال، وإدغامُها فيه حسن، لأن التاء مهموسةٌ، والذالَ مجهورةٌ، والمجهورُ أزْيَدُ صوتاً، وأقوى من المهموس، فَحَسُنَ

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من (ط).
(٢) في (م): تاء.
(٣) في (ط): عز وجل.
(٤) السبعة ٢٧٨ .

إدغامُ الأنقص في الأزيد، ولا يسوغ إدغام الأزيدِ في الأنقصِ ألا ترى أن الصاد وأختيها لم يُدْغَمْنَ في مُقارِبِهِنَّ لما فيهنَّ من زيادة الصفير.

و(ما) في قوله: (ما تَذَكَّرُونَ)[١] موصولةٌ بالفعل، وهي معه بمنزِلة المصدر، والمعنى: قليلٌ[٢] تذكّرُكم. ولا ذِكْر في الصلة يعود إليها كما لا يكون في صلة أَنْ ذِكْرٌ.

وقراءة عاصمٍ وحمزة والكسائي في المعنى مثل قراءَةِ من تقدم ذِكْرُه، إلاَّ أنَّهم حذفوا التاء، التي أدغمها هؤلاءِ، وذلك حسنٌ لاجتماع ثلاثة أحرُف متقاربة. ويقوي ذلك قولُهم: اسطاع يسطيع[٣]، فحذفوا أحد الثلاثة المتقاربة.

وقولُ ابن عامرٍ: (تَتَذَكَّرونَ) بتاءين كقراءةِ من قرأ: (تَذَّكَّرون، وتَذَكّرُون) إلا أنه أظهر ما أدغَمَه من قال: (تَذَّكَّرُونَ) وما حذفه من قال: (تَذَكَّرون).

وقول ابن عامر: (يتَذَكَّرون) بياءٍ وتاءٍ، وجْهُهُ أنه مُخاطبةُ للنبي ﷺ[٤] أي: قليلاً تذكُّرُ هؤلاء الذين ذُكِّرُوا بهذا الخطاب.

وكلُّهم[٥] قرأ: (مَعَايش) [الأعراف/ ١٠] بغير همزٍ.

---

(١) في (م): ما يَذكَّرُون.
(٢) في (ط): قليلاً.
(٣) في (م): استطاع يستطيع.
(٤) عبارة (م): أنه وجهه أنه مخاطبة النبي.
(٥) في (ط): كلهم بإسقاط الواو.

وروى خارجةُ عن نافعٍ: (معائشَ) ممدودٌ مهموزٌ[١]، وهذا غلَطٌ[٢].

قوله: (وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيها مَعَايِش).

معايشَ فيه جمع معيشة، واعتل معيشة لأنه على[٣] وزن يعيشُ، وزيادتُهُ زيادةٌ تختصُّ الاسم دون الفعل، فلم يُحْتَج إلى الفصل بين الاسم والفعل، كما احتيجَ إليه فيما كانت[٤] زيادتُه مشتركةً نحو الهمزة في: أجاد، وهو أجود منك. وموافقةُ الاسمِ لبناءِ الفعلِ، يوجب في الاسم الاعتلال، ألا ترى أنَّهم أَعَلُّوا باباً وداراً ويومٌ راحٌ لمَّا كان على وزن الفعل، وصَحَّحُوا نحوَ: حِوَلٍ، وعُيَبَةٍ ولُوَمَةٍ لما لم يكُنْ على مثالِ الفِعل، فمعيشةٌ موافِقَةٌ للفعلِ في البناءِ، ألا ترى أنه مثلُ: يعيش، في الزِّنَةِ، وتكسيرُها يزيلُ مشابهتَه، في البنـاء؛ فقد علِمتَ بـذلك زوال المعنى الموجب للإعـلال[٥] في الواحـد في الجمع[٦]، فلزم التصحيـح في التكسير لـزوال المشابهـة في اللفظ، ولأن[٧] التكسير معنىً لا يكون في الفعل، إنما يختصُّ به الاسم وإذا كانوا قد صححوا نحوَ الجَوَلَان والهَيَمَانِ والغثيانِ[٨]، مع قيام

(١) في (ط): ممدوداً مهموزاً.
(٢) السبعة ٢٧٨.
(٣) سقطت من (م).
(٤) في (ط): كان.
(٥) في (ط): للاعتلال.
(٦) في (ط): في الجميع.
(٧) في (ط): لأن بسقوط الواو.
(٨) سقطت من (ط).

بناء الفعل فيه لِما لحقَهُ من الزيادةِ التي يختصُّ بها الاسم؛ فتصحْيح قولِهم (معايشَ) الذي قد زال مشابهةُ الفِعل عنه في اللفظ والمعنى لا إشكالَ في تصحيحه، وفي وجوبِ العدْلِ عن إعْلالِهِ، ومن أَعلَّ فهَمَزَ؛ فمجازُهُ على وجه الغلَطِ، وهو أن معيشةً على وزن: سفينةٍ، فتوهَّمَها: فعيلَة؛ فهمز كما يهمِزُ[1] مصايبَ، ومثل ذلك ممّا[2] يُحمل على الغلط قولهم في جمع مسيل: أمسِلَةٍ، وقد جاء ذلك في شعر هذيل. قال أبو ذؤيبٍ[3]:

وأمْسِلَةٌ مدافِعُهَا خَليفُ

فتوهموه فعيلةً. وإنَّما هو مفعِلَةٌ؛ فالميمُ في أمسِلَةٍ على هذا مِيم مَفْعِل، وقد حكى يعقوبُ وغيرُهُ مسيلٌ ومُسُلُ، فالميمُ على هذا فاءٌ، ومسيلٌ: فعيلٌ وليس بمَفْعِلٍ من سَالَ.

ومن همز: مَدَاينَ، لم يجعله: مَفْعِلَةً، من دانَ[4] ولكنَّه

---

(١) في (ط): فهمزها كما همز.

(٢) في (م): ما.

(٣) عجز بيت وصدره:

بوادٍ لا أنيسَ بهِ يَبَابٍ

وقبله:

فقال له أرى طيراً ثقالاً تخبِّرُ بالغنيمة أو تخيفُ

ويباب: قفر ليس فيه أحد ـ ومدافعها: التي تدفع إلى الأودية.

وخليف: الطريق في أصل الجبل. انظر شرح أشعار الهذليين للسكري ١/١٨٥.

(٤) في (ط): دان يدين.

فعيلةٌ، يدل على ذلك: مُدُن ولا يجوز أن يكونَ: مفعِلةً، من دانَ يدينُ، ومن أخذه من ذلك، كانَ مدينةٌ مَفْعِلَةً عنده، وَجمعَهَا: مداين بتصحيح الياء.

واختلفوا في ضم التاءِ [وفتحها من قوله][1]: (وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ) [الأعراف/ ٢٥].

فقرأ ابن كثيرٍ وأبو عمروٍ، ونافعٌ، وعاصمٌ (ومنها تُخرَجُونَ)، بضم التاء وفتح الراء ها هنا، وفي الروم: (وكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ، ومن آياتِه) [الآية / ١٩] مثلُه. وفي الزخرف [١١]: (كذلك تُخْرَجونَ)، مثلُهُ، وفي الجاثية [٣٥]: (فاليومَ لا يُخْرَجُونَ مِنْهَا)، وقرأ في: سأَلَ سائلٌ: (يوم يَخْرُجون) [المعارج/ ٤٣]، وفي الروم[٢٥]: (إذا أَنْتُم تَخْرُجُون)؛ ففتح[2] التاءَ والياءَ في هذين، ولم يختلف الناس فيهما.

وقرأ حمزةُ والكسائيُّ: (ومِنْهَا تَخرُجُونَ) في الأعراف، بفتح التاءِ وضم الراء، وفي الروم: (وكذلِكَ تَخْرُجُونَ) مثله، وفي الجاثية: (فالْيَوْمَ لا يَخْرُجُونَ منها) مثله وكذلك[3] الزخرُف [١١] (يَخْرُجونَ).

وفتح ابن عامرٍ التاءَ في الأعرافِ فقط[4]. وضمَّها في

---

(١) سقط من (م) ما بين معقوفين.
(٢) في (ط): بفتح.
(٣) في (ط): وفي الزخرف كذلك.
(٤) سقطت من (م).

الباقي. وأما قوله: (يُخرَجُ مِنْهما اللؤلؤُ) [الرحمن/ ٢٢]؛ فقرأ ابن كثيرٍ، وعاصمٌ، وحمزةُ، والكسائيُّ، وابن عامرٍ: (يَخْرُجُ مِنْهُمَا) بنصب الياء وضم الراء.

وقرأ نافع وأبو عمروٍ: (يُخْرَجُ منهما) بضم الياء وفتح الراء، وروى أبو هشام عن حسين الجُعْفي، عن أبي عمروٍ (نُخْرِجُ مِنْهُمَا) بنونٍ مضمومةٍ (اللُّؤْلُؤَ والمَرْجَانَ) نصبهما.

حدثني محمدُ بن عيسى المقرىءُ، عن أبي هشام[1]، عن حسين الجُعْفي، عن أبي عمروٍ: (نُخْرِجُ) بنون مضمومة[2].

ومن قرأ: (يُخْرَجُونَ) بضم الياء فَحُجَّتُهُ قولُه: (أيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إذا مُتُّمْ وكنتم تراباً وعظاماً أَنَّكُم مُخْرَجون)[3] [المؤمنون /٣٥]. وقوله: (كذلِكَ نُخْرِجُ المَوْتى) [الأعراف /٥٧].

وحجَّة من قال: (تَخْرُجونَ) اتفاق الجميع في قوله: (ثُمَّ إذا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الأرضِ إذا أَنْتُمْ تَخْرُجونَ) [الروم/ ٢٥] بفتح التاء.

ومن حُجَّتِهِ قولُه: (إلى ربِّهِمْ يَنْسِلُونَ) [يسٓ/ ٥١]؛ فأسند الفعل إليهم.

ومن حجته أنه أشبه بما قَبْلَهُ من قوله: (قالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ

---

(١) كذا في (ط) وفي (م): عن أبي هاشم.

(٢) السبعة ٢٧٩.

(٣) في (م) قطع الآية وقال: إلى قوله: أنكم مخرجون.

وفيْهَا تَمُوتُونَ ومنها تَخْرُجُون) [الأعراف/٢٥]، ومن حُجَّتِهِمْ قوله: (كما بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ) [الأعراف /٢٩].

فأمَّا قولُهُ: (يُخْـرَجُ منهُما اللُّؤْلُؤُ والمَـرجَانُ) [الـرحمن /٢٢]، فمن قال: (تُخْرِجُ مِنْهُما)[١] فعلى أنه أسند الفعل[٢] إلى الله تعالى[٣]، كما قال: (فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ) [الأعراف/٥٧]، ومن قال: (يَخْرُجُ) جعله مطاوعَ أخْرَجَ، كما تقول: أخرجْتُـهُ فخرَجَ، والأوَّلُ أدْخَـلُ في الحقيقة، وقـال: (يخرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ والمَرجانُ)، واللُّؤلؤ[٤] يخرُجُ من المِلْحِ.

وزَعَمَ أبـو الحسن: أن قومـاً قالـوا: إنَّه يَخْـرُجُ منهما جميعاً، ويجوز أن يكونَ: (يَخْرُجُ منهما) في المعنى[٥]: يخرُجُ من الملح، فقال: (يَخْرُجُ منهُمَا) على أنه يخرُجُ من أحدِهِمَا، فحذف المضاف، ومثل ذلك في حذف المضاف قولُهُ: (وقَالُوا لَـوْلَا نُـزِّلَ هَـذَا القـرآنُ على رَجُـلٍ مِنَ القَـرْيَتَيْنِ عَـظِيمٍ) [الزخرف/٣١].

والـرجـل[٦] إنمـا يكـون من قـريـةٍ واحـدةٍ، كمـا أنَّ اللؤلؤ يخرُجُ مِنَ المِلْحِ، وإنما المعنى: على رَجُلٍ من رَجُلَيْ

---

(١) سقط من (ط). منهما.

(٢) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٣) في (ط): عز وجل.

(٤) في (ط): واللؤلؤ إنما.

(٥) في (ط): والمعنى.

(٦) في (ط): فالرجل.

القريتين عظيم[١]، والقريتان: مكة والطائف[٢].

اختلفوا في رفع السين ونصبها من قوله تعالى[٣]: (ولباسُ التَّقْوَى) [الأعراف/٢٦].

فقرأ ابن كثيرٍ، وأبو عَمْرٍو، وعاصمٌ، وحمزةُ: (ولباسُ التَّقْوَى) رفعاً.

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ والكسائيُّ: (ولباسَ التَّقْوىٰ) نصباً[٤].

أما النصب: فعلى أنه حمل على (أَنْزَلَ) من قوله: (قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاساً ولباسَ التَّقْوى) [الأعراف/٢٦]، وأنزلنا هنا كقوله: (وَأَنْزَلْنَا الحديدَ فِيهِ بأسٌ شَدِيدٌ) [الحديد/٢٥]، وكقوله: (وأنزلَ لَكُمْ مِنَ الأَنْعَامِ ثَمانِيةَ أَزْواجٍ) [الزمر/٦]، أي: خَلَقَ، وقوله[٥]: (ذَلِكَ) على هذا: مبتدأ، وخبرُه (خَيْرٌ).

ومن رَفَعَ فقال: (ولباسُ التَّقْوىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ) قطع اللباسَ من الأول واستأنف[٦] به فجعله مبتدأ.

وقولُه (ذلك) صفة أو بَدَلٌ أو عطفُ بيانٍ، ومن قال: إنَّ (ذلك) لغوٌ، لم يكن على قوله دَلاَلَةٌ، لأنه يجوز أن يكونَ على ما

(١) سقطت من (م).
(٢) في (ط) بعدها: «والرجلان ينص الشيخ» ولم يذكر شيئاً بعدها.
(٣) سقطت من (ط).
(٤) السبعة ٢٨٠.
(٥) في (ط): فقوله.
(٦) في (ط): فاستأنف.

ذَكَرْنا[١]، و(خَيْرٌ) خبرٌ للباسِ[٢] والمعنى: لباسُ التقوى خيرٌ لصاحبه إذا أخذ به وأقربُ له إلى الله مما خلقَ له من اللباس والرياشِ الذي يتجمَّلُ[٣] به، وأُضيفَ اللباسُ إلى التقوى، كما أضيف في قوله[٤]: (فأذاقَهَا الله لباسَ الجوعِ والخوف) [النحل/١١٢] إلى الجوع[٥].

اختلفوا في رفع التاءِ ونصبها من قوله[٦]: (خَالِصَةً يَوْمَ القِيَامَةِ) [الأعراف/٣٢].

فقرأ نافعٌ وحدَه (خالِصَةٌ) رفعاً.

وقرأ الباقون: (خالِصَةً) نصباً[٧].

قال أبو الحسن: أخرج لعباده في الحياة الدنيا، [قال أبو علي][٨]: لا يخلو القول في قوله (في الْحَياةِ الدُّنْيَا) [الأعراف/٣٢] من أن يتعلق بـ(حرَّمَ) أو: بـ(زِينة)، أو: بـ(أخرجَ)، أو: بـ(الطيباتِ)، أو: بـ(الرِّزْقِ) من قوله: (مِنَ الرِّزْقِ) [الأعراف/٣٢] أو بقوله: (آمنوا) [الأعراف/٣٢]؛ فلا يمتنع من أن يتعلَّق بـ(حرَّمَ) فيكون التقدير: قُل من حرَّم في

---

(١) العبارة في (ط): على واحدٍ مما ذكرنا.

(٢) في (ط): خبرُ اللباس.

(٣) في (ط): يتحمل، بالحاء المهملة. وهو تصحيف..

(٤) في (ط): عزَّ وجل.

(٥) في (ط): الجوع والخوف.

(٦) في (ط): قوله عز وجل.

(٧) السبعة ص ٢٨٠.

(٨) سقطت من (م).

الحياة الدنيا، ويكون[١] المعنى: قل من حرَّم ذلك وقت الحياة الدنيا زينة، ولا يجوز أن يتعلَّق بزينة لأنَّـه مصدر، أو جـار مجراهُ، وقد وصَفْتَهَا[٢]، فإذا وصفتها[٢]، لم يَجُزْ أن يتعلَّق بها شيءٌ بعد الوصفِ، كما لا يتعلق به بعد العطفِ عليه، ويجوز أن يتعلق بأخرجَ لعباده في الحياة الدنيا.

فإن قلتَ: فهلاَّ[٣] لم يجُز تَعَلُّقُهُ بقوله: (أَخْرَجَ لعبادِهِ) لأنَّ فيه فصلاً بين الصلة والموصول بقوله: (قُـلْ هِيَ للذينَ آمَنُوا) [الأعراف/٣٢]، وهو كلامٌ مستأنف ليس في الصلة؟

قيل: لا يمتنعُ الفصلُ به لأنَّه مِمَّا يُسَدِّدُ القصة، وقد جاء: (والَّذِينَ كَسَبُوا السيئاتِ جزاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا، وتَرْهَقُهُمْ ذِلَّة) [يـونس/٢٧] [فقوله: وترهقهم][٤] معـطوف على كسبـوا، فكـذلك: (قُـلْ هِيَ للذيْنَ آمَنُـوا)، ويجـوز أيضـاً أن يتعلق بالطيبات، تقديره: والمباحاتِ من الرزق. ويجـوز أن يتعلق بالرزق أيضاً، وإن كان موصولاً، ويجوز أن يتعلق بآمَنُـوا، الذي هو صلةُ الذين أي: آمنوا في الحياة الدنيا، فكلُّ ما ذكرنا من هذه الأشياء يجوز أن يتعلق به هذا الظرف.

فأمَّا[٥] قوله: (خالصةٌ) فمن رفَعه[٦] جعله خبراً للمبتدأ

---

(١) في (ط): أو يكون.

(٢) في (ط): وصفناها.

(٣) في (ط): هلاَّ بسقوط الفاء.

(٤) سقطت من (م).

(٥) في (ط): وأما.

(٦) في (ط): رفع.

الذي هو هي، ويكون للذين آمنوا تثبيتاً للخلوص، ولا شيء فيه على هذا[١]، ومن قال: هذا حُلْوٌ حامضٌ، أمكن أن يكون (للذين آمنوا) خبراً، و(خالصةٌ) خبرٌ آخر، ويكون الذكرُ فيه على ما تقدَّم وصْفُهُ في هذا الكتاب.

ومن نصبَ (خالِصةً) كان: حالاً ممَّا في قوله: (لِلَّذِينَ آمَنُوا)، ألا ترى أنَّ فيه ذكراً يعود إلى المبتدأ الذي هو هي؟ فخالصةً حالٌ عن ذلك الذكر، والعامل في الحال ما في اللاّم من معنَى الفعل، وهي متعلقةٌ بمحذوفٍ، وفيه الذكرُ الذي كان يكون في المحذوف، ولو ذكر ولم يحذف، وليس متعلقاً بالخلوص، كما تعلق به في قول من رفع.

قال سيبويه: وقد قرؤوا هذا الحرف على وجهين: (قُلْ هِي للّذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصةٌ يومَ القيامةِ) بالرفع والنصب[٢]، فجعل اللام الجارّة لغواً في قول من رفع، (خالصة) ومستقراً في قولِ من نصب (خالصةً).

والقول فيما ذهب إليه أبو الحسن[٣] من أن المعنى: التي أخرَجَ لعباده في الحياة الدنيا، أنَّه إنْ عَلَّقَ (في الحياة الدنيا)، بـ(حَرَّم)، أو (أخرَجَ)، فلا يخلو من أن تنصبَ (خالصةً) أو ترفَعَه[٤]، فإن رفعتَهُ فَصَلْتَ بين الابتداء والخبر بالأجنبي، ألا

(١) في (ط): ولا شيء على هذا فيه.
(٢) انظر الكتاب ١/٢٦٢.
(٣) عبارة (ط): والقول فيما ذهب إليه سيبويه أبو الحسن. وهذا سهو من الناسخ.
(٤) في (ط): فلا يخلو من أن ينصب خالصةً أو يرفعه.

ترى أن قولَهُ: (في الحياة الدنيا) إذا لم يكن متصلاً بـ (آمَنُوا) كان أجَنبياً من الابتداء والخبر، وإن نصبت (خالصَة)، فصَلت بين الحالِ وذي الحال بأجنبي منهما، كما فَصَلْتَ بينَ الابتداءِ والخبرِ؟ فإذا[١] كان كذلك لم يَحْسُن، وليس باعتراضٍ فيكون فيه تسديد.

ومن حجة أبي الحسن أن يقول: إن المفصولَ به في هذا الموضعِ بين ما لا[٢] يحسُن الفصلُ بينهما بالأجنبي، ظرفٌ، ولا يمتنع الفصلُ بالظرف، وإن كان أجنبياً مما يُفْصَلُ به[٣] بينَهُما. ألا ترى أنَّهم لم يجيزوا: كانت زيداً الحُمَّى تأخُذُ؟ ولم يفصلوا بين الفاعل وفعْله بالمفعول به، ولو كان مكان المفعول به ظرفٌ، لأجازوا ذلك، وذلك[٤] قولهم: إنّ في الدار زيداً قائمٌ، فأجازوا الفصل بالظرف، وإن كان أجنبياً من العامل والمعمول فيه، وعلى هذا جاء[٥]:

فلا تلْحَنِي فيها فَإنَّ بِحُبِّهَا
أَخَاكَ مُصَابُ القلبِ جَمٌّ بَلاَبِلُهْ

وحجة من رفع «خالصةٌ» أنَّ المعنى: هي تَخْلُصُ لِلَّذِينَ آمنوا يومَ القيامة، وإنْ شَرِكَهُمْ فيها غيرهم من الكافرين في الدنيا.

---

(١) في (ط): وإذا.
(٢) في (م): بين لا يحسن الفصل. (٣) سقطت من (م).
(٤) في (م) وذلك إن.
(٥) سبق في ٤١١/٣.

ومن نصَبَ، فالمعنى عنده: هي ثابتةٌ للذين آمنوا في حال خلوصها يوم القيامة لهم. وانتصابُ (خالصةً) على الحال، وهو أشبهُ لقوله: (إنَّ المتقينَ في جنَّاتٍ وعيونٍ آخذين) [الذاريات/١٥ ـ ١٦]، ونحو ذلك مما انتصب فيه الاسم على الحال بعد الابتداء وخبره وما يجري مجراه إذا كان فيه معنى فعل.

اختلفوا في التاءِ والياء[١] في قوله تعالى[٢]: (ولكِنْ لا تَعْلَمون) [الأعراف/ ٣٨].

فقرأ عاصمٌ وحدَهُ في رواية أبي بكرٍ (لكلٍّ ضِعْفٌ، وَلكِنْ لَا يَعْلَمُونَ) بالياء.

وروى حفصٌ عن عاصمٍ بالتاء. وكذلك قرأ الباقون بالتاء[٣].

وجه القراءة بالتاء في[٤] قوله: (وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُوْنَ) أن المعنى: لكلٍّ ضعف، أي: لكلِّ فريقٍ من المُضلِّين والمُضَلِّين ضعف ولكن لا تعلمون أيُّها المُضِلُّونَ والمُضَلُّون. ومن قرأ بالياء: حمل الكلامَ على كلٍّ، لأنَّه، وإن كان للمخاطبين، فهو اسمٌ ظاهرٌ موضوعٌ للغيبة، فحُملَ على اللفظ دون المعنى،

(١) في (ط) من.
(٢) في (ط): عز وجل.
(٣) السبعة ص ٢٨٠.
(٤) كذا في (ط): وسقطت من (م).

ومثل هذا في المعنى: (قَالوا ربَّنا مَنْ قدَّم لَنَا هذا فزِدْهُ عَذَاباً ضِعْفاً فِي النَّار) [صٓ/٦١].

اختلفوا في التخفيف والتشديد في قوله تعالى[1]: (لا تُفْتَحُ لهم) [الأعراف/ ٤٠].

فقرأ ابن كثيرٍ، ونافعٌ، وعاصمٌ، وابنُ عامرٍ: (لا تُفتَّحُ) بالتاء مشددة التاء الثانية.

وقرأ أبو عمروٍ (لا تُفْتَحُ) بالتاءِ خفيفة ساكنة الفاء.

وقرأ حمزةُ والكسائيُّ: (لا يُفْتَحُ) بالياء خفيفةً[2].

حجة من قال[3]: (تُفَتَّحُ) قوله: (جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوابُ) [صٓ/٥٠]؛ فقياس مفتحةً: تُفَتَّحُ، وقوله: (وفُتِّحَتِ السماء فكَانَتْ أَبْوَابَاً) [النبأ/١٩]، لأن المعنى[4] في فتّحتِ السماءُ على أبوابها، والمعنى: فكانتْ ذات أبوابٍ.

وحجَّة من خفف قوله: (فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّماءِ بِمَاءٍ مُنْهَمِرٍ) [القمر/١١]، وقوله: (فَتَحْنَا عَلَيهِمْ أبوابَ كلِّ شيءٍ) [الأنعام/٤٤]، و(فَتَحْنا) قد يقع على التكثير كما يقع (فَتَّحْنَا)، ومن قال: (لا يفتحُ) بالياء، فلتقدُّمِ الفعل، ويشهدُ للتأنيث قوله: (مُفَتَّحَةً لهُمُ الأبوابُ) [صٓ/٥٠]. ألا ترى أنَّ

---

(١) في (ط): في الياء والتخفيف والتاء والتشديد من قوله عز وجل. وما في (ط) موافق للسبعة.

(٢) السبعة ص ٢٨٠.

(٣) في (ط) من قرأ.

(٤) كذا في (ط) وسقطت من (م).

اسم الفاعل يجري مَجرى الفعل، وقد أُنِّثَ، وكذلك الفعل ينبغي أن يؤنَّث، وأما قولُهُ: (حتى إذا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ ومأجُوجُ) [الأنبياء/ ٩٦] فإنَّما خفَّف؛ لأنَّ المعنى: فتح سُدُّ يأجوج ومأجوج(١)؛ فأجرى التأنيث على لفظ يأجوجَ، وإن كان المعنى على السُدّ، أو يكون: فُتِحَتْ أرضُ يأجوجَ، لأنَّ فتح سُدِّها فتح أرضِهم؛ فهو فتحٌ واحدٌ لا تكريرَ فيه، فيحسُن التشديد.

ومعنى: (لا تُفْتَحُ لهم أبوابُ السماء)، أي: لا تصعَدُ أعْمالُهُم إليها.

ورُوِي في تفسير قوله: (فما بَكَتْ عليهمُ السماءُ والأَرْضُ) [الدخان/ ٢٩]، أنَّ موضِعَ المؤمن الذي كان يرتفع إليه عملُهُ الصالح، يبكي عليه إذا مَاتَ، وقال [الله عزَّ وجلَّ](٣): (إلَيْهِ يَصْعَدُ الكَلِمُ الطيِّبُ والعَمَلُ الصَّالحُ يَرْفَعُهُ) [فاطر/ ١٠].

كلُّهُمْ قرأ: (قالوا نَعَمْ) [الأعراف/ ٤٤] بفتح العَينِ والنون في كلِّ القرآن غيرَ الكسائي؛ فإنَّه قرأ: (نَعِمْ) بفتح النون وكسر العين في كلِّ القرآن(٤).

قال أبو الحسن: (نَعَمْ، ونَعِمْ) لغتان، قال: وفي القراءةِ: الفتحُ.

---

(١) زيادة من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ط).

(٤) السبعة ص ٢٨١.

قال[١] سيبويه: نَعَم: عِدَةٌ وتصديقٌ، قال: وإذا استفْهَمْتَ أجَبْت بنَعَم[٢]، ولم يحكِ سيبويه فيها الكَسْرَ.

والذي يريده بقوله: عِدَةٌ وتصديقٌ أنَّه يستعمل عِدةً، ويستعمل تصديقاً، وليس يريد أن التصديق يجتمعُ مع العِدَة، ألا ترى أنَّه إذا قَال: أَتُعْطِيني؟، فقال: نَعَم، كان عِدَةً، ولا تصديق في هذا، وإذا قال: قد كان كذا وكذا[٣]؛ فقلت: نعم، فقد صدَّقتَه ولا عِدَةَ في هذا.

فليس قولُهُ في نعم أنَّه عِدَةٌ وتصديقٌ؛ كقوله في إذاً: إنَّها جوابٌ وجزاء[٤]، لأنَّ إذاً، يكون جواباً في الموضِع الذي يكون فيه جزاءً، يقول: أنا آتيكَ، فتقول: إذاً أكرِمَكَ، فيكون جواباً لكلامه.

ويكون جزاءً أيضاً في هذا الموضع؛ فقد علمت أنَّ قوله في نعم عِدَةٌ وتصديقٌ ليس كقوله في إذاً: إنَّها جوابٌ وجزاءٌ، وقولُهُ: إذا استفهمت أجبت بنعم،تريد: استفهمتَ عن موجبٍ أجَبْتَ بنعَمَ، تقول: أيقوم زيدٌ؟ فتقول: نعم[٥]، ولو كان مكانَ الإيجاب نفيٌ لقُلْتَ: بلى، ولم تقُل: نعم، كما تقول في جواب الإيجاب.

---

(١) في (ط) وقال.
(٢) الكتاب ٢/٣١٢.
(٣) سقطت من (م).
(٤) قاله سيبويه في ٢/٣١٢.
(٥) جاء هنا على هامش (ط) كلمة (بلغت) دلالة على المقابلة.

قال تعالى[١]: (ألَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىْ) [الأعراف/١٧٢] [ولم يقلُ: نعم][٢]، وقال: (أَيَحْسِبُ الإنسان أن لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَه بلى) [القيامة/٣][٣].

ويجوز في القياس على قول من قال: شِهِدَ، أن تُكسَر النونُ من نِعِم في لغة من كَسَرَ العينَ، كما كَسَرْتَ الفاءَ في شِهِدَ.

فإن قلت: إنَّ ذلك إنَّما جاء في الأسماء والأفعال، فالقول أنَّ نَعَمْ، وإنْ كان حرفاً، فإنَّه: إذا[٤] كان على لفظ الأسماءِ جاز أن تُجرى[٥] في القياس مجراها، ألا ترى أنَّهم أمالُوا «بلى» وإن كان حرفاً لما كان على لفظ[٦] الأسماء؟

اختلفوا في تشديد النون وتخفيفها[٧] في قوله عز وجل[٨]: (أَنْ لَعْنَةُ الله) [الأعراف/ ٤٤].

فقرأ ابنُ كثيرٍ في رواية قُنْبُلٍ، ونافعٌ، وأبو عمروٍ، وعاصمٌ: (أنْ لَعْنَةُ الله) خفيفةَ النونِ ساكنةً.

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ط).

(٣) انظر للاستزادة في هذا الموضوع رسالة: شرح كلاّ وبلَى ونعم، والوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله عزّ وجلّ لمكي، بتحقيق الدكتور فرحات، ومن منشورات دار المأمون للتراث.

(٤) في (ط): لما.

(٥) في (ط) يُجرى.

(٦) في (ط): ألفاظ.

(٧) في (ط) من.

(٨) سقطت من (م).

حدثني نصرُ[١] بنُ محمدٍ القاضي عن البَزِّي عنهم (أنَّ لعنَة الله) نصباً.

وقرأ ابن عامرٍ، وحمزةُ، والكسائيُّ: (أنَّ لعنَةَ الله) نصباً، (على الظالمينَ) مشددة النون.

حدثني الحسين بن بِشْرٍ الصوفي، عن رَوْحٍ بن عَبْدِ المُؤْمِنِ، عن محمدِ بنِ صالحٍ المُرِّي عن شبْلٍ عن ابْنِ كثيرٍ مثلَه (أَنَّ) مشدَّدةً، وكذلك روى خلفٌ والهيثمُ عن عُبَيْدٍ عن شِبْلٍ عنِ ابْنِ كثيرٍ مثلَهُ (أَنَّ لعْنَةَ الله) نصباً.

وكُلُّهُم قرأَ التي في سورة[٢] النُّور: (أَنَّ لعنَةَ الله) [الآية / ٧]، (وأَنَّ غَضَبَ الله) [الآية / ٩] بالتشديد، غيرَ نافعٍ فإنَّه قرأ: (أنْ لعنَةُ الله)، و(وأَنْ غَضِبَ اللهُ)[٣] مُخففتين[٤].

---

(١) في السبعة: مضر، بدل، نصر، وأظنه الصواب وما في الأصل تصحيف، ومضر هذا هو الذي روى القراءة سماعاً عن أحمد بن محمد البزي كما في طبقات القراء للجزري ٢٩٩/٢، أما نصر فلم أجد أنه روى عن البزي. وقال الجزري هو: مضر بن محمد بن خالد بن الوليد أبو محمد الضبي الأسدي الكوفي، معروف وثقوه.

(٢) سقطت من (م).

(٣) كذا الأصل وهو الصواب، وفي السبعة ص ٢٨٢: «أن غَضَبُ الله» بالمصدر وهذه القراءة في سيبويه واستشهد بها في ١/ ٤٨٠ على قراءة من خفف «أن» ورفع «غضب» وهي قراءة يعقوب، ونسبها أبو حيان في البحر المحيط ٦/ ٤٣٤ إلى أبي رجاء، وقتادة، وعيسى، وسلام، وعمرو بن ميمون، والأعرج، والحسن أيضاً، انظر فهرس سيبويه ص ٣٤ صنعة الأستاذ أحمد راتب النفاخ.

(٤) السبعة ص ٢٨١، ٢٨٢، وفي الكلام تقديم وتأخير، واختلاف يسير في =

(أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ) [الأعراف/٤٤]، بمنزلة أَعْلَمَ.

قال سيبويه: أَذَّنْتُ: إعلامٌ بتصويت[١]، فالتي تقع بعد العلم إنَّما هي المشددة أو المخفَّفة عنها، والتقدير[٢]: أَعْلَمَ مُعْلِمٌ أنَّ لعنَةَ الله. ومن خفَّفَ (أن) كان على إرادة إضمار القصة والحديث، تقديره: أنَّه لعنةُ الله، ومثل ذلك قوله: (وآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحمدُ لله رب العالمين) [يونس/١٠]، التقدير: (أنَّه)، ولا تخفَّفُ (أن) هذه إلَّا وإضمار القصة والحديث يراد معها، ومن ثقَّلَ نَصَبَ بأنَّ ما بعْدَهَا، كما يَنصبُ بالمشددة المكسورة، فالمكسورةُ[٣] إذا خففتْ لا يكون ما بَعْدَها على إضمار القصة والحديثِ، كما تكون المفتوحةُ كذلك. والذي فَصَلَ بينهما أنَّ المفتوحة موصولة، والموصولة تقتضي صلتها، فصارت لاقتضائها[٤] الصلة أشدَّ اتصالاً بما بَعْدَهَا مِنَ المكسورة، فقدَّر بعدها الضمير الذي هو من جملة صلتها، وليست المكسورة كذلك. ومن المفتوحة قول الأعشى[٥]:

في فتيـةٍ كسيوفِ الهنْـدِ قَـدْ عَلِمـوا
أنْ هـالِـكٌ كـلُّ من يَحْفَى ويَنْتَعِـلُ

= العبارة، ولكن المؤدى واحد.

(١) الكتاب ٢/٢٣٦، وعبارة سيبويه: «وأَذَّنتُ: النداء والتصويت بإعلان».

(٢) في (ط): فالتقدير.

(٣) في (ط): والمكسورة.

(٤) عبارة (م): والموصول يقتضي صلتها لاقتضائها.

(٥) سبق انظر ٣/٤٣٧.

وأمَّا[١] قراءتهم في النور (أَنَّ غَضَبَ اللهِ) فإنَّ (أنَّ) في موضعِ رفع بأنَّه[٢] خبرُ المبتدأ؛ فأمَّا تخفيف نافع (أنْ لعنةُ الله) فحسنٌ، وهو بمنزلةِ قولِهِ (وآخِرُ دَعْوَاهُمْ أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين) [يونس/١٠].

وأمَّا[٣] تخفيفه (أنْ غَضِبَ الله)، فإنْ قال قائِلٌ: فهلاَّ[٤] لم يُسْتَحسن هذا، لأنَّ المخففة من المشدَّدةِ[٥] لا يقع بعدها الفعل، حتى يَدْخُلَ عِوَضٌ من حذف أنْ، ومن أنَّها تُوْلَى ما لا يليه من الفعل، يدلُّ على ذلك قولُهُ: (عَلِمَ أنْ سَيكونُ مِنْكُمْ) [المزمل/٢٠]، وقوله: (أَفَلَا يَرَوْنَ أنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِم قولاً) [طه/٨٩] وقوله: (لِئَلَّا يَعْلَمَ أهلُ الكتابِ أنْ لا يقدِرُوْنَ على شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ الله) [الحديد/٢٩].

قيل: استجاز هذا، وإنْ لم يدخُلْ معه شيء من هذه الحروف، لأنَّهُ[٦] دُعَاءٌ، وليس شيءٌ من هذه الحروف يحتمل الدخول مَعَهُ، ونظير هذا في أنَّهُ لمَّا كان دُعاءً لم يلزمهُ العِوَضُ. قولُه: (نُودِيَ أن بُورِكَ من في النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا) [النمل/٨]؛ فَوَلِيَ قولُهُ: (نودي) أَنْ، وإن لم يدخُل معها عِوَضٌ، كما لم يدخُلْ في قراءةِ نافعٍ (أنْ غضِبَ الله عليها)

---

(١) في (ط): فأما.
(٢) في (ط): لأنه.
(٣) في (ط): فأما.
(٤) في (ط): هلاَّ.
(٥) في (ط): الشديدة.
(٦) في (م): فلأنه.

[النور/٩]. والدعاءُ قد استجيز معه ما لم يستجز مع غيره، ألا ترى أنَّهم قالوا: «أَمَا إنْ[1] جَزَاكَ الله خيراً» وحملهُ سيبويه[2] على إضمار القصة في «إن» المكسورةِ، ولم يُضْمِر القصة مع المكسورة إلَّا في هذا الموضِع ؟!

كُلُّهُمْ قرأ: (وما كُنَّا لِنَهْتَدِيَ) [الأعراف/٤٣]. بواوٍ غيرَ ابنِ عامرٍ؛ فإنَّه قرأَ (ما كُنَّا) بغير واوٍ، وكذلك هي في مصاحف أهلِ الشام[3].

وجه الاستغناء عن حرف العطف في قوله: (وما كُنَّا لِنَهْتَدِي) أنَّ الجملة ملْتَبَسةٌ بما قَبْلَها، فأغنى التباسُها به عَنْ حرفِ العطف. وقد تقدَّم ذكرُ ذلك، ومِثلُ ذلك قولُهُ: (سَيَقُولُونَ ثلاثةٌ رابِعُهُم كَلْبُهُمْ) [الكهف/٢٢]، فاستغنى عن الحرف العاطف بالتباس إحدى الجملتين بالأُخْرى.

قرأ[4] ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وعاصِمٌ وابنُ عامرٍ (أُورِثْتُمُوهَا) [الأعراف/٤٢] غيرَ مُدْغَمَةٍ وكذلك في الزخرف [٧٢].

وقرأ أبو عمروٍ وحمزةُ والكسائيُّ (أُورِثْتُمُوها)[5] مدغمةً، وكذلك في الزخرف[6].

[قال أبو علي][7] من تَرَكَ الإدغام فَلِتبايُنِ المخرَجين،

---

(١) في (ط): أن.

(٢) انظر الكتاب ١/٤٨٢.

(٣) السبعة ص ٢٨٠. ومكان الكلام عن هذا الحرف جاء متأخراً عن موضعه كما هو ملحوظ.

(٤) في (ط): وقرأ.

(٥) جاء رسمها في السبعة: (أورتّموها) كلفظها.

(٦) السبعة ص ٢٨١.

(٧) سقطت من (م).

وأن الحرفين في حكم الانفصال، وإن كانا في كلمة واحدة.

ألا ترى أنَّهم لم يدغموا ﴿ولو شَاءَ الله ما اقْتَتَلُوا﴾ [البقرة/٢٥٣]، وإنْ كانا مِثْلَيْنِ لمَّا لم يكونا لازِمَيْنِ، ألَا تَرى أن تاء «افتَعَل» قد يقع بعدها غيرُ التاء؟، فكذلك «أورثَ» قد يقع بعدها غيرُ التاءِ فلا يجب الإدغام.

ووجه الإدغام أن الثاءَ والتاءَ مهموستان متقاربتان فاسْتَحسَن الإدغامَ[١] من أدْغَمَ. وقد جَعَل قومٌ تاء المضمر[٢] بمنزلةِ غيرها، مما يتصل بالكلمة؛ لأنَّ الفِعلَ لا يُقَدَّر منفصلاً من الفاعل، بل يقدَّر متصلاً[٣] بدلالة قولِهِمْ فَعَلْتُ، وإسكانِهِم اللام في قولِهِمْ: يفعَلْنَ[٤] ومجيئهُم بالإعراب بعد الفاعل، وقد قال قوم: فحصْطُ برجلي، فأبدلوا تاء الضمير طاءً، وقالوا: فُزْدُ، فأبدلوا منها الدال كما أبدلوا في نحو: اذدكر، ونحو اصطبرَ[٥]؛ فعلى هذا يَحْسُنُ الإدغام في أورثتموها.

واختلفوا في تشديد الشين وتخفيفها في قولِهِ جلَّ وعزَّ[٦]: ﴿يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَار﴾ [الأعراف/ ٥٤].

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمروٍ ونافعٌ وابنُ عامرٍ ﴿يُغْشي﴾ ساكنة الغين خفيفةً، وكذلك في الرعد [٣].

---

(١) في (م): ضبط الجملة بالبناء للمفعول، وليس بالوجه.

(٢) في (ط): الضمير.

(٣) في (ط): متصلاً به.

(٤) عبارة (م): وقولُهُم يفعلون.

(٥) في (ط): ازدجر واصطبر.

(٦) في (ط): من قوله. وسقطت: عزَّ وجلَّ، وهي كذلك في السبعة.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ وحمزة والكسائيُّ (يُغَشِّي) مفتوحة الغين مشددة[١]، وكذلك في الرَّعْدِ.

وروى حفصٌ عن عاصمٍ (يُغْشي) ساكنة الغين خفيفة[٢] فيهما.

وأمَّا قوله: (إذ يَغْشَاكُمُ النُّعاسُ)[٣] [الأنفال / ١١]، فقرأ ابن كثيرٍ وأبو عمروٍ (إذ يغشاكُمُ النُّعاسُ) رفعاً، وقرأ ابن عامرٍ وعاصمٌ وحمزة والكسائي (يُغَشِّيكُم) بضم الياء وفتح الغين وتشديد الشين، (النُعَاسَ) نصباً.

وقرأ نافعٌ: (إذ يُغْشيكُم) من أغشى (النُعاسَ) نصباً[٤].

قولُهم: غشي، فِعْلٌ متعدٍّ[٥] إلى مفعولٍ واحدٍ يدلُّ على ذلك قوله[٦]: (وَتَغْشَى وُجُوهَهُمُ النارُ) [إبراهيم/٥٠]، و(غَشِيَهُمْ من اليمِّ ما غَشِيَهُمْ) [طه/٧٨]، فإذا نَقَلْتَ الفعلَ المتعدي إلى المفعول الواحدِ بالهمزةِ أو بتضعيف العين تعدى إلى مفعولين.

وقد جاء التنزيلُ بالأمرين جميعاً؛ فمما[٧] جاءَ بتضعيف

---

(١) في السبعة: مشدَّدة الشين.

(٢) في (ط): مخففة، والسبعة بدون «فيهما».

(٣) في (م) زيادة كلمة رفعاً وليست ضرورية.

(٤) السبعة ص ٢٨٢ مع اختلاف يسير في العبارة.

(٥) في (ط) يتعدى وكتب فوق الكلمة متعدٍ.

(٦) سقطت قوله من (م) وتكررت في (ط).

(٧) في «م»: «بالأمرين فيما جاء»

العيْنِ قوله: (فَغَشَّاهَا مَا غَشَّىٰ) [النجم/٥٤]، فما في موضعِ نصب بأنَّه المفعول الثاني، ومما جاءَ بنقـل الهمزة، قـوله: (فَأَغْشَيْناهُم فهُمْ لا يبصرون) [يٓس /٩]، فهذا منقول بالهمزة، والمفعول الثاني محذوف، والمعنى: فأغشيناهُم العمى عنهم أو فقدَ الرؤية. فإذا جاء التنزيلُ بالأمرين؛ فكل واحدٍ من الفريقين ممّن قرأ: (يُغْشي، ويُغَشِّي) أخذ بما جاء في التنزيل، وكذلك إن أخَذَ آخِذٌ بالوجهين جميعاً كما روي عن عاصم الأمرانِ جميعاً، وكذلك من قَرَأَ: (إذ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ)، [الأنفال/١١]، (ويُغْشيكُمُ النعـاسَ) [الكاف والميم مفعـول أول][١]، وهـذا كقولهم فرَّحتُهُ وأفرحتُهُ، وغَرَّمْتُهُ وأغرمتُهُ، قال: (يغشِي الليلَ النهارَ) [الأعراف /٥٤] ولم يقُلْ: ويغشي النهارَ الليلَ، كما قالَ: (سرابِيلَ تقيكُمُ الحرَّ) [النحل /٨١]، ولم يذكر تقيكُمُ البردَ للعلم بذلك من الفحوى، ومثل هذا لا يضيق، وكـلُّ واحدٍ من اللَّيل والنهار مُنتَصِبٌ بأنَّه مفعولٌ به.

والفعلُ قبل النقل: غشي الليلُ النهارَ، فإذا نَقَلتَ قُلت: أغشى الله اللَّيْلَ النَّهـارَ وغشَّى الله[٢]، فصار ما كان فاعلاً قبْلَ النقل مفعولاً أول[٣].

وقـرأ ابن عـامرٍ وَحْـدَه: (والشمسُ والقَمـرُ والنُّجـومُ مُسَخَّرَاتٌ بأمره) [الأعراف / ٥٤]. رفعاً كلها، ونصبَ الباقون هذه الحروف كلَّها[٤].

---

(١) زيادة في (ط).

(٢) في (ط): وغشى الله الليل النهار.

(٣) في (م): أولاً.

(٤) السبعة ٢٨٢.

حجَّةُ من نصب، قولُه: ﴿ومن آياتِهِ اللَّيلُ والنهارُ والشَّمسُ والقَمرُ لا تَسْجُدُوا للشَّمسِ ولا لِلْقَمَرِ، واسْجُدُوا لله الَّذِي خَلَقَهُنَّ﴾ [فصلت/٣٧]، فكَما أخْبَرَ في هذه أنَّهُ خَلَقَ الشمس والقَمر، كذلك يُحْمَلُ على خَلَق في قوله: ﴿إنَّ رَبَّكُمُ اللهُ الذي خلق السمواتِ والأرضَ والشمسَ والقَمر والنُجُومَ مُسَخَّراتٍ﴾ [الأعراف/٥٤].

وحجةُ ابنِ عامرٍ قَوْلُهُ: ﴿وسخَّرَ لكُمْ ما في السَّمٰواتِ وما في الأَرْضِ﴾ [الجاثية/١٣]، وممَّا في السماءِ: الشمسُ والقمرُ. فإذا أخبَرَ بتسخيرها حَسُنَ الإخبار عنها به، كما أنَّكَ إذا قلت: ضربتُ زيداً[١]، استقام أن تقول: زيدٌ مضروبٌ.

قرأ عاصمٌ وحده في رواية أبي بكرٍ ﴿تضرُّعاً وخِفْية﴾ [الأعراف/ ٥٥] بكَسْرِ الخاء ها هنا وفي الأنعام [٦٣].

وقرأ الباقون: ﴿خُفْيَةً﴾ مضمومة الخاء جميعاً[٢].

وروى حفصٌ عن عاصمٍ ﴿خُفْيَةً﴾ مضمومة الخاءِ فيهما[٣].

القول في ذلك: أن ﴿خُفيَةً﴾ و﴿خِفْيَة﴾[٤] لغتان فيما حكاهما أبو الحسن.

---

(١) في (ط): ضُرِبَ زيدٌ.

(٢) في (ط): فيها.

(٣) السبعة ٢٨٣.

(٤) في (م) خيفة: والصواب ما في (ط). وفي القاموس «خفا»: وخفيتُ له، =

قال: والخُفْيَةُ: الإخفاءُ، والخِيفَة[1]: الخوفُ والرهبَةُ.

قال أبو علي: فالهمزةُ في الإخفاء منقلبةٌ عن الياء، بدلالةِ الخُفْيةِ، كما أنَّ الألف في الغِنَى منقلبةٌ عن الياء بدلالة ما حكاه أبو زيد من قولهم: أدام الله لك الغنية[2] وفي التنزيل (ما نُخْفِي وَمَا نُعْلِنُ) [إبراهيم/٣٨] فمقابلة الإخفاء له فيها[3] بالإعلان، [ويدلك أنَّ الإخفاء والإعلان][4] كالإسرار والإجهار. قالَ: (وَأَسِرُّوْا قَوْلَكُمْ أَو اجْهَرُوْا بِهِ) [الملك/١٣] قالوا[5]: خفَيْتُ الشيءَ إذا أَظْهَرْتَهُ، قال[6]:

يَخْفي الترابَ بأَظْلافٍ ثَمانِيَةٍ
في أَرْبَعٍ مَسُّهُنَّ الأرضَ تَحْلِيْلُ

فَيمكنُ أنْ يكون: أخفيتُ الشيءَ: أزلْتُ إظْهَارَهُ، وإذا

= كرضيتُ، خُفية بالضم والكسر: اختفيت. وقال في مادة «خاف»: يخاف خَوفاً وخَيفاً ومَخافة، وخِيفة بالكسر وأصلها خِوْفَة وجمعها خِيَفٌ: فزِعَ.

(١) في (ط) الخفية، وصوابه ما أثبتناه.

(٢) في (م): الغيّة.

(٣) سقطت من (م).

(٤) عبارة ما بين معقوفين في (ط): يدلك على الإخفاء والإعلان سواء.

(٥) في (ط): وقالوا.

(٦) البيت من مفضلية طويلة برقم ٢٦ ص ١٤٠ وبشرح ابن الأنباري ص ٢٨٢ لعبدة بن الطبيب، واسمه يزيد بن عمرو، قالها بعد القادسية، يصف فيه ثوراً وحشياً، قال ابن الأنباري في شرحه: يخفي التراب: يستخرجه لشدة عدوه. ويقال: خفيت الشيء إذا استخرجته، قال أبو زيد يقول: إذا عدا فلا تمسُّ قوائمه الأرض إلَّا بقدر تحلَّة اليمين.
وانظر الخصائص ٨١/٣ ونوادر أبي زيد ص١٥٤.

أَزَلْتَ إظْهَارَهُ، فقد كتمته، ومثل ذلك قولُهم: أشكيتُهُ: إذا أزلتَ شكواهُ، قال (١) وأنشد أبو زيد:

تَـمـدُّ بـالأعْـنَـاقِ أوْ تَـلْويْـهَـا
وتَـشْـتَـكي لَـوْ أَنَّـنَـا نُـشْـكِيـهـا(٢)

فـأما(٣) قـولُـهُ: ﴿ادْعُـوا رَبَّكُمْ تَضَـرُّعَـاً وخُفْيَـةً﴾ [الأعراف/٥٥] فمما يدل على أن رفعَ الصوّتِ بالدُّعاءِ، لا يُستَحَبّ، والخوفُ لله مِمَّا أُمِـرَ بهِ، ومُـدِحَ عليه من قـوله: ﴿وَخَافُوْنِي﴾(٤) [آل عمران/١٧٥] وقوله: ﴿يخافون ربَّهم مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل/٥٠]، والمعنى: خافوا عقابي، كما قـال: ﴿ويَرْجُونَ رَحْمَتَهُ ويَخافُوْنَ عَذَابَه﴾ [الإسراء/٥٧].

اختلفوا في قوله(٥): ﴿وَهُوَ الَّذي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ نُشُراً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الأعراف/٥٧]، فقرأَ ابنُ كثيرٍ: ﴿وَهُوَ الَّذي يُرْسِلُ الرِّيحَ﴾ واحدةً، ﴿نُشُراً﴾ مضمومةَ النون والشين.

وقرأ أبو عمرٍو، ونافعٌ: ﴿الرياحَ﴾ جماعةً ﴿نُشُراً﴾ مضمومة النونِ والشين أيضاً(٦). وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿الرِّياحَ﴾ جماعةً(٧) ﴿نُشْراً﴾ مضمومةَ النون ساكنةَ الشين.

---

(١) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٢) ورد الرجز في الخصائص دون أن يذكر قائله. وهو في وصف إبل قد أتعبها السير فهي تمد أعناقها. انظر الخصائص ٣/٧٧. الخزانة ٤/٥٣٠.

(٣) في (ط): وأما.

(٤) في (ط) «وخافونِ».

(٥) في (ط): عز وجل.

(٦) سقطت من (م).

(٧) سقطت من (م).

وقرأ عاصمٌ: (الرياحَ) جماعةً. (بُشْراً) بالباء. ساكنةَ الشين منونةً.

وقرأ حمزةُ والكسائيُّ: (الريحَ) على التوحيد، (نَشْراً) بفتح النون ساكنةَ الشين منونة[١].

القولُ في إفرادِ الريحِ وجمعها[٢]:

اعلم أنَّ الريحَ اسمٌ على فعلٍ، والعين منه واوٌ، فانقلبت في الواحدِ للكسرة.

فأمَّا في الجمع القليل: أرواحٌ، فصحَّت لأنَّه لا شيءَ فيه يوجبُها[٣] الإعلال، ألا ترى أن الفتحة لا توجبُ إعلال هذه الواو في نحو قومٍ، وقَوْلٍ، وعَوْنٍ؟

وأمَّا[٤] في الجمعِ الكثيرِ فرياحٌ، فانقلبت[٥] الواو ياءً للكسرة التي قبلها، وإذا كانت قد انقَلَبَتْ في نحو ديمةٍ، ودِيَمٍ، وحِيْلةٍ وحِيَلٍ، فأنْ تنقلب في رياحٍ أجدرُ لوقوعِ الألف بعدها، والألف تشبهُ الياءَ[٦]، والياءُ إذا تأخَّرَتْ عن الواوِ أوْجَبَتْ فيها الإعلال؛ فكذلك الألف لشبَهِهَا بها، وقد يجوز أن يكون (الريحُ) على لفظِ الواحد، ويراد بها الكثرة. كقولك: كَثُرَ

(١) سقطت من (ط). وانظر السبعة ص ٢٨٣.

(٢) بين (ط) و(م) تقديم وتأخير في عدة صفحات ولكن الكلام مستقيم.

(٣) في (ط): يوجب.

(٤) في (ط): فأما.

(٥) في (ط) انقلبت؛ بسقوط الفاء.

(٦) في (ط): التاء وهو تصحيف.

الدينارُ والدرهمُ، والشاء والبعير، و(إنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ) [العصر/٢]، ثم قال: (إلَّا الذينَ آمَنُوا) [العصر/٣]، فكذلك من قرأ: (الريحَ - نُشُراً)، فأفْرَدَ، ووصفَه[١] بالجمعِ، فإنَّه حَمله على المعنى وقد أجازه أبو الحسن.[٢] وقد[٣] قال:

فيها اثنتانِ وأرْبَعُونَ حَلُوبةً
سُودًا[٤] . . . .

فمن نصب حَمَلَه على المعنى لأن المفردَ يرادُ به الجمع، وهذا وجه[٥] قراءة ابن كثيرٍ. ألا ترى أنَّه أفرد الريحَ، ووصفَه بالجمع في قوله: (نُشُراً بين يَدَيْ رَحْمَتِهِ) [الأعراف/٥٧]، فلا تكون الريحُ على هذا إلَّا اسم الجنس[٦].

---

(١) في (م) وصفه.

(٢) في (ط): وقد أجاز أبو الحسن ذلك.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) جزء من بيت لعنترة وتمامه:

فيها اثنتان وأربعون حلوبة
سوداً كخافية الغراب الأسحم

وهو من معلقته.

والأسحم: الأسود - وصف رهط عشيقته بالغنى والتمول.

انظر الديوان ص ١٩٣ وشرح المعلقات السبع للزوزني/١٣٩ والخزانة ٣/٣١٠.

(٥) في (ط): فهذا وجه.

(٦) كذا في (ط)، وعبارة (م) اسما الجنس.

وقول من جمع الريح، إذا وَصَفَها بالجميع[١] الذي هو (نُشُراً) أحسنُ، لأنَّ الحَمْل على المعنى ليس بكثرة الحمل على اللفظ، ويؤكد ذلك قوله: (الرِّياحَ مبشرات) فلمَّا وُصِفَتْ بالجمع جمع الموصوف أيضاً.

ومما جاء فيه الجمع القليل بالواو قولُ ذي الرُّمَّة[٢]:

إذا هبَّتِ الأرواحُ من نحـو جـانبٍ
بـه آلُ مَيٍّ هـاجَ شـوقي هبوبُهـا

وليس ذلك كعيدٍ وأعيادٍ، لأنَّ هذا بدلٌ لازم، وليس البدلُ في الريح كذلك. فأمَّا ما جاء في الحديث من أنَّ النبي، ﷺ[٣] كان يقول إذا هَبَّتْ ريحٌ: «اللهمَّ اجْعَلْها رياحاً ولا تجْعَلْها ريحاً»[٤]، فلأنَّ عامَّة ما جاءَ في التنزيل، على لفظِ الرياحِ للسقيا والرحمةِ كقوله: [عزَّ من قائلٍ][٥]: (وَأَرْسَلْنَا الريـاحَ لواقحَ) [الحجر/٢٢]. وكقوله[٦]: (ومن آياتِهِ أنْ يُرْسِلَ الرِّياحَ مُبَشِّراتٍ) [الروم/٤٦] وقوله[٧] (الله الذّي يرسِلُ الرِّيَاحَ فتثيرُ

---

(١) في (ط): بالجمع.

(٢) انظر ديوانه ٢/٦٩٤.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) ذكره الخطابي في شأن الدعاء ص ١٩٠ وغريب الحديث ١/٦٧٩ والهيثمي في مجمع الزوائد ١٠/١٣٥ وابن حجر في المطالب العالية ٣/٢٣٨ والإمام النووي في الأذكار، انظر شرحها لابن علان ٤/٢٧٦، ٢٧٧.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) في (ط): وقوله.

(٧) سقطت من (م).

سحاباً فيبسُطُهُ في السماءِ) [الروم/٤٨].

وما[1] جاء بخلاف ذلك جاء على الإفراد كقوله: (وفي عادٍ إذْ أَرْسَلْنَا عليهِم الرِّيحَ العقيمَ) [الذاريات/٤١]، وقولِهِ: (وأما عادٌ فَأُهْلِكُوا بريحٍ صرْصَرٍ) [الحاقة/٦]، (بَلْ هُوَ ما اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ، ريحٌ فيها عذابٌ أليمٌ تُدَمِّرُ كلَّ شيءٍ بأمر ربها) [الأحقاف/٢٤]، فجاءت في هذه المواضع على لفظ الإفراد وفي خلافها على لفظ الجميع[2].

أبو عبيدة[3]: (نَشْراً) أي متفرقة من كلِّ جانب، وقال أبو زيد: قد أنشر الله الريحَ إنشاراً، إذا بعثها، وقد أَرْسَلَها نشراً بعد الموت.

قال أبو علي: أنشر الله الريحَ إنشاراً[4] مثل أحياها، فَنَشَرَتْ هي، أي: حييت، والدليل على أنّ إنشارَ الريح إحياؤُها قول المرّارِ الفَقعَسِي[5]:

---

(١) في (ط): ومما جاء.

(٢) في (ط): الجمع.

(٣) في (ط): وقال أبو عبيدة. وعبارته في مجاز القرآن ٢١٧/١، أي: «متفرقة من كل مهب وجانب وناحية». وما عندنا هو في بعض روايات نسخة في هامش المجاز.

(٤) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٥) هو المرار بن سعيد بن حبيب الفقعسي أبو حسان، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية انظر الأعلام ١٩٩/٧ فقد أحال على مواطن ترجمته. ورواية اللسان للبيت:

وهبت له ريح الجنوب وأُنشرت
له رَيْدَةٌ يحيي المُماتَ نسيمها

والريدة: الريح اللينة. انظر اللسان مادة /رَيَدَ/.

وهبَّتْ لَهُ ريحُ الجنوب وأُحْيِيَتْ
لــه رَيْــدَةٌ يُحيي المياهَ نسيمُها

وكما[١] جاء أُحْييت كذلك ما حكاه أبو زيدٍ من قولهم: أنشَرَ اللهُ الريحَ، معناه: الإحياء. وممَّا يدلُّ على ذلك[٢] أنَّ الريحَ قد وُصِفَتْ بالمَوْتِ، كما وُصِفَت بالحياةِ: قال[٣].

إنــي لأرجــو أن تــمــوتَ الــريــحُ
فــأقــعــدُ الــيــومَ وأســتــريــحُ

فقال: تموتُ الريحُ. بخلاف ما قاله الآخر:

وأُحْيِيَتْ له رَيْدة...

والرَّيْدةُ: الريح، قال[٤]:

أوْدَتْ بــه رَيْــدَانَــةٌ صَــرْصَــرُ

وقراءةُ[٥] من قرأَ (نُشُراً) يحتمل ضربين: يجوز أن يكون جمعَ ريحٍ نَشورٍ، وريح ناشر. ويكون[٦]: ناشرٌ على معنى

---

(١) في (ط): فكما.
(٢) سقطت من (م).
(٣) ذكره اللسان في مادة /موت/ ولم ينسبه ويروى (فأسكنُ اليومَ).
(٤) عجز بيت لابن ميادة في شعره ص ١٢٢ وتمامه:

أهــاجك الــمــنــزل والــمــحــضــرُ
أودت بــه ريــدانــةَ صَــرْصَــرُ

وانظر المنصف ٢/١١ وقد جاءت القافية في شعره مخففة.
(٥) في (ط): فقراءة.
(٦) في (ط): ويكون ريحٌ ناشرٌ.

النسب؛ فإذا جعلته جمع نَشور احتمل أمرينِ: أَحدُهُمَا: أن يكون النشور بمعنى المُنْتَشِرْ، كما أنَّ الركوبَ بمعنى المَرْكُوبِ. قال[١]:

وما زِلْتُ خيراً منك مُذ عضَّ كارهاً
بلحييك عادِيُّ الطريقِ ركوب

وقال أوسٌ:

تَضَمَّنَها وَهْمٌ رَكوبٌ كأَنَّها[٢]
إذا ضمَّ جنبيهِ المخارمُ رَزْدَقُ[٣]

كأنَّ المعنى: ريحٌ أو رياحٌ مُنشَراتٌ[٤].

ويجوز أن يكون نُشُراً: جمع نَشُور يُرادُ به الفاعل، كأنَّه كطهور ونحوه من الصفات.

ويجوز أن يكون نُشُراً: جمع ناشر، كشاهدٍ وشُهُدٍ، وبازلٍ وبُزُلٍ، وقاتلٍ وقُتُلٍ، وقال الأعشى[٥]:

إنا لأمثالِكُم يا قومَنا قُتُلُ

---

(١) سبق في ٣/ ٢٤٣.

(٢) في (ط): كأنه.

(٣) الوهم: الطريق الواضح ـ والركوب: الذي قد ذلله كثرة الوطء مرة بعد مرة، والمخارم: ج مخرم وهو منقطع أنف الجبل والرزدق في اللسان: السطر من النخيل والصف من الناس، وهو معرب. انظر ديوانه/ ٧٧.

(٤) في (ط): منشرة.

(٥) صدر البيت:

كلا زعمتم بأنَّا لا نقاتلُكم

انظر ديوانه/٦١.

وقول ابن عامر: (نُشْراً) يحتمل الوجهين: أن يكون جمع فَعول ٍ وفاعلٍ، فخفّف العين، كما يُقال: كُتْبٌ ورُسْلٌ، ويكون جمع فاعلٍ كبازل وبُزْلٍ وعايطٍ وعِيْطٍ.

وأمَّا قراءة حمزةَ والكسائيّ (نَشْراً) فإنه[1] يحتمل ضربين: يجوز أن يكون المصدر حالاً من الريح فإذا جعلته حالاً منها احتمل أمرين: أحدُهُما أن يكون النَّشْرُ الذي هو خلاف الطيّ، كأنَّها كانت[2] بانقطاعها كالمطويَّـةِ، ويجوز على تـأويل أبي عبيدة[3]، أن تكون متفرقة في وجوهها.

والآخر: أن يكون النَشْرُ، الذي هو الحياة في قوله[4]:

يا عجباً للميِّتِ الناشر

فإذا حملته على ذلك وهو الوجه، كان المصدر يرادُ به الفاعل كما تقول: أتانا ركضاً، أي: راكضاً، ويجوز أن يكون المصدر يرادُ بـه المفعول، كـأنّه يُـرْسِلُ الـرياحَ إنشـاراً، أي: محياةً؛ فحذف الزوائدَ من المصدر كما قالوا: عَمْرَكَ الله، وكما قال[5]:

فإن يهلِك فذلك كان قَدْري

أي: تقديري.

---

(١) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٢) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٣) سبق قول أبي عبيدة قريباً.

(٤) عجز بيت للأعشى وصدره:

حتى يقولَ الناسُ مِمَّا رَأَوْا

انظر ديوانه /١٤١

(٥) سبق في ١٢٩/٢ .

والضربُ الآخر: أن يكون (نَشْراً) على قراءتهما ينتصِبُ انتصابَ المصادر من باب (صنع الله) [النمل/٨٨].

لأنه إذا قال (يُرْسِلُ الرِّياحَ) دلَّ هذا الكلام على: ينشُرُ الريحَ نشراً أو تُنْشَرُ نشراً، من قوله[١]:

كما تُنَشَّرُ بعدَ الطية الكتبُ

ومن نشرتُ الريحَ مثل نَشَر الميتُ.

وقراءة عاصم: (بُشْراً)؛ فهو جمع بَشِيرٍ، وبُشُرٍ من قوله: (يرسِلُ الرِّياحَ مُبَشِّراتٍ) [الروم/٤٦]. أي تُبَشِّرُ بالمطَرِ والرحمةِ، وجَمَعَ بَشيراً على بُشْرٍ، ككتابٍ وكُتْبٍ[٢].

اختلفوا في الرفع والخفضِ في قوله تعالى[٣]:

(مِن إلَهٍ غَيْرُهُ) [الأعراف/ ٥٩].

فقرأ الكسائي وحدَهُ (ما لكُمْ مِنْ إلَهٍ غَيْرِهِ) خفضاً، وقرأ الباقون: [(ما لَكُمْ مِنْ إلَهٍ غيرُهُ)] رفعاً في كلِّ القرآن.

وقرأ حمزة والكسائيُّ: (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غيرِ الله) [فاطر/٣] خفضاً.

---

(١) هو عجز بيت لذي الرُّمَّة وصدره:

أمْ دمنةٌ نسفت عنها الصبا سُفعاً

الدمنة: واحدة الدمن وهو ما سوِّد بالرماد. والسفعة ما خالف لون الأرض وهو يضرب إلى السواد. انظر ديوانه ١/١٥. واللسان /طوى/ وفيه: من دمنةٍ.

(٢) إلى هنا ينتهي التقديم والتأخير المشار إليه في الصفحة ٣٢.

(٣) في (ط): من قوله عز وجل. وفي السبعة: «ومن قوله».

وقرأ الباقون: (غَيْرُ الله) رفعاً[١].

وجهُ قراءة الكسائي في: (مالَكُمْ مِنْ إلَهٍ غيرِهِ) بالجرِّ أنَّه جعل غيراً صفة لإلَهٍ على اللفظ، وجعلَ لكم مستَقراً، أو جعله غير مستقر، وأضمر الخبر، والخبر: ما لكم في الوُجود أو العالم، ونحو ذلك، لا بدَّ من هذا الإضمار[٢]، إذا لم يُجْعَلْ لكم[٣] مستقراً لأنَّ الصفة والموصوفَ، لا يستقلُّ بهما كلام.

وحجة من قرأ ذلك رَفْعَاً (ما لكُمْ من إلَهٍ غيرُهُ) قولُهُ: (وما من إلَهٍ إلاَّ الله) [آل عمران/٦٢]، فكما أنَّ قولَهُ إلاَّ الله بَدَلٌ من قوله: (ما مِنْ إلَهٍ) كذلك قوله: (غيرُ الله) يكون بدلاً من قوله (مِنْ إلَهٍ) و(غيره) يكون بمنزلةِ الاسم الذي[٤] بعد إلاَّ، وهذا الذي ذكرنا أولى أن يحمَلَ عليه من أن يُجْعَلَ غيرُ صفة لإلَهٍ على الموضعِ.

فإن قلْت: ما تُنْكِرُ أن يكون (إلاَّ الله) صفةً لقوله: (مِن إلَهٍ) على الموضع. كما كان قولُه: (لو كَانَ فِيهما آلهةٌ إلاَّ الله لفَسَدتا) [الأنبياء/٢٢]. صفة لآلهة.

فالقول أنَّ «إلاَّ» بكونها استثناءً أعرفُ، وأكثر من كونها صفةً، وإنَّما جُعِلَتْ صفةً على التشبيه بغيرٍ؛ فإذا كان بالاستثناء أولى حملنا: (هلْ منْ خالقٍ غيرُ الله) على الاستثناء من المنفيِّ

---

(١) السبعة ص ٢٨٤ وما بين معقوفين منه.

(٢) كذا في (ط). وفي (م): والإضمار.

(٣) سقطت من (م).

(٤) في (م): الأسماء الذي.

في المعنى، لأنَّ قولَهُ: (هَلْ من خالقٍ غيرُ الله) بمنزلةِ: ما من خالقٍ غيرُ الله، ولا بدَّ من إضمارِ الخبر، كأنَّه: ما مِن خالقٍ للعالم غيرُ الله، ويؤكِّد ذلك قوله: (لا إلَه إلاَّ الله) [محمد/١٩] فهذا استثناءٌ من منفي مثل: لا أحَدَ في الدار إلاَّ زيدٌ.

فأمَّا قراءةُ حمزَةَ والكسائيِّ: (هلْ مِنْ خالقٍ غيرِ الله) فعلى أن جَعَلا (غير) صفة للخالق، وأضمرَ الخبر كما تقدَّم.

والباقون جعلوه استثناءً بدلاً من المنفي، وهو الأولى عندنا لما تقدَّم من الاستشهاد عليه من قولِهِ: (وما مِنْ إلَهٍ إلاَّ الله) [آل عمران/٦٢].

واختلفوا[١] في تشديد اللاَّم وتخفيفها من قوله تعالى: (أُبَلِّغُكُمْ) [الأعراف/ ٦٢].

فقرأ أبو عمروٍ وحده: (أُبْلِغُكُمْ) ساكنةً الباء خفيفة اللاَّم مضمومة الغين في كلِّ القرآن.

وقرأ الباقون: (أُبَلِّغُكُم) بفتح الباء وتشديدِ اللاَّم في كلِّ القرآن[٢].

القول: إنَّ (بلَغَ) فعل يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ[٣] في

---

(١) في (ط): اختلفوا.

(٢) السبعة ص ٢٨٤ مع اختلاف يسير.

(٣) سقطت من (ط).

نحو: بلغني خَبرُكَ[١]، وبَلَغَتْ أرضُكَ جريباً[٢].

فإذا نقلْتَهُ تعدى إلى مفعولين. والنقلُ تارة يكونُ بالهمزِ وأخرَى بتضعيف العينِ، وكلا الأمريْنِ قد جاء به التنزيلُ، قال: (فإن تَوَلَّوا فَقَدْ أبْلَغْتُكُمْ) [هود/٥٧].

فهذا. نَقْلٌ بالهمزة، والنَّقْلُ بالتضعيف، (يا أيُّها الرَّسُولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إليْكَ من ربِّكَ وإنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رسَالاتِهِ) [المائدة/٦٧]، فكلا الأمرين في التنزيل، وكلُّ واحدة من اللغتين مثلُ الأخرى في مجيءِ التنزيل بهما، وفي الحديث: «اللهم هل بَلَّغتُ»[٣].

واختلفوا في الاستفهامين يجتمعان، فاستفْهَمَ فيها[٤] بعْضُهُمْ، واكتفى بعضُهُمْ بالأول من الثاني.

فممن استفْهَم بهما جميعاً عبد الله بن كثير، وأبو عمروٍ، وعاصمٌ في رواية أبي بكرٍ، وحمزةُ[٥] كانوا يقرؤونَ: (ولوطاً إذْ قال لِقَوْمِهِ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الفاحِشَةَ... أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ)

(١) في (ط): خبركم.

(٢) الجريب من الأرض مقدار معلوم من الذراع والمساحة وهو عشرة أقفزة، انظر اللسان /جرب/.

(٣) من حديث طويل في مسلم برقم (٩٠١) باب صلاة الكسوف.

(٤) كذا الأصل «فيها» وفي السبعة «بهما» وقال محققه في الحاشية عن الأصل و ت و ش: «فيهما». ولعل هذه الأخيرة هي المرادة عندنا وسقط الميم من الناسخ، بدليل ما جاء بعدها من قوله: فممن استفهم بهما..

(٥) قراءة العبارة في (ط): أبي بكر عنه وحمزة.

[الأعراف/ ٨٠، ٨١]، (أإذا كُنَّا تُرَاباً) [الرعد/ ٥]، وما كان مثله في كلِّ[1] القرآن باستفهام.

وروى حفصٌ عن عاصم: (إِنَّكُمْ) في الأعراف. مثلُ نافعٍ، وكذلك في العنكبوت [٢٨ ـ ٢٩] غيرَ أَنَّهم اختلفوا في الهمز.

وقرأ عاصمٌ بهمزتين، وكذلك حمزةُ، ولم يهمز ابنُ كثيرٍ، وأبو عمروٍ إلَّا واحدةً.

ومِمَّن اكتفى بالاستفهام الأول من الثاني: نافعٌ والكسائيُّ؛ فكانا يقرآن: (أَئِذَا كُنَّا تُرَاباً إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) [الرعد/ ٥]، (أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وعظاماً إِنَّا لَمَبْعُوثُوْنَ) [الصافات/ ١٦]، وما كان مثله في القرآن كلِّه، إلَّا أن الكسائيَّ همَزَ همزتين ونافعٌ لم يهمز إلَّا واحدةً.

وخالف نافعٌ الكسائي في قصة لوط، فكان نافعٌ يمضي على ما أصَّلَ[2]، وكان الكسائيُّ يقرأ بالاستفهامين جميعاً في قصة لوطٍ، ثم اختلفا في العنكبوت[3]: (أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجالَ) [الآية/ ٢٩]؛ فكان نافعٌ يستفهم بالثاني ولا يستفهم بالأول، وكان الكسائيُّ يستفهم بهما جميعاً.

اختلفوا[4] في سورة النمل في قوله: (وقالَ الَّذِينَ كَفَرُوا

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): أصله.

(٣) في (ط): واختلفا في قوله في العنكبوت.

(٤) في (ط): واختلفوا.

أَئِذا كُنَّا تُرَاباً وآبَاؤُنَا أَئِنا) [٦٧] باستفهام.

فقرأ[١] الكسائيُّ (أَإِذَا كُنَّا تُرَاباً) بهمزتين. و (وآباؤُنا إِنَّنَا) بنونين من غير استفهام.

وقرأ ابنُ عامرٍ ضد قراءةِ نافعٍ والكسائي[٢] في عـامَّةِ ذلـك، فكان لا يستفهم بـالأول ويستفهم بالثـاني، وهمزَ[٣] همزتين في كلِّ القرآن إلاَّ في حرفينِ؛ فإنه خالف فيهما هذا الأصل؛ فقرأ في الواقعة: (أئذا مِتْنَاً وكُنَّا تراباً وعظاماً أَئِنَّا) [الآيـة/ ٤٧]، جمعَ بين الاستفهامين. وفي النازعات: (أَئِنَّا لَمَرْدُودُوْنَ في الحافِـرَةِ) [الآية / ١٠] بـالاستفهام، (إذا كُنَّـا عِظَاماً) [الآية / ١١] بغير استفهام، وقرأ في النمل غير ذلك: (وقَالَ الَّذينَ كَفَـرُوا أَئِذَا كُنَّـا ترابـاً وآبَاؤُنَـا إننا لَمُخْـرَجون) [الآية/ ٦٧] كقراءة الكسائي، ومضى في العنكبوت على الأصل الذي أصَّل من ترك الاستفهام في الأول[٤].

قولُهُ: (أَتَأْتونَ الفاحِشَةَ مَا سبَقَكُمْ بها) [الأعـراف/ ٨٠] (إِنَّكُمْ لَتَـأْتُـوْنَ الـرجـالَ) [الأعـراف/ ٨١]. كـل واحـدٍ من الاستفهامين كلامٌ مستقل لا حاجة بواحـدٍ من الكلامين إلى الآخر فيما يستقـل به.

---

(١) في (ط): «وقرأ».

(٢) في (ط): ضد قراءة الكسائي.

(٣) في (ط): ويهمز.

(٤) انظر السبعة ص ٢٨٥، ٢٨٦ ففي النص اختلاف عمَّا هنا من حيث بسط المسألة والتقديم والتأخير.

فلو قال: إنَّ قوله: (إنَّكم لَتَأْتُونَ الرجالَ) تقريرٌ؛ فهو بمنزلة الإخبار، وإن كان على لفظ الاستفهام[١] وإذا[٢] كانَ كذلك جعلتَ: (أئنكم[٣] لتأتون الرِّجال) تفسيراً للفاحِشة، كما أن قولَهُ: (للذكرِ مثلُ حظِّ الأنثيين) [النساء/١٧٦] تفسير للوصية؛ لكان[٤] قولاً.

فأمَّا قوله: (أَئِذَا كُنَّا تُراباً وآباؤنا إنَّنا) [النمل/٦٧] فليسَ مثل قولِهِ: (أَتَأْتُونَ الفَاحِشَة) [الأعراف/٨٠] (أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ) [الأعراف/٨١]، لأنَّ الاستفهامين هنا قد استُقِلا وليس كذلك قوله: (أَئِذَا كُنَّا تُرَاباً وآباؤنا أَئِنَّا)، ألا ترى أنَّ قوله: (إذا) في قوله: (إذا كنا تراباً)، ظرفٌ من الزمان يقتضي أن يكون متعلقاً بشيء، وليس في الكلام ما يتعلق به.

فإن قُلْتَ: فلِمَ لا يتعلق (إذا) بقوله: (كنَّا)؟ قيل: لا يجوز ذلك، لأنَّ كنَّا مضافٌ إليه، ألا ترى أنَّ إذا مضافٌ إلى كنَّا، والمضافُ والمضاف إليه لا يكون منهما كلامٌ مستقلٌ، كما لا يكون من الصفة والموصوف.

فإن قلت: فاجْعَل الفعلَ في موضع جزم بإذا لتكون إذا معمولة. فإنَّ ذلك لم يجىء في الكلام، إنَّما يجيء في الشعر،

---

(١) كذا في (ط) وسقطت من (م).
(٢) في (ط): فإذا.
(٣) في (ط): إنكم.
(٤) جملة «لكان قولاً» جواب لقوله: «فلو قال».

فإذا كان كذلك، فلا بدَّ من تعليق إذا بشيءٍ يكون معمولاً، ويستقلُّ به الكلام، وذلك نُبْعَثُ أو نُحشَرُ، التقدير: أنُبعثُ إذا كنا تراباً. فحذف نُبعَثُ في اللفظ لدلالةِ: (أئنا لمبعوثون) عليه ـ ولا يجوز أن يتعلق إذا في[1] قوله: (أإذا كنّا تراباً) بقوله: (مبعوثون) لأنَّ ما قبل الاستفهام لا يَعْمَلُ فيه ما بعد الاستفهام، ولكن يتعلق بالمُضْمَرِ الذي ذكرنا.

ومثلُ ذلك قوله: (يَوْمَ يَرَوْنَ الملائِكَةَ لا بُشْرى يومَئـذٍ للمُجْرِمِيْنَ) [الفرقان/٢٢]، فقولُهُ: (يَوْمَ يَرَوْنَ الملائِكَةَ) متعلق بما دلَّ عليه هذا الكلام من قولِهِ: يحزنـون، ولا يتعلق بشيءٍ مما بعدَ(لا) من قوله: (لا بُشْرَىٰ يومَئِذٍ للمجرمينَ).

قال: روى[2] حفص عن عاصمٍ (إنَّكُمْ) في الأعراف مثل نافعٍ؛ وكذلك في العنكبوت، غير أنَّهم اختلفوا في الهمز.

فقرأ عاصمٌ بهمزتين، وكذلك حمزَةُ، ولم يهمزِ ابنُ كثيرٍ، وأبو عمروٍ، إلّاَ واحدةً، يريد أحمدُ بن موسى بقوله: إلّاَ واحِدَة، أنهم خففوا إحدى الهمزتين، ولم يحقّقُوهما كما حقَّقَهُما عاصمٌ وحمزةُ.

قال: ومِمَّن اكتفى بالاستفهام الأولِ من الثاني نافعٌ

---

(١) في (ط): من قوله.
(٢) في (ط): وروى.

والكسائيُّ، وكانا يقرآن: (أَئِذا كُنَّا تُراباً، إنَّا لفِي خَلْقٍ جديدٍ) [الرعد /٥] (أَئِذَا مِتْنَا وَكنا تراباً.. إنَّا لمبعوثونَ) [الواقعة /٤٧] وما كان مثلهُ في القرآنِ كلِّهِ، إلاَّ أنَّ الكسائيَّ همز همزتينِ ونافعٌ لم يهمز إلاَّ واحدة.

يريد أحمدُ بقوله: إلاَّ أنَّ الكسائيَّ هَمَزَ هَمْزَتينِ، أنَّه حقَّقَهُمَا كما يحقِّقُهما عاصمٌ وحمزةُ، وخفَّفَ نافعٌ إحداهما[1].

والقول في قوله: (أئِذا كنا تراباً، إنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ): أنَّ إذا متعلـق بفعلٍ مضمر يدلُّ عليه قـوله: (إنـا لفي خلق جديد) تقديره: إإذا كُنَّا تراباً نُبْعَثُ أو نُحْشَرُ أو نُعادُ، لأنَّ قوله: (إنَّا لَفِي خَلْقٍ جديدٍ)، يدلُّ على هذا الضربِ من الفعلِ، ولا يجوز أن يتعلق إذا بجديد؛ لأنَّ ما بعد إنَ لا تعملُ[2] فيما قبلها، كما أنَّ ما بعد لام الابتداء، لا يَعمَلُ فيما قبلها، وكذلك القول في[3] قوله: (أَإذا مُتْنَا وَكُنَّا تراباً وعظاماً إنَّا لَمَبْعُوثُونَ) [المؤمنون/٨٢].

قال أحمدُ: وخالفَ نافعاً الكسائيُّ في قصة لوطٍ، فكان نافعٌ يمضي على ما أصَّلَ، وكان الكسائيّ يقرأ بالاستفهامين جميعاً في قصة لوط: وقد[4] تقدم ذكر ذلك.

قـال أحمد: واختلفـا في قولـه في العنكبوت: (أَئِنَّكُمْ

(١) في (م) أحديهما.
(٢) في (ط): لا يعمل.
(٣) سقطت في من (ط).
(٤) في (ط): قد تقدم.

لتأتون الرجالَ)، فكان نافعٌ يستفهمُ بالثاني ولا يَسْتفهِمُ بالأول، وكان الكسائيُّ يستفهِمُ بهما جميعاً.

كل واحدٍ من الاستفهامين جُمْلة مستقلةٌ لا تحتاجُ في تمامِها إلى شيءٍ، فَمَنْ ألْحَقَ حرفَ الاستفهامِ جملة نقلها به من الخبَرِ إلى الاستخبار، ومن لم يُلحِقْها بقَّاها على الخَبَر.

واختَلَفَا[١] في سورة النمل في قولِهِ: (وقال الذينَ كَفَرُوا أَئِذَا كُنَّا تُراباً وآباؤُنا أَئِنَّا) [الآية/٦٧].

فقرأ نافع (وقال الذين كفروا إئذا كنا تراباً وآباؤنا أئنا) باستفهام.

وقرأ الكسائيُّ: (أَئِذَا كُنَّا تُرَاباً) بهمزتين، (وآبَاؤُنَا إنّنّا) بنونين من غير استفهام.

وجهُ قراءةِ نافعٍ: (إذا كنا تراباً وآباؤُنَا أَئنَّا) أن (إذا) لا بُدَّ من أن يحمل على فعلٍ، يدلك على ذلك أنَّه لا يخلو من أن يُتْرَكَ الكلامُ على ظاهره؛ فلا يُضْمَرُ شيءٌ، أو يضمر الفعل؛ ليحمل إذا عليه، فلا يجوز إنْ تُرِكَ[٢] على ظاهره، لأنَّ ما بعدَ الاستفهام. لا يَعْمَلُ فيما قَبْلَهُ، وكذلك ما بعد إنْ لا يعملُ فيما قبلها، وقد اجتمع الأمران في قوله: (إذا كُنَّا تُرَابَاً أَئِنَّا).

فإذا لم يجُزْ حملُ إذا على شيءٍ من هذا الكلامِ ظاهرٌ،

---

(١) في (ط): قال: واختلفا. وفي السبعة: واختلف الكسائي ونافع ـ انظر ص ٢٨٦.

(٢) في (ط): يترك.

فلا بدَّ من إضْمَارِ الفعل وتقدير ذلك الفعل: أنبعثُ أو نُحْشَرُ، أو نُخْرَجُ، ودَلَّك(١) قوله: (إنَّا لمبعوثُون) على ذلك ، وكذلك قراءَةُ الكسائي: (أَإذَا كُنَّا تُرَاباً، وآباؤُنَا) بهمزتين أيضاً، وينبغي أن يُقدر فعل في الكلام، يتعلق إذا به، يدلُّ على ذلك أنَّ إذا لا يجوز تعلُّقُها بشيء قبلها، لأنَّ ما في حَيِّزِ الاستفهام ينقطِع مما قبلَهُ، فلا يتعلق به، ولا يجوز أن يتعلق [ما بعد إنَّ من قوله](٢): إنَّنَا، لأنَّ إنَّ لا يعمل ما بعدها فيما قبلَها، كما أنَّ الاستفهام، ولام الابتداء، كذلك. ومثلُهما في هذا (لا) النافية التي تُبنى مع المفرد المنكورِ على الفتح، نحو: لا رجُلَ؛ فإذا لم يجز تعلُّقُها بما قبلها، ولا بما بعدها فلا بدَّ من فعلٍ مضمرٍ يتعلقُ به إذا، وهو الفعلُ الذي تقدَّم ذكرُهُ، ولا يجوز تعلُّق إذا بالفعل الذي بعدها، لأنَّها مضافة إليه، ولو جاز ذلك لجاز: القتالُ زيداً حين يأتي، يريدُ: القتال حين يأتي زيداً.

وأمَّا قراءته: (إننا) بنونين؛ فلأنَّهُ جاء به على الأصل، ومن قرأ: (إنَّا) حذف من النوناتِ واحدةً كراهة اجتماع الأمثال والمحذوفة، وهي الوسطى، لأن علامة الضمير لا تُحْذَفُ.

فإن قلت: إن التكريرَ إنَّما وقع بالتي هي علامة الضمير، فهي لذلك أولى بالحذف. قيلَ: (إنَّه) وإن كان كذلـك لم يُحْذف، لأنَّها لم تُحـذَف في موضـعٍ، ونظيـرُ ذلك في أن الحذف وقع في غير الآخرِ قولُهم: في تحقير (ذا) ذَيَّاً حذف

---

(١) في (ط): ويدلك.

(٢) ما بين معقوفين ورد في (ط): بما بعد إن في قوله.

الأول من الأمثال، وكان أصله: ذُيَيّا، فلم تحذف الياء للتحقير، ولم تحذف التي هي لام لِما كان يلزم من تحريك ياءِ التحقير، وهي لم تُحَرَّك في موضع.

قال[١]: وقرأ ابن عامر ضدَّ قراءة نافع والكسائي في عامة ذلك، فكان لا يستفهم بالأول ويستفهم بالثاني، ويهمز همزتين في كلِّ القرآن إلاَّ في حرفين.

[قال أبو علي][٢]: إلحاق حرف الاستفهام الأول نحو: (أئذا كُنَّا تُراباً . . إنَّا لمبْعوثون) أحسن لأمرين:

أحدهما: أنَّ قوله: (لمبعوثونَ)[٣]، لمَّا كان يدلُّ على يبعث ونحوه مما يتعلق (إذا) به صار كجزءٍ من الكلامِ الذي دخل عليه حرف الاستفهام.

والآخر: أنَّ الكلامَ الأول إذا دخَلَ عليه الاستفهام قد ذُكِرَ حرفُه، وأريدَ في الكلام الثاني كانَ أَحْسَن لأنَّه على الاستفهام أدلُّ.

ووجهُ قول ابن عامرٍ: أنَّ الدلالة مما تذكر بعدُ قد يكون كالدَّلالةِ فيما يُذْكَرُ قَبْلُ، ألا ترى أنَّ من قرأ: (ولا تحسِبَنَّ الذين يبخلون بما آتَاهُمُ الله مِنْ فَضْلِهَ هُوَ خَيراً لَهُم) [آل عمران/ ١٨٠] إنما يريد: لا تحسِبَنَّ بُخْلَ الذين يبخلون؛

(١) سقطت من (ط).
(٢) سقطت من (ط).
(٣) في (ط): إنا لمبعوثون.

فأضمَرَ البخلَ لدلالـة ما يجيء من بعـدُ عليه في[١] قـوله: (يبخلون) فكذلك الاستفهام إذا ذُكر حرفه بعدُ، يدل على إرادته فيما تقدمه.

ووجهُ قراءة ابن عامرٍ في الواقعة: (أَإِذَا مُتْنَا وكُنَّا تُرَاباً أَئِنَّا) [الآية /٤٧]. فعلق (إذا) بالمضمر على ما تقدَّم، وقراءته في النـازعـات: (أَئِنَّـا لـمَـرْدُوْدُونَ في الحـافـرة. إذَا كُنَّـا) [الآية /١٠ ـ ١١] فإنَّ قوله (إذا) إذا لم يدخل عليه حرفُ الاستفهام، جاز تعلقه بقولـه: (مَرْدُودُونَ)، وإذا[٢] أُلْحَقَ إذا حرف الاستفهام، لم يكُنْ بدٌّ من إضمارِ فعل.

قال: وقرأ في النمـل غير ذلك: (وقال الذين كَفَرُوا أَئِذا كُنَّا تُرَاباً وآبَاؤُنَا إِنَّنَا لمُخْرَجُون) [الآية /٦٧]، كقراءةِ الكسائي، ومضى في العنكبوت على ما أصَّلَ من تركَ الاستفهام في[٣] الأول.

قوله: (إذا كُنَّا تراباً) ينبغي أن يتعلق بِمُضْمَرٍ على نحو[٤] ما تقدَّم به القول في نحوه.

قرأ ابنُ عامرٍ في الأعراف [٧٥] في قصة صالحٍ: (وَقَالَ المَـلأُ الَّـذينَ استَكْبَـرُوا) بـإثبـات الـواو، وكـذلـك هي في مصاحِفِهِم.

---

(١) في (ط): من.

(٢) في (ط): ولو وفي (م) كانت لو فشطب عليها وصححها على الهامش وإذا.

(٣) في (م): (من) وما أثبته من (ط) وموافق للمتابعة.

(٤) سقطت نحو من (ط).

وقرأ الباقون بغيرِ واوٍ، وكذلك هي في مصاحِفِهم[١].

قد قلنا فيما تقدَّم في نحوِ هذه الواو أنَّ إثباتها حَسَنٌ وحذفَها حَسَنٌ.

كلُّهم قرأ (لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم) [الأعراف/ ٩٦] خفيفةً غير ابن عامرٍ، فإنَّه قرأ (لَفَتَّحْنا) عليهم مشددة التاء[٢].

قد تقدَّم القولُ في هذا.

اختلفوا في فتح الواو وإسكانها من قوله تعالى[٣]: (أَوَ أَمِنَ) [الأعراف/ ٩٨].

فَقَرَأَ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وابنُ عامرٍ: (أَوْ أَمِنَ) بإسكان[٤] الواو.

وروى وَرْشٌ عن نافِعٍ (أَوَامِنَ)[٥] يفتَحُ[٦] ويَدَعُ الهمزَةَ، ويُلقي حركتها على الواو.

وقرأ عاصمٌ وأبو عمروٍ وحمزة والكسائي: (أَوَ أَمِنَ) بتحريك الواوِ، غير أن ابن كثير كان ينصب الواو في الصافات [١٧] و الواقعة [٤٨].

وكان نافعٌ وابنُ عامرٍ يَقفانِها في الثلاثةِ المواضع[٧].

---

(١) السبعة ٢٨٤.

(٢) السبعة ص ٢٨٦.

(٣) في (ط): عز وجل.

(٤) في (ط) بسكون.

(٥) رسمها في (ط): (أَوَ مِنَ).

(٦) سقطت «يفتح» من (ط).

(٧) السبعة ص ٢٨٧.

[قال أبو علي][1]: أو: حرفٌ استُعمل على ضربين:

أحدهما: أن يكون بمعنى أَحَدِ الشيئين أو الأشياء في الخبر والاستفهام.

والآخر: أن يكون للإضراب عمَّا قبلها في الخبر والاستفهام، كما أنَّ «أم» المنقطعة في الاستفهام، والخبر كذلك.

فأمَّا «أو»[2] التي تكون لأحد الشيئين أو الأشياء، فمثالهُ في الخبر: زيدٌ أو عمروٌ جاء، وزيدٌ أو عمروٌ ضَرَبْتُهُ كما تقول: أحدُهما جاء، وأحدُهما ضربتهُ، وهي إذا كانت للإباحة، كذلك أيضاً، وذلك قولك: جالسْ الحسنَ أو ابن سيرين، ويدُلّك على أنَّها ليست بمعنى الواو أنَّه إذا جالس أحدهما؛ فقد ائتَمَرَ للأمر، ولم يخالِفْهُ، وإنَّما جاز له الجمعُ بين مجالستهما من حيثُ كان كلُّ واحدٍ منهما مجالستهُ بمعنى مُجَالسةِ الآخر، ليس من حيث كانت «أو» بمعنى الواو، وقولُ الشاعر[3]:

وكان سِيَّانِ أَنْ لا يسرحُوا نَعَماً
أو يَسْرَحُوهُ بها واغْبَرَّتِ[4] السُّوحُ

إنَّما حَسُنَ له استعمال أو، مع أنَّه لا يجوز: سيّان

(١) سقطت من (م).
(٢) سقطت من (ط).
(٣) سبق انظر ١/٢٦٦.
(٤) في (ط): فاغبرَّت.

أحدهما؛ أنَّه رأى نحو: جالس الحسنَ أو ابن سيرين؛ فيجوز له أن يجمعَ بين مجالستهما.

وأمَّا «أو» التي تجيء للإِضرابِ بعد الخبرِ والاستفهامِ، فكقولك: أنا أخرُجُ، ثم تقول: أو أُقيْمُ، أَضرَبَ[١] عن الخروجِ وأثبت الإقامة، كأنَّك قُلْتَ: لا بل أقيمُ، كما أنَّك في قولك: «إنَّها لإِبلٌ أم شاءٌ» مُضْرِبٌ عن الأولِ، ولا تقع بعدَ أو هذهِ إلَّا جُمْلَةٌ، كما لا تقع[٢] بعد «أم» إذا كانت للإِضراب إلَّا جملة.

ومن ثَمَّ قال سيبويه: في قوله[٣]: (ولا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أو كَفُوراً) [الإِنسان/٢٤]، إنَّك لو قلتَ: أَوْ لا تُطِع كَفُوراً، انقَلب المعنى[٤]، وإنَّما كان ينقلب المعنى لأنَّه إذا قال: لا تُطِعْ آثماً أو كَفوراً، فكأنَّه قال: لا تُطِعْ هذا الضَّرْبَ، ولا تُطِعْ هؤلاء، وإنَّما لزمه أن لا يطيعَ أحداً[٥] منهما، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما في معنى الآخر في وجوبِ تركِ الطاعةِ له، كما جاز له أن يجمعَ بين مجالسةِ الحسن وابن سيرين، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما أهلٌ للمجالسة، ومجالسة كلِّ واحدٍ منهما كمجالسةِ الآخر، ولو قال: لا تُطِعْ آثِماً أو لا تطع كفوراً، كان بقوله: أو لا تُطع، قد

---

(١) في (ط): أضربت.
(٢) في (ط): يقع.
(٣) في (ط): قوله عز وجل.
(٤) انظر سيبويه ١/٤٨٩ ـ ٤٩١.
(٥) في (ط): واحداً.

أضرب عن ترك طاعة الأوَّل، فكان يجوز أن يطيعَه، وفي جواز ذلك انقلاب المعنى.

فوجه قراءةِ من قرأ: ﴿أَوْ أَمِنَ﴾، أَنَّه جعل أو للإضراب لا على أنَّه أبطل الأوَّل، ولكن كقوله(١): ﴿الٓمٓ، تنزيلُ الكتاب لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [السجدة/١ ـ ٢]، ثم قال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ [السجدة/٣]، فجاء هذا ليُبَصَّروا ضَلاَلَتَهم، فكأَنَّ المعنى: أَأَمنوا هذه الضروب من معاقبتِهم، والأخذِ لهم، وإن شئتَ جعلته أو التي في قولك: ضربت زيداً أو عَمْراً، كأنَّك أردت: أفأمنوا إحدى هذه العقوبات؟

ووجه قراءةِ من قرأ: ﴿أوَ أمِنَ أهْلُ القُرى﴾ [الأعراف/٩٨] أنَّه أَدخل همزة الاستفهام على حرف العطف، كما دخلِ في نحو قوله: ﴿أثُمَّ إذا ما وَقَعَ﴾ [يونس/٥١]. وقوله: ﴿أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدَاً﴾ [البقرة/١٠٠].

ومن حجة من قرأ ذلك: أنَّه أشبه بما قبلَه وما بعده، ألا ترى أنَّ قبله: ﴿أَفأمِنَ أهلُ القُرَىٰ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بأسُنَا﴾ وبعدَهُ ﴿أَفَأَمِنوا مكرَ الله﴾ [الأعراف/٩٩] ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ للذينَ يَرِثُونَ الأَرْضَ﴾ [الأعراف/١٠٠]، فكما أنَّ هذه الأشياء، حروفُ عطفٍ دخل عليها حرفُ الاستفهام، كذلك يكون قولُه: ﴿أوَ أَمِنَ﴾.

اختلفوا في تشديد الياء وتخفيفها من قوله جلَّ وعَزَّ: ﴿حَقِيقٌ عليَّ أَنْ لَا أقولَ﴾ [الأعراف/١٠٥].

---

(١) في (ط): كقوله عز وجل.

فقرأ نافعٌ وحده: (حَقِيقٌ عليَّ أنْ لاَ أَقُولَ) بتشديد الياء ونصبها.

وقرأ الباقون بتخفيف الياء وهي مُرْسَلَةٌ[١].

حجة نافع[٢] في قوله عزّ وجلّ[٣]: (حقيقٌ عليَّ) وإيصالِهِ له بـ (عليَّ) أنَّه يسوغ من وجهين:

أحدهما: أنَّ «حقَّ» الذي هو[٤] فَعَلَ، قد تعدَّى بعلى، قال: (فحقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا) [الصافات/٣١]، وقال: (فَحَقَّ عَلَيْها القَوْلُ) [الإسراء/١٦]، (فحقيقٌ) يتصل بعلى من هذا الوجهِ.

والوجْهُ[٥] الآخَرُ: أنَّ حقيقٌ بمعنى واجب، فكما أنَّ وَجَبَ يتعدى بعلى، كذلك تعدى (حقيقٌ) به إذا أريد به ما أريد بواجب.

وأمَّا من قرأ: (حَقيقٌ على) فجاز تعدِّيه[٦] بعلى من الوجهين اللَّذَيْنِ ذكرنا.

وقد قالوا: هو حقيقٌ بكذا، فيجوز على هذا أن يكون[٧]

---

(١) السبعة ص ٢٨٧ وفي العبارة اختلاف يسير والمؤدى واحد.

(٢) في (م): نافع وغيره.

(٣) «عز وجل» زيادة في (ط).

(٤) سقطت من (م).

(٥) سقطت من (ط).

(٦) في (ط): تعديته

(٧) في (ط): تكون.

(على) بمنزلة الباء تقول: «حقيقٌ على أن». فتضع على موضع الباء.

قال أبو الحسن: قال[1]: (ولا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِراطٍ توعِدُوْنَ) [الأعراف/٨٦]، فكما وقعت الباء في قوله: (بكلِّ صراطٍ تُوعِدونَ) موقع على، كذلك وقعت على موقع الباء في قوله: (حقيقٌ على أنْ لا).

قال: والأولُ أحسنهما عندنا[2]، يعني: (حقيقٌ على أنْ لا) بالألف غيرَ مضافٍ إلى المتكلم.

قال: لأنَّ حقيق على، معناها الباء، أي حقيقٌ بذا، قال: وليس ذلك بالمقيس لو قلت: ذَهَبْتُ على زيدٍ، وأنت تريد بزيدٍ؛ لم يَجُزْ، قال[3]: وجاز في (عليَّ)[4] لأنَّ القراءة قد وَرَدَتْ به.

اختلفوا في الهمز وإسقاطه من قوله تعالى [5]: (قَالُوا أَرْجِهْ وأَخَاهُ) [الأعراف/ ١١١].

فَقَرَأَ ابنُ كثيرٍ (أَرجِئهُو وأخاهُ) مهموزٌ بواوٍ بعد الهاء في اللَّفظ، وقرأ أبو عمروٍ مثله، غير أنَّه كان يضمُّ الهاء ضمة من غير أن يبلغ بها الواو، وكانا يهمزانِ (مُرْجَؤُون) [التوبة/ ١٠٦] و (تُرْجِىءُ من تَشَاءُ) [الأحزاب/ ٥١].

---

(١) في (ط): كما قال عز وجل.

(٢) انظر معاني القرآن ٢/٣٠٧.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): «الآية» بدل: «علي».

(٥) في (ط): عز وجل.

وَقَرَأَ نافعٌ [وحده][1] (أَرْجِهِ وأخاهُ) بكسرِ الهاء، ولاَ يَبْلُغُ بها الياء، ولا يهمز. هذه رواية المسيّبي وقالون.

وروى ورشٌ عنه: (أَرْجِهِي وأخاهُ) يصلُها بياء، ولا يهمز بين الجيم والهاءِ، وكذلك قال إسماعيل بن جعفر عن نافعٍ.

وقال خلفٌ وابنُ سَعْدَان عن إسحق عن نافعٍ أنَّه وصل[2] الهاءَ بياءٍ.

وقرأ ابن عامرٍ: (أَرْجِئْهُ وأَخاهُ) في رواية هشام بن عمار مثلَ أبي عمروٍ.

وفي رواية ابن ذَكْوَان: كسرها بالهمز، وكسر الهاء[3] (أَرجِئْهِ)، وهمز (مُرْجَؤُون) و (ترجىءُ)، وهذا غلط، لا يجوز كسر الهاء مع الهمزِ[4]، وإنما يجوز إذا كان قبلها ياءٌ ساكنةٌ أو كسرةٌ.

واختُلِف عن عاصمٍ فروى هرون بنُ حاتمٍ عن حسينٍ الجُعْفيّ عن أبي بكرٍ عن عاصمٍ أنَّه قرأ مثلَ أبي عمروٍ (أَرْجِئْهُ) مهموزاً.

وقال خلف عن يحيى عن أبي بكرٍ أنه ربما كان هَمَزَها ورفَعَ الهاء.

---

(١) زيادة من (ط) وليست في (م) ولا في السبعة.

(٢) في (م): يصل. وما أثبتناه من (ط) والسبعة.

(٣) في السبعة: «بالهمز وكسر الهاء».

(٤) في (ط): الهمزة.

وحدَّثني محمدُ بن الجهم عن ابن أبي أميَّة عن أبي بكرٍ عن عاصمٍ (أَرْجِئْهْ) مهموزٌ[١] ساكنة الهاء.

وقال محمد بن الجهم فيما نحسِب ـ شكّ ابن الجهم ـ: بهمز[٢] الألفَ التي قبل الراء.

وقال إبراهيم بن أحمد الوكيعي عن أبيه عن يحيى عن أبي بكرٍ عن عاصمٍ: (أَرْجِئْهْ) مهموزٌ[٣] جزمٌ. حدَّثني موسى بن إسحق القاضي، عن أبي هشام عن يحيى عن أبي بكرٍ عن عاصمٍ: (أَرْجِهْ) جزمٌ[٤] بغير همز.

وكذلك روى خَلَفٌ عن يحيى عنه جَزْمٌ[٤].

وكذلك حدثني عبدالله بن شاكرٍ عن يحيى عن أبي بكر: بجزم الهاء، والكسائي عن أبي بكر [عن عاصمٍ][٥]: بجزم الهاء، ولم يذكر هو[٦] الهمز.

[قال الأعشى عن أبي بكر عن عاصم (أَرْجه) بغير همز، ويهمز (مرجؤون) ولا يهمز (ترجي) أبو البحتري عن يحيى عن أبي بكر عنه أنه لا يهمز (ترجي ولا مرجون)][٧].

---

(١) في (ط): مهموزاً. وفي السبعة: مهموزة.

(٢) في السبعة: هي بهمز.

(٣) في (ط): مهموزاً.

(٤) في (ط): جزماً.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) في السبعة: هؤلاء.

(٧) ما بين معقوفين زيادة من السبعة.

و[١]قال هبيرة عن حفصٍ عن عاصمٍ: أنه جزم الهاء في الأعراف، وجرَّها في الشعراء [٣٦].

وقال غيرُ هبيرة عن حفصٍ: (أرجِهْ) جزمٌ[٢] ولا يهمز (مُرْجَوْن) و (تُرجي) وفي الشعراء (أرجهْ) جزمٌ[٢]، وكذلك قال وهيبُ [بنُ عبـدالله][٣]عن الحسن بن مبارك عن أبي حفص عمرو بن الصباح[٤] عن أبي عمر عن عاصم.

وقرأ حمزة والكسائي (أَرْجِهْ وأخاهُ).

واختلـفا في الهاء؛ فأسكنها حمزةُ مثلَ عاصمٍ، وَوَصلها الكسائيُّ بياءٍ فقال[٥] (أَرْجِهِيْ وأخاه)[٦].

قال أبو زيد: أرجأتُ الأمرَ إرجاءً: إذا أَخَّرته، فقوله: أرْجِئهُ. أَفْعِلْهُ من هذا، وضمُّ الهاء مع الهمزة لا يجوزُ غيرُه، وأن لا يبلغ الواوَ أحسنُ لأَنَّ الهاءَ خَفِيـة، فلو بَلَغَ بها الواوَ لكان كأنَّه قد جَمَع بين[٧] ساكنين، ألا ترى أنَّ من قال: رُدُّ يا فتى،

---

(١) سقطت من (م).

(٢) في (ط) جزماً.

(٣) سقطت من (ط) ومن السبعة.

(٤) هو عمرو بن الصباح بن صبيح أبو حفص البغدادي الضرير مقرىء حاذق. وقد ورد اسمه في (م) عمر بن الصباح وهو خطأ. انظر طبقات القراء ٦٠١/١.

(٥) سقطت من (م).

(٦) انظر السبعة ص ٢٨٧، ٢٨٨ ففي النص اختلاف يسير غير الزيادة التي أشرت إليها.

(٧) عبارة (م): كأنه جمع ساكنين.

فضمَّ؛ فإنَّه إذا وصلَ بالدَّال الضمير[١] المؤنث قال: رُدَّها، ففتح، كما تقول: رُدَّا، لخفاء الهاء، فكذلك (أرْجِئْهُ) لا ينبغي أن يبلُغَ بها الواو، فيصير كأنَّه جمَعَ بين ساكنين.

ومن قال: (أَرْجِئْهو) فألحق الواو، فلأنَّ الهاءَ متحركةٌ ولم يلْتَقِ ساكنان، لأنَّ الهاء فاصلٌ، فقال: (أرْجِئهو) كما تقول: اضْرِبْهُو قبلُ، ولو كان مكانَ الباء حرفُ لِيْنٍ لكانَ وَصْلُها بالواو أقبحَ، نحو: عليهُو[٢]، لاجتماع حروفٍ متقاربةٍ مع أن الهاء، ليس بحاجزٍ قوي في الفصل، واجتماعُ المتقاربةِ في الكراهة كاجتماع الأمثال.

قال: وقرأ نافعٌ: (أرْجِه وأخاهُ) بكسر الهاء، ولا يبلُغ بها الياء، ولا يهمزُ. هذه رواية المسيّبي وقالون.

وروى ورش: (أَرْجِهِي) يصلها بياء، ولا يهمز بين الجيم والهاء.

وكذلك قال إسماعيل بن جعفر.

[قال أبو علي][٣]: وصل الهاء بياءٍ إذا قال: (أرجهي) لأنَّ هذه الهاء توصل في الإدراجِ بواوٍ أو ياءٍ، نحو: بهو أو[٤] بِهِي وضربهو، ولا تقول في الوصل: بِهُ، ولا بِه، ولا ضَرَبهُ

(١) في (ط): الدال بضمير.

(٢) في (ط): عَلَيْهُمُو.

(٣) سقطت من (م).

(٤) في (ط): و.

حَتَّى. تشبع فتقول: بهـو فاعلم، وبِهي دَاءٌ، أو: بهوُ داءٌ، إلَّا في ضرورةِ شعرٍ كقوله(١):

ومَا لَهُ مِنْ مجدٍ تَليدٍ

قال(٢): وقرأ(٣) ابنُ عامرٍ: (أَرْجِئْهُ وأخاهُ) في رواية هشام ابن عمَّار مثل أبي عمروٍ، وفي رواية ابن ذكوان كسرها بالهمز.

[قـال أبو علي](٤): كَسْـرُ الهاء مـع الهمزِ غلطٌ، لا يجوز، وإنَّما يجوز إذا كان قبلها ياءٌ ساكنة أو كسرة، ولو خَفَّفَ الهمزة فقلبها ياءً فقال: (أَرْجِيْهِ)، فكسَرَ الهاء؛ لم يستقم، لأنَّ هذه الياء في تقدير الهمزة؛ فكما لم يُدْغِم نحو: رؤيا، إذا خُفِّفَت(٥) الهمزةُ، لأنَّ الواو في تقدير الهمزة، كذلك لا يحسن(٦) تحريك الهاء بالكسر مع الياء المنقلبة عن الهمز(٧).

وقياس من قال: رُيَّـا، فأدغم، أن يحـرِّكَ الهاء أيضـاً بـالكسـر، وعلى هـذا المسلك قـول من قـال: (أَنْبِيْهِمْ) [البقرة/٣٣] إذا كسر الهاءَ مع قلْبِ الهمزة ياءً.

---

(١) صدر بيت للأعشى في ديوانه ص ١١٥ تقدم ذكره في الجزء الأول ص ٢٠٥ .

(٢) جاء على هامش (ط): بلغت. دلالة على المقابلة.

(٣) في (ط): قرأ.

(٤) سقطت من (م).

(٥) ضبطها في «م» بالبناء للفاعل.

(٦) في (ط): لا يجوز.

(٧) في (ط): الهمزة.

قال: واختُلف عن عاصمٍ، فروى هرونُ بنُ حاتمٍ عن حسين الجُعْفي عن أبي بكرٍ عن عاصمٍ أنَّه قرأ مثل قراءة[١] أبي عمروٍ (أرجئه) مهموز[٢].

وقال خَلَفٌ عن يحيى عن أبي بكرٍ عن عاصمٍ[٣] أنه كان[٤] ربَّما همزها ورفَع الهاء.

وروى أبانُ عن عاصمٍ: (أرجِهْ) جزمٌ[٥]، [قال أبو علي][٦]: وهذا لأنَّه قد جاء في (أرجأتُ) لغتان: أرجأْتُ، وأرْجَيْتُ، وإذا[٧] قال: (أرجِهْ) كان من أرجَيْتُ.

اختلفوا في قوله جلَّ وعزَّ: (يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَاحرٍ عَلِيمٍ) [الأعراف/ ١١٢].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عَمْروٍ، وعاصمٌ، وابنُ عامرٍ في الأعرافِ وفي يونُس [٧٩]: (بكلِّ ساحرٍ عليمٍ) بالألف[٨] قبل الحاء. وقرؤوا في [الشعراء/ ٣٧] (سَحَّارٍ) بألف بعد الحاء.

(١) كذا في (ط) وسقطت من (م).
(٢) في (ط): مهموزاً.
(٣) سقطت من (ط).
(٤) كذا في (ط) وسقطت من (م).
(٥) في (ط): جزماً.
(٦) كذا في (ط) وسقطت من (م).
(٧) في (ط): فإذا.
(٨) في (ط) بألف.

وقرأ حمزةُ والكسائيُّ ثَلاَثَتُهُنَّ (سحّار) بألف بعد الحاء[١].

[قال أبو علي][٢]: من حجة من قال: (ساحرٌ) قولُهُ: (ما جِئْتُمْ بِهِ السِّحرُ) [يونس/٨١]، والفاعل من السِّحر، ساحر يدلُّكَ[٣] على ذلك قوله: (فَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ ساجدين) [الأعراف/١٢٠]. و(لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ السَّحَرَة إنْ كانوا هُمُ..) [الشعراء/٤٠].

والسَّحَرَةُ جمعُ ساحرٍ، ككاتبٍ وكَتَبَةٍ، وفَاجِرٍ وفَجَرَةٍ.

ومن حُجَّتِهِم: (سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ) [الأعراف/١١٦]، واسم الفاعل على سحروا: ساحرٌ.

ومن حُجَّة من قال: (سَحَّار)، أنَّه قد وُصِفَ بعليم، ووصْفُهُ به يدلُّ على تناهيه فيه، وحذقِه به؛ فَحَسُنَ لذلك أن يُذكروا بالاسم الدَّالِّ على المبالغة في السحر.

اختلفوا في الاستفهام والخبر[٤] في قوله: (أَئِنَّ لَنَا لأَجْرَاً) [الأعراف/١١٣].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وعاصمٌ في رواية حفص ها هنا (إنَّ لنا لأجْراً) مكسورة الألف على الخبر، وفي الشعراء: (آيِنّ لَنا)

---

(١) السبعة ص ٢٨٩.
(٢) كذا في (ط) وسقطت من (م).
(٣) في (ط): ويدل.
(٤) في (ط): من قوله. وقد تكررت في (ط).

[الآية/ ٤١] ممدودةً مفتوحة الألف غير أنَّ حفصاً روى عن عاصمٍ في الشعراء (أئنَّ لنا لأَجْراً) بهمزتين.

وقرأ أبو عمروٍ (آئِنَّ لنا) ممدودةٌ في السورتين.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ وابنِ عامرٍ فيما أرى وحمزة والكسائي بهمزتين. في الموضعين جميعاً[١].

[قال أبو علي][٢]: الاستفهامُ أشبهُ في هذا الموضع[٣]، لأنَّهم يستعلمون[٤] عن الأجْر، وليس يقطعون على أنَّ لهم الأجرَ.

ويقوي ذلك إجماعُهُم في الشعراء، وربَّما حُذِفَت همزة الاستفهام.

قال أبو الحسن في قوله عزَّ وجلَّ[٥] (وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائيلَ) [الشعراء/٢٢]، أنَّ من الناس من يذهب إلى أنَّه على الاستفهام، وقد جاء ذلك في الشعر قال[٦]:

---

(١) السبعة ص ٢٨٩.

(٢) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٣) عبارة (ط): الاستفهام في هذا الموضع أشبه.

(٤) في (ط): يستعملون، وهو سهو من الناسخ.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) البيت من أبيات ستة في أمالي القالي ١/٦٦ تنسب لحضرمي بن عامر الأسدي واستشهد به البغدادي في شرح أبيات المغني ١/٣٥، على حذف ألف الاستفهام دون دليل في اللفظ عليها إلاَّ بما يعطيه معنى الكلام.

أَفْـرحُ أَنْ أُرْزَأَ الـكِـرامَ وَأَنْ
أُوْرَثَ ذَوْدَاً شَـصَـائِـصـاً نَـبَـلا

وهذا أقبح مِنْ قولِهِ[1]:

وأصبحْتُ فيـهم آمِنـاً لا كَمَـعْشَـرٍ
أَتَـوْني فقالـوا مِنْ ربيعةٍ أم[2] مُضَـرْ

لأنَّ أم قد تدلُّ على الهمزة.

كلُّهم قرأ: (تَلَقَّفُ) بتشديد القافِ إلَّا عاصماً؛ فإنَّه قرأ: (تَلْقَفُ) ساكنة اللاَّم خفيفة القاف[3] [الأعراف/ ١١٧].

أبو عبيدة: (تَلَقَّفُ، وتَلقّمُ) واحدٌ، قال: (ما يأفِكـونَ) ما يسحَرون[4].

وما روي عن عاصمٍ من[5] قراءتِهِ: (تلقف) ينبغي أن يكون مضارع (لقِفَ) مثل لَقِمَ يَلْقَمُ.

وروى ابن أبي بَزَّة وعبد الوهاب بن فليحٍ، بإسنادِهما عن ابنِ كثيرٍ (فإذَا هِيَ تَّلَقَّفُ) مشددة التاء.

وكان قُنْبُل يروي عن القواس بإسنادهِ عن ابنِ كثيرٍ أنَّه قرأ

---

(١) البيت لعمران بن حطان كما في الكامل للمبرد ٣/١٧٢ رابع أبيات سبعة وفي الخصائص ٢/٢٨١، وأمالي ابن الشجري ١/٢٦٧.

(٢) في (م): أو. وما أثبتناه يتمشى مع ما أراده المؤلف.

(٣) السبعة ص ٢٩٠.

(٤) مجاز القرآن ١/٢٢٥ وعبارته فيه: «تلقف ما يأفكون» أي تلهم ما يسحرون ويكذبون، أي: تلقمه».

(٥) في (ط): في.

(تلقّف)[١] **خفيفة التاء مشددة القاف في هذه وأخَواتِهَا، في كلِّ القرآن**[٢].

كأنَّه لفظ بها بألفٍ ولامٍ، (هي تَّلَقَّفُ)، فـإذا ابتدأتَ (تلقّف) ابتدأتَ بها خفيفة التاء، ولا يمكن غير ذلك.

[قال أبو علي][٣] وجهُ ما روي عن ابن كثيرٍ: (فإذا هي تَلقَّفُ) أنَّه أدغَمَ بالتاء[٤]، فسكَنت المدغمَة ولو كان هذا في الماضي، لاجْتَلَبْتَ له همزةَ الوصل مثل: (فـادَّارأْتُم فيها)[٥] [البقرة/٧٢]، و(ازَّيَّنَتْ) [يونس/٢٤]، ولكن همزة الوصل، لا تجتلب في المضارع لمشابهتها[٦] اسم الفاعل، وإن آخِرَهُ مُعْرَبٌ.

فـإذا ابتـدأ بهـا قـال[٧]: (تَلَقّف) يثبت[٨] التـاء التي للمضارعة، ويحذف التاء التي للمطاوعة في تفعَّلَ، وليس القياس أن تجتلب في المعرب همزة الوصل، والأسماء التي جاءَ ذلك فيها وليست بجاريةٍ على الأفعال شاذَّةٌ في[٩] القياس قليلة.

---

(١) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٢) انظر السبعة، ص ٢٩٠.

(٣) زيادة من (ط).

(٤) سقطت من (م).

(٥) وردت في الأصل. ادَّارأتم وراد في (م): كلمة: به.

(٦) في (ط): لمشابهته.

(٧) في (م): قلت.

(٨) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٩) في (ط): عن.

اختلفوا في قوله جَلَّ وعزَّ: (قالَ فِرْعَوْنُ آمَنْتُمْ بِهِ) [الأعراف/ ١٢٣].

فقرأ نافعٌ وأبو عمروٍ وابنِ عامرٍ (أَآمنْتُمْ به) بهمزة ومدةٍ على الاستفهام[(١)].

قياسُ قول أبي عمروٍ: (أَآمنْتُمْ) بهمزة مفتوحة بعدها ألف، والألف التي بعدها هي الألف التي تفصل بها بين الهمزتين، كما يفصل بين النوناتِ في «اِخشَيْنانِّ» والهمزة الثانية التي بعد هذه الألف هي همزة أفعل في قولك: أأْمَنُ، والألف بعدها هي المنقلبة عن الفاء التي هي همزةٌ لاجتماع همزتين في: أأمَنَ أوقعْت الألف بعد الهمزة المخففة، كما وقعتْ بعد الهمزة. [إذا قلت][(٢)]: اقرأ آيةً[(٣)] فحققت الهمزتين جميعاً، هذا[(٤)] قياسُ قوله، إلاَّ أنَّه يُشْبِهُ أن يكون ترك قياس قوله ها هنا؛ لِمَا كان يلزم من[(٥)] اجتماع المتشابِهَةِ؛ فَترك الألف التي تدخل بين الهمزتين في نحو: «آأَنتَ»[(٦)]. وخفف الهمزة الثانية، التي هي همزة أفعل من أأْمن[(٧)]، وبعدها الألف المنقلبة عن الهمزة التي هي فاءٌ، يدلُّ على ذلك قولهم فيما تَرجموا عنه بهمزةٍ ومدّةٍ على الاستفهام، وكذلك ما ترجموا عنه من قولهم.

---

(١) السبعة ص ٢٩٠، وقد أوردت (ط) الكلام عن الحرف جميعه الوارد في السبعة، ثم فصلت الكلام عن القراءات. في حين اقتصرت (م) على الكلام عن الحرف حين وروده. والنسختان متفقتان في هذا.

(٢) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٣) في (م): «اقراا انّه».

(٤) في (ط): هذا هو.

(٥) في (ط): في.

(٦) جاء رسمها في (الأصل): أأْأنتَ.

(٧) في (م): آأمن.

وكذلك في طه [٧١]، والشعراء [٤٩] في تقدير همزةٍ بعدها ألفان.

فالهمزةُ همزةُ الاستفهام، والألفان الأولى منهما: الهمزة المخففة التي هي في أفعلتم والثانية المنقلبة عن الفاء.

قال: وقال البَزيُّ عن أبي الإخريط[1] عن ابن كثير (قَالَ فِرْعَوْنُ وامنْتُمْ) [الأعراف/١٢٣]. بواوٍ بعد النون بغير همزة[2].

القول فيه: أَنَّه أبدلَ من همزةِ الاستفهام اللاحقة لأفْعلْتُم، واواً لانضمام ما قبلها، وهي النون المضمومة في قوله: (فِرْعَوْن)، وهذا في المنفصل كالمتصل في تُودَةٍ، فقوله: . . نُ وَا. . مثل: تَوَد من تُوَدةٍ[3]، وقوله: بغير همزةٍ يريد بغير همزةٍ بعد الواو المنقلبة عن همزة الاستفهام، يريد أَنَّه خفَّف همزة أفعلْتُم، مِن آمنتُم فجعلها بين الهمزة والألفِ، وهذا على قولِ أهل الحجاز؛ لأنَّهم يخفِّفون الهمزتين إذا اجتمعتا، كما يخففون الواحدة.

قال أحمد بن موسى: قال قُنْبُل عن القواسِ مثل رواية البزيّ عن أبي الإخريطِ، غير أنَّه كان يَهمِزُ بعد الواو[4].

(١) هو: وهب بن واضح أبو الإخريط ويقال أبو القاسم المكي مقرىء أهل مكة وروى عنه أحمد بن محمد البزي وغيره. انظر طبقات القراء ٢/٣٦١.
(٢) السبعة ص ٢٩٠.
(٣) جاءت في (م) مهموزة جميعها.
(٤) السبعة ص٢٩٠. وقد زاد بعد الواو (قال فرعون وآمنتم به): وأحسبه وهم. وفي (ط): وأحسبه غلط.

قال أبو علي: هَمَز بعد الواو لأنَّ هذه الواو هي منقلبَةٌ عن همزةِ الاستفهام وبعد همزة الاستفهام همزة أفعلتم، فحقَّقها ولم يخفِّفها كما خَفَّفَ في القولِ الأول لمَّا خفف الأولى حقَّق الثانية.

ووجهُهُ [أن الأول لما زال عن لفظةِ الهمزةِ][1] بانقلابها واواً حقَّق الهمزة بعدها، لأنَّه لم يجتمع همزتان.

ووجه القول الأول أنَّ الواو لمَّا كان انقلابها عن الهمزة في تخفيف قياسي كان في حكم الهمـزة، فلم تحقَّقْ معها الثانية، كما لا تحقق مع الهمزة نفسها، لأنَّ الواوَ في حكمها، كما أنَّها لما كانت في حكمها في قولهم: (رُوْيَا) في تخفيف (رُؤْيَا) لم يُدْغموها في الياء، كما لم تُدْغَم الهمزة فيها، وكما جعلوا الواو في حكم الهمزة في رُوْيَا، فلم[2] تُدْغم كـذلك جُعِلَ[3] الواو في قولـه (نُوا) من قوله[4] (قال فرعون وامنتم) في حكم الهمزة؛ فخفف الهمزة الثانية التي[5] في أفعلتم.

قال أحمدُ: وقال قُنْبُل في طه: (ءَامَنْتُم) [٧١] بلفظ الخبر من غير مدٍّ[6].

[قال أبو علي][7]: وجه الخبر فيه أنَّه يخبرهم بإيمانهم على وجه التقريع لهم بإيمانهم والإنكار له عليهم.

---

(١) في (ط): الأولى لما زالت عن لفظ الهمز.

(٢) في (ط): فلم تكن.

(٣) في (ط): جعلوا.

(٤) كذا في (ط) وعبارة (م) هنا: «قوانوا».

(٥) سقطت «التي» من (م).

(٦) السبعة ص ٢٩٠ ـ ٢٩١.

(٧) سقطت من (ط).

ووجهُ الاستفهام أنَّه استفهام على وجه التقرير[١]، يوبِّخُهُم به وينكره[٢] عليهم.

قال قنبُل في الشعراء: قال: (ءَآمنتم) مِثل أبي عمروٍ ويمدُّ.

[قال أبو علي][٣]: يريد أنَّه يزيدُ الاستفهام، فألحق همزة الاستفهام وخففَ همزة (ءَآمنتُم) وهي الهمزة التي بعد همزة الاستفهام، وتخفيفها أن تُجْعَل بين بين.

وقرأ حمزة والكسائيُّ في المواضعِ الثلاثة: (ءَآمنتم) بهمزتين، الثانية ممدودة[٤].

[قال أبو علي][٥]: حقَّقَا الهمزتين على ما يريانه من تحقيقهما، والهمزة الثانية ممدودة لأنَّ الهمزة الثانية تتصل بها الألف المنقلبة عن الهمزة التي هي فاءٌ في الأمر.

وما بعد هذا رواياتٌ لا عمل فيها.

اختلفوا في التخفيف والتشديد من قوله عز وجل[٦]: (سنُقَتِّلُ أَبْنَاءَهُمْ) [الأعراف/ ١٢٧] (ويُقَتِّلونَ أبْنَاءَكُمْ) [الأعراف/ ١٤١].

فقرأ ابنُ كثير: (سنقْتُلُ) خفيفة، و (يقتِّلونَ) مشددةً؛

---

(١) في (ط): التقريع لهم ويوبخهم به.

(٢) في (ط): وينكرُ.

(٣) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٤) السبعة ٢٩١.

(٥) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٦) سقطت من (ط).

وشدَّدهما جميعاً أبو عمروٍ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ، وحمزةُ، والكسائيُّ، وخفَّفهما جميعاً نافِعٌ، (يقْتُلونَ) وَ(سَنقْتُلُ) [بالتخفيف][(١)](٢).

[قال أبو علي][(٣)] التثقيلُ حَسَنٌ. لأنَّه يُرادُ به الكثير[(٤)]، والتثقيل لذا المعنى أخصُّ، والتخفيف يقع على التكثير، وغيره؛ فمن خَفَّفَ فلأنَّه يصلح للتكثير أيضاً، ومن جمع بين التخفيف والتثقيل كان آخذاً بالوجهين.

وقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ، وأبو عمروٍ، وابنُ عامرٍ، وحمزةُ، والكسائيُّ: (يُورِثُها) [١٢٨] ساكنة الواو خفيفة الراء، وكذلك في مريم [٦٣].

واختُلِفَ عن عاصمٍ فروى أبو بكر عنه: (يُوْرِثُها) خفيفةً مثلُ حمزةَ.

وأخبرني الخزَّازُ - [أحسبه][(٥)] أحمد بن علي - عن هبيرة عن حفصٍ عن عاصمٍ (يوَرِّثُها) مشدَّدة الراء، ولم يروِها [عن عاصمٍ][(٦)] عن حفصٍ غير هبيرة، وهو غلطٌ، والمعروف عن عاصمٍ[(٧)] (يُوْرِثها) خفيفةٌ. وفي سورةِ مريم لم يختلفوا في قولِهِ: (تِلْكَ الجَنَّةُ التي نورثُ) [الآية/٦٢]، أنَّها خفيفة[(٨)].

---

(١) زيادة من (ط).
(٢) السبعة ص ٢٩٢.
(٣) كذا في (ط) وسقطت من (م).
(٤) في (ط): التكثير.
(٥) سقطت من (ط).
(٦) سقطت من (ط).
(٧) في السبعة: عن «حفص».
(٨) السبعة ص ٢٩٢.

قال أبو علي: حجة[١] التخفيف قوله: ﴿وَأَوْرَثَكُمْ أرضَهُمْ ودِيَارَهُمْ﴾ [الأحزاب/٢٧]، وقولُه: ﴿كذلك وأورثْنَاها قوماً آخرين﴾ [الدخان/٢٨]، ﴿وأورثْنَا القَوْمَ الذينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ﴾ [الأعراف/١٣٧].

ووجهُ التشديد أنَّك تقولُ: ورِثَ زَيْدٌ مالاً، وفي التنزيل: ﴿وَوِرَثَهُ أَبَواهُ﴾ [النساء/١١]؛ فهو متعدٍّ فنقولُ[٢] في نقله بالهمزةِ وبتضعيفِ العينِ والتخفيف أولى لمجيء التنزيل عليه.

قال أبو زيد: وَرِثَ الرجلُ أباه يَرِثُه وِراثةً، وميراثاً، وَوِرْثاً، وأورَثَ الرجلُ ابنَه مالاً إيراثاً حسناً، وَوَرَّثَ الرجل بني فلان ماله توريثاً، وذلك إذا أدخل في ماله على وَرَثَتِهِ مَنْ ليس منهم، فجَعَلَ له نصيباً.

قال أبو علي: فالقراءةُ بالتثقيل على وجه ما حكاه أبو زيدٍ، وَحَمْلُها عليه بَعِيدٌ، ولكنَّه يكونُ على قولِ الأعشى[٣]:

مُوَرِّثَةٍ مالاً وفي الحي رفعة

واختلفوا[٤] في ضمِّ الراء وكسرها من قوله تعالى[٥]:

---

(١) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٢) (م): فيقول.

(٣) صدر بيت عجزه:

لما ضاع فيها من قروء نسائكا

والقرء: الحيض ـ أو هو ما بين الحيضتين.

انظر ديوانه/٩١ وفيه الحمد بدل الحي.

(٤) في (ط): اختلفوا.

(٥) سقطت من (ط).

(يعرُشون) [الأعراف/ ١٣٧] - [النحل/ ٦٨].

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمروٍ، وحمزةُ، والكسائي، وحفصٌ عن عاصمٍ (يعرِشونَ) بكسر الراء، وفي النحلِ مثلُه.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ وابنُ عامرٍ بضم الراء فيهما.

واختلفوا[1] في ضم الكاف وكسرها من قوله عز وجل: (يعكِفُونَ) [الأعراف/ ١٣٨] فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمروٍ وعاصمٌ وابن عامرٍ (يعكُفُون) بضم الكاف.

وروى عبد الوارثِ عن أبي عمروٍ (يعكِفون) بكسر الكاف.

وقرأ حمزة والكسائي: (يعكِفون)[2].

[قال أبو علي][3]: كل واحدٍ من الضمِّ والكسر؛ في عَيْنَي الكلمتين لغةٌ، ومثل: يَعْكِفُ، ويعكُفُ، ويعرِشُ، ويعرُشُ، قولهم: يحشُرُ ويحشِرُ، ويفسُقُ، ويفسِقُ.

قال أبو عبيدة: (يعرُشُون) أي يبنون[4]، والعَرْشُ في هذا الموضع: البناء، ويقال: عَرْشُ مكةَ أي: بناؤه[5].

---

(١) في (م): اختلف.
(٢) السبعة ص ٢٩٢.
(٣) سقطت من (م).
(٤) مجاز القرآن ١/ ٢٢٧ وفيه: وعريش مكة: خيامها.
(٥) في (ط): بناؤها.

وقال أبو الحسن: يعرِشُونَ ويعرُشُون لغتان، وكذلك يَبْطُشُ ويَبْطِشُ، ويحشِرُ ويحشُرُ، ويعكِفُ ويعكُفُ، وينفِرُ وينْفُرُ.

واختلفوا[1] في المدِّ والقَصْرِ [في قوله جلَّ وعزَّ][2]: (دكاً) [الأعراف/١٤٣].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمروٍ، وابن عامرٍ: (جَعَلَهُ دَكّاً) منونةً مقصورة ههنا[3] وفي الكهف [٩٨] مثله[4].

وقرأ عاصمٌ في الأعراف: (دكاً) منونة مقصورة، [وقرأ في][5] الكهف [٩٨]: (دَكَّاءَ) ممدودة غير منونة.

وقرأ حمزة والكسائي: (دكَّاءَ) في الموضعين ممدودةً غير مُنَوَّنة[6].

قال أبو زيد: دَكَكْتُ على الميِّت التراب أدكُّهُ دَكّاً: إذا دفنتُه، وهِلْتُ عليه التراب أهيلهُ هيلاً، وهما واحدٌ، ودَكَكْتُ الرَّكِيَّةَ دكاً: إذا دَفَنْتها، ودُكَّ الرجل فهو مدكوك: إذا مرض.

قال[7] أبو عبيدة: جعله دكاً أي: مندكاً، والدّكُّ والدَكَّةُ مصدر، وناقة دكَّاء ذاهبةُ السَّنام، والدك: المستوي، وأنشد للأغلب:

---

(١) في (ط): اختلفوا.
(٢) في (ط): من قوله.
(٣) سقطت من (م).
(٤) سقطت من (ط) «مثله».
(٥) كذا في (ط)، وفي (م): وفي الكهف. وما أثبتناه موافق للسبعة أيضاً.
(٦) السبعة: ص ٢٩٣.
(٧) سقطت من (م).

هل غَيْرُ غارٍ دَكَّ غارَاً فانهَدَمْ[١]

قال[٢] أبو الحسن: (جعلَهُ دَكَّاً) لأنَّه لمَّا قال: جعلهُ كأنَّه قال: دَكَّهُ، أو أراد جعله ذا دَكٍّ، ويقال: دَكَّاءَ: جعلوها كالناقة[٣] الدَكَّاءِ التي لا سَنَام لها[٣]؛ فكأنَّه[٤] بقي أكثرُه، قال[٥]: والأوَّل أكْثَرُ القراءتين.

[قال أبو علي][٦]: والمضاف محذوفٌ على قول[٧] أبي الحسن.

وفي التنزيل: (وحُمِلَت الأرضُ والجِبَالُ فدُكَّتا دَكَّةً واحِدَةً) [الحاقة/١٤]، وفيه: (كلَّا إذا دُكَّتِ الأرضُ دَكَّاً دَكَّاً) [الفجر/٢١].

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله تعالى[٨]: (بِرِسَالاتي) [الأعراف/ ١٤٤].

---

(١) مجاز القرآن ١/٢٢٨ وفي النقل اختلاف يسير. والرجز من أشطار. وانظر السمط ص ٨٠١.

(٢) في (ط): وقال.

(٣) انظر معاني القرآن ٢/٣٠٩ للأخفش.

(٣) في (ط): مثل الناقة.

(٤) في (ط): وكأنه.

(٥) سقطت من (م).

(٦) سقطت من (م).

(٧) في (ط): تقدير.

(٨) في (ط): عز وجل.

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ (برسالتي) واحدة، وقرأ الباقون (برسَالاتِي) جماعة[١].

الرسالة تجري مجرى المصدر، فتُفَرد في موضع الجمع، وإنْ لم يكن المصدر من «أرسَلَ» يدلُّكَ على أنَّه جارٍ مجراه قولُ الأعشى[٢].

غَــزَاتَــكَ بــالخيــلِ أرضَ الـعــدوِّ
وجُــذْعَــانُــهــا كـلفِيــظِ الـعَــجَــمْ

فإعماله إيَّاه إعمال المصدر، يدلُّكَ على ذلك أنَّه يجري مجراهُ، والمصدر قد يقع لفظ الواحدِ منه، والمرادُ به الكثرة.

قال[٣]:

فقتْــلاً بتقتيــلٍ وَضَــرْبــاً بِضَــرْبِكُمْ
جَــزَاءَ العُـطاسِ لاَ يَنَــامُ مَنِ اتَّــأَرْ

[فكان المعنى على الجميع][٤] لأنَّه مرسَلٌ بضروبٍ من الرسالة، والمصادر قد تُجْمع مِثلَ الحلوم والألباب[٥].

وقال عزَّ وجل[٦]: (إنَّ أنْكَرَ الأصواتِ لَصوْتُ الحَمِيرِ)

---

(١) السبعة ص ٢٩٣.

(٢) رواية الديوان: مقادك بالخيل. ولفيظ أي ملفوظ، والعَجَم: النَّوَى. انظر ديوانه/٣٧.

(٣) سبق انظر ٢/٢٩١.

(٤) في (ط): وكأن المعنى على الجمع.

(٥) عبارة (ط): مثل الحلوم والأشغال والألباب.

(٦) كذا في (ط) وسقطت من (م).

[لقمان/١٩]، فجمع الأصوات لمَّا أُرِيد بها أجناسٌ مختلفة صوت الحمار بعضُها، وأفرد صوت الحمار، وإن كان المراد به الكثرة؛ لأنَّه ضربٌ واحدٌ.

اختلفوا في التخفيف والتثقيل من قوله [جلَّ وعزَّ][١]: (وإنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ) [الأعراف/١٤٦].

فقرأ ابن كثيرٍ، ونافعٌ، وأبو عمروٍ، وعاصمٌ، وابنُ عامرٍ (سبيلَ الرُّشْدِ) بضم الراءِ خفيفةً.

وقرأ حمزة والكسائيُّ: (سبيلَ الرَّشَدِ) مثقَّلَةً بفتح الراء والشين.

وقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وحمزةُ والكسائيُّ في الكهف: (مما عُلِّمْتَ رُشْداً) [الآية/٦٦] مضمومة الراء خفيفة.

وقرأ أبو عمروٍ (رَشَدَاً) مفتوحة الراء خفيفة.

وقرأ ابن عامرٍ (رُشُداً) مضمومة الراء والشين ثقيلة.

هكذا في كتابي عن ابن ذكوان (رُشُداً) بضم الراء والشين.

ورأيتُ في رواية غيره (رُشْداً) خفيفة الشين موقوفةً أخبرني بذلك أحمد بن يوسف [التغلبي] عن عبدالله بن ذكوان عن أيوب بن تميم عن يحيى بن الحارث عنه.

وروى هشام بن عمارٍ بإسناده عن ابن عامرٍ (رُشْداً) بضم الراء موقوفة الشين خفيفة[٢].

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) السبعة ص ٢٩٤ وفي النص اختلاف يسير وما بين معقوفين زيادة منه.

قال أبو علي: الرُّشْـدُ، والرَّشَدُ؛ حكي أنَّ أبا عمروٍ فرَّق بينهما، فقال الرَّشَدَ: الصلاح، والرُّشْد: الدين، مثل قولِهِ (مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدَا) [الكهف/٦٦].

قال [أبو علي][1]: وقد جاء: (فمن أسلم فأولئكَ تَحَرَّوْا رَشَداً) [الجن/١٤]، فهذا في الدين وكذلك: (هَلْ أَتَّبِعُكَ على أن تعلمَني مِمَّا عُلِّمْتَ رَشَدا) [الكهف/٦٦]، و(هَيِّىء لَنَا مِنْ أمرِنَا رَشَدا) [الكهف/١٠]؛ فهذا كلهُ في الدين، وهذه التي في الأعـراف يجوز أن يكـون[2] يعني به الـدين. كأنّ المعنى: وإن يروا سبيلَ الخير زاغُوا عنه، وعَدَلُوا فلم يتخذوه سبيلاً، أي لم يأخذوا به. وإن يروا سبيل الغي يتخذوه سبيلاً، ألا تراهُ يقول: (ذلك بأنَّهم كذَّبوا بآياتنا)، ومقابَلَتَهُ بالغيِّ يدلُّ على الضلالةِ والزيغِ عن طريق الدين والهدى.

وقال: (إنَّ عِبَادِيْ لَيْسَ لَكَ عَلَيهِمْ سُلْطَانٌ إلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الغَاوين) [الحجر/٤٢]، والتي في سـورة[3] النساء في قـولـه: (فـإن آنَسْتُمْ منهم رُشْـداً، فـادْفَعُـوا إليهِمْ أمـوالَهُمْ) [الآية/٦] فمن إصلاحِ المال والحفظ له، وقد جاء الرَّشَدُ في غير الدين. قال[4]:

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٤) البيت لذي الرمة من قصيدة يمدح فيها هلال بن أحوز التميمي والدهناء موضع ببلاد تميم، يمدّ ويقصر. انظر الديوان ١/١٧٥.

حنَّتْ إلى نَعَمِ الدَّهْنا فقلت لها
أُمِّي هِلالاً على التوفيقِ[١] والرَّشَدِ

ويدلُّ على تقوية قولِ أبي عمروٍ في فَصْلِهِ بين الرُّشْدَ والرَّشَدِ، وأنَّه ليس بلغتين على حدِّ العُجْمِ والعَجَمِ، والعُرْب والعَرَبِ، ونحو ذلك: أن سيبويه قال: بعضُهم يقول: البَخْلُ كالفَقْرِ، والبُخْلُ كالفُقْرِ، وبعضُهم يقول: البَخَلُ كالكَرَمِ، فلم يحملْ البُخلَ والبَخَلَ على مثال[٢]: العُجْم والعَجَمِ والثُّكْلِ والثَّكَلِ، وكذلك[٣] الرُّشْدُ والرَّشَدُ.

واختلفوا[٤] في ضمِّ الحاء وكسرِها من قوله تعالى[٥]: (مِن حُلِيِّهِمْ) [الأعراف/ ١٤٨].

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمروٍ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ (مِنْ حُلِيِّهِمْ) بضم الحاء.

وقرأ حمزة والكسائي: (من حِلِيِّهم) بكسر الحاء، وكلُّهمُ شدَّد الياء[٦].

الواحِدُ من الحُليّ: حَلْيٌ، وجمعُهُ: حُلِيٌّ، ومثله: ثَدْيٌ وَثُدِيٌّ، ومن الواوِ: حَقْوٌ وحُقِيّ قال[٧]:

(١) في (م): الإقصاد.
(٢) في (ط): مثل.
(٣) في (ط) فكذلك.
(٤) في (ط): اختلفوا.
(٥) في (ط): عز وجل.
(٦) انظر السبعة ص ٢٩٤.
(٧) البيت للنابغة الذبياني من قصيدة يعتذر فيها إلى النعمان والسليم: اللديغ =

يُسَهَّــدُ من نــومِ العَشيِّ سَـليمُـهـا
لِحَلْيِ النِّســاءِ في يــديــهِ قَعــاقِــعُ

قــال: لحلي النساء على أحـد أمرين: إمَّـا على حـدِّ قوله[١]:

كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفّوا

وقوله: [٢]

قد عَضَّ أعناقهم جلد الجواميس[٣]

أو يكــون على حدِّ قــولــهِ: ﴿وَإِنْ تعُــدُّوا نِعْمَــةَ اللهِ لا تُحصُوْهَا﴾ [إبراهيم/٣٤ - النحل/١٨] فيريد به الكَثْرة، [أمَّا فُعولٌ فإنَّه يكون مفرداً، ويكون جمعاً. فإذا كان مفرداً. جاء على ضربين: أحدهما أن يكون مصدراً وهو العام الكثير، مثل: القُعودُ والدُّخول والمُضِـيّ.

وقد جاء اسماً في قولهم: الأُتِيُّ والسُّـدُوس[٤].

= قلب عن معناه، والحلي: الخلاخل ويعلق عليه لئلا ينام، وكانوا يقولون: إنه إذا نام دب السُّمُّ فيه. انظر ديوانه/٤٦.

(١) صدر بيت عجزه في الكتاب ١/١٠٨:
فإنَّ زمانكم زمن خميصُ

(٢) في (م): وقولهم.

(٣) عجز بيت لجرير من قصيدة يهجو بها التَّيم وصدره:
تدعوك تيمٌ وتيمٌ في قرى سبأ
انظر ديوانه/٣٢٥ شرح الصاوي. وانظر ابن الشجري ٢/٣٨، ٣٤٣، والمخصص ١/٣١.

(٤) السدوس: الطيلسان.

وإذا كان جمعاً كان على ضربين: أحدهما أن يكون جمعاً للثلاثَةِ مثل: كَعْبٍ وكُعُوب، والآخر أن يكون لما زاد على الثلاثة نحو: شاهدٍ وشهودٍ، وحاضرٍ وحضور؛ فإذا كان جمعاً للثلاثَةِ، فالثلاثة المجموع بها على ضربين: صحيح ومعتل، ومن المعتل: المجموع على فُعولٍ ما كان لامُهُ حرف علةٍ وذلك نحو: ثدي وثُدِي، وَحَقْوٍ وحُقِيّ، مما كان من الياء نحو قولهم: حُلِيّ في جمع حَلْي، فواو فُعُول قلبت ياءً لوقوعها قبل الياء التي هي لامٌ، كما أبدلت واو مفعول من مَرْمِيٍّ لذلك، وأبدلت من ضمة عين فُعُول كسرةً، كما أبدلت ضَمَّةُ عين مفعولٍ في: مَرْمِيٍّ، وإن كانت اللام واواً أبْدَلْتَ منها الياء وذلك نحو: حقْوٍ وحُقِيّ][1]، وقال الشاعر[2]:

بــرِيْحَانَــةٍ مِنْ بـطن حَلْيَــةَ نَــوَّرَتْ
لهــا أَرَجٌ مـا حــولَهـا غَيْــرُ مُسْنتِ

فإن كان هذا المكان سُمِّي بواحدِ حَلْيٍ، كتَمْرةٍ، وتَمْرٍ، كان حَلْيٌ جمعاً، ويكون قوله: لحَلْي النساءِ جمعاً قد أضيف إلى جمع.

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ط) وكتب على هامش (م).

(٢) البيت للشنفرى الأزدي من قصيدة قالها يوم قتل حرام بن جابر قاتل أبيه قوله: بريحانة، يريد: طيب ريحها. يقول: ما حولها غير مسنت فهو أطيب لها وأحسن.

وقد سبق في ٣٧٢/٢، وانظر اللسان (روح).

وقال: (أَوَمَنْ يَنْشَأُ في الحِليةِ) [الزخرف/١٨]، وقال: (وتستخرجونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا) [فاطر/١٢]، فيجوز أن تكون الحِلْيَـة إنَّما كُسِرَت مع علامة التأنيث، وفتح بلا هاء فقال[١]: حَلْيٌ، كما قالوا: البَرْكُ للصدرِ، والبِركة قال[٢]:

ولَوحُ ذِراعَيْنِ في بِرْكَةٍ

وقالوا: كان زيادٌ أشعَر[٣] بَرْكاً. فأمَّا[٤] وجه قولِ من ضمَّ من حُلْيهِمْ؛ فإنَّ حُلْياً لا يخْلُو من أن يكونَ جمعاً على حدِّ نخلٍ وتَمرٍ، أو مفرداً فيكون: حَلْيٌ وحُلِيّ، كقولهم: كَعبٌ وكُعوبٌ وَفَلْسٌ وفُلُوس، إلاّ أنَّه لما جمع أبدل من الواو الياء؛ لإدغامها في الياء وأبدل من الضمـة كسرة كمـا أُبدلت في[٥] مـرميّ ومَخْشيّ، ونحو ذلك. فأمَّا الحاء التي هي فاء في الحُلْي، فإنَّها بقيت مضمومةً كما كانت مضمومةً في: كُعُوبٍ وفلوسٍ، ويجوز أن يكون جمعاً كَتَمْرٍ، وجُمِع على فعولٍ كما جمع صفاً على صُفِيّ في نحو[٦]:

مواقعُ الطَّيْرِ على الصُّفِيِّ

---

(١) في (ط): فقيل.

(٢) صدر بيت للنابغة الجعدي وعجزه:

إلى جؤجؤٍ رَهِلِ المنْكِبِ

والبركة: الصدر، ورهل: مسترخٍ من السمن لا من الضعف ـ والجؤجؤ: الصدر أو مجتمع رؤوس عظام الصدر، انظر شعره/٢١.

(٣) في (م): أسعر.

(٤) في (ط): وأما.

(٥) في (ط): من.

(٦) عجز بيت منسوب إلى الأخيل الطائي وصدره:

ومِمَّا يحتمل أن تكون الضمة أبدلت فيه كسرة قولهم:

بَكَيْتَ، والمحتزنُ البَكيُّ[١]

فالبَكيُّ يجوز أن يكون فَعِيلاً، ويكون باكٍ وَبَكيٌّ، كعالمٍ وعليمٍ، وشاهدٍ وشهيد، فالكسرة من[٢] العين على هذا كسرة فعيل، ويجوز أن يكون فَعولاً، أُبْدلتِ الواو منها[٣] ياءً، وأُبْدِلَتْ من ضمّتها الكسرةُ[٤] كقولهم: أُدحيُّ النَّعامِ، وآريٌّ الدابة[٥] هما فاعول، إلاَّ أنَّ اللامَ من أدحيٍّ واو وقلبت ياءً، ومن آريٍّ ياءً والكسرة في البناء[٦] مبدلة ضمة.

ووجه قول حمزة والكسائي في كسرهما الحاء من (حِلِيِّهم)، هو أنَّ المكسر من المجموع[٧] قد غُيِّر[٨] عمَّا كان الواحد عليه في اللفظ والمعنى، كما أن الاسم المضاف إليه كذلك، ألا ترى أنَّ الاسم المكسر في الجمع يدلُّ بالتكسير

=

كأنَّ مَتْنَيْهِ من النَّفِيِّ

ومواقع الطير: مواضع وقوعها التي اعتادت إتيانها ـ والصُّفِيِّ ج صفا والصفا: ج صفاة وهي الحجر الصلد الضخم لا ينبت شيئاً.

انظر الجمهرة ١٥٣/٣ ـ ومجالس ثعلب ٢٠٧/١، واللسان (صفا).

(١) البكيّ: كثير البكاء. انظر ما سبق ٧٤/١.

(٢) في (ط): في.

(٣) في (ط): منه.

(٤) في (ط): كسرة.

(٥) أدحي النعام: مبيضها في الرمل، والآري: محبس الدابّة (اللسان: دحي ـ أري).

(٦) عبارة (ط): في البناءين مبدلة من ضمة.

(٧) في (ط) الجموع

(٨) في (ط): غيره.

على الكثرة، وأن الفاء قد غُيِّر في التكسير كما أن الاسم المضافَ إليه كذلك؟ وذلك أنَّه بالنَّسب صار صفة، وكان قبل اسماً، وقد تغيَّر في اللفظ بما[١] لحقه من الزيادة؛ فلمَّا تغيَّرَ الاسم تغييرين وهو: إبدال الواو ياءً وإبدالُ الضمة كسرةً كما غُيِّر في الإضافة تغييرين، قوي هذا التغيير على تغيير الفاء، كما قوي النسب للتغييرين على حذف الياء من[٢] نحو: حنفيٍ، وجدلي في النسب إلى حنيفة، وجديلَة، وكذلك حِلِيٌّ وعِصِيٌّ. فإنْ قلت: فهلَّا لزم هذا التغيير في الجمع ههنا[٤]، كما لزم في النسب؟.

قيل: إنَّ النسبَ قد جاء منه ما لم يُغيّر[٥]، وترك على أصله، وذلك قولهم في الإضافة إلى سليقةٍ: سليقي، وإلى عَمِيرَةِ كلبٍ: عَمِيري، فجاء غير مغيَّر مع التغييرين اللاحقين للاسم في النسب؛ فكذلك جاء حُلِيٌّ على الأصل مع هذين[٦] التغييرين اللاحقين للاسم.

وأما[٧] نحو: عُصيّ وقُنِيّ فقد لحقه مَعَ هذين التغييرين اللذين ذكرنا تغيير ثالث، وهو إبدال الواو ياءً، وكذلك ما كان

---

(١) في (ط): لما.

(٢) في (ط): في.

(٣) عبارة (ط): وفي النسب إلى حنيفة وجديلة فكذلك.

(٤) ساقطة من (م).

(٥) في (ط): يغيره.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) في (ط): فأما.

من ذلك جمعاً، الآخرُ منه واو، فإنَّه يلزم بدل الواو منه ياءً نحو عُصِيّ وحُقي ودُلِيّ؛ فهـذا مستمر، إلَّا أنْ يشـذَّ منه شيءٌ، فيجيء على الأصل نحو ما حكاه من قولهم: إنَّكم لتَنْظُرونَ في نحوٍ كثيرٍ[١]، ونحو ما أنشدهُ[٢] أحمدُ بن يحيـى[٣]:

وأصْبَحْتُ من أدنى حُمُوَّتِها حَمَاً

فجاءت الواو في الحُمُـوَّة مصححة، وكـان القياس أن تنقلب ياءً من حيث كان جمعاً. فأمَّا إلحاق[٤] تاء التأنيث له فعلى حدِّ عمومةٍ وخيوطةٍ[٥]، وليس لحاقُ هذه التاء ممَّا يمنع القلبَ، ألا ترى أن الذي يوجب القلب فيه هو أنَّه جَمْعٌ، وما كان من هذا النحوِ واحداً كالمُضيِّ والصُّلي، مصدر صَلِيَ فإنَّ الفـاء منه، لا تكسر كما كُسِرَ في الجموع، لأنَّ الواحد لم يتغيَّر فيه المعنى كما تغَيَّر في الجمع.

وحكى أبو عُمَر عن أبي زيدٍ آوَى إليه إوِيّا، وممَّا يؤكد

---

(١) في (ط): كثيرةٍ.

(٢) في (م): أنشد.

(٣) عجز بيت أورده اللسان دون أن ينسبه وكان لقائله امرأة فطلقها وتزوجها أخوه فقال:

لقـد أصبـحـت أسـمـاءُ حِجْـراً مـحـرمـاً
وأصبـحــتُ مـن أدنــى حُـمُـوَّتـهـا حَـمـا

أي: أصبحت أخا زوجها بعدما كنت زوجها.

انظر اللسان مادة /حما/.

(٤) في (ط): لحاق.

(٥) جمع خيط، مثل فحولة؛ زادوا الهاء لتأنيث الجمع (اللسان: خيط).

كسر الفاء في هذا النحو من الجمع قولُهُم: قِسيٌّ في[١] جمع قوس، ألا ترى أنَّا لا نعلمُ أحداً يُسْكَنُ إلى روايته حكى فيه غير الكسر في الفاء؛ فهذا ممَّا يدل[٢] على تمكن الكسرة في هذا الباب الذي هو الجمع، وربما أُبْدِلت اللاَّماتُ إذا كانت واواتٍ من الأسماء، وليس ذلك على حدِّ الإبدال في عِصِيٍّ وحِقِيٍّ، لو كان على هذا الحدِّ للزم هذا الضربُ من الآحادِ كما لزم الجموعَ، وإنَّما ألزمت الآحادُ التغيير، كما لزمت أدْلٍ وأحْقٍ وأجْرٍ، وذلك أنَّه لما قَرُبَ من الطَّرفِ أبْدِلَتْ كما أُبْدِلَ هذا الضربُ، وعلى هذا قالوا: مَسْنِيّة[٣]، ومعدِي، ومن ذلك قولُهُم: العتوُّ قال تعالى[٤]: (وَعَتَوْا عُتُوّاً كَبيراً) [الفرقان/ ٢١]؛ فَصُحِّحَتْ، وأُبْدِلَتْ في قوله: (أَيُّهُمْ أَشَدُّ على الرحمٰن عُتِيّاً) [مريم/ ٦٩]، (وَقَدْ بَلَغْت من الكِبَر عُتِيّاً) [مريم/ ٨]؛ فهذا مصدرٌ، ولو كان اسماً على حد: شاهدٍ، وشهودٍ، للزم فيه البدل كقولهم: الجُثِيّ في جمع جاثٍ لأنَّه من يجثو، ولكنَّه أُبْدِلَ على حدِّ مسْنِي ومَعْدِيّ، وقالوا[٥]: أنا أَجُوْؤُك وَأنْبـؤُك، وهو مُنْحدُرٌ من الجبَلِ، فأتبعوا الحَرَكَة الحركَةَ، فإن[٦] لم يَكُنْ في الكلمة تغييران، فهذا التغيير في الجمع على ما قرأه حمزةُ والكسائي أقوى.

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): يدلك.

(٣) أرض مسنية: أي مرويَّة.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): وقد قالوا.

(٦) في (ط): وإن.

وأمَّا قولُهُم في جمع: الفتى فُتُوٌّ؛ فهو على قول أبي الحسن من باب نُحُوٍّ وحُمُوَّةٍ[١]، لأنَّه يرى أنَّه من الواو وفي[٢] قول غيره أذهبُ في باب الشذوذ.

ألا ترى أنَّه إذا قُلِبَ ما كان من الواو إلى الياء نحو: حُقيٍّ وعُصِيٍّ، فالذي من الياء[٣] أجْدَرُ أن يُتْرَكَ على ما هو عليه، فإذا أبدَلَ منها الواو في الجمع مع أنَّها من الياء كان على خلافِ ما جاء عليه الجمهور والكثرةُ.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله جلَّ وعزَّ: (لَئِنْ لم يَرْحَمْنا ربُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا) [الأعراف/ ١٤٩]، وفي الرفع والنصب من قوله تعالى[٤]: (ربَّنَا).

فقرأ ابن كثيرٍ وأبو عمرٍو ونافعٌ وابن عامرٍ وعاصمٌ: (لَئِنْ لم يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا) بالياء والرفع، وقرأ حمزة والكسائي (لئن لم ترحمنا ربَّنا وتغفر لنا) بالتاء ونصب (ربَّنا)[٥].

القول في ذلك أنَّ من قرأ: (لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنا) جعل الفعل للغيبة، وارتفع (ربُّنا) به، وكذلك: (ويغفِرْ لنا) فيه ضمير (ربّنا) وهو مثل (يرحمنا) في الإسناد إلى الغيبة.

ومن قرأ: (لئن لَمْ تَرْحمْنَا ربَّنا وتغفر لنا) جعل (تغفِرْ لنا)

---

(١) في (ط): حمو.

(٢) في (ط): في.

(٣) في (م): والذي من الواو.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) السبعة ص ٢٩٤. وفي (م): (ربَّنا) نصبٌ.

للخطاب، وفيه ضميرُ الخطاب و (ربَّنا) نداء. والذي[١] كان في قراءة من قدمنا قوله فاعلاً، وحذف حرف التنبيه معه لأنَّ عامة ما في التنزيل من ذلك، يحذف حرف التنبيه منه[٢]، كقوله: (ربَّنا آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلأَهُ زينةً.. ربَّنا ليضلُّوا.. ربَّنا اطمِسْ) [يونس/٨٨]، (ربَّنا إنِّي أسْكَنْتُ من ذُرِّيتي) [إبراهيم/٣٧]، (ربَّنَا وآتِنا مَا وَعْدتَنَا على رسُلِكَ) [آل عمران/١٩٤].

اختلفوا في كسر الميم وفتحها من قوله جلَّ وعزَّ: (قالَ ابْنَ أمَّ) [الأعراف/ ١٥٠].

فقرأ ابن كثيرٍ، ونافعٌ، وأبو عمروٍ، وحفصٌ عن عاصمٍ (قال ابْنَ أُمَّ) نصباً، وفي طه [٩٤] مثلها.

وقرأ ابن عامرٍ وعاصمٌ في رواية أبي بكر وحمزةُ والكسائيُّ: (قال ابنَ أُمِّ) بكسر الميم، فأما[٣] الهمزة فمضمومة[٤].

[قال أبو علي][٥] من قال: يابن أمَّ؛ فقال سيبويه: قالوا: يابن أمَّ، ويابْنَ عمَّ؛ فجعلوا ذلك بمنزلة اسمٍ واحدٍ لأن هذا أكثرُ في كلامهم من يابنَ أبي، ويا غلامَ غلامي.

قال أبو علي: جعلوهما بمنزلة اسمٍ واحدٍ، ولم يرفضوا

---

(١) في (ط): وهو الذي.
(٢) سقطت من (ط).
(٣) في (ط): وأما.
(٤) السبعة ص ٢٩٥.
(٥) سقطت من (ط).

الأصل الذي هو إضافة الأول إلى الثاني كما رفضوا الأصل في خطايا، والتصحيح للعين، في: قال، وباعَ وخافَ. ونحو ذلك مما يُرفض فيه الأصلُ؛ فلا يستعمل، ألا ترى قول أبي زبيد[١]:

يـابـنَ أُمِّي ويـا شُـقَـيِّـقَ نـفـسـي
أنْـتَ خَـلَّيْـتَـنِـي لأَمْـرٍ شَـدِيـدٍ[٢]

فهذا بمنزلة القُصْوى الذي استُعْمِلَ فيه الأصل الذي رُفِض في غيره، فكذلك قولهم: يابن أمي.

ومن قال: يا بنَ أمَّ، فبنى الاسمين على الفتح، والفتحةُ[٣] في: ابنَ، ليست النصبةَ التي كانت تكون في الاسم المضاف المنادى، ولكن بُنِيَ على الحركة التي كانت تكون للإعراب، كما أنَّ قولَهم: لا رجُلَ كذلك، وكما[٤] أن: مكانَك، إذا أردْتَ به الأمر لا تكون الفتحةُ فيه الفتحَةَ التي كانت فيه وهو ظَرْفٌ، ولكنّه على حدِّ الفتحة التي كانت[٥] في رويدَكَ.

---

(١) في (م): زيد. وهو تحريف.
(٢) أبو زبيد: هو أبو زبيد الطائي، والبيت في سيبويه ١/٣١٨، وأمالي ابن الشجري ٢/٧٤، وشرح المفصل ٢/١٢.
(٣) في (ط): فالفتحة.
(٤) في (ط): فكما.
(٥) سقطت من (ط).

فإن قلت: لِمَ[1] لا نقول: إنها نصبَةٌ؟، فالمرادُ[2] يابنَ أُمَّا، فحذف الألف كما حذفت[3] ياء الإضافة في غُلامي [في النداء][4].

قيل: ليس مثلَه، ألا ترى أنَّ من حذف الياء من: يا غلام، أثبتها في يا غُلامَ غلامي؟ فلو كانت الألف مقدرةً في: يابن أمَّ[5]، لم يكن يحذف، كما لم يحذف في قوله[6]:

يا بْنَتَ[7] عمَّا لا تلومي واهْجَعي

فالألف لا تحذف حيث تحذف الياء، ألا ترى أن من قال (ذلك ما كُنَّا نبْغِ) [الكهف/٦٤]، (واللَّيْلِ إذَا يَسْرِ) [الفجر/٤]، فحذفَ الياء من الفواصِلِ، وما أشبه الفواصلَ من الكلام التام، لم يكن عنده في نحو قوله[8]: (واللَّيْلِ إذا

---

(١) في (ط): فلم.

(٢) في (ط): والمراد يابن.

(٣) كذا في (ط) وفي (م) حذف.

(٤) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٥) في (م): أمّا.

(٦) من أرجوزة لأبي النجم العجلي يخاطب امرأته أم الخيار، وهي ابنة عمِّه ولها يقول:

قد أصبحت أم الخيار تدعي
علي ذنباً كلَّه لم أصنع

انظر سيبويه ٣١٨/١ المحتسب ٢٣٨/٤ شرح المفصل ١٢/٢، ١٣ وانظر شرح أبيات المغني ١٥٩/٦ ـ ١٦١.

(٧) رسمها في (م) (عمّى) بالألف المقصورة.

(٨) سقطت من (ط).

يغْشَى والنَّهارِ إذا تَجَلَّىٰ) [الليل/١]، إلَّا الإثبات.

فإن قلت: فقد حذفت الألف في نحو:

رهطُ[١] مرجومٍ، ورهطُ ابن المُعَلّ[٢]

وهو يريد المُعَلَّىٰ، وقد أنشد أبو الحسن[٣]:

فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ ما فات مني
بلهفَ ولا بِلَيْتَ وَلَا لَوَ انِّي

يريد بلهفَى فحذف الألف.

فالقول: إن ذلك في الشعر ولا يجوز[٤] في الاختيار وحال السَّعة؛ فلا[٥] ينبغي أن يحمل قوله: (يابنَ أُمَّ) على هذا.

وقياس من أجاز ذلك أن تكون فتحةُ الابن نصبةً، والفتحة في أمَّ ليست كالتي في عَشَرَ من خمسةَ عشَرَ، ولكن مثل الفتحة التي في الميم من: يا بنت عَمَّا.

وحجة من قال: (يا بن أمِّ لا تأخذ) أن سيبويه قال: وقد

---

(١) في (ط): من رهط. وهو خطأ.

(٢) سبق البيت في ١/٧٩، وهو من ملحقات قصيدة لبيد اللامية في ديوانه ص ٩٩ ط. الكويت.

(٣) معاني القرآن ١/٦٥، ٧٢ وهو من شواهد الخصائص ٣/١٣٥، والمحتسب ١/٢٧٧ و٣٢٣ والأمالي الشجرية ٢/٧٤ والإنصاف ٣٩٠ والعيني ٤/٢٤٨ والخزانة (عرضاً) ١/٦٣ واللسان مادة (لهف). ولم ينسب.

(٤) في (ط): ولا يكون.

(٥) في (ط): ولا.

قالوا أيضاً: يا بن أمِّ ويا بنَ عمِّ، كأنهم جعلوا الأول والآخرَ اسماً واحداً ثم أضافوه كقولِك: يا أَحَدَ عَشَر أقْبلوا. قال[١] وإن شِئْتَ قلت: حذفوا هذه الياء لِكَثْرَةِ هذا في كلامِهم وعلى ذا قال الشاعر:

يا بْنَتَ عَمَّا لا تلومي واهْجَعي[٢]

اختلفوا في كَسْرِ الألفِ وفَتْحِهَا من قوله تعالى[٣]: (إِصْرَهُم) [الأعراف/ ١٥٧].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي (إصرهم) بكسر الألف.

وقرأ ابن عامرٍ: (آصارَهُم) ممدودةَ الألفِ على الجمع[٤].

[قال أبو علي][٥] الإِصْرُ: مصدرٌ يقع على الكثرة مع إفراد لفظه، يدلك[٦] على ذلك قوله: (ويَضعُ عَنْهُمْ إصْرَهُمْ) [الأعراف/١٥٧]، فأضيف وهو مفردٌ إلى الكثرة، ولم يجمع، وقال: (ربَّنا ولَا تَحمِلْ عَلَيْنَا إِصْراً) [البقرة/٢٨٦]، (ولَوْ شَاءَ

---

(١) سقطت من (م).
(٢) انظر سيبويه ٣١٨/١.
(٣) في (ط) عز وجل.
(٤) السبعة ص ٢٩٥.
(٥) كذا في (ط) وسقطت من (م).
(٦) في (ط): يدل.

الله لَذَهَبَ بسَمْعِهِمْ وأبصارهم) [البقرة/٢٠]، وقال: (لا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ) [إبراهيم/٤٣]، وقال: (يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ) [الشورىٰ/٤٥].

فالوجهُ الإفرادُ كما أُفْرِدَ في غير هذا الموضِع.

وجمعَ ابنُ عامرٍ كأنَّهُ أراد ضروباً من المآثم مختلفةً، فجمع لاختلافها، والمصادرُ قدْ تُجمَعُ إذا اختلفت ضروبُها كما تجمعُ سائر الأجناس، وإذا كانوا قد جمعوا ما يكون ضرباً واحداً كقوله[1]:

هَلْ مِنْ حُلُومٍ لأقوامٍ فتُنْذِرَهُم
ما جَرَّبَ النَّاسُ من عَضِّي وتضريسي

فأَنْ يجمع ما يختلف من المآثم أجدر.

فجعل إصْراً وآصاراً، بمنزلة عِدْلٍ، وأعْدالٍ، ويقوي ذلك قولُهُ: (وليحمِلُنَّ أثْقالَهُمْ وأثْقالاً مَعَ أثقالِهِمْ) [العنكبوت/١٣] والثقل مصدر كالشِّبَع والصِّغرِ والكِبرِ.

اختلفوا في قوله [جلَّ وعزَّ][2]: (نَغْفِرْ[3] لَكُمْ خَطَايَاكُمْ) [الأعراف/ ١٦١].

فقرأ ابنُ كثيرٍ وعاصِمٌ، وحمزَةُ، والكسائيُّ: (نغفرْ لَكُم

---

(١) البيت سبق في ١/٢٩٩.
(٢) سقطت من (ط).
(٣) في (ط): يُغْفَرْ.

خطيئاتِكُمْ) بالتاء مهموزة على الجمع.

وقرأ أبو عمروٍ: (نغفِرْ لَكُمْ) بالنون، (خَطَاياكُمْ) من غير[1] همز، مثل: قضاياكم، ولا تاءَ فيها.

وقرأ نافعُ: (تُغْفَرْ لَكُمْ) بالتاء مضمومة، (خطِيئاتُكُمْ) بالهمز، وضم التاء على الجمع، وكذلك روى محبوب عن أبي عمروٍ: (تُغْفَرْ لكم) [بالتاء مضمومة][2] (خطيئاتُكُمْ) بالهمز، وضم التاء، وتابعه ابن عامرٍ على التاء من (تُغْفَرْ لَكُمْ) وضمِّها، وقرأ: (خطيئتُكُمْ) واحدةً مهموزةً مرفوعةً[3].

من قرأ: (نَغْفِرْ لَكُمْ)، فهو على[4]: (وإذْ قيلَ لهُمُ... ادْخُلُوا... نَغْفِرْ لكم). والتي في البقرة: (نَغْفِر) والنون هناك أحْسَنُ لقوله: (وَإذْ قُلْنَا) [البقرة/٥٨]. وفي الأعْراف: (وإذْ قِيلَ لَهُمْ) [الآية/١٦١]، والمعنى فيمن قرأ في الأعراف: (نَغْفِرْ لكم)، كأنَّه قيل لهم: ادخُلوا نَغْفِرْ. أي: إن دخلتُمْ غفرنا، فأمَّا خَطِيئاتِكُمْ فجمع خطيئة، صححها في الجمع، كما كُسِّرَتْ على خطايا، وكلا الأمرين شائعٌ وحسن[5]، فخطايا في اللفظ مثل قضايا إلَّا أنَّ الألف في قضايا منقلبة عن ياء هي لام الفعل، والألف في خطايا منقلبة عن ياء منقلبة عن همزة وهي لام الفعل.

---

(١) في (ط): بغير.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) السبعة ص ٢٩٦.

(٤) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٥) في (ط): سائغ حسن.

فإن قلت: فهلاَّ رددت الهمزة في خطايا، لأنَّك إنَّما كنت قلبتَها ياء لاجتماع الهمزتين وقد زال اجتماعُهُما، فهلاَّ قلتَ: (خطايأكُمْ)؟.

فإن ذلك لا يستقيم لأنَّ الياءَ في خطايا منقلبة عن همزة فعيلةٍ، فحكمُها حكمُ ما انقلبَ عنها، ألا ترى أنَّ حكمَ الهمزة في حمراء حُكْمُ ما انقلب[1] عنها من الألف، وحُكْم هَـرِق، حكم أرق؟ فلو سَمَّيْت بها لم تصرف كما لا تصرف أرق، وكذلك حكم الهمزة في عِلباء، حكم الياء في درحايـةٍ[2]، فكذلك حكم الياء في خطايا، حكم الهمزة التي انقلبت عنها، وإذا كان كذلك، فاجتماع الهمزتين في الحكم قائم، وإن لم يكن اللفظ عليه.

فأمَّا[3] قراءة نافعٍ: تُغفرْ بالتاء مضمومةً فلأنَّه[4] أسند إليها خطيئاتِكُمْ، وهو مؤنث، فأنَّث وبنى الفعلَ للمفعول فقال: (تُغْفَرْ)، ولم يقل نغْفِر لأنَّ بناءَه للمفعول أشبه بما قبله، ألا ترى أنَّ قبله: (وإذْ قيل لهُمْ) وليس هذا مثل ما في البقرة، لأنَّ

---

(١) عبارة (ط): حكم ما انقلبت عنه في الألف.

(٢) رجل درحاية: كثير اللحم قصير سمين ضخم البطن لئيم الخلقة وقد وردت هذه الكلمة في بيت للراجز:

إمَّـا تـريْـنـي رجـلاً دعـكـايـة
عـكـوَّكـاً إذا مَـشـى درحـايـة

انظر اللسان /درح/.

(٣) في (ط): وأما.

(٤) في (ط): فلأنه قد أسند.

في البقرة: (وإذ قلنا)، فـ(نغفِر لكم) في البقرة، إنَّمـا[١] هو على: قلنا.

وممَّا يقوي قـراءةَ من قرأ: (نَغفِر) بالنون ما بعدَهُ من قوله: (وسنزيدُ المحسنين).

اختلـفوا في الرفع والنصب من قوله تعالى[٢]: (مَعْذِرَةٌ إلى رَبِّكُمْ) [الأعراف/ ١٦٤].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافع، وأبو عمروٍ، وابن عامرٍ، وحمزة، والكسائي (معذِرةٌ) رفعاً.

واختُلِفَ عن عاصمٍ ؛ فروى أبو بكْرٍ في رواية يحيـى بن آدم عنه، وغيره (مَعْذِرَةٌ) رفعاً مثل حمزة

وروى الحسين[٣] بن علي الجُعْفي عن أبي بكرٍ وحفص عن عاصمٍ (مَعْذرةً) نصباً[٤].

قال أبو زيد: عَذَرْتُهُ. أعذِرُهُ عُذْراً، ومعذِرةً وعُـذْرىٰ. فُعلى[٥]. حجة[٦] من رفـع: أن سيبـويـه قـال: ومثله [في

---

(١) في (ط): إنَّما.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): وروى حسين بن علي.

(٤) السبعة ص ٢٩٦.

(٥) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٦) في (ط): وحجة.

قراءته][1] على الابتداء ويريد مثل حنانٌ في[2] قوله:

فقالت:حنانٌ ما أتى بك ها هنا[3]

ومثلُهُ في أنَّه على الابتداء، وليس على فِعْلٍ قولُه: (قالوا: معذِرَةٌ إلى ربِّكم) [الأعراف/١٦٤] لم يريدوا أن يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً من أمر ليمُوا عليه، ولكنَّهُمْ قيل لهم: لم تعِظونَ قوماً؟ فقالوا: معذرةٌ. أي: مَوْعِظَتُنَا معذرةٌ إلى ربكم.

وحجة من نصب (معْذِرَةً): أن سيبويه قال: لو قال رجُلٌ لرجلٍ معذرةً إلى الله، وإليكَ من كذا وكذا لنصب.

واختلفوا في قوله جل وعز[4]: (بِعَذَابٍ بَئِيْسٍ) [الأعراف/ ١٦٥].

فقرأ ابن كثير، وأبو عمروٍ، وحمزة، والكسائي: (بَئِيسٍ) على وزن فعيلٍ، الهمزة بين الباء والياء[5] منون.

وقرأ نافعٌ (بعذابٍ بِيسٍ بما) بكسر الباء من غير همزٍ ويُنَوّنُ.

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) عبارة (ط): في أنه على الابتداء يريد مثل حنانٌ في قوله.

(٣) أنشده سيبويه عن بعض العرب الموثوق بهم وعجزه:

أذو نسب أم أنت بالحي عارف

انظر سيبويه ١/١٦١ ـ ١٧٥ ـ اللسان مادة (حنن). الخزانة ١/٢٧٧.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (م): بين الياء والباء.

وروى أبو قُرّة عن نافع (بَئيسٍ) على وزن فَعيل مثل حمزة.

وروى خارجة عن نافعٍ (بَيْسٍ) بفتح الباء من غير همزٍ منون على وزن فَعْلٍ.

وقرأ ابن عامرٍ: (بعذابٍ بِئْسٍ بما) على وزن فِعْل مثل نافعٍ (غير أنه مهموزٌ)؛ فكذلك[١] ما روي عن نافعٍ من قوله: (بعذابٍ بَئسٍ).

وروى حفصٌ عن عاصمٍ [(بَئِيس)] مثل حمزة.

وروى حُسين الجُعْفي عن أبي بكرٍ عن عاصمٍ (بَيْأَسٍ)[٢] على وزن فَيْعَلٍ بفتح الهمزة[٣]، أخبرني[٤] موسى بن إسحق عن هرون بن حاتم عنه. وحدثني أبو البختريّ عن يحيى بن آدم عن أبي بكرٍ قال: كان حِفظِي عن عاصمٍ (بيأس بما) على وزن فَيْعَلٍ ثم دخلني منها[٥] شك، فتركتُ روايتها عن عاصمٍ وأخذتها عن الأعمش (بَئيسٍ بما) مثل حمزة.

حدثني محمد بن الجهم قال: حدثني ابن أبي أمية عن أبي بكر قال: كان حفظي عن عاصمٍ (بَيْئَسٍ) على وزن فَيْعَل[٦]

(١) في (ط): وكذلك.
(٢) جاء رسمها في (ط): (بَيْئَسٍ).
(٣) في (م) الباء.
(٤) في (ط): وأخبرني.
(٥) في (ط): فيها.
(٦) ورد في حاشية (ط) التعليقة التالية: في الأصل بئيس على وزن فعيل.

ثم دخلني منها شك فتركت روايتها عن عاصمٍ، وأخذتها عن الأعمش بعذاب بئيسٍ [على وزن فعيل][١]

قال أبو زيد: قد بؤُسَ الرجُلُ يَبْؤُسُ بأساً[٢]، إذا كان شديد البأس، وقال في البؤس: قد[٣] بئسَ يبأس بؤساً وبيساً وبأساً، والبأساء الاسم.

[قال أبو علي][٤]: يحتمل قولُ من قال: بَئِيسٍ أمرين: أحدهما أن يكون فعيلاً من بَؤُسَ يبْؤُس، إذا كان شديد البأس مثل: ﴿من عذاب شديدٍ﴾ [إبراهيم/ ٢]، والآخر أن يكون من عذاب بئيسٍ، فوصف بالمصدر، والمصدر على فعيل وقد جاء كثيراً كالنذير، والنكير، والشحيح. وعذير الحي، والتقدير: من عذابٍ ذي بَئيسٍ، أي عذابٍ ذي بُؤسٍ.

وأما ما روي عن نافع من قوله: ﴿بعذاب بِيْسٍ﴾، فإنه جعل بِيْس الذي هو فِعْل اسماً فوصف به، ومثل ذلك قوله[٥]: «إنَّ الله ينهى عن قيلَ وقالَ» و«عن قيلٍ وقالٍ» وقال[٦]:

أصْبَحَ الدهرُ وَقَدْ أَلْوَىٰ بِهِمْ
غيرَ تَقْوَالِكَ مِنْ قِيلٍ وَقَال

(١) زيادة من (ط). السبعة ص ٢٩٧. وما بين معقوفين غير ما أشير إليه منه.

(٢) في (م): بأساً شديداً.

(٣) زيادة من (ط).

(٤) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٥) نص الحديث كما جاء في صحيح البخاري: «إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات، ومنع وهات، ووأد البنات، وكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال» البخاري. كتاب الأدب ٨/ ٤.

(٦) ذكره اللسان في مادة (لوى) دون أن ينسبه. وفي (ط): قال. بسقوط الواو.

ومثل ذلك: «مِنْ شُبَّ إلى دُبَّ»، و«من شُبٍّ إلى[١] دُبٍّ»[٢]، فكما استُعمِلَت هذه الألفاظ أسماءً وأفعالاً، كذلك (بِئِسَ) جعله اسماً بعد أن كان فعلاً فصار وصفاً. ونظيره من الصفة: نِقضٌ، ونِضوٌ، وهِرْطٌ[٣].

وما روي عن نافع من قوله: (بعذابٍ بَيْسٍ) بفتح الباء من غير همزٍ، فهو أيضاً فِعْلٌ في الأصل، وُصِفَ، كما أن بِيس كذلك.

وأمَّا[٤] إبداله من الهمزة الياءَ، فإنَّ سيبويه حكى أنَّه سمع بعض العرب يقول: (بَيْسَ) فلا يُحَقِّقُ الهمزة، ويدع الحرف على الأصل، يريد على الأصل الذي هو فَعْلٌ، كأنَّه[٥] يسكن العين، كما يسكن في[٦] عَلْمَ، ويقلب الهمزة ياءً، لأنَّه لمَّا أسكنها لم يجُز فيها أن تجعل بين بينَ، فأخلصَها ياءً.

وقراءة ابن عامرٍ: (بعذابٍ بِئْسٍ) بالهمز، فهي قراءة

---

(١) كذا عبارة (م) وفي (ط): مذ شبَّ في الموطنين.
(٢) من أمثال العرب وتمامه: أعييتني من شُبٍّ إلى دبٍّ أي من الصبا إلى الهرم، وورد في (ط): مذ شبَّ إلى دبَّ ومذ شبٍ إلى دبٍ.
انظر المستقصى في أمثال العرب ٢٥٧/١ ـ اللسان مادة /شبب/ والأمثال لابن سلام/١٢٢.
(٣) الهرط: النعجة الكبيرة المهزولة ـ والهرط أيضاً: لحم مهزول. اللسان مادة/ هرط/.
(٤) في (ط): فأما.
(٥) في (ط): فكأنه.
(٦) في (ط): من.

نافعٍ[١] (بعذاب بِيْسٍ) إلَّا أنَّ ابن عامرٍ حقَّق الهمزة. وما رواه أبو بكرٍ عن عاصمٍ (بعذابٍ بَيْأَسٍ) فإنه يكون وصفاً مثل ضَيْغَم، وحيدرٍ، وهو بناءٌ كثير في الصفة، ولا يجوز كسر العين في[٢] بيأس، لأنَّ فَيْعَل[٣] بناءٌ اختصَّ به ما كان عينُه ياء، أو واواً، مثل: سيدٍ وميتٍ وطيبٍ ولينٍ، ولم يجىء مثل ضيغَم، وقد جاء في المعتل فيعَل، حكى سيبويه عَيَّنٌ، وأنشد لرؤبة[٤]:

ما بال عَيْني[٥] كالشَّعْبِ العَيِّنِ[٦]

فينبغي أن يُحْمَلَ بَيْأَسٌ على الوهم ممّن رواه عن عاصمٍ والأعمش.

اختلفوا في التخفيف والتشديد[٦] في قوله جلَّ وعَزَّ: (والَّذيْنَ يُمَسِّكُون بالكِتَابِ) [الأعراف/ ١٧٠].

فقرأ عاصم وحدَهُ في رواية أبي بكرٍ: (والذين يُمْسِكُون)

---

(١) في (ط): فهو مثل قراءة نافع

(٢) في (ط): من. وانظر اللسان مادة (بأس)، فقد ذكر أن من القراء من كسر العين.

(٣) في (ط) فيعلا.

(٤) سقطت من (م).

(٥) في (م): عيـن.

(٦) بيت له من مشطور الرجز وبعده:

وبعض أعراضِ الشجونِ الشُّجَّنِ

وهو من شواهد سيبويه ٢/٣٧٢. والشَّعيب: القربة الصغيرة. والعين البالية. شبه عينه لبكائه بالقربة القديمة التي يسيل الماء من خرزها.

انظر أدب الكاتب ٥٩٨ (ط. الرسالة) - الاقتضاب/ ٤٧٢ - الخصائص ٢/٤٨٥ - ٣/٢١٤، شواهد الشافية/٥٩، ديوانه/ ١٦٠ وفيه «العيِّن» بالكسر.

خفيفاً، وكذلك قرأ[١]: (ولا تُمْسِكُوا بعِصَمِ الكوافِرِ) [الممتحنة/ ١٠] خفيفاً[٢].

وروى عنه حفص: (يُمَسِّكونَ) مشدَّدة، (ولا تُمْسِكُوا) خفيفاً.

وقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ، وابن عامرٍ، وحمزة، والكسائيُّ، (والذين يُمَسِّكُون) مشددة (ولا تمسِكُوا) خفيفة.

وقرأ أبو عمروٍ: (والذينَ يُمَسِّكُونَ) و (ولا تُمَسِّكُوا) مشدَّدتين مضمومة التاء.

انفرد أبو عمروٍ بقوله: (ولا تُمَسِّكُوا) أنَّها مشدَّدة، والباقون يخفِّفونها[٣].

[قال أبو علي][٤] حجة من قرأ: (يُمْسِكُون) بتخفيف السين قوله: (فإمساكٌ بمعروفٍ) [البقرة/ ٢٢٩].

وقوله: (أمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ)، [الأحزاب/ ٣٧]، (وكُلُوا مِمَّا أمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ) [المائدة/ ٤].

وقول الجميع: (يُمَسِّكُونَ بالكتابِ) أولى من الرواية التي انفرد بها من قال: (يُمْسِكُونَ بالكتاب) عن عاصمٍ، وذلك أنَّ التشديد ها هنا إذا أريد به الكثرة كان أولى من التخفيف لقوله:

---

(١) سقطت من (م).

(٢) سقطت من (م).

(٣) السبعة ص ٢٩٧ مع اختلاف يسير.

(٤) سقطت من (م).

(وتُؤْمِنُوْنَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ) [آل عمران/ ١١٩]، أي لا تؤمنون ببعضِ الكتاب[١] وتكفرون ببعض، فأنتم خلاف[٢] من حُكِيَ عنهم: (ويقولُونَ نؤمِنُ ببعْضٍ ونكفُرُ ببعضٍ) [النساء/ ١٥٠] واتفاق الجماعة غير أبي عمروٍ في قوله: (ولا تمسِكُوا) بالتخفيف حسنٌ، لأنَّ ذلك في إمساك المرأة، وقد قال فيه: (فإمساكٌ بمعروفٍ)، وقال: (أمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ) [الأحزاب/ ٣٧]، وقال: (فأَمْسِكُوهُنَّ بمَعْرُوفٍ أو فارِقُوهُنَّ بمَعْرُوفٍ) [البقرة/ ٢٣١]. وقال: (فَأَمْسِكُوهُنَّ في البيوت) [النساء/ ١٥]، وقال: (ولا تُمْسِكُوهُنَّ ضراراً) [البقرة/ ٢٣١]، فعلى هذا قول الجماعة: (ولا تُمْسكُوا بِعِصَم الكوافِر) [الممتحنة/ ١٠] وقول أبي عمروٍ: إنَّ أفْعَلَ، وفَعَّلَ قد[٣] يكونان بمعنىً واحدٍ.

اختلفوا في الجمع والتوحيد في قوله جلَّ وعزَّ[٤]: (مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّياتِهِمْ) [الأعراف/ ١٧٢].

فقرأ ابن كثيرٍ وعاصم وحمزة والكسائي (من ظهورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ) واحدة.

وقرأ نافعٌ وأبو عمروٍ وابنُ عامرٍ: (ذُرِّيَّاتِهِمْ) جماعة[٥].

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): بخلاف.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) عبارة (ط): من قوله.

(٥) السبعة ص ٢٩٨.

[قال أبو علي][(١)] قولهم: الذريَّة تكون جمعاً وتكون واحداً، فمما جاء فيه[(٢)] ذُرية يُرادُ به الواحدُ قوله: (هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً، . . . فنادَتْهُ المَلائكَةُ وَهُوَ قائِمٌ يُصَلِّي في الْمِحْرَابِ إنَّ اللهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ) [آل عمران/ ٣٩].

فهذا مثل قوله: (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّاً، يَرِثُنِي) [مريم/ ٥]، (يا زَكَرِيَّاءُ إنَّا نُبَشِّرُكَ بغلامٍ اسمُهُ يَحْيَىٰ) [مريم/ ٧].

وممَّا جاء فيه جمعاً قوله: (وكنَّا ذُرِّيَّةً من بعدهم) [الأعراف/١٧٣]، ومنه قوله: (ألَّا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلاً ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نوحٍ) [الإسراء/ ٢ - ٣]، فمن أفرد جَعَلَهُ جمعاً؛ فاستغنى عن جَمْعه بوقوعِهِ على الجميع. ومن جَمَعَ فمن حجته أن يقولَ: لا يخلو من أن يكون واحداً، أو جمعاً؛ فإن كان واحداً، فلا إشكال في جواز الجمع فيه، وإن كان جمعاً فجمعُهُ أيضاً حسنٌ، لأنَّك قد رأيت الجموعَ المكسَّرة قد جُمِعَتْ نحو: الطرقات، والجُزُرات[(٣)]، وصواحباتُ يُوسُفَ.

ومن حجة من أفرد فلم يجمَعْ، أنَّ الذريَّة قد وقع على

---

(١) سقطت من (م).

(٢) زيادة من (ط).

(٣) جزر وجزرات: جمع الجمع كطرق وطرقات، وهي جمع جزر والجُزر جمع الجزور وهي الناقة المجزورة أي المعدة للذبح. انظر اللسان /جزر/.

الواحد والجميع[١] بدلالة ما تقدم ذكره، كما أنَّ قولَه: (بَشَرٌ) تقع[٢] على الواحد والجميع، فالجميع كقوله: (أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا) [التغابن/٦]، و(إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا) [إبراهيم/١٠]، والواحد كقوله: (ما هذا بَشَراً إِنْ هَذَا) [يوسف/٣١]، (وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَرَاً مِثْلَكُمْ... أَيَعِدُكم أَنَّكم) [المؤمنون/٣٣ ـ ٣٤]، فكما لم يُجْمَعْ (بَشَرٌ) بتصحيح ولا تكسير، كذلك لا تُجْمَعُ الذريَّةُ. فأمَّا مثال ذرية مِنَ الفِعْلِ فيجوز أن يكون فُعلولةٌ من الذَّرّ، فأبدلت من الراء التي هي اللَّام الأخيرة ياءٌ كما أبدلت من دُهْدِيَّة؛ يدلُّك على البدل فيه قوله[٣]: دُهدوهة[٤] ويحتمل أن يكون فُعِّيلة منه، فأبدلت من الراء الياء، كما تبدل من هذه الحروف للتضعيف، وإن وقع فيها الفصلُ، ويحتمل أن يكون فعليَّة نسباً إلى الذرِّ، إلَّا أنَّ الفتحة أبدلت منها الضمة، كما أبدلوا في الإضافة إلى الدهر دُهري، وإلى السهل: سُهْلي، ويجوز أن تكون فُعِّيلة من ذرأ الله الخلق، اجتُمع على تخفيفها، كما اجتُمع على تخفيف (البريَّة). ويجوز أن تكون فُعِّيلة من قوله: (تذرُوه الرِّياح) [الكهف/٤٥]، [أبدلت

---

(١) في (ط): الجمع.

(٢) في (ط): يقع.

(٣) في (ط): قولهم.

(٤) الدهدوهة: كالدحروجة وهو ما يجمعه الجُعَلُ من الخُرْءِ وفي الحديث: «كما يدهدَه الجُعَلُ النتن بأنفه».

ودهدهت الحجر إذا دحرجته، انظر اللسان /دهده/.

من الواو الياء لوقوع ياء قبلها][١]، ويقوي ذلك أنَّ في بعض الحروف (ذَرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا) [الإسراء/٣].

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى[٢]: (أَنْ يَقُولُوا يَوْمَ القِيَامَةِ) (أوتَقُولُوا) [الأعراف/ ١٧٢ - ١٧٣].

فقرأ أبو عمروٍ وحْدَهُ: (أَنْ يَقُولُوا) (أويَقُولُوا) بالياء جميعاً، وقرأ الباقون جميعاً بالتاء[٣].

حجة أبي عمروٍ: أنَّ الذي تقدَّم من الكلام على الغيبة، وذلك قوله: (وإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ، وأَشْهَدَهُمْ على أَنْفُسِهِمْ) [الأعراف/١٧٢] كراهة أن يقولُوا أو لئلا يقولوا[٤]، ويؤكد ذلك ما جاء بعدُ من الإخبار عن الغيبة وهو قوله: (قَالُوْا بَلَىٰ) [الأعراف/١٧٢].

وحجة من قرأ بالتاء: أنَّه قد جرى في الكلام خطابٌ فقال[٥]: (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ، قَالُوْا: بَلَى شَهِدْنَا) [الأعراف/١٧٢]، وكلا الوجهين حَسَنٌ، لأنَّ الغيبَ هم المخاطبون في المعنى.

واختلفوا[٦] في ضمِّ الياء وفَتْحِها من قوله تعالى[٧]: (يُلْحدونَ) [الأعراف/ ١٨٠].

---

(١) في (م): «أبدلت من الواو والياء لوقوع ما قبلها»، والوجه ما في (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) السبعة ص ٢٩٨.

(٤) قراءة (ط): ولئلا يقولوا.

(٥) في (ط): قال.

(٦) في (ط): اختلفوا.

(٧) سقطت من (ط).

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمروٍ وعاصم وابن عامر: (يُلْحِدُونَ) بضمِّ الياء، وكذلك في سورة النحل [١٠٣]، والسجدة [٤٠].

وقرأ حمزة الأحرف الثلاثة بفتح الياء والحاءِ.

وقرأ الكسائي في النحل: (لِسَان الذي يَلْحَدُونَ إلَيْهِ) بفتح الياء والحاء وفي الأعراف والسجدة[١] (يُلحِدونَ) [بضم الياء][٢].

[قال أبو علي][٣] حجة من قرأ: (يُلحِدُونَ) قولُهُ: (وَمَنْ يُرِدْ فيهِ بِإلْحَادٍ) [الحج/٢٥]، ويدلُّ على أن أَلْحَدَ أكْثَرُ، قولُهم: ملحدٌ كما قال:

ليس الإمام بالشحيحِ الملحدِ[٤]

وَلَا تَكَادُ تَسْمَعُ لَاحِداً. وزعم أبو الحسن وغيره: أنَّ أَلْحَدَ ولحد لغتان: فمن جمع بينهما في قراءته، فكأنَّه أراد الأخذ بكلِّ واحدٍ[٥] من اللغتين، وكأنّ[٦] الإلحاد: العدول عن الاستقامة والانحراف عنها، ومنه اللحد: الذي يحفر في جانب القبر خِلافَ الضريح الذي يُحْفَرُ في وَسطِه.

---

(١) يريد بالسجدة هنا (فصلت) وقد ورد في نسخة في السبعة عند فصلت تسميتها بالسجدة، انظر ص ٥٧٦.

(٢) ما بين قوسين سقط من (ط) والسبعة وانظر السبعة ص ٢٩٨.

(٣) زيادة من (ط).

(٤) عجز بيت لحميد الأرقط وهو من شواهد سيبويه ١/٣٨٧، وانظر السمط ص ٦٤٩.

(٥) في (ط): واحدةٍ.

(٦) في (م): وكأن.

اختلفوا في الياء والنون. والرفع والجزم في قوله[١]: (وَيَذَرُهُمْ) [الأعراف/ ١٨٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامرٍ (وَنَذَرُهُمْ) بالنون والرفع.

وقرأ أبو عمروٍ: (وَيَذَرُهُمْ) بالياء والرفع، وكذلك قرأ عاصم في رواية أبي بكرٍ وحفص عن عاصم: (وَيَذَرُهُمْ) بالياء والرفع.

[وقرأ حمزةُ والكسائي: (وَيَذرْهُمْ) بالياء مع الجزم خفيفة.

وكذلك حدثني الخَزَّازُ عن هبيرة عن حفصٍ عن عاصم (ويَذرْهُمْ)][٢] [مثل حمزة][٣].

[قال أبو علي][٤] حجة من رفع أنَّه قطعه مما قبله؛ فإمَّا أنْ يكون أضمر المبتدأ فصار (ويذرُهُم) في موضع خبر المبتدأ المحذوف، وإمَّا أن يكون استأنف الفعل فرفعه.

وأمَّا قول أبي عمروٍ: (ويذرُهم) بالياء على الغيبة، فلتقدم اسم الله تعالى[٥]، وهو على لفظ الغيبة.

ومن قال: (وَنَذَرُهُمْ) بالنون فالمعنى فيه مثل الياء.

وأمَّا قراءة حمزة والكسائي: (وَيَذَرْهُم) بجزم الفعل؛

(١) قراءة (ط): من قوله عز وجل.
(٢) ما بين قوسين تكرر في (ط).
(٣) السبعة ص ٢٩٩ وما بين معقوفين زيادة من (ط) والسبعة
(٤) سقطت من (م).
(٥) زيادة من (ط).

فوجهها فيما يقول[١] سيبويه أنَّه عَطْفٌ على موضع الفاء، وما بعدها من قوله: (فلا هادِيَ له) [الأعراف/١٨٦]، لأن موضع الفاء مع ما بعدها جزمٌ؛ فحمل (ويذرْهُمْ) على الموضع، والموضع جزم[٢]. ومثل ذلك قول الشاعر[٣]:

أنّى سَلَكْتَ فإنَّني لكَ كاشِحٌ
وعَلى انتقاصِكَ في الحياة وأزْدَدِ

ومثله قول أبي دوادٍ[٤]:

فأبْلُوني بَلِيَّتَكُمْ لعلّي
أصالِحُكُمْ وأستَدْرِجْ نَوَيَّا

حمل أسْتَدْرِج على موضع الفاء المحذوفة من قوله: فلعلي أصالحكم. والموضع جزم.

ومثله في الحمل على الموضع قوله: (فأصَّدَّق وأكُنْ) [المنافقين/١٠].

ألا ترى أنّه[٥] لو لم تُلْحَق الفاء لقلت: لولا أخَّرْتني

(١) في (ط): يقوله.
(٢) انظر سيبويه ١/٤٤٨.
(٣) ذكره البحر المحيط في ٤/٤٣٣ غير منسوب وقد سبق انظر ٢/٤٠١.
(٤) أبلوني بَلِيَّتَكُمْ: اصنعوا صنعاً جميلاً ـ ونويا: نواي والنوى: النية أي الوجه الذي يقصده المرء. أستدرج: أرجع أدراجي من حيث كنت ـ والمعنى: أحسنوا إلي لعلي أصالحكم وأعود إلى جواركم.
انظر ديوانه/ غرنباوم/ ٣٥٠ وهو من شواهد شرح أبيات المغني برقم ٦٦٩ ج ٦/٢٩٢.
(٥) في (ط): أنك.

[إلى أجل قريب][١]. . . أصَّدَّقْ؛ لأنَّ معنى لولا أخرتني: أخِّرني أصّدَّق، فحُمل قوله: (وأكُنْ) على ذلك.

اختلفوا في ضم الشين والمدِّ، والقصر والكسر[٢] في قوله جلَّ وعز[٣]: (جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ) [الأعراف/ ١٩٠].

فقرأ ابن كثير، وابنُ عامرٍ، وأبو عمروٍ، وحمزةُ، والكسائيُّ: (جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ) جمع شَريك بضم الشين والمدِّ، وكذلك حفصٌ عن عاصم.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكرٍ ونافعٌ: (شِرْكاً) مكسورةُ الشين على المصدر لا على الجمع[٤].

[قال أبو علي][٥] وجه قول[٦] من قال: (جَعَلا لهُ شِرْكاً) أنَّه حذف المضاف كأنَّه أراد جَعَلَا له ذا شِرْكٍ أو ذَوِي[٧] شِرْكٍ، فإذا جعلا له ذوي شرك فيما آتاهما كان في المعنى كقوله: جعلا له شُركاءَ، فالقراءتان على هذا تؤولان إلى معنىً واحدٍ والضمير الذي في (له) يعود إلى اسم الله، كأنَّه جعلا لله شركاءَ فيما آتاهُمَا.

قال أبو الحسن: وكان ينبغي لمن قرأ: (جعلا له شِركاً)

---

(١) زيادة من (ط).

(٢) في (ط): وكسرها والقصر.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) السبعة ص ٢٩٩.

(٥) سقطت من (م).

(٦) سقطت من (م).

(٧) في (ط): وذوي.

أن يقول: جعلا لغيره شركاً[١]، وقول من قرأ: (جَعَلا له شِرْكاً) يجوز أن يريد: جعلا لغيره شركاً فحذف المضاف، فالضمير على هذا أيضاً في (له): لاسم الله، ويجوز أن يكون الكلام على ظاهره، ولا يُقَدَّر حذف المضاف في قوله: (جَعَلا له). وأنت تريد لغيره، ولكن تقدر حذف المضاف إلى شِرْكٍ، فيكون المعنى: جَعَلَا له ذوي شِرْكٍ، وإذا جعلا له ذوي شركٍ، كان في المعنى مثل: جعلا لغيره شِرْكاً، فلا يحتاج إلى تقدير جَعَلا لغيره شِرْكاً، لأنَّ تقدير حذف المضاف من شركٍ بمنزلة جعلا لغيره شركاً، ومثل: (جعلا له شركاً)، قوله: (أم جَعَلُوا لله شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ) [الرعد/١٦]، لأنَّه تقرير بمنزلة: (أمْ يقولُونَ افتراهُ) [يونس/٣٨].

ويجوز في قوله: (جَعَلا له شِرْكاً)[٢] جعل أحدهما له شِرْكاً، أو ذوي شِرْكٍ، فحُذِفَ المضافُ وأقام المضافَ إليه مقامه، كما حذف من قوله: (وقالُوا لَوْلَا نُزِّل هَذَا الْقُرْآنُ على رجُلٍ مِنَ القَرْيَتينِ عَظِيمٍ) [الزخرف/٣١]، والمعنى: على رجل من أَحَدِ رجلي القريتين.

وكذلك قوله: (يَخرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ والمَرْجَانُ) [الرحمن/٢٢] عند من رأى أن اللؤلؤ يخرج من الماء المِلْح، تقديره عنده: يخرج من أحدهما، فيكون الذي جعل له[٣]

---

(١) انظر معاني القرآن ٢/٣١٦.

(٢) في (ط): شركاء.

(١) سقطت من (ط).

شِرِكاً[1]، أحدهما، ويَخْرُج آدم إلى[2] هذا من أن يُنسَبَ إليه ذلك. وذهب أحد أهل النَّظر إلى أن الضَّمير في (جَعَلا) للوالدَيْن[3]، كأنَّه الذكر والأنثى.

فإن قلت: إنَّه لم يجرِ لهما ذِكْرٌ فيُكْنَى عنهما، فإنَّ فيما جرى من الكلام دَلالةٌ على اسميهما؛ فجاز لذلك إضمارُهما، كأشياءَ تُضْمرُ لدلالة الأحوالِ عليها، وإن لم يَجْرِ لهما[4] في اللفظ ذكر. من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم: إذا كان غداً فَائْتِني[5]، فأضمرَ ما كانوا فيه من الرخاء والبلاء[6]، ولم يجر لهما ذكرٌ.

اختلفوا في تشديد التاء وتخفيفها[7] من قوله تعالى[8]: (لا يتَّبعُوكُمْ) [الأعراف/ ١٩٣].

فقرأ نافع وحده: (لا يَتْبَعُوكُمْ) ساكنة التاء وبفتح الباء.

وقرأ الباقون: (لا يتَّبعُوكُمْ) مشدداً[9].

قال أبو زيد: تقول: رأيت القوم فأَتْبَعْتُهُمْ إتباعاً، إذا

---

(١) في (ط): شركاء.

(٢) في (ط): على هذا.

(٣) في (ط): للولدين.

(٤) في (ط): لها.

(٥) سيبويه ١/ ١١٤.

(٦) في (ط) أو البلاء.

(٧) سقطت من (م).

(٨) في (ط): عز وجل.

(٩) السبعة ص ٢٩٩.

سبقوك، فأسرعتَ نحوهم. ومـرّوا عليَّ فاتَّبعتُهُم اتِّبـاعاً، إذا ذهبْتَ معهُم، ولم يستتبعوك، قال: وتبعتُهم أتبعُهُم تبعاً، مثلُ ذلك.

[قال أبو علي][1]: معنى القراءتين على هذا واحد.

ألا تـرى أن أبا زيـد قـال: إنَّ تَبِعْتُهُم مثـل اتَّبعْتُهم، والمعنى على تركهم الانقياد للحقّ والإذعانِ للهُدى، ومـا[2] شُرِّعَ لهم، ودُعُوا إليه، وكأنَّ اتَّبَعَ أكثرُ في استعمالهم من تبِع، وإن كانا فيما حكاه أبو زيد بمعنىً. ألا ترى أنَّ قوله: (واتَّبَعَ هَواه) [الأعراف/١٧٦] القراءةُ فيه على افتعل.

وقال[3] أحمد: وقرأ ابن كثيرٍ وعاصمٌ وابن عامرٍ وحمزةُ والكسائي: (ثُمَّ كِيْدُون) [الأعراف/ ١٩٥] بغير ياء في الوصلِ والوقف.

وقرأ أبو عمروٍ ونافعٌ في روايةِ ابن جَمّاز وإسماعيل بن جعفرٍ بالياءِ في الوصل وكذلك ابن عامـر في رواية ورشٍ وقالونَ والمسيبِّي بغير ياءِ في وصلٍ ولا وقف.

وفي كتابي عن ابن ذكوان عن ابن عامرٍ: (ثم كيدُونِي) بياء، وحفظي بغير ياء.

كذا حدثني أحمد بن يُوسُفَ بإسناده عن ابنِ ذكوان[4].

---

(١) سقطت من (م).

(٢) في (ط) وما جاء.

(٣) سقطت الواو من (ط).

(٤) السبعة ص ٣٠٠.

القول في ذلك أن الفواصلَ وما أشبه الفواصل من الكلام التام تجري مجرى القوافي لاجتماعهما في أنَّ الفاصلةَ آخرُ الآية، كما أنَّ القافية آخر البيت، وقد ألـزمُوا الحـذفَ هذه الياءاتِ إذا كانت في القوافي في قوله[١]:

فَـهَــلْ يَمْـنَـعـنِّـي ارتـيَــادِي الـبِــلا
دَ مِـنْ حَــذَرِ الـمــوتِ أن يــأتِـيَـنْ

والياءُ التي هي لامٌ كذلك نحو قوله[٢]:

يَــلْمُسُ الأَحْــلَاسَ فــي مَــنْـزِلِــهِ
بِـيَــدَيْــهِ كَــالْـيَـهُــوْدِيِّ الـمُــصَــلّ

وقـد تمَّ الـوزن دونَهمـا[٣]. ومن أثبت فـلأنَّ الأصـلَ الإثباتُ، وقد جاء الإثباتُ في هذا النحو في[٤] القوافي أيضاً كقوله[٥]:

وهُمْ أصحابُ يومِ عُكَاظَ إنِّي

---

(١) في (ط): كقوله والبيت للأعشى، وقد سبق في ٣/٢١٩.

(٢) البيت للبيد، والأحلاس: ما يوضع على ظهر البعير كلباس ويكون عادة من القماش الرقيق انظر ديوانه/١٤٧ ط. صادر ـ واللسان مادة/لمس/.

(٣) في (ط): دونها. هذا، والبيت الأول من المتقارب والثاني من الخفيف.

(٤) في (ط): من.

(٥) في (ط) قوله.
وهذا عجز بيت للنابغة وصدره:

وهُمْ وردوا الجفارَ على تميم

وقد سبق في ٣/٢١٩.

وربَّما أثبت هذا النحو في الغلوّ والغالي، وإن كان وزن البيت قد تمَّ دونه.

واختلفوا[١] في قوله [جلَّ وعز][٢]: (إنَّ وليِّيَ الله) [الأعراف/ ١٩٦].

فقرأ ابن كثير، وعاصمٌ، ونافع، وابن عامرٍ، وأبو عمروٍ، وحمزة، والكسائي: (وليِّيَ الله) بثلاث ياءات: الأولى ساكنة، والثانية مكسورةٌ، والثالثة هي[٣] ياءُ الإضافة مفتوحة.

وقال ابنُ اليزيدي عن أبيه عن أبي عمروٍ أنه قال: لامُ الفِعل مُشَمَّةٌ[٤] كسراً وياء الإضافة منصوبة.

وقال ابنُ سَعْدان عن اليزيدي عنه أنَّه قرأ: (وليَّ الله) يدغم الياء. قال أبو بكر: والترجمة التي قال ابن سعدان عن اليزيدي في إدغام الياء، ليست بشيء، لأنَّ الياءَ الوسطى التي[٥] هي لام الفعل متحركة وقبلها ساكن، والياء الزائدة ساكنة ولا يجوز إسكانها وإدغامها، وقبلها ساكن، ولكني أحسبه أراد حذف الياء الوسطى وإدغام الياء الزائدة في ياء الإضافة.

وقال أبو زيد عن أبي عمروٍ: (إنَّ وَلِيِّ الله) مدغمة، وإن شاء بالبيان قال: (وليِّي الله) مثقَّلةٌ.

---

(١) في (ط) اختلفوا.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): وهي.

(٤) في السبعة مشتّمة.

(٥) سقطت من (م).

وروى العباس[١] بن الفضل كذلك مثقَّلة[٢] عن أبي عمروٍ مثله[٣].

[قال أبو علي][٤]: لا يخلو ما رواه أبو زيد عن أبي عمروٍ من قوله: (إنَّ وليِّي الله) من أن يدغم الياء التي هي لام الفعل في ياء الإضافة، أو يحذف الياء التي هي لام الفعل، فإذا حذفها أدغم ياءَ فعِيل في الياء التي هي ياء الإضافة، فلا يجوز أن يُدغم الياء التي هي لام في ياء الإضافة لأنَّه إذا فعل ذلك انفكَّ الإدغام.

ويذهب سيبويه[٥] إلى أنك إذا قلت: هذا وليُّ يزيد وعدوُّ وليدٍ، لم يجز إدغام الياء التي هي لامٌ في ياء يزيد، لأنَّك حيث أدغمتَ الياء في وليّ[٦]، والواو في عدوّ، ذهب[٧] المد للإدغام، فصارت الياء والواو بمنزلة غيرهما من الحروف التي لا تكون للمدِّ، واستدَلَّ على ذلك بجواز ليًّا في القافية مع طيّا ودَوًّا مع غَزْوَا، فلو أدغَمْتَ شيئاً من ذلك عاد المدُّ إلى الحرف الذي كان ذاك المدُّ عنه بالإدغام، وعود المدِّ إليه بانفكاك الإدغام بمنزلة تحريك الساكن في نحو: قَرْمِ[٨] مُوسى، واسمُ

(١) في (ط) أبو العباس.
(٢) في (ط) منقلبة.
(٣) السبعة ص ٣٠٠.
(٤) سقطت من (م).
(٥) انظر الكتاب ٢/٤١٠.
(٦) في (م): وليي.
(٧) في (ط): وذهب.
(٨) في (م): قوم. والقرم: الفحل الذي يترك من الركوب والعمل ويودع للفحلة (اللسان).

مالكٍ، فكما لا يدغم هذا أحدٌ، كذلك لا ينبغي إدغام الياء التي هي لامٌ في وليّ[١] لعَوْدِ[٢] المدّ إليه بانفكاك الإدغام، وعَوْد المدِّ بمنزلة تحريك الراء[٣] في قرم[٤] موسى، ألا ترى أن المدَّ قد قام مقامَ الحركة في دابَّة، وتُمُودَّ الثوبُ وتضربينِّي، فكما لم يجز التحريك في راء قَرْم موسى، كذلك لا يجوز إدغام الياء[٥] التي هي لام في ياء الإضافة. فإن قلت: فليست ياء الإضافة منفصلة لأنَّها لا تنفرد.

قيل: إنَّها في حكم المنفصل كما أنَّ اقتتلوا في حكم المنفصل لاجتماعهما جميعاً في أنَّ كلَّ واحدٍ من الحرفين، يجري في الكلام، ولا يلزمه به مثلُه، وإذا[٦] لم يجز هذا لما ذكرنا، ثبت أنَّ اللَّام من وليّ حذَفَها حذفاً كما حذفت اللَّام من قوله[٧]: ما باليتُ به بالةً.

وكما حُذِفَتْ من قولهم: حانةٌ، وكما حذفت الهمزة التي هي لام في قول أبي الحسن من أشياءَ، وكما حُذِفَتِ الهمزة في قولهم: سواية إذا أردت به[٨] سوائية مثل الكَراهِية.

---

(١) (م): وليي.

(٢) (م): ليعود.

(٣) في (ط): الواو.

(٤) في (م): قوم.

(٥) سقطت من (م).

(٦) في (ط): فإذا.

(٧) لعله يقصد قول ابن عباس: ما أباليه بالة. وفي الحديث الشريف: وتبقى حثالة لا يباليهم الله بالة (البخاري ٨/١١٤) (اللسان مادة/ بلا).

(٨) سقطت من (م).

وكما استمر الحذف في التحقير في هذه اللامات نحو: عُطَيٌّ في تحقير: عَطَاءٍ، بدَلالةِ قولهم: سُمَيَّةٌ؛ فلما حُذِفَتْ اللَّام أُدْغِمَتْ ياءُ فعيل في ياء[1] الإِضافة، فقلت: وليَّ الله، فهذه الفتحةُ فتحة ياءِ الإِضافة.

فإن قلت: فأبو عمروٍ لا يـرى حذف اليـاء الثالثـة إذا اجتمعت ثلاث ياءاتٍ، لأن سيبويه حُكِي عنه أنَّه يقـول في تحقير أحوى فيمن قال: أسيِّد: أُحَيٍّ[2]. قيل: هذا لا يدل على ما ذكرتَ من أنَّه يرى الجمع بين ثلاث ياءات في نحو تحقير سماء، وذلك أنَّه استجاز أحَـيٍّ، لأنَّ في أوَّل الكلمة الزيادة التي تكون في الفعل، وقد جرى هذا مجرى الفعل في أنَّه مُنِع الصرفَ، فكما جرى مجرى الفعل فيما ذكرنا، كذلك ما جرى[3] مجراه في جوازاجتماع ثلاث ياءات في أُحَيّ، كما اجتمع في الفعل نحو أحيِّـي، ورأيت أحيـي قبل[4] وفي الاسم الجاري عليه نحو: محيِّـي، فلا يدل هذا على جواز عُطيّ عنده، بل يفصل بينهما بما ذكرناه[5].

ألا ترى أنَّ سيبويه ألزمه عُطَي على قوله: أُحَيّ، ولو كان يرى عُطَيّ، كما يرى أن يقول: أحيٍّ لم يُلْزمه سيبويه[6] ذلك،

---

(١) سقطت من (م).

(٢) الكتاب ٢/١٣١.

(٣) في (ط): جريُ.

(٤) سقطت من (م).

(٥) في (ط): ذكرنا.

(٦) سقطت من (ط).

فكأن أبا عمروٍ في قوله: (إنَّ وليَّ اللهُ) شبَّه المنفصل بالمتصل، فحذف إحدى الياءات من وليٍّ، كما يحذف من عُطيّ.

وقرأ أبو عمروٍ أيضاً: (إنَّ وليي الله) كما[١] قرأ غيره، ولم يحذف الياء، فقصر حذف الياء إذا اجتمعت ثلاث ياءات على المتصل، ولم يُجْرِ المنفصل مجرى المتصل في هذا المذهب الآخر الذي وافق فيه الأكثر.

واختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله عز وجل[٢]: (طَيْفٌ) [الأعراف/ ٢٠١].

فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ والكسائي: (طَيْفٌ) بغير ألف.

وقرأ نافعٌ وابن عامرٍ، وعاصمٌ، وحمزةٌ: (طائفٌ) بألف [وهمز][٣].

أبو زيد: طاف الرجل يطوفُ[٤] طوفاً، إذا أقبل وأدبر، وأطاف يُطيف إطافةً، إذا جعل يستدير بالقوم ويأتيهم من نواحيهم، وطاف الخيال يطيف طيفاً، إذا ألَّمَّ في المنام.

أبو عبيدة: طيف من الشيطان: أي: يُلِمُّ به لمّاً

وأنشد الأعشى[٥]:

(١) في (ط) على ما قرأ غيره.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) السبعة ص ٣٠١ وما بين معقوفين زيادة منه.

(٤) في (م): وهو يطوف.

(٥) غِبُّ الشيء: عاقبته وما يليه ـ السرى: السير في الليل ـ ألم به: خالطه ـ =

وتُصْبِـحُ عن غِبِّ السُّرَى وَكَـأَنَّما
ألَمَّ بهـا مِنْ طـائِفِ الجنِّ أَوْلَقُ[١]

فقد ثبت مِمّا[٢] قاله أبو زيدٍ من قولهم: يطيفُ طيفاً، أنَّ الطيف مصدر، فكأنّ[٣] المعنى: إذا مسَّهم وخَطَر لهم خَطْرةً من الشيطان، ويكون: طائفٌ بمعناه، مثل العاقبة والعافية، ونحو ذلك مما جاء المصدر فيه على فاعلٍ وفاعلة.

والطيف أكثر لأنَّ المصدر على هذا الوجه[٤]، أكثر منه على وزن فاعلٍ، فطيفٌ كالخطرة والطائف كالخاطر، وقال[٥]:

ألا يـا لـقـومٍ لِـطَيـفِ الـخيـا
لِ أرَّقَ مـنْ نـازحٍ ذي دَلال

وقال آخر[٦]:

فإذا بها وأبيك طَيْفُ جنون

= الطائف: ما يطوف بالإنسان ويلم به. ألق الرجل: فهو مألوق أي: جنَّ أو أصابه مسٌّ من جنون.
انظر ديوانه/ ٢٢١ وفي (ط): وأنشد للأعشى.

(١) مجاز القرآن ١/ ٢٣٦.

(٢) في (م): ما.

(٣) في (م): «وكان».

(٤) في (ط): الوزن.

(٥) البيت لأمية بن أبي عائذ. انظر اللسان مادة /طوف/. وفيه: لقومي، بدل: لقوم.

(٦) سقطت من (م): آخر. والشطر عجز بيت لأبي العيال الهذلي وصدره:
ومنحتِني فرضيتَ حينَ مَنَحْتَنِي
انظر شرح أشعار الهذليين للسكري ١/ ٤١٥، واللسان (طيف).

قال أبو الحسن: الطيف أكثر في كلام العرب.

اختلفوا في فتح الياء وضمها[١] في قوله عزَّ وجلَّ[٢]: (يَمُدُّونَهُمْ في الغَيِّ) [الأعراف/٢٠٢].

فقرأ نافع وحده: (يُمِدُّونَهُمْ) بضم الياء وكسر الميم.

وقرأ الباقون: (يَمُدُّونَهم) بفتح الياء[٣] وضمّ الميم[٤].

[قال أبو علي][٥] عامة ما جاء في التنزيل فيما يُحْمَدُ ويستحبُّ أمدَدْت على أفعَلْتُ كقوله: (إنَّما نَمدُّهُمْ به مِنْ مالٍ وَبنينَ) [المؤمنون/٥٥].

وقوله: (وأمْدَدْنَاهُمْ بفاكِهَةٍ) [الطور/٢٢]، وقال[٦]: (أتُمِدُّونني بمالٍ) [النمل/٣٦] وما كان خلافُه[٧] يجيء على مددتُ قال: (ويَمُدُّهم في طغْيَانِهِمْ يَعْمَهونَ) [البقرة/١٥].

وقال أبو زيد: أمددت القائد بالجند، وأمددت الدواةَ، وأمددتُ القوم بمالٍ ورجالٍ، وقال أبو عبيدة: يمُدُّونَهم في الغي، أي: يزينون لهم [الغي والكفر ويقال]: مدَّ لهُ في غيه:

---

(١) في (ط): من.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) تكررت في (ط).

(٤) السبعة ص ٣٠١.

(٥) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٦) في (ط): قال.

(٧) في (م): كلامه.

[زينه له وحسنه وتابعه عليه][1].

قال أبو عبيدة: هكذا يتكلمون بهذا، فهذا ممّا يدل أن[2] الوجه فتح الياء، كما ذهب إليه الأكثر.

ووجه قول نافعٍ أنَّه بمنزلة قوله: (فبشِّرْهُمْ بعذابٍ أليمٍ) [آل عمران/٢١].

وقوله: (فسنيسِّرُه للعُسْرى)[3] [الليل/١٠].

* * *

(١) مجاز القرآن ١/٢٣٧ وما بين معقوفين زيادة منه.

(٢) في (ط): على أن.

(٣) جاء على هامش (ط): بلغت.

بسم الله الرحمن الرحيم[١]
[ذِكْرُ اختلافِهم في][٢] سورة الأنفال

اختلفوا في فتح الدال وكسرها من قوله جلَّ وعز: (مُرْدِفين) [الأنفال/ ٩].

فقرأ نافع وحده: (مُرْدَفين) بفتح الدال، وقرأ ابنُ كثير وأبو عمروٍ، وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (مُرْدِفينَ) [بكسر الدال][٣]، وروى المُعَلَّى بن منصور عن أبي بكر عن عاصمٍ (مُرْدَفين) بفتح الدال[٤].

قال أبو علي: من قال (مُردِفين) احتمل وجهين: أحدهما أن يكونوا مُـرْدِفين مثلَهم. كما تقـول: أرْدَفْتُ زيداً دابّتي، فيكون المفعول الثاني محذوفاً في الآية، وحذف المفعول كثير.

والوجه الآخر في (مُرْدِفين): أن يكونوا جاؤوا بعدهم.

---

(١) في (م): بسم الله.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) السبعة: ٣٠٤.

قال أبو الحسن: تقول العرب: بنو فلان يُرْدِفُونَنا، أي: يجيئون[(١)] بعدنا.

قال أبو عبيدة: مُرْدِفين: جاؤوا بعدُ، ورَدِفني[(٢)]، وأَرْدَفني واحدٌ، وهذا الوجه كأنّه أبْيَنُ لقوله: ﴿إذ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بألفٍ من الملائِكَةِ مُرْدِفِين﴾ [الأنفال/٩] أي: جائين بعدُ لاستغاثتِكُم ربَّكُمْ، وإمداده[(٣)] إياكم بهم، فَمُرْدِفين على هذا صفة للألف[(٤)] الذين هم الملائكة.

ومُرْدَفين: على أردِفوا الناس أي: أُنْزِلوا بعدهم، فيجوز على هذا أن يكون حالاً من الضمير المنصوب في مُمِدُّكُمْ مُرْدَفِينَ بألْفٍ مِنَ الملائِكَةِ.

اختلفوا في قوله [جل وعز][(٥)]: ﴿إذ يغشاكُمُ النُّعاسُ﴾ [الأنفال/ ١١] فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ: ﴿إذ يغشاكُمُ النعاسُ﴾ بفتح الياء [وجزم الغين][(٦)] وفتح الشين، [وألف بعدها][(٧)] ﴿النعاسُ﴾ رفعاً.

---

(١) في (ط): هم يجيئون.

(٢) في مجاز القرآن ١/٢٤١: «جاؤوا بعد قومٍ قبلهم. وبعضهم يقول: ردفني، أي: جاء بعدي، وهما لغتان».

(٣) في (م): فإمداده.

(٤) في (ط): صفة الألف.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٧) كذا في (ط) وسقطت من (م).

وقرأ نافع: (يُغْشيكُم) بضم الياء وجزم الغين وكسر الشين (النُّعاسَ) نصباً.

وقرأ عاصم وابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائي: (يُغَشِّيكُم) بضم الياء وفتح الغين مشدّدة الشين مكسورةً: (النُّعَاسَ) بنصب السين[1].

قال أبو علي: حجّة من قرأ (يغشاكُم) قوله سبحانه[2]: (أَمَنَةً نُعَاساً يَغْشىٰ) [آل عمران/ ١٥٤]، فكما أسندَ الفعل إلى النعاس أو الأَمَنَةِ التي هي من النعاس، كذلك على هذا: (إذ يغشاكُمُ النعاسُ).

وأما من قرأ: (يُغْشيكُمْ) و(يُغشِّيكم)[3] فالمعنى واحد، وقد جاء بهما التنزيل قال: (فأغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ) [يٓس/٩]، وقال: (فغشَّاهَا ما غَشَّىٰ) [النجم/٥٤] وقال: (كأنَّما أُغْشِيتْ وُجُوهُهُمْ قطعاً) [يونس/٢٧].

ومن حجّة من قرأ: (إذْ يُغْشيكُم) أَوْ (يغشِّيكُمْ) أنه أشبه بما بعده، أَلَا تَرَى أنَّ بعدَه (ويُنَزلُ عليكُمْ مِنَ السماءِ) [الأنفال/١١]، فكما أنّ (يُنْزلَ) مسنداً إلى اسم الله سبحانه[4]، كذلك (يُغَشِّيكُمْ) و(يُغْشيكُمْ)[5].

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) السبعة ٣٠٤.

(٣) كذا في (ط) وسقطت من (م)

(٤) في (ط): تعالىٰ بدل سبحانه.

(٥) في (ط): يُغْشِي ويُغَشِّي.

اختلفوا في فتح الواو وإسكانها وتشديد الهاء وتخفيفها من قوله جلَّ وعز[١]: (مُوَهِّنٌ كَيْدَ الكافِرِين) [الأنفال/ ١٨].

فقرأ ابن كُثيرٍ ونافعٌ، وأبو عمروٍ (مُوَهِّنٌ) بفتح الواو مشدّدة الهاء منونةً، (كَيْدَ الكافرين) نصباً.

وقرأ ابن عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ وأبو بكرٍ عن عاصمٍ، (مُوْهِنٌ) ساكنة الواو منونةً، (كيدَ الكافرِينَ) نصباً.

وروى حفصٌ عن عاصمٍ (مُوْهِنُ كَيْدِ) مضاف[٢] بتسكين الواو وكسر الهاء وضمّ النون من غير تنوين، وكسر الدال من (كيْد)[٣].

قال أبو علي: تقول: وَهَنَ الشيء وأوهنتُهُ أنا، كما تقول: فَرِحَ وأفرحتُهُ وخَرَج وأخرجتُه، فمن قرأ (مُوهِنٌ) كان من أَوْهَنَ، مثل: مُخْرِجٌ من أخرَجَ أي: جعلتُهُ واهناً.

فأما: (مُوَهِّنٌ) فهو من: وهَّنْتُهُ، كما تقول: خَرَّجَ وخرَّجْتُهُ، وعَرَّفَ وعَرَّفْتُهُ [وغَرَّمَ وغرَّمتهُ][٤].

وزعَم أبو عثمان أن أبا زيدٍ قال: سمِعْتُ من الأَعْرابِ من يقرأ: (فما وَهِنُوا لِما أصابَهُمْ في سبيلِ اللهِ) [آل عمران/ ١٤٦]، فَوَهِن يهن، على هذا مثل: وَمِقَ يمِقُ، وَوَلِي يَلي وهو أيضاً يُنْقَلُ بالهمزةِ، وبتثقيل العين، فالأمران فيهما حَسَنٌ. قال

(١) سقطت من (ط).
(٢) في (ط): مضافاً.
(٣) السبعة ٣٠٤ ـ ٣٠٥.
(٤) سقطت من (م).

أبو الحسن: الخفيفةُ قراءةُ الناس، وهو أجود في المعنى وبها نقرأ.

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله [جلَّ وعزّ][١]: (وأنَّ الله مَعَ المؤمنين) [الأنفال/ ١٩].

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمروٍ وعاصمٌ في رواية أبي بكر وحمزةُ والكسائيّ: (وإنّ اللهَ مع المُؤْمِنِين) بكسر الألف.

وقرأ نافع وابن عامرٍ: (وأَنَّ اللهَ معَ المؤمنين) بفتح الألف، وكذلك روى حفصٌ عن عاصم فتحاً[٢].

قال أبو علي: قولُ من كسر الهمزة أنه منقطعٌ ممّا قبله، ويقوّي ذلك أنهم زعموا أنّ في حرف عبدالله: (واللهُ مَعَ المؤمنين).

ومن فتح فوجهُهُ: (ولن تُغنيَ عَنْكُمْ فِئَتُكُم شيئاً وَلَوْ كَثُرَتْ) [الأنفال/١٩]، ولأن اللهَ معَ المؤمنِينَ. أي: لذلك لن تغني عنكم فئتكم شيئاً.

اختلفوا في كسر العين وضمّها من قوله جلَّ وعزّ: (بالعُدْوَة) [الأنفال/ ٤٢].

فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ: (بالعِدْوة)، و (بالعِدْوَةِ)[٣] العين فيهما مكسورة

وقرأ نافع وعاصمٌ وابن عامرٍ وحمزةُ والكسائيّ بضم العين فيهما[٤].

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) السبعة ٣٠٥.

(٣) في (ط): بالعدوة والعدوة.

(٤) السبعة ٣٠٦.

قال أبو الحسن: تقرأ بالكسر، وهو كلام العرب لم يسمع منهم غير ذلك، وقال[1]: وهي قراءة أبي عمروٍ وعيسى، قال: وبها قرأ يونُس، وزعم يونُس أنه سمعها من العرب. قال[2] أحمد بن يحيىٰ: الضم في (العُدْوَةِ) أكثر اللغتين، وقال أبو عبيدة[3]: هما لغتان، وأكثر القراءة بالضم.

اختلفوا في الإدغام والإظهار من قوله [جل وعز][4]: (ويَحْيا من حَيَّ عَنْ بيِّنةٍ) [الأنفال/ ٤٢].

فقرأ ابن كثير في رواية قُنبل، وأبو عمروٍ وابنُ عامرٍ وحمزة والكسائي: (مَنْ حيَّ عن بَيِّنَةٍ) بياءٍ واحدةٍ مشدَّدةٍ.

حفصٌ عن عاصم بياء واحدة أيضاً: (حَيَّ).

وقال البَزّي عن أصحابه عن ابنِ كثيرٍ: (حَيِيَ عَنْ بَيِّنَةٍ) بياءين، الأولى مكسورة والثانية مفتوحة.

وحدثني الحسين بنُ بشر الصوفي[5] قال: حَدَّثَنا رَوْحُ بنُ عبد المؤمن قال: حدثنا محمدُ بنُ صالحٍ عن شِبلٍ عن ابن كثيرٍ أنه قرأ (مَنْ حَيِيَ) بياءين، ظاهرة[6] مثل رواية البَزِّي.

---

(١) في (ط): قال بحذف الواو.

(٢) في (ط): وقال.

(٣) في (ط): وقال غيره. وقد ورد الكلام عن هذا الحرف في مجاز القرآن ١/ ٢٤٦ ولم يرد نقل أبى علي فيه.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (م) الحسن والصواب ما في (ط) وقد سبقت ترجمته.

(٦) في السبعة: ظاهرتين.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكر ونـافع بيـاءين: **الأولى مكسورة والثانية مفتوحة (حَيِيَ)**[١].

[قال][٢] أبو عبيدة: الحياةُ والحَيَوانُ، والحيُّ واحد[٣]، فهذه على ما حكاه أبو عبيـدة، مصـادر، فـالحيـاة كـالجلبـة، والحَدَمَة[٤]، والحيوان كالغَلَيـانِ والنَّزَوانِ، والحِيُّ، كـالعِيِّ، قالوا[٥]: حَيِيَ يَحْيَا حِيّاً، كما قالوا: عَيِيَ يعْيَا عِيّاً، فمن ذلك قولـه[٦]:

كُنَّا بِها إذ[٧] الحياةُ حِيُّ

فهذا كقوله: إذ[٧] الحياةُ حياةٌ.

ومن زعم[٨] أنّ حَيّ، جمعُ حياةٍ، كَبَدَنَةٍ وبُدْنٍ، فإن قوله غير مُتَّجِهٍ لأن باب المصادر الأعمُّ فيها أن لا تُجمع[٩]، ولأنه لو كان جمعاً لفَعَلٍ[١٠] لجاء فيه الضمّ، والكسر، كما جاء في

---

(١) السبعة ٣٠٦ ـ ٣٠٧.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) انظر مجاز القرآن ٢/١١٧.

(٤) الحدمة: صوت التهاب النار أو لهيبها. انظر اللسان (حدم).

(٥) في (م): وقالوا.

(٦) رجز للعجاج. وقد سبق في ٣/٣٦٨ وروايته في ديوانه ١/٤٨٦:

وقد نرى إذ الحياة حي

(٧) في (م): إذا.

(٨) هم بعض البغداديين كما نقل الدكتور السطلي في تعليقاته المفيدة على شرح ديوان العجاج عن حاشية الأصل ١/٤٨٨ عن الفارسي.

(٩) في (م) يجمع.

(١٠) في (ط): لفِعْل.

قولهم: قَرْنٌ أَلْوى، وقُرُونٌ لِيٌّ، فأن لم يُسمع[١] في الحَيِّ إلا الكسر، ولم نعلم أحداً حكاه، ولا ادَّعى أنه جَمْعُ فَعَل؛ دَلَالَةٌ على أنّه لا مجاز له.

وذكر محمد بن السرِيِّ أن بعضَ أهل اللغة قال في قول أمية[٢]:

يـأْتي بهـا حَيّـةً تَهـديـكَ رُؤْيتُهـا
من صُلْبِ أَعمى أَصَمِّ الصُّلْبِ منقَصِمِ

أن المعنى: يأتي بها حياةً، وهذا على ما قاله هذا القائل مثلُ قولهم: عَيْبٌ، وعَابٌ، وَذَيْمٌ، وذَامٌ، ونحو ذلك مما جاء على فَعْلٍ [وفَعَلٍ][٣]، ولم يكن كآيةٍ، وغايةٍ، لأنّ باب غايةٍ وآيَـةٍ نادرٌ، ألا تـرى أن الأولَ من المعْتَلَّيْن، يُصَحَّحُ ويُعَـلُّ الثاني، مثل نَوَاةٍ وضَوَاةٍ، وحَياً وحَياةٍ. وباب[٤] آيةٍ على غير القياس.

ويمكن أن يكونَ قوله: «يأتي بها حيةً» يعني بها خلافَ الميّتَةِ، لأنها قد وُصِفَتْ بالحيـاة، فيكونُ[٥] صفـةً كسَهْلَةٍ، وعَدْلَةٍ، لأنّ النار قد وُصِفَتْ بالحياة في نحوِ قوله[٦]:

---

(١) في (ط): نسمع.
(٢) لم يرد في ديوانه المجموع.
(٣) سقطت من (ط).
(٤) في (ط): فباب.
(٥) في (ط): فتكون.
(٦) البيت لابن مقبل ـ وتقص: تدق وتُكسر ـ المقاصر: أصول الشجر واحدها مقصور. كربت: دنت. والمتنور: الذي ينظر إلى النار من بعيد. يقول:

فَبَعَثْتُهَا تَقِصُ المقَاصِرَ بعدَمَا
كَرَبَتْ حياةُ النَّارِ للمُتَنوِّرِ

فإذا جعل لها حياةً جاز أن يكون قوله: حيَّةً وصفاً غير مصدرٍ، ويقوّي ذلك قولهم في وصفها: خَمَدَتْ وهَمَدَتْ، فهذا خلاف الحياة. ويقوي ذلك قوله[١]:

... يَهديكَ رؤيتها

فإنّما يريد: يَهدي ضياؤُها الضالَّ لِتُعَرِّفَهُ قصده[٢]. ومن ذلك ما أنشده أبو زيد[٣]:

ونارٍ قُبَيْلَ الصُبْحِ بادَرْتُ قَدْحَهَا
حَيَا النَار قد أَوْقَدْتُهَا للمسافرِ

وقال أبو زيد: الحيوان لما فيه روْح، والمَوَتَانُ والمواتُ لما لا روح فيه.

فالحَيَوان في روايتي أبي زيدٍ وأبي عبيدةَ على ضربين: أحدهما: أن يكون مصدراً، كما حكاه أبو عبيدة، والآخر: أن يكون وصفاً كما حكاه أبو زيد، والحيوان مثل الحي الذي هو صفةٌ يراد به خِلافُ الميّتِ.

بعثت ناقتي عند مغرب الشمس ودنو الليل.

انظر ديوانه /١٢٦ ـ اللسان مادة/ قصر ـ قص ـ نور/.

(١) سقطت «قوله» من (ط) ويشير في ذلك إلى بيت أمية الذي سبق ذكره.

(٢) في (ط): فيعرفه مقصده.

(٣) ذكره اللسان في مادة /حيا/ ولم ينسبه.

وقد جاءَ من[١] الصفة على هذا المثال نحو قولهم: رجلٌ صَمَيانٌ للسريع الخفيف والزَّفَيانُ، قال[٢]:

وتَحْتَ رَحْلي زَفَيان مَيْلع

فهذا أظهر من أن يُقَال: إنه وُصِف بالمصدر.

فأما قوله: (وإنَّ الدَّارَ الآخِرَةَ لَهِيَ الحيوانُ) [العنكبوت/٦٤]، فيحتمِلُ أن يكون المعنى: وإنّ حياةَ الدار هي الحياة، لأنّه لا تَنْغيص فيها ولا نَفَادَ لها، أي: فتلك الحياة هي الحياة، لا التي يشوبُها ما يشوب الحياةَ في هذه الدار، فيكون الحيوان مصدراً على هذا.

ويجوز أن يكون الحيوانُ الذي هو خلافُ المَوَتانِ، وقيل لها: الحيوانُ، لأنها لا تزول ولا تبيد، كما تبيد هذه الدار، وتزول، فتكون الدار قد[٣] وصِفَت بالحياة لهذا المعنى، والمراد أهلها.

ويجوز أن يكون التقدير في قوله: (لهِي الحَيَوَانُ) هي ذات الحيوان، أي: الدار الآخرة هي ذات الحياة، كأنه لم يُعْتدَّ بحياة هذه الدار حَيَاةً.

فأمّا القول في حروف الحيوان، فهو أن العين واللام منه مِثلان في أصل الكلمة، أُبْدِلَتْ[٤] من الثانية الواو لمَّا لم

---

(١) في (ط): في.
(٢) سبق انظر ٣/٢٠٩.
(٣) سقطت من (ط).
(٤) في (ط): وأبدلت.

يَسُغ الإدغام في هذا المثال، ألا ترى أن مثل طَلَلٍ، وشَرَرٍ يصح، ولا يُدْغَمُ؟ فكذلك[١] الحيوان لم يجز فيه الإدغام، فيتوصَّلَ[٢] منهُ[٣] إلى إزالة المِثْلين بالبدل. ووَجَبَ ذلك في الثاني منهما وهو الكثير العام في كلامهم لأن التكرير بـه[٤] وقع.

ومن زعم أنّ الحيوان ليس على هذا النحو الذي سلكه الخليل، ولكنّه بمنزلة قولهم: فاظ الميِّتُ فَيْظاً وفَوْظاً[٥]، ولم يُستعمل من الفوظ فِعْلٌ. فإنّ قوله غير متّجه لأنّ الحيوان لا يكون كالفيظِ، والفوظ، ألا ترى أنه كثيراً ما تكون العَيْنُ منه[٦] مرةً ياءً وأخرى واواً، وليس في كلامهم في الاسم والفعل ما عينه ياءٌ ولامُهُ واوٌ، فإذا جَعَلَ هذا مثل الفَوْظِ والفيظِ، بناه على شيء لا يصحّ ولا نظير له.

وأما قولهم: الحيّةُ، فالعين واللام فيه مثلان، والدليل على ذلك ما حكاه من أنّهم يقولون في الإضافة إلى حَيَّة بن بَهْدَلَة[٧]: حَيَوِيٌّ، فلو كانت واواً لقالوا: حَوَوِيٌّ، كما قالوا في النسب إلى لَيَّةَ: لَوَوِيٌّ، وإذا ثبتت أن العين ياءٌ بهذه الدلالةِ،

---

(١) في (ط): وكذلك.
(٢) في (م): فيوصل.
(٣) في (ط): فيه.
(٤) في (ط): بها.
(٥) فاظ بمعنى: مات.
(٦) سقطت من (ط).
(٧) أبو بطن (انظر التاج حيي).

علمتَ أن اللام ياءٌ أيضاً، ولا يصح أن تكون واواً.

فأما قولهم: الحوَّاءُ في صاحب الحيّات، فليس من الحيَّة، ولكنه[١] من: حويتُ لجمعه لها في جُؤَنِهِ وأوعيته. وعلى هذا قالوا: أرضٌ مَحْيَاةٌ للتي بها الحيَّاتُ.

ومثل قولهم: الحَوَّاءُ، لِمُعالج الحيَّاتِ، قولهم: اللأَّلُ لبائع اللؤلؤ، وليس اللأَّلُ من اللّؤلؤِ وكذلك[٢] الحوَّاءُ ليس من الحيَّةِ.

ومن هذا الباب قولهم: حَيَا الغيْثِ، فالحيا مثل المطرِ. ومنه أيضاً قولهم: حياءُ الناقةِ في أَن حروفه[٣] حروف الحي، وقالوا في جمعه: أَحِيَّةٌ وأَحْيِيَةٌ.

وقال أبو زيد في جمع حياء الناقة: حياءٌ وأحياءٌ، وهو فَعَالٌ وأفعالٌ، وحكى أيضاً: جَواد، وأجواد.

فأما ما حكاه بعضُ البغداديين من قولهم: فلان يبيع الحيَوان والحَيَوات، فلا وجه للحيواتِ هنا، إلّا أن يكون جمع حياةٍ، وحياةٌ لم نعلمه جُمِعَ في موضعٍ، ولا وجهَ له غيرُ الجمع، ألا ترى أنه لا يحمل على فَعَلالٍ، ولا فَعَوالٍ، ولا غير ذلك من أبنيةِ الآحاد[٤] ولا تكون التاء بدلاً من النون في الحيوان كما كان اللامُ بدلاً منها في أُصَيْلالٍ، ألا ترى أن

---

(١) في (ط): ولكنها.

(٢) في (ط) فكذلك.

(٣) في (ط): حروفها.

(٤) جاء في (ط) على هامشها: بلغت.

النون تبدلُ منها اللام في غير هذا الموضع، وهما حرفان متقاربان، والتاء لا تقارب النون فتجعله في الحيوات بدلاً، وأما[1] ما روي من قوله[2]:

ويأكلُ الحيَّةَ والحيُّوتَا

فأظن البيت أيضاً بغدادياً، وينبغي أن يكون الحيُّوتُ مثلَ سفُّودٍ وكَلُّوب، ألا ترى أنه ليس في الكلام فَعلوت، فيكون فيه بعض حروف الحي، وليس منه والتاء لام الفعل. فإن قلت: فقد جاء المرُّوتُ في قوله[3]:

وما خَلِيجٌ مِنَ المَرُّوتِ ذو[4] حَدَبٍ

[يرمي الضريرَ بعُودِ الأيْكِ والضَّالِ

---

(١) في (ط): فأما.

(٢) رجز ذكره اللسان في مادة /حيا/ وقال: أنشد الأصمعي:

ويأكل الحيّة والحيُّوتا
ويدْمُقُ الأغفال والتابوتا
ويخنق العجوز أو تموتا

والحيُّوت: هو ذكر الحية.

(٣) البيت لأوس بن حجر ورواية الديوان:

يرمي الضرير بخُشْب الطلحِ والضّالِ

والمروت: أرض فيها نبات ومسايل وهي من أرض العالية. الحدب: ارتفاع الماء وتعاليه في النهر. الضرير: جانب الوادي.

يصف النهر في حال تدفقه وفيضانه وقذفه بالخشب على الجانبين.

انظر ديوانه/ ١٠٥ و اللسان (مادة: مَرَتَ).

(٤) في (م): ذي حدب.

ويروى: بخشب الأيك][1]، فإنه أيضاً فعُّولٌ من المَرْتِ، ولا يكون: فَعْلُوتاً من المرور، لأنّ هذا الوزن لم يجيء في شيء.

فإن قلت: فهذا التأليف الذي هو: ح ي ت لم نَعلمه في موضع.

فإن ذلك أسهل من أن يدخل في الأبنية ما ليس منها.

وإن قلت: فما تنكر أن يكون حَيُّوتٌ فَعَلُوتُ كالرَّغَبُوت، فالتاء[2] فيه زيادة، وإنما أُسْكِنَ لكَراهة المثلين، كما أُبْدل في الحيوان لكراهة المثلين، ومع ذلك فلو لم يُدْغم ويثبت للزمك أن تجري اللام التي هي ياء بالضم، وإذا لزم تحريكها لزم إسكانُها، فإذا لزم إسكانها لزم حذفُها لالتقاء الساكنين. فأُسْكِنَت العينُ من فَعَلوتٍ لتَحْتَمل[3] الياء الحركة لسكون ما قبلها، كما قُلِبَتِ اللام من[4] طاغوتٍ وحانوت وجالوت، لمَّا لزم حركتُها بالضم في فعلوتٍ، فلمّا قُلِبَتِ الكلمتان انقلب حرف العلّة فيهما، فإسكان العين من فعلوتٍ في الحيُّوتِ كقلب اللام من طاغوتٍ وحانوتٍ، فذلك إن قاله قائلٌ أمكن أن يقول.

وتقول[5]: إن المعتل يختص[6] بأبنيةٍ لا تكون في

(١) ما بين معقوفين سقط من (ط) وجاء في (م) على الهامش.
(٢) في (ط): والتاء فيه زائدة.
(٣) في (م) لتحَمّل الياء.
(٤) في (ط): في.
(٥) في (ط): ويقول.
(٦) في (ط): اختص.

الصحيح، فكذلك فَعَلوتٌ جاء حَيُّوتٌ عليه لِما قدّمنا، وإن لم يجىء في غير المعتل. فأما قول الشاعر[١]:

إذا شِئْتُ آداني صَرُومٌ مُشَيَّعٌ
مَعِي وعَقَامٌ يَتَّقي الفحلَ مُقْلِتُ[٢]
يـطوفُ بِهـا مِنْ جـانِبَيْهـا ويَتَّـقي
بهـا الشمسَ حيٌّ في الأكـارعِ مَيِّتُ

من[٣] أعمل الآخِرَ من الفعلين، أضمر في الأول على شريطة التفسير، ومن أعمل الأول لم يُضْمِـرْ وكان التقـدير: يطوف بها حيٌّ من جانبيها. وفي يتّقي ذكرٌ من حيٍّ.

ومعنى حيٌّ في الأكـارع: حَيٌّ في أسفـلِ الأكـارع، وأسفل الأكارع: الخُفُّ ومعنى مَيّتٍ، أي: ميتٌ في غير هذا المكان، لأنه لا يثبت إلا في أسفل الأكارع في ذلك الوقت، فجعل عدمه في[٤] هذه المواضِعِ موتاً له فيهاَ.

---

(١) ذكرهما القالي في أماليه فقال: وأملى علينا أبو بكر محمد بن السَّريِّ السراج دون أن ينسبهما.
وآداني: أعانني وقوّاني. وصروم بمعنى صارم وهـو قلبه. ومشيّـع: شجاع كأن معه شيئاً يشيعه. وعقام: عقيم. والمقلت: التي لا يبقى لها ولد كأنّها تقلتهم أي: تهلكهم. وقوله: حي في الأكارع ميت: يعني: الظل كأنه مات مما سواه إلا من الأكارع، وذلك حين يقوم قائم النهار. انظر الأمالي ٢/٢٣٦.

(٢) في (ط): مقلب، وهو تصحيف.

(٣) في (ط): فمن.

(٤) في (ط): من.

وقد يقولون: حيُّ فلان، يريدون فلاناً، وأنشد أبو زيد[١]:

يا قُرَّ[٢] إنَّ أَباكَ حَيَّ خُوَيلِدٍ
قد كُنْتُ خائفَهُ على الإِحْمَاقِ

وأنشد أبو الحسن[٣]:

أبو بَحْرٍ أشَدُّ الناس مَنّاً
علَينا بعدَ حيٍّ أبي المُغيرَهْ

ورُوي عن أحمد بن إبراهيم[٤]:

وَحَيَّ بكرٍ طَعَنّا طَعْنةً نَجراً[٥]

يريد: بكراً.

---

(١) لجبّار بن سُلْمَى: النوادر/٤٥١ (ط الفاتح) وهو من شواهد الخزانة ٢/٢١٦ وقرّ: مرخم قرة، والإحماق: مصدر أحمق الرجل: إذا ولد له ولد أحمق. قال البغدادي: المعنى: أنني كنت أرى من أبيك مخايل تدل على أنه يلد ولداً أحمق، وقد تحقق بولادته إياك. وإيضاح الشعر ص ٤٠.

(٢) في (ط): أعمير.

(٣) ورد هذا الشاهد في الخزانة ٢/٢١١ (عرضاً) نقلاً عن أبي علي في الإيضاح الشعري. غير منسوب. ونسبه اللسان (حيا) لأبي الأسود الدؤلي. وهو في ديوانه ص ٤٨ وإيضاح الشعر ص ٤١.

(٤) ورد في اللسان (حيا):

وحيَّ بكرٍ طعَنّا طعنةً فجرى

ولم يكمل عجزه، ولم ينسبه. وهو في الإيضاح الشعري ص ٤٠. ص ٩٨.

(٥) في (م): بجرآءَ.

وسُئِلَ أعرابيٌّ عن قائل أبيات أنشدها فقال: قالهنَّ حَي رِياحٍ، يريد: رياحاً.

فأما قول من أدغم، فقال: (حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ) [الأنفال/٤٢]، فلأن الياءَ قد لزمتها الحركة وصارت[١] بلزوم الحركة لها مشابهة[٢] للصحيح، ألا ترى أن من حَذَف الياء من قوله[٣]: جَوَارٍ، وعَذَارٍ في الجرّ والرّفع، لم يحذفها إذا تَحَرَّكَتْ بالفتح لمشابهتها بالحركة سائر الحروف الصحيحة[٤]، وقال[٥] في الوقف: (كَلّا إذا بَلَغَتِ التَّراقي) [القيامة/٢٦] فلم تُحذَف، كما حذفت الياء من [نحو][٦] قوله: (الكبير المتعالِ) [الرعد/٩].

ومن جعلها وصلاً في نحو:

.... وبعـ ـضُ القوم يَخْلُقُ ثم لا يَفْرِي[٧]

و: ... مَا يَمُرُّ ومَا[٨] يحلُو[٩]

---

(١) في (ط): فصار.

(٢) في (ط): مشابهاً.

(٣) سقطت «قوله» من (م).

(٤) في (ط): الصحاح.

(٥) في (ط): وقالوا.

(٦) سقطت نحو من (ط).

(٧) سبق انظر ١/٤٠٥.

(٨) في (م): ولا يحلو.

(٩) جزء من بيت لزهير وتمامه:

وقد كنتُ من سلمى سنين ثمانياً
على صِيَرِ أمرٍ ما يَمُرُّ وما يَحلو

يقال: مرّ الشيء: صار مراً، وهنا: ما يضرّ وما ينفع. على صير =

قد[١] يحذفها في الوقف، ولو تحركت لم يحذفها، فهذا ونحوه يدلّك على أنّها بالحركة قد صارت في حكم الصحيح، وإذا صارت[٢] كذلك، جاز الإدغام فيها، كما جاز في الصحيح، وعلى هذا جاء ما أنشده من قوله[٣] :

عَيُّوا بأمرِهِمُ كَمَاْ عَيَّت ببيضَتِها الحمامَهْ

وقال[٤] :

فهـذا أوانُ العِـرض حَيَّ ذُبَـابُـهُ
زنـابيـرُهُ والأزرَقُ الـمـتـلمِّسُ

وقال[٥] :

أمر: على شرف منها. انظر ديوانه/٩٦، وشرح شواهد الشافية/٢٣٢.

(١) في (ط): وقد.

(٢) في (ط): صار.

(٣) البيت لعبيد بن الأبرص. ورواية الديوان ص ١٢٦:

برمت بنو أسد كما
برمت ببيضتها الحمامه

وهو كذلك في الأغاني ٨٢/٩ وانظر سيبويه ٣٨٧/٢ ومعاني القرآن ٣٢٤/٢ والمقتضب ١٨٢/٦، والمنصف ١٩١/٢ وشرح شواهد الشافية/ ٣٥٦ واللسان مادة /حيا/.

(٤) البيت للمتلمس يخاطب فيه النعمان بن المنذر خطاب تهكم فيقول: كثر فيه الزرع وحيّ ذبابه.

والزنابير والأزرق: ضربان من الذباب، والعِرض: من أودية اليمامة، وبهذا البيت لقب المتلمس، واسمه جرير بن عبد المسيح.

انظر الأغاني ٥٢٤/٢٣، والخصائص ٣٧٧/٢، والخزانة ١٥٢/٢. اللسان (عرض) وفيه: «جُنّ ذبابه».

(٥) البيت للنابغة الجعدي، انظر شعره/٩٢، الاقتضاب/٢٩١، اللسان مادة (طرب).

سألتني جارتي عن أُمّتي
وإذَا ما عَيَّ ذُو اللُّبِّ سَأَلْ

فجعلوا هذه الأشياء في الإدغام بمنزلة شَمُّوا وعضُّوا.
وعِبْرةُ هذا أنّ كلّ موضع يلزم ياء يخشى فيه الحركة، جاز الإدغام في اللام من حيي.. فأما قوله جلّ وعز[٢]: (عَلَى أَنْ يُحْيِيَ المَوْتَى) [الأحقاف/٣٣]، فلا يجوز فيه الإدغام، لأن حركة النصب غير لازمة، ألا ترى أنها تزول في الرفع، وتذهب في الجزم مع الحرف! وإذا لم تَلْزَم لم يجز[٣] الاعتداد بها، كأشياء لم يُعتدَّ بها لمّا لم تلزم، نحو الواو الثانية في: وُوري، ونحو ضمة الرفع، في: غَزْوٌ، لزوالها في النصب والجرّ، ونحو احتمالهم الضَمَّة في: هذه فَخِذٌ، وإن لم يكُنْ[٤] في الكلام ضَمَّةٌ قبلها كسرة، لما كانت غير لازمةٍ، وهذا النحو كثير.

وقد أجاز ناسٌ الإدغامَ في لام يعْيَا، وأنشدوا بيتاً فيه[٥]:

تَمْشي بسُدَّةِ بيتِها فَتُعِيُّ

وهذا لا يتجه في القياس، ولم يأت في نَثْرٍ ولا نَظْمٍ معروف، وما كان كذلك وجب اطّراحُه.

(١) في (م): «سمّوا».
(٢) سقطت من (ط): جل وعز.
(٣) في (ط): يجب.
(٤) في (ط): تكن.
(٥) عجز بيت صدره:

فكأنّها بين النساءِ سبيكةٌ

انظر المنصف ٢/٢٠٦، المحتسب ٢/٢٦٩، اللسان مادة (عيا).
قال في المنصف: بيت شاذ، طعن في قائله، والقياس ينفيه ويسقطه.

وقد كُنَّا بينَّا فسادَ ذلك في المسائل المُصْلَحَةِ من كتاب أبي إسحق[١].

فأمّا[٢] قول من قال: (حَيِيَ) فبيَّنَ ولم يُدْغِم؛ قال سيبويه[٣]: أخبرنا بهذه اللغة يونُس قال: وسمعنا بعض العرب يقول: أحْيِياءُ[٤] وأَحْيِيَةٌ، فَبَيَّنَ. ومما يقوّي البيان فيه أن مثال الماضي قد أُجْرِيَ حركتُهُ مُجرى حركة المعرب، فلم تلحقه الهاء في الوقف، كما لم يلحق[٥] المعربةُ، فكما أُجْرِيَتْ مجرى المعربة في هذا، كذلك تجري مجراها[٦] في ترك الإدغام فيها[٧]، ومما يقوّي ذلك أن حركة اللام في حيي - فيمن بيَّن يَزُولُ لاتصالها[٨] بالضمير، فصار زوال الحركة عن اللام في هذا البناء بمنزلة زوال حركة النصب عن المعرب لحدوث إعرابٍ آخر فيه، ويقوّي ذلك قولهم: أعْيِيَاءُ، فَبَيَّنُوا مع أنّ الحركة غير مفارقةٍ، فإذا لم يدغموا ما لم تفارقه الحركة، فأن لا يدغموا ما تفارقه الحركة أولى.

ومثل ذلك قولهم: أَبْيِنَاءُ [جمع بَيِّن][٩]، والإخفاء في

(١) هو أبو إسحق الزجاج شيخ أبي علي، وسمى كتابه هذا «الأغفال» انظر معجم الأدباء ٧/٢٤٠.

(٢) في (ط): وأما.

(٣) الكتاب ٢/٣٨٨ باب التضعيف في بنات الياء.

(٤) في الكتاب: أعيياء.

(٥) في (ط): تلحق.

(٦) في (ط): مجراه.

(٧) في (ط): فيه.

(٨) في (ط): لاتصالها فيه.

(٩) سقطت من (م).

هذا النحو في قول من أظهر ولم يُدْغِمْ [حسن][١]، وهو بِزِنَةِ المتحرك.

كُلُّهُم قرأ[٢]: (وَمَا كَانَ صَلاَتُهُمْ) رفعاً[٣]، (عندَ البَيْتِ إلَّا مُكَاءً وتَصْدِيَةً) نصباً[٤] [الأنفال/ ٣٥]، إلا ما حدثني به موسى بن إسحق الأنصاري. عن هرون بن حاتم عن حسينٍ عن أبي بكرٍ، ورواه أيضاً خَلَّادٌ عن حسين عن أبي بكر عن عاصم أنّه قرأ: (وما كَانَ صَلاَتَهُمْ) نصباً، (عنْدَ البيْتِ إلَّا مُكاءٌ وَتَصْدِيَةٌ) رفعاً جميعاً[٥].

حدثنا محمد بن الحسين[٦] قال: حدثنا حسين بن الأسود، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى قال: حدثنا سُفْيانُ الثوري عن الأعمش: أن عاصماً قرأ: (وَمَا كانَ صَلاَتَهُمْ) نصباً، (عندَ البيتِ إلا مُكَاءٌ وتصْدِيَةٌ) رفعاً، قال الأعمش[٧]: وإنْ لَحَن عاصِمٌ تلْحَنُ أنت[٨]؟!

قال أبو علي: الوجه: الرفعُ في قوله [جل وعزَّ][٩]:

---

(١) سقطت من (م).

(٢) في (م): رووا.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (ط).

(٥) سقطت من (م): جميعاً.

(٦) في (م): محمد بن الحسن.

(٧) في السبعة: قال للأعمش.

(٨) السبعة ص ٣٠٥ ـ ٣٠٦.

(٩) سقطت من (ط).

(صلاتُهُم) لأنّه معرفة، والمعرفة أولى بأن يكون المحدَّثُ عنها[١] من النّكرة، لأن النكرة شائعةٌ غير مختصة، فتلتبسُ، ولا تختص لما فيها من الشّياع، فكرهوا أن يقرّبوا بابَ لَبْسٍ، ويشبه أن يكون القارىء إنّما أخذ به، لمّا رأى الصلاة مؤنّثة[٢] في اللفظ، ولم يلحق الفعلَ علامةٌ للتأنيث[٣]، فلمّا لم ير فيه علامة التأنيث[٤] أسنده إلى المذَّكرِ[٥] الذي هو المُكَاءُ ولم يكن ينبغي هذا، لأن الفعل الذي لم تلحقه علامة التأنيث قد أسند إلى المؤنّث كقوله: (وَأَخَذَ الَّذينَ ظَلَمُوا الصيحَةُ) [هود/٦٧]، وقوله: (فكان عاقِبتَهُما أنّهما في النّارِ) [الحشر/١٧] (ثُمّ كانَ عاقِبَةَ الَّذينَ أسَاؤُوا السُّوأى) [الروم/١٠] (فانْظُرْ كَيْفَ كانَ عاقِبَةُ مِكْرِهِمْ) [النمل/٥١]، (فَانْظُرْ كَيْفَ كانَ عاقِبَةُ المفسدينَ) [الأعراف/١٠٣] وليس هذا كقولِ من قال: (أَوَلَمْ يكُنْ لهم آيةٌ أن يعْلَمَهُ عُلماءُ بني إسرائيلَ) [الشعراء/١٩٧]، لأنه قد يجوز أن يكون جَعَلَ في (يكُنْ) ضمير القصة، فلا يكون (آيةٌ) مرتفعة بيكن، ولكن بخبر الابتداء، ألا ترى أنه إذا جعل في الجملة اسم المؤنث[٦]، جاز أن يؤنَّث الضمير الذي يُضْمر، على شريطة التفسير، وعلى

---

(١) في (ط): عنه.

(٢) في (ط): مؤنثاً.

(٣) في (ط): علامة التأنيث.

(٤) في (ط): تأنيث.

(٥) في (م): الذكر.

(٦) في (ط): اسم مؤنث.

ذلك جاء قوله [جلَّ وعزّ](١): (فإنَّها لَا تَعْمَى الأَبْصَارُ) [الحج/٤٦]، وقوله: (فإذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أبْصَارُ الذينَ كَفَروا) [الأنبياء/٩٧].

وقال أبو عبيدة وغيرُه: المُكاء: الصفير والتصدية: التصفيق(٢). وقال أبو زيد: مَكَت آسْتُ الدابَّةِ، فهي تمكو مُكاءً، إذا نَفَخت بالريح، قال: ولا تمكو إلاّ اسْتٌ مفتوحَةٌ مكشوفة(٣).

وقال أبو الحسن: المكاءُ: الصفير، والتصدية: التصفيق، ولم أسمعْ فيه بفعْلٍ.

قال أبو علي: قوله [جل وعزّ](٤): (إلا مُكاءً وتَصْدِيَة) الهمزة في المكاء منقلبة عن الواو، بدَلالةِ ما حكاه أبو زيد من قوله(٥): تمكو، وكذلك ما جاء من قوله(٦):

تمكُو فريصتهُ . .

---

(١) سقطت من (ط).
(٢) معاني القرآن ١/٢٤٦.
(٣) انظر اللسان مادة /مكا/.
(٤) سقطت من (ط).
(٥) في (ط): قولهم.
(٦) جزء من بيت من معلقة عنترة وهو بتمامه:

وحليلِ غانِيةٍ تركتُ مُجَدَّلاً
تمكو فريصَتُهُ كَشِدْقِ الأَعْلَمِ

والفريصة: المضغة التي في مرجع الكتف، والأعلم: الجمل. انظر شرح المعلقات السبع لابن الأنباري ٣٤٠.

والمُكـاء: مصدَرٌ على فُعـال، وجاء على فُعـال، لأن الأصوات تجيء عليه كثيراً، كقولهم: النُّباحُ والصُّراخُ، والعُواءُ والدُّعَاءُ، وأما[1] المُكَّاءُ: المغرِّدُ في الروض [2]، فهو من هذا الباب أيضاً، ولكنّه كالخُطّاف، وليس كالحُسّان والكُرّام، كما أنّ الجاهل والباقر ليس كالضّارب والشّاتِم.

فأما التصدية: فمن أحد شيئين: قالوا[3]: صدَّ زَيْدٌ عن الشيء وصَدَدْتُهُ عنه قال[4]:

صَدَّت خُلَيْدَةُ عنا ما تكلِّمنا

وقـال[5]:

صَدَدْتِ[6] الكأسَ عَنّا أمَّ عمروٍ

(١) في (ط): فأما.

(٢) في (ط): الرياض.

(٣) في (ط): يقال.

(٤) صدر بيت لأعشى ميمون وهو من قصيدته المشهورة التي مطلعها: ودع هريرة... وروايته في الديوان ص ٥٥ «هريرة» بدل «خليدة» وعجزه:

جَهْلاً بأمّ خُلَيدٍ حبلَ من تصِلُ

(٥) صدر بيت لعمرو بن كلثوم وعجزه:

وكان الكأس مجراها اليمينا

وقد أورده الزوزني في معلقته، وأسقطه ابن الأنباري منها. وقال الأعلم في حاشية الكتاب ١/١١٣: ويروى هذا البيت لعمرو بن عدي ابن رقاش أخت جذيمة الأبرش. وقد أورد ابن رشيق في العمدة ٢/٢٨٣ هذا البيت مع آخر منسوبين لعمرو هذا وجعلهما شاهداً على الاستلحاق، وقال: استلحقهما عمرو بن كلثوم فهما في قصيدته، وكان عمرو بن العلاء وغيره لا يرون ذلك عيباً.

(٦) في (م): صدَتِ.

فيمكن أن تكون التَّصْدِيةُ مصدراً من صَدَّ، بُني الفعل منه على فَعَّل للتكثير، على حدِّ (غلَّقتِ الأبوابَ) ليس على حدِّ غرّمْتُه، وفَرَّحْتُهُ، لأنّ الفعل الذي هو عَلى فَعَل مُتَعَدٍّ، فإنّما يكون [على][1] فَعَّل على حَدِّ غَلَّق للتكثير، فبناء[2] الفعل على فَعَّل، والمصدر من فعَّلَ على تفعيل وتَفْعلة، إلاّ أن تفعِلَة في هذا كالمرفوض من مصدر التضعيف، كأنّهم عدَلُوا عنه إلى التفعيل، نحو: التحقيق، والتشديد، والتخفيف، لما يكون فيه من الفصل بين المِثْلَيْن بالحرف الذي بينهما. كما لم يجعلوا شديدة في النسب كحنيفة وفريضة، وكما لم يجعلوا شديداً، وشحيحاً، كفقيه وعليم، لما كان يلتقي في التضعيف، فعدلوا عنه إلى أفعلاءَ وأفعِلةٍ نحو: أَشِدّاء[3] وأشِحَّةٍ لَمّا لم يظهر المِثلان في ذلك، فلمّا خرج المصدر على ما هو مرفوض في هذا النحو، أُبْدلَ من المثل الثاني الياءُ، وكأنّ[4] التصفيق مَنْعٌ من المُصَفِّقِ للمصَفَّق به، وزجرٌ له. وفي الحديث «التسبيح للرجال، والتصفيق للنساء»[5].

---

(١) سقطت من ط.

(٢) في (ط): فبني.

(٣) في (ط): أشحاء.

(٤) في (م): وكان.

(٥) رواه البخاري في كتاب العمل في الصلاة باب التصفيق للنساء رقم ١٢٠٣و ١٢٠٤ ومسلم في الصلاة ١/ ٣١٨ وأبو داود ١/ ٥٧٨ والترمذي في المواقيت رقم ٣٦٩ والنسائي في السهو ٣/ ١١ وابن ماجه في الإقامة رقم ١٠٣٤ والدارمي في الصلاة ١/ ٣١٧ ومالك في الموطأ رقم ٦١ وأحمد في مسنده ٢/ ٢٦١ وغيرها.

وقوله [جل وعزَّ][(١)]: (رأيتَ المُنَافِقينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدودَاً) [النساء/٦١]، يحتمل أنهم يمتنعون في أنفسهم عن اتباعِك ونُصْرَتِكَ كما وُصِفُوا بذلك في قوله: (وإذا قيلَ لَهُمْ تَعالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رسُولُ اللَّهِ لَوَّوْا رُؤُوسَهُمْ ورَأَيْتَهُمْ يصُدُّون وهُمْ مُسْتَكْبِرون) [المنافقون/٥]. ويجوز أن يكون المعنى على أنهم يَمنعون غيرهم ويثبّطونَهُمْ عنكم[(٢)]، كما قال [جل وعز][(٣)]: (وإنَّ منْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ) [النساء/٧٢]. ويجوز أن يكون التقدير[(٤)] في قوله تعالى[(٥)]: (صادِ والقرآنِ)[(٦)] [صَ/١] أي: صادِ بالقرآن عملَكَ وأمرَكِ. ومن ذلك الصدى، وهو انعكاس الصوت إذا فُعِل في موضع صقيل كثيف، وكأنّهم جعلوا ذلك معارضةً للصوت لما كان يَتْبعُهُ، كما أن المُصَفِّقَ بمعارضته[(٧)] المُصَفَّق به[(٨)] يمنعه مما يأخذ فيه، والفاعل[(٩)] على هذا من نفس الكلمة.

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): عنك.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): التصدية. وفي أصل (م) جاءت كذلك لكن الناسخ شطبها وأثبت على الحاشية كلمة التقدير.

(٥) سقطت من (ط) والعبارة فيها: من قوله.

(٦) قال ابن جني في الخصائص ٢/١٣٠: ومنه قراءة الحسن رضي الله عنه (صادِ والقرآن) وكان يفسره: عارض القرآن بعملك، أي: قابل كلّ واحد منهما بصاحبه.

(٦) في (م) بمعارضة.

(٧) في (ط): له.

(٨) في (ط): والياء.

ومن ذلك قولهم: فلانٌ صدا مالٍ، إذا كان حسنَ القيام به والتعاهد له، فكأنّ المراد به: أنه يقابل بإصلاحه ما رأى فيه من فسادٍ، وكذلك قولهم: هو إزَاءُ مالٍ، معناه: أنه يمنع من أن يشيع فيه الفسادُ لِحُسْنِ قيامه وتعهّده.

قال(١): حدثنا علي بن سليمانَ [قال: يقال](٢): فلانٌ صدا مالٍ، وإزاءُ مالٍ، وخال مالٍ [وخايلُ مالٍ](٣). وسُوْبَان(٤) مالٍ.

وقال(٥):

هذا الزمان مُوَلٍّ خَيْرُهُ آزي

أي: ممتنعٌ ليسَ بمتّصل(٦)، ومن ذلك قول الشاعر(٧):

---

(١) سقطت من (م).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) قال ابن جني: هو فُعلان من السَّأْب، وهو الزق للشراب. والتقاؤهما أن الزقّ إنما وضع لحفظ ما فيه، فكذلك هذا الراعي يحفظ المال ويحتاط له احتياط الزقّ على ما فيه. (الخصائص ١٣١/٢) وعنه في اللسان (سأب).

(٥) صدر بيت لعمارة، عجزه:

صارت رؤوسٌ به أذنابَ أعجاز

ذكره ابن جني في الخصائص ١٣١/٢، عن أبي علي. وانظر اللسان (أزا).

(٦) في (ط): بمتسع.

(٧) رجز نسبه في اللسان. (أزا) للباهلي. وأورد ما ذكره الفارسي، وقال: أي ضيق قليل الخير. وزرانيق الركي: أبنية تبنى على جوانب الآبار، وعلى =

ظَـلَّ من الشِعْـرَى لنــا[١] يـومٌ أَزِيْ
يـعُــوْذُ[٢] منــه بــزَرَانِـيْقِ الــرَّكِـيّ

فأَزٍ وآزٍ، كَأسِنٍ وآسِنٍ، وهذا في المعنى كقوله[٣]:

ويــومٍ من الشِّعـرىٰ تَــظَلُّ ظِبــاؤُهُ
بِسُــوقِ العِضَــاهِ عُــوَّذاً مــا تَبــرَّحُ

وتقـدير بسـوق، أي: بظلالِ سـوقه، كمـا أن قولـه: بزرَانيق[٤] الركي، أي: بظلالها من حرِّهِ، وكذلك العَوْذُ[٥] منه، أي من حَرِّهِ. ومثله[٦]:

وَقَــدَتْ لهـا الشِّعْــرىٰ فَــآ
لفَتِ الخُـدُورَ بهـا الجــآذِرْ

البئر زرنوقان يعلّق عليهما البكرة. والركي: جمع ركية: البئر.
وجاء في الخصائص ٢/١٣١ برواية:
ظل لها يوم من الشِّعري أزي
وكذا في اللسان (أزا). وانظر مجالس ثعلب ٥٤٦.

(١) في (م): لها.

(٢) في (ط): تعوذ. وفي اللسان: (نعوذُ).

(٣) البيت لذي الرُّمة. وهو في ملحقات ديوانه ٣/١٨٥٧ نقلاً عن المعاني الكبير ٢/٧٩٠ وشرحه فيه: لواجىء في الكنس تحت سوق العضاه، وهو شجر.

(٤) سقطت من (م).

(٥) في (ط) تعوذ.

(٦) البيت للحطيئة، وهو في الديوان ص ١٦٥ برواية «فآلفت الخدود بها الهواجر». يريد: الحر الذي كان بالشعرى، فجعلت الخدود مؤتلفة في الكنس من شدة الحر. وانظر المعاني الكبير ٢/٧٩٠.

فوصف اليوم بأن يكون ذلك فيه، كقولهم: ليل نائمٌ، ويجوز في قياس قول سيبويه: أن يكون الهمزةُ في إزاءٍ من نفس الكلمة غير منقلبة عن شيء، ولو كان على ثلاثةِ أحرفٍ، لم يكن من نفس الكلمة، ألا ترى أنَّ نحو: أجاءٍ، قليل!

اختلفوا في فتح الياء وضمِّها من قوله [جل وعزَّ][١]: (لِيَمِيزَ اللهُ) [الأنفال/ ٣٧] بفتح الياء خفيفةً.

وقرأ حمزة والكسائي (لِيُمَيِّزَ اللهُ) بضم الياء والتشديد[٢].

فقرأ ابن كثير ونافعٌ، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر: (لِيَميزَ اللهُ) بضم الياء والتشديد[٢].

قال أبو علي: حجّة من قال[٣]: (ليميزَ) أنهم قد قالوا: مِزْتُهُ فلم ينمَزْ، حكاه يعقوب، ومما يثبت ذلك ما أنشده أبو زيد[٤]:

لمـا ثَنى اللهُ عَنِّي شَـرَّ عَـدْوَتِـهِ
وانْمَـزْتُ لا مُسْئِياً ذُعْـراً ولا وَجِـلَا

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) السبعة ٣٠٦ وكان من حق هذا الحرف التقديم على ما قبله في الكلام، إلا أنه كذا ورد في الأصول متأخراً عن الآية ٤٢ من الأنفال التي تقدم الكلام عليها.

(٣) في (ط): قرأ.

(٤) في النوادر ص ٢٨٥ وقائل البيت: مالك بن الريب، وهـو من قصيدة أوردها صاحب الأغاني (٣١٢/٢٣. ثقافة) مع اختلاف في رواية العجز. وأورد بعضها أبو زيد. وقال: ومُسْئِياً: أراد مسيئاً، فقدم الهمزة، وهي لغة، يقال: رآني وراءني. انظر اللسان مادة /سأي/.

وقال[١] أبو الحسن: خَفَّفَها بعضُهم، فَجَعَلها من مازَ يميزُ، قال[٢]: وبها نَقْرَأُ[٣]. وحجة من قال[٤]:(لِيُميِّزَ اللهُ) أنهُ قد جاء في التنزيل: (تَمَيَّزُ)، وتَمَيَّزُ: مطاوِعُ ميَّزْتُه تَقُولُ: ميَّزْتُهُ فتَمَيَّزَ، كما تقول: قَطَّعْتُهُ فتقطَّع وذلك [قوله جل وعز][٥]: (وهِيَ تفُورُ. تَكَادُ تَمَيَّزُ من الغَيْظِ). [الملك/٧ و٨]، وقوله[٦]: (تكادُ تَمَيَّزُ) دليلٌ على شدة التفوُّر، ولأن[٧] التميّز انفصال بعض الأشياءِ من بعضٍ، وذلك إنّما يكون بكثرة التقلُّب والتزعزُع، ودلّ[٨] قوله [جل وعز][٩]: (من الغَيْظ) على شدّة الفَوَرانِ والتقلُّب، لأنّ المُغْتاظ قد يكون منه التزعزع. وقد قال قوم في الغيظ والغضب[١٠]: إنه غَلَيان دم القلب لإرادة الانتقام.

وقد يُراد التشبيه فتحذف حروفه كقوله[١١]:

حَلْبَانَةٍ رَكْبَانَةٍ صَفُوفِ
تَخْلِطُ بين وَبَرٍ وصُوفِ

---

(١) في (ط): قال بسقوط الواو.
(٢) سقطت من (ط).
(٣) معاني القرآن ٣٢٢/٢.
(٤) في (ط): قرأ.
(٥) في (ط): في قوله.
(٦) في (ط): فقوله.
(٧) في (ط): لأن، بسقوط الواو.
(٨) في (م): وذلك.
(٩) سقطت من (ط).
(١٠) عبارة (م): وقد قال قوم من الغيظ أو الغضب أنه.
(١١) سبق في ٢٩٣/١ وقد جاء ضبطه هنا بالضم في حلبانة وركبانة.

وقال في صفة غَلَيان القِدْر[١]:

لَهُنَّ نَشِيجٌ بالنَّشيلِ كأنَّها[٢]
ضرائِرُ حِرْمِيٍّ تفاحَشَ غارُها

وقد تقدم القول في هذا الحرف في سورة آل عمران.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله [جلَّ وعزَّ][٣]: (ولا تَحْسَبَنَّ الذينَ كَفَرُوا سَبَقُوا) [الأنفال/ ٥٩].

فقرأ ابنُ كثير ونافعٌ وأبو عمروٍ وعاصم، في رواية أبي بكر، والكسائيُّ: (ولا تَحْسِبَنَّ الذينَ كفروا) بالتاء وكسر السين، غير عاصمٍ فإنّه فتح السين، وفي النور أيضاً [٥٧] بالتاء.

وروى حفصٌ عن عاصمٍ، وابنُ عامرٍ وحمزةُ: (ولا يحسَبَنَّ) بالياء وفتح السين.

وقرأ [عاصم][٤] في رواية حفص بالياء هنا[٥]، وفي

---

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي. وقوله لهن: يعود على القدر. والنشيج: الشهيق. وأصل النشيل: ما طبخ ثم أخذ من القدر ولم يجعل في إناء، ولكنه انتشل. فشَبّه صوتَ غليانها بأصوات الضرائر. وحرمي من أهل الحرم أو قريش. وأهل الحرم أول من اتخذ الضرائر. تفاحش غارها: غارت غَيْرةً فاحشة. انظر شرح أشعار الهذليين ١/ ٧٩. واللسان مادة (نشج).

(٢) في (ط): كأنه.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): هٰهنا.

النور بالتاء. والباقون غير حمزة وابن عامر في السورتين بالتاء، وقرأهما حمزة بالياء[١].

قال أبو علي: من قرأ: (ولا تحسِبَنَّ الذينَ كَفَرُوا سَبَقُوا). بالتاء، فـ(الذين كفروا): المفعول الأول، و(سبَقُوا) المفعول الثاني، وموضعُهُ نصبٌ، ووجهه بَيِّنٌ.

ومن قرأ: (يحسِبَنَّ الذينَ كَفَرُوا) بالياء، فلا يخلو القول فيه من أن يكون أسند (يحسِبَنَّ) إلى الذين كفروا، فجعل (الذين كفروا) الفاعل، فإن جعل (الذين كَفَرُوا) رفعاً لإسناد الفعل إليهم، لم يحسن، لأنه لم يُعْمِلْ (يحسِبنَّ) في المفعولين، فلا يَحملُهُ على هذا، ولكن يحمله على أحد ثلاثة أشياء[٢]:

إما أن تجعل فاعله النبي ﷺ[٣]، كأنه: ولا يحسِبَنَّ النبي الذين كفروا، وهو قول أبي الحسن.

ويجوز أن يكون أضمر المفعول الأول، التقدير: ولا يَحْسِبَنَّ الذين كفروا نفسهم سبقوا، أو إيّاهم سبقوا.

ويجوز أيضاً أن تقدره على حذف «أن» كأنهُ: ولا يحسِبَنَّ الذين كفروا أن سبقوا؛ فحذفت أنْ كما حذفتها في تأويل سيبويه، في قوله: (أفغيرَ اللهِ تَأْمُرُوني أعبُد) [الزمر/٦٤]،

---

(١) السبعة: ٣٠٧.
(٢) في (ط): أوجه.
(٣) سقطت من (ط).

كأنّه: أفغير عبادة الله تأمرونّي، وحـذفُ أن قد جاء في شيء من كلامهم. قال[١]:

وَإِنَّ لُـكَيْــزاً لـم تكـنْ رَبَّ عِـلَّةٍ[٢]
لَـدُنْ صَـرَّحَتْ حجَّــاجُهُم فتفرقــوا

فحـذف أنْ، والتقـديـر: لَـدُنْ أن صَـرَّحَتْ، وأثبته[٣] الأعشى في قوله[٤]:

أَرَاني لَـدُنْ أن غابَ رهـطي كـأنّمـا
يرى بي فيكم طالبُ الضَّيْمِ أرنبا

وقد حذفت من الفعل وهي[٥] مع صلتهـا في موضـع الفاعل، أنشد أحمدُ بنُ يحيى[٦]:

---

(١) هذا البيت لم نعثر على قائله. ولُكَيز: ابن أفصى بن عبد القيس بن أفصى ابن دعمي بن جديلة (التاج لكز).
(٢) في (ط): عكة.
(٣) في (م): أثبت.
(٤) الديوان/ ١١٥ وروايته فيه:

أرانــي لــدن أن غــاب قــومــي كــأنــمــا
يــرانــي فــيــهــم طــالــب الــحــقّ أرنــبــا

وهو من قصيدة قالها يهجو عمرو بن المنذر بن عبدان ويعـاتب بني سعد بن قيس.
(٥) سقطت من (م).
(٦) البيت لمعاوية الأسدي يهجو إبراهيم بن حوران. والقين: الحـداد. والكير: الزق الذي ينفـخ فيه الحداد.
انـظر الخصائص ٤٣٤/٢، وشـرح المفصل ٢٧/٤ وشـرح شواهـد المغني ٦٩١/٢.

ومــا راعَنَــا إلا يَســيــرُ بشُــرطــة
وعــهــدي بــه قَيْنــاً يَفُشُّ بِكِيْــرِ

فإذا وجَّهتَه على هذا، سَدَّ: أن سبقوا، مسَدَّ المفعولين، كما أن قوله [جلَّ وعزَّ][١]: (أَحَسِبَ الناسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولوا آمَنَّا) [العنكبوت/٢] كذلك.

قــال: وكلهم قرأ: (إِنَّهُم لا يُعْجِـزونَ) [الأنفال/ ٥٩] بكسر الألف، إلا ابن عامرٍ فإنه قرأ[٢]: (أَنَّهُم لا يعجزون) بفتح الألف[٣].

قال أبو عبيدة: (سبقوا)[٤] معناها: فاتوا، و(إِنَّهُمْ[٥] لا يُعْجِزُونَ) لا يفوتون[٦]. ومثل ما فسَّرَهُ أبو عبيدة بفاتوا قوله: (أَمْ حَسِبَ الذينَ يَعْمَلُون السَّيِّئاتِ أَنْ يَسْبِقونا) [العنكبوت/٤]، وكما[٧] أن ما بعد هذه الآية من قوله: (ساء مـا يَحْكُمُون) منقطعةٌ من الجملة التي قبلها، كذلك يكون مـا بعد هـذه، فتكون إن مكسورةٌ على أنها استئناف كلام، كما كان: (ساءَ ما يَحْكُمُون) كذلك.

(١) سقطت من (ط).
(٢) في (ط): قرأها.
(٣) السبعة: ٣٠٨.
(٤) في (ط): مسفوكاً. وهي خطأ ناسخ.
(٥) في (م): فإنهم.
(٦) مجاز القرآن ١/ ٢٤٩.
(٧) في (ط): فكما.

ووجه قول ابن عامر أنه جعله[١] متعلقاً بالجملة الأولى، فيكون التقدير: لا تَحْسَبَنَّهُمْ سَبَقُوا، لأنهم لا يفوتون، فهم يُجْزَوْنَ على كفْرِهم.

قرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر: (وإن جَنَحُوا للسِّلْمِ) [الأنفال/ ٦١] بكسر السين.

وقرأ الباقون (لِلسَّلْمِ) بفتح السين. وروى حفص عن عاصم (لِلسَّلْمِ) أيضاً بالفتح[٢].

قال أبو زيد: فيما رَوَى عنهُ الأثرَمُ: جَنَحَ الرجلُ يجنح[٣] جنوحاً: إذا أعطى بيده، أو عدل إلى ما يحبّ القوم، وجَنَحَ الليلُ يجنح جُنوحاً: إذا أقبل، وجنحت الإبل تَجنح جنوحاً[٤]: إذا خفضت سوالفها في السير.

وقال أبو عبيدة: (وإنْ جَنَحُوا للسِّلْم) أي: رجعوا وطلبوا المسالمة[٥]، قال: والسِّلْم والسَّلْمُ والسَّلَمُ واحدٌ، قال رجُلٌ جاهلي[٦]:

---

(١) في (ط): يجعله.

(٢) السبعة: ٣٠٨.

(٣) وبابه خضع ودخل (مختار الصحاح).

(٤) زيادة من (ط).

(٥) عبارة أبي عبيدة في مجاز القرآن: أي: رجعوا إلى المسالمة، وطلبوا الصلح.

(٦) في مجاز القرآن (١/ ٢٥٠): رجل من أهل اليمن جاهلي. أقول: والبيت في الأغاني ٢٧١/١٣ منسوب لمسعدة بن البختري، يقوله في نائلة بنت عمر بن يزيد الأسيدي وكان يهواها. وانظر تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج ٤٣ بتحقيق أحمد الدقاق، واللسان (سلم).

أنائلَ إنني سَلَمٌ   لأهلك فاقْبلي سَلَمي

أنشده [أبو زيد][1] بالفتح فيما رواه التَّوَّزي عنه، وقال أبو الحسن: الصُّلحُ[2]: فيه[3] الكسر والفتح لغتان، يعني: السِّلْمَ والسَّلْمَ، وقد تقدم القول في ذلك في سورة البقرة[4].

قال: كلهم قرأ: (إِذْ يَتَوَفَّىٰ الذينَ كَفَرُوا) [الأنفال/ ٥٠] بالياء غير ابن عامرٍ، فإنه قرأ: (إذ تَتَوفَّى) بتائين[5].

قال أبو علي: قول ابن عامر: (إذ تتوفى) مثل قوله: (إذ قالت الملائكةُ)، ومثل قوله: (تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا) [الأنعام/٦١] [آل عمران/٤٥]، ونحو ذلك من الفعل المسند إلى المؤنث، ألحقت به علامة التأنيث.

و(إذ يَتَوَفَّى) مثل قوله: (قد جاءَكُمْ بصائِرُ من ربكم) [الأنعام/١٠٤]، (وقال نسوة في المدينة) [يوسف/٣٠] ونحو ذلك.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله [جلَّ وَعَزَّ][6]: (وإن يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا. . . فإنْ تَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صابرةٌ) [الأنفال/ ٦٥ ـ ٦٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامرٍ: (إنْ يَكُنْ منكم مِائَةٌ

(١) سقطت من (ط).
(٢) انظر معاني القرآن ٢/٣٢٥.
(٣) في (ط): فيها.
(٤) انظر ٢/٢٩٢.
(٥) السبعة: ٣٠٧.
(٦) سقطت من (ط).

يغلبوا) و (فإن يكن[١] منكم مائةٌ صابرة) بالياء فيهما[٢].

وقرأ أبو عمرو: (وإنْ تكنْ منكم) بالتاء والأخرى بالياء.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي الحرفين جميعاً بالياء.

وليس عن نافعٍ خلافٌ أنهما بالتاء، إلا ما رواه خارجة عن نافع أنهما بالياء[٣].

قال أبو علي: قراءة ابن كثير ونافعٍ وابن عامر بالياء (إن يكنْ)[٤]، لأنه يراد به المذكر ويدل[٥] على ذلك قوله: (يَغْلِبُوا) وكذلك ما وصف فيه المائةُ بقوله: (صابرَةٌ) لأنهم رجالٌ في المعنى، فحملوا الكلام على أنهم مُذَكَّرُونَ في المعنى كما جاءَ: (فَلَهُ عَشْرُ أمثالها) [الأنعام/ ١٦٠]. فَأُنِّثَ الأمثالُ على المعنى لما كانَتْ حسناتٍ.

وقراءة أبي[٦] عمرٍو: (فـإنْ تَكُنْ مِنْكُمْ مائـةٌ صابِـرَةٌ) لأنّه كما أُنِّثَ [٧] صفةُ المائة، وهي قولُهُ: (صابرَةٌ)، كذلك أُنِّثَ الفعل، وكأنَّ التأنيثَ في قوله سبحانه[٨]: (إنْ تَكُنْ منكم مائةٌ)

---

(١) في (ط) والسبعة: (تكن) بالتاء في الموضعين وهو خلاف ما سيذكره أبو علي في الكلام عن هذه القراءة.

(٢) في (ط): بالتاء جميعاً.

(٣) السبعة: ٣٠٨.

(٤) في (ط): تكن. وهو تصحيف. وقد جاء على الهامش ما نصه: كذا في الأصل وهذا التفسير الذي فسره لمن قرأ بالياء.

(٥) في (ط): يدلك.

(٦) في (ط): وقرأ أبو.

(٧) ضبطت في (ط): «أَنَّث» بالبناء للمعلوم في الموضعين.

(٨) سقطت من (ط).

أشدُّ مُشاكَلَةً لقوله: (صابرةٌ) من التذكير، وفي الأخرى[١] بالياء لأنه أخبر عنه بقوله: (يغلبوا) فكان التذكيرُ أشدَّ مشاكَلَةً ليغلبوا، كما كان التأنيث في (تَكُنْ) أشدّ مشاكَلَة لقوله: (صابرةٌ). وقرأ عاصمٌ وحمزةُ والكسائي الحرفين جميعاً باليـاء، حملوا ذلك على[٢] المعنى، لأنهم في الموضعين جميعاً رجالٌ، فكان ذلك في الحمل على المعنى في قراءتهم كقوله: (فَلَهُ عَشْرُ أمثالها) [الأنعام/ ١٦٠].

وقرأ[٣] نافعٌ جميعاً بالتاء، فحمله على اللفظ، واللفظ مؤنّث. ورواه[٤] خارجة بالياء، وذلك للحمل على المعنى دون اللفظ، وكلّ ذلك حَسَنٌ.

اختلفوا في ضمّ الضّاد وفتحها من قوله [جلَّ وعزَّ][٥]: (وعَلِمَ أَنَّ فيكم ضَعْفاً) [الأنفال/ ٦٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامرٍ والكسائي: (ضُعْفاً) و (من ضُعْف) [الروم/ ٥٤] كلُّ ذلك بضمّ الضاد[٦].

وقرأ عاصمٌ وحمزةُ بفتح الضاد (ضَعْفاً) في كلّ ذلك، وكذلك في [سورة][٧] الروم.

---

(١) في (ط): وقرأ الأخرى.
(٢) في (ط): حملوا على ذلك على المعنى.
(٣) في (ط): وقراءة.
(٤) في (ط): ورواية خارجة.
(٥) سقطت من (ط).
(٦) زاد في السبعة: في كل القرآن.
(٧) سقطت من (ط).

وخالف حفصٌ عاصماً، فقرأ عن نفسه لا عن عاصمٍ في الروم: (من ضُعْفٍ) و (ضُعْفاً) بالضم جميعاً[١].

[قال أبو علي][٢]: قال سيبويه: قالوا: ضَعُفَ ضُعْفاً، وهو ضَعيف، وقال أيضاً: قالوا[٣] الفَقْرُ، كما قالوا: الضَّعْفُ، وقالوا: الفُقْرُ، كما قالوا: الضُّعْفُ[٤]: فعلمنا بذلك أنّ كل واحدٍ من الضَّعْفِ والضُّعْفِ لغة، كما كان الفَقْرُ والفُقْرُ كذلك.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله [جلَّ وعزَّ][٥]: (أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسرىٰ) [الأنفال/ ٦٧]. فقرأ أبو عمروٍ وحده (أَنْ تَكُونَ لَهُ) بالتاء. وقرأ الباقون: (يَكُون) بالياء.

قال أبو علي: أنَّثَ أبو عمروٍ (تكون) على لفظ الأسرى، [لأن الأسرى][٦] وإن كان المراد به التذكير والرجال فهو مؤنث اللفظِ.

ومن قال: (يكون)، فلأن الفعل متقدمٌ، والأسرى مُذَكَّرون في المعنى، وقد وقع الفصل بين الفعل والفاعل، وكلّ واحدٍ من ذلك إذا انفردَ يُذَكَّرُ الفعل معه، يقال[٧]: جاء

(١) السبعة: ٣٠٨ ـ ٣٠٩.
(٢) سقطت من (ط).
(٣) في (ط): وقالوا.
(٤) انظر الكتاب ٢/ ٢٢٤: باب في الخصال التي تكون في الأشياء.
(٥) سقطت من (ط).
(٦) سقطت من (م).
(٧) في (ط): مثل.

الرجالُ، وحضَرَ قبيلتُكَ، وحضر القاضي امرأةٌ، فإذا اجتمعت هذه الأشياء كانَ التذكيرُ أوْلى.

وقال أبو الحسن: التذكير أَحَبُّ إليّ، لأَنّ الأسرى فعلٌ للرجال وليس للنساء، تقول: النساء يَفْعَلْنَ، ولا تقول: الأسرى يَفْعَلْنَ، فتذكير فعلهم أحسن والتأنيث على المجاز.

[واختلفوا في قوله تعالى: (قُلْ لِمَنْ في أيديكُمْ من الأُسارى) [الأنفال/ ٧٠]][١].

فقرأ[٢] أبو عمرو وحده: (قُلْ لمنْ في أيدِيْكُمْ من الأُسَارى) بالألف. وقرأ الباقون: (من الأَسْرى) بغير ألف[٣].

قال أبو علي: (أسرى): أقْيَسُ من (الأُسارَى) وذلك أن أسيرٌ فعيلٌ بمعنى مفعول، وما كان من باب فعيل الذي بمعنى مفعول، لا يجمع بالواو والنون ولا بالألف والتاء، كما أن فعولاً[٤] كذلك، لكنّه يجمع على فَعْلى نحو جريح وجرحى، وقتيل، وقتلى، وقال [جلّ وعز][٥]: (كُتِبَ عليكُمُ القِصَاصُ في القَتْلى) [البقرة/١٧٨]، وعَقير وعَقْرى، ولَدِيغٍ ولَدْغىٰ، وكثر هذا الجمع في هذا الباب، واستمر حتى

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ط).
(٢) في (ط): قال.
(٣) السبعة: ٣٠٩.
(٤) في (م): مفْعُولاً.
(٥) سقطت من (ط).

شبّه به غيره مما ليس منه، وذلك[١] لموافقته إياه[٢] في المعنى، وذلك مثل: مَرْضىٰ، ومَوْتى، وهَلْكى، ووجٍ ووجْيا[٣] فهذا أشبه[٤] بفعيل الذي بمعنى مفعول، لمقاربته له في المعنى، وذلك [أن هذا أمرٌ ابتلُوا به، وأدخِلوا فيه، وأصيبوا به، وهم له كارهون][٥] فصار لذلك في قول الخليل مشبِهاً لفعيل الذي بمعنى[٦] مفعول وليس مثلَه، يدلّ على ذلك أنهم قالوا: هالكون، وهُلاَّكٌ، فجاؤوا به على القياس، ولم يحملوه على المعنى، وكذلك قالوا: دامرون ودُمَّارٌ[٧]، وضامرٌ وضُمَّرٌ، فلم يجيئوا به على فَعْلى، وإنما قالوا: أُسَارَى على التشبيه بكُسَالىٰ، قال سيبويه: قالوا: أسارى شَبَّهوه بكُسَالى، وقالوا: كَسْلَىٰ فشبّهوه بأسرى[٨].

وأُسَارى في جمع أسيرٍ، ليس على بابه، وما عليه قياسه، كما أن أُسَرَاء، وقُتَلاَء في جمع أسير، ليس على بابه، وإنّما شُبِّه بظُرَفاء حيث كان على وزنه، فأُسارى في جمع أسير على

---

(١) في (م): ولكنه.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) الوجى: أن يشتكي البعير باطن خفه والفرس باطن الحافر. وانظر سيبويه ٢/ ٢١٤.

(٤) في (ط): شُبِّه.

(٥) عبارة (ط): «أن هذه أموراً ابتلوا بها، وأدخلوا فيها، وأصيبوا بها وهم لها كارهون». وهذا نص كلام الخليل. أورده مع ما بعده سيبويه.

(٦) في (ط): في معنى.

(٧) رجل دامر: هالك لا خير فيه (اللسان دمر).

(٨) الكتاب ٢/ ٢١٣.

التشبيه بغير بابه، وبابه أَسْرى، فكما شُبِّه أسير بكسلان، فقالوا: أسارى كما قالوا: كُسَالى، كذلك شُبِّه كَسْلان بأسير.

وقالوا في جمعه: كَسْلَى، كما قالوا: أَسْرَىْ. فعلى هذا يُوجَّهُ قولُ من قال: (أُسَارى). فأمّا أسرى فهو على الباب المستمر الكثير.

وقال أبو الحسن: الأسرى ما لم يكن مُوثقاً، والأسارى: الموثقون، قال: والعرب لا تعرف ذلك، كلاهما عندهم سواء.

اختلفوا في فتح الواو وكسرها من قوله جلّ وعزّ: (مِنْ وَلَايَتِهِمْ) [الأنفال/ ٧٢].

فقرأ ابنُ كثير وأبو عمروٍ ونافع وعاصمٌ وابنُ عامرٍ: (مِنْ وَلايتِهِمْ) و(الوَلَايَةُ) [الكهف/ ٤٤] بفتح الواو فيهما.

وقرأ حمزةُ: (وِلَايَتهِم) و (الوِلايَةُ) بالكسر فيهما.

وقرأ الكسائي: (مِنْ وَلايَتِهِم) بفتح الواو، و (الـوِلايةُ) بكسر الواو[1].

قال أبو عبيدة: (مِنْ وَلَايَتِهِمْ): مصدر المولى، يقال: مولى بَيِّن الوَلايـة إذا فتحْتَ، فإذا كَسَرْتَ فهو من وليت الشيء[2].

وقال أبو الحسن: (ما لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ من شيْءٍ)، وهذا

---

(١) السبعة: ٣٠٩. وجاء في (م) زيادة: «وقرأ الباقون بالفتح».
(٢) مجاز القرآن ١/٢٥١ مع اختلاف في العبارة.

من الوَلاية فهو مفتوح، وأما في السلطان، فالوِلايةُ بالكسر[١]، وكسرُ الواوِ في الأخرى لغة[٢].

قال: وقرأ الأعمش: (مَا لَكُمْ مِنْ وِلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ) مكسورة[٣].

قال أبو علي: الوَلايةُ هنا من الدين، فالفتح أجود. قال أبو الحسن: وهي قراءة الناس، إلّا أن الأعمش كسر الواو وهي لغة، وليست بذاك.

وحكى محمد بن يزيد عن الأصمعي: أن الأعمش لحن في كسره لذلك، وليس قوله هذا بشيءٍ، لأنه إذا كانت لغةً فيما حكاه أبو الحسن فليس بلحن.

---

(١) في (ط): مكسورة الواو.

(٢) معاني القرآن ٢/٣٢٥ مع اختلاف في العبارة يسير.

(٣) في (ط): مكسورٌ.

[بسم الله: ذِكْرُ اختلَافِهِم في][1]

سورة التوبة

اختلفوا في الهمزتين، وإسقاط إحداهما من قوله [جلَّ وعزّ][2]: (أَئِمَّةَ) [التوبة/ ١٢].

فقرأ ابن كثيرٍ، ونافعٌ، وأبو عمروٍ: (أَيْمَة) بهمز الألف، وبعدها ياء ساكنة، على أنّ نافعاً يُختَلَف[3] عنه في ذلك، فروى المُسَيِّبي، وأبو بكر بن أبي أُوَيْس: (آيِمَّةَ) ممدودة الهمزة، وياءٌ بعدها كالساكنة، وقال أحمد بن صالح عن أبي بكر بن أبي أويس: أحفظُ عن نافعٍ: (أئمَّةَ) بهمزتين. وقال أبو عُمَارَة عن يعقوبَ بن جعفر وإسحاق المسيّبي[4] عن أهل المدينة: (أيمّةَ) همزوا الألف بفتحةٍ شبه الاستفهام، أخبرني بذلك إسماعيلُ بن أحمد عن أبي عمر الدُّوري، عن أبي عمارة عن يعقوب.

وقال القاضي إسماعيلُ، عن قالونَ بهمزة واحدة.

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ط).

(٢) في (ط): تعالى.

(٣) في (ط): مُخْتَلَفٌ.

(٤) في (م): إسحق والمسيبي.

وقـرأ عاصمٌ وابن عـامرٍ وحمـزةُ والكسـائي: (أئمّـةَ) بهمزتين[١].

قال أبو علي: المِثْلانِ إذا اجتمعا[٢] في كلمة، ولم يَكُن الثاني منهما للإلحاق، ولم يكن على فَعَلٍ نَحْوَ: طَلَلٍ وشَرَرٍ؛ فَحَرَكَةُ الأوّل منهما مرفُوضَةٌ غير مُستعْمَلَةٍ، إلاّ فيما لا اعتدادَ به من حَرْفٍ شاذٍّ نحو: أَلْبَبٍ، ولحِحَتْ عينُهُ. وما يجيء في الشعر من نحو ذلك، فهو من الأصول المرفوضة التي لا تستعمل في حال[٣] السَّعَةِ والاختيار. وإذا كان كذلك، فالحركة المقدّرة في أول المثلين مِن مِوَدٍّ لم تخرُجْ إلى اللفظ في هذا البناء، وإذا لم تخرُجْ إليه كان ساكناً، وإذا سَكَن كانت الواو في مِوَدٍّ في تقدير الحركة من غير أن تنقل إليه، كما أن الحركة في زَوْجٍ وزِوَجَةٍ وعَوْدٍ وعِوَدَةٍ كذلك. وإذا كانت الحركة في حُكْم الثبات في الواو، لم[٤] يكُنْ سبيلٌ إلى قلبها، كما لم يكن لها إلى ذلك سبيل في زِوَجَةٍ، وَلِوَاذٍ، وعِوَضٍ وحِوَلٍ[٥]، ونحو ذلك، ولو كان الأمر فيه على غير هذا المسلك، لكان مِيَدَّ لأنّ الحركة لو كانت مقدرةً على العين لَنَقَلْتَهَا إلى الياء، وقد قَلَبْتَهَا الكسرةُ، ومثل[٦] هذا قولهم: إِوَزٌّ، ألا ترى أنه

(١) السبعة: ٣١٢.
(٢) في (ط): اجتمعتا.
(٣) في (ط): أحوال.
(٤) في (م): ولم.
(٥) في (ط): وجوارٍ.
(٦) في (ط): وأصل.

إِفْعَل، فصحَّحُوا الواو، ولم تَقْلِبْهَا الكسرة كما قَلَبْتَ نحوَ: ميزان، أنشد أبو عثمان[١]:

كـأنَّ خَـزًّا تـحـتـه وقَـزّا
أو فُـرُشـاً مَـحْـشُـوَّةً إوَزّا

وقال آخر[٢]:

يُلْقَى[٣] الإِوَزُّونَ في أكنافِ دارتها

وأما[٤] قولهم: (أيمَّةٌ)، فهو في الأصل أفْعِلَةٌ، وواحِدُها إمامٌ، فإذا جَمَعْتَهُ على أَفْعِلَةٍ ففيه همزةٌ، هي فاء الفِعْلِ، وتزيد عليها همزة أفعلة الزائدة، فتجتمع همزتان، واجتماع الهمزتين في كلمةٍ لا يستعمل تَحْقيقهما، ولا[٥] تخلو الهمزة التي هي فاءُ الفعل[٦] في (أيِمَّةٍ) من أن تكون الحركة نُقِلَتْ إليها بعد أن كانت ساكنةً، أو وقعت في أول حالها متحركة من غير تقدير سكون فيها، ونَقْلِ الحرَكَةِ إليها بعدُ، فلو ثبتت ساكنةً، ونقلت إليها الحركة بعدُ لوجَبَ أن تُبْدَلَ ألفاً كما أُبْدِلَتْ في آنيةٍ،

(١) من رجز ذكره في مجالس العلماء ص ٢٤٣ والسمط ٢١٦ والمخصص ١٦٦/٨. واللسان (وزز). وقوله: إوزاً، أي: ريش إوز.
(٢) صدر بيت ذكره ابن يعيش في شرح المفصل ٥/٥ واللسان في مادة /وزز/ برواية: تلقى الإوزين، ولم ينسبه وعجزه:
فوضى وبين يديها التبنُ مَنْثُور
وفي (ط): وقال الآخر. وإوزون: جمع إوزة.
(٣) في (ط): تلقى.
(٤) في (ط): فإما.
(٥) في (ط): فلا.
(٦) زيادة من (ط).

وآزِرَةٍ، ونحو ذلك، ولو أُبْدِلَتْ ألفاً لجاز وقوعُ المُدْغَم بعدَها، ولم يحتج مع وقوع المدغم بعدها إلى القلب فيها، فلما لم تُقْلَب ألفاً ووقعت متحرّكة، ولم تحركها على أن الفتحة في الهمزة، صادفت الهمزة التي هي فاء[1] متحركةٌ بالكسر، ولو صادَفَتْهَا ساكنة لَقَلَبْتَهَا[2] ألفاً، فالحركة في (أيمَّة) كالحركة في مِوَدٍّ، ودلّ على هذا قولهم[3]: إوَزٌّ فلمّا لم تنقل الحركة إلى الفاء من العَيْنِ، صارتِ الفاء كأنّها لم تزل مكسورة، فانقلبت[4] ياء، لأنّ الهمزتين لمّا لم تجتمعا في كلمةٍ واحدة لزم الثانية منهما البَدَلُ.

وإذا لزم الثانية البدل كان بمنزلة ما لم يزل حرفَ لينٍ، يدلّك على ذلك قولهم: أوادِمُ، ونحو ذلك: جاءٍ، في قول عامة النحويّين. وعلى هذا قاس النحويون، فقالوا: لو بنَيْتَ مِنْ جاءَ مثلَ: فَعْلَل، لَقُلْتَ: جَيْئَأ، وقد علمت أن الحركات تَنَزَّلُ منزلة الحروف، فكما تعتلّ بعض الحروف لمجاورةِ بعضها للتقريب نحو: (حتَّى يَصْدُرَ الرِّعاءُ) [القصص/٢٣] اعتلّت الصاد لمجاورة الدال، ونحو: اصطَبَر اعتلّت التاء لمجاورة المطبَقِ، كذلك انقلبت الهمزة من (أيمةٍ) ياءً لمجاورة الكسرة التي بعدها، كما انقلبت ياءً لمجاورة[5] الحركة التي قبلها في

---

(١) سقطت من (م).

(٢) عبارة (ط): ولم تصادفها ساكنة فتقلبها.

(٣) في (ط): من قوله قولهم.

(٤) في (م): وانقلبت.

(٥) في (م): بالمجاورة الحركة.

ذيب. وأيضاً فإن الهمزة[١] تشبه الألف لأنها من مخرجها وَتُقَارِبُها، لأن كلَّ[٢] واحدة منهما تنقلب إلى صاحبتها في نحو: هو يَضْرِبُهأ، وحُبْلأ، في وَقْفِ بعضهم، كما قُلِبَتْ ألفاً في الوقف عند أهل التخفيف في: لم يَقْرَا، وكما قُلِبَتْ هي أيضاً إليها في آدم، وَرَاسٍ، والألف تعتلّ وتُغَيَّرُ لما قبلها ولما بعدها في نحو: كتاب وعالم، كذلك قُلِبتْ الهمزة للحركة التي قبلها والتي بعدها في نحو: ذيبٍ وأيمَّةٍ.

وكذلك الواو تُعَلُّ للياء التي بعدها في نحو طُوِيَ طَيّاً، وللياء التي قبلها في مثل[٣]. دَيَّارٍ وقيَّام ونحوه، ولو كَسَّرْتَ قولهم[٤]: (أيمّةً) أو حقّرته، كما قلت: أَسقيةٌ وأساقٍ، لزم أن تقول: (أُوَيِّمَةٌ) فتقلبها واواً لتحرُّكِها أيضاً بالفتح[٥]، كما قلبتْهَا واواً في أَوَادِمَ وآخرَ وأواخِرَ.

فإن كسّرْتَ قُلْتَ: أَوَامُّ، ولا تقول: (أُيَيمَّة)، فتقرر الياء في التحقير على ما كانت عليه في التكبير[٦]، لزوال الكسرة الموجبة لانقلاب الهمزة إلى الياء، كما لا يجوز أن تُقرّر الياءَ في ميزان ونحوه، إذا كَسَّرْتَ أو حقَّرْتَ لزوال المعنى الموجب للياء وهو الكسر الذي في الميم، وكذلك الياء المنقلبة عن الهمزة في (أيِمَّة) ولا يجوز تقريرها في التحقير والتكسير، لزوال

---

(١) في (م): فالهمزة.

(٢) في (ط): ولأن كلّ.

(٣) في (ط): في نحو.

(٤) سقطت من (م).

(٥) في (م) لتحركها بالفتحة.

(٦) في (م): التكسير.

الكسرة، كما لا يجوز أن تقرّر الياء إذا خَفَّفْتَ **ذئباً**[١] **وبئراً** في التحقير والتكسير، لزوال الكسرة الموجبة لقلبها، وكذلك في: هذا أفعلُ من هذا مِن: أَمَمْتُ، تقول: هذا أَوَمُّ من هٰذا[٢] لتحركها بالفتح، وهذا قول أبي الحسن.

وقول أحمد بن موسى: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (أيمة) بهمز الألف وبعدها ياء ساكنة، غير أن نافعاً يُخْتَلَفُ عنه إلى آخر الفصل.

فالقول فيه: أن هذه التراجمَ مضطربة، وفي هذه الكلمة همزتان: الأولى[٣] منهما همزة أفعِلة، والثانية: فاء الفعل، فمن لم ير الجمع بينهما من النحويين، وهو أبو عمرو والخليل وسيبويه وأصحابهم[٤]، قال: (أيِمَّةٌ) فأبْدَلَ من الهمزةِ التي هي فاءٌ[٥]، الياء لانكسارها، فلم يجتمع[٦] همزتان، ومن لم ير الجمع بين الهمزتين لم يجعل الثانية بَيْنَ بَيْنَ، لأنّها إذا كانت كذلك كانت في حُكْم الهمزةِ، ألا ترى أن العرب قالوا في فاعلٍ مِن جاءَ وشاءَ وناء[٧]، جاءٍ، وشاءٍ وناءٍ؟ فقلبوا الثانية ياءً محضةً لانكسار ما قبلَها، ولم يخفّفوا، ولو خَفَّفُوها لزم أن

---

(١) في (م): ديناً. وهو تصحيف.

(٢) في (ط): ذا.

(٣) في (ط): الأول.

(٤) وفي (م) وأصحابهما.

(٥) في (ط): فاء الفعل.

(٦) في (ط): تجتمع.

(٧) سقطت من (ط).

تكونَ بين الياء والهمزة في قول الخليل وسيبويه، وقول أبي عمروٍ[١] والعرب فيما ذكر سيبويه، أو تُقْلَبُ[٢] ياءً في قول أبي الحسن؛ فإذا كان كذلك فما ذكره من أن نافعاً وابن كثير وأبا عمروٍ قرؤوا بهمز الألف، وبعدها ياءٌ ساكنة غير مستقيم، لأن الياء التي بعد ألف أَفْعِلَةٍ متحركة بالكسر، فكيف تكون ساكنة، ولا يجوز أن يكون المراد بقوله: بعدها ياءٌ ساكنة. أنها همزةٌ بينَ بين، لأنها لو كانت كذلك كانت في حكم (أئمَّة) المحقّقة، يدلّك على ذلك أنّ أبا عمروٍ إذا فصل بين الهمزتين بالألف في نحو[٣]:

آأَنْتِ أمْ أُمُّ سَالِم

جعل الثانية بين بين، فلو لم يكن[٤] في حكم الهمزة في هذه الحال، لم يفصل بينهما بالألف، كما يفصل بينهما من يفصل، إذا حقّق الهمزتين، وشيء آخر يدلّك[٥] على أنّ المخففة في حكم المتحركة، وهو أنها لو كانت إذا خفّفت

---

(١) سقطت من (م).

(٢) في (م): وتقلب.

(٣) جزء من بيت لذي الرمة وتمامه في ديوانه ٢/٧٦٨:

فيا ظبية الوعساء بين جُلاجل
وبين النّقا آأنتِ أم أمُّ سالم

والوعساء: رابية من الرمل ـ وجلاجل: موضع ـ أي: أأنت أحسن أم أم سالم؟ وانظر سيبويه ٢/١٦٨. ورسمت «آأنت» في الأصل بثلاث ألفات: «أأْأنت».

(٤) في (ط): تكن.

(٥) في (ط): يدل.

ساكنة لم يستقم قوله[١]:

أَأَنْ رأت رجلاً أعشى

إذا خُففت[٢] الثانية، كما لم يستقم الشعر إذا أسكن، وكذلك قول الشاعر[٣]:

كُلُّ غَرَّاءَ إذا ما بَرَزَتْ

لو كان إذا خفف الثانية كانت ساكنة لم يستقم، كما لم يستقم البيت الآخر.

فإذا لم يخل قوله: بعدها ياء ساكنة، من أن يريد به: السكونَ الذي هو خلافُ الحركة، أو يعني به: الهمزة التي تجعل بين بين، أو يعني به: إخفاء الحركة، ولم يجز واحدٌ من الوجهين الأولَيْن؛ ثبت أنه إخفاء الحركة، والإخفاء تضعيف الصوت بالحركة، فهو يضارع السكون من جهة الإخفاء، وإن كان المَخْفيُّ [٤] في وزن المتحرك.

وأما ما ذكره من قوله[٥] أن نافعاً يُخْتلَف عنه في ذلك، فروى المسيّبي وأبو بكر بن أبي أويس: (آئمة) ممدودة الهمزة مختل، ألا ترى أنه لا مدَّ في هذه الهمزة، كما لا مدَّ في همزة أَبَدٍ، وأَجَلٍ، وأَمَدٍ؟

(١) جزء من بيت للأعشى سبق في ١/ ٢٨٦.

(٢) في (ط): خفف.

(٣) سبق في ١/ ٢٨٦.

(٤) في (م): المُخْفَى.

(٥) زيادة في (م).

وقولُهُ: وياء بعدها كالساكنة، يحتمل وجهين: أحدُهُما: تخفيف الهمزة، والآخر إخفاء الحركة، وذلك أن الهمزة إذا خففت، صارت مضارِعةً للساكن، وإن كانت في الوزن مُتحركة، ولذلك لم تُخفف مبتدأة، فهذا إن أريد كان صحيحاً في العبارة، إلّا أنه يفسُدُ في هذا الموضع لخروجه[١] عن المذهبين، ألا ترى أن خِلافَهم فيها على ضَرْبَين، أحدهما: إبدال الياء من الهمزة الثانية من[٢] (أئمَّةٍ)، والآخر: تحقيقهما، وهو[٣] قراءة حمزة والكسائي وعاصم وابن عامر، فيفسد لخروجه عن المذهبين، وإن كان قد يستقيم في اللفظ؛ فإذا لم يجز ذلك لخروجه عن المذهبين، فينبغي أن يُحمل ذلك على إخفاء حركة الياء المنقلبة عن الهمزة التي هي فاء الفعل.

وما حكاه من قوله: قال أبو عُمَارة عن يعقوب بن جعفَرٍ وإسحق المسيبي، عن أهل المدينة: همزوا الألف بفتحة شبه الاستفهام، فإنه يفهم منه أنهم أثبتوا في (أَيمةٍ) همزةً مفتوحةً كفتحة همزة الاستفهام، ولم يذكر في الذي بعد الهمزة شيئاً، وكذلك قال القاضي إسماعيل عن قالون بهمزة واحدة، فهذا مستقيم لا اختلاف فيه، إلا أنه لا يُفْهم من ذلك حكم الثانية.

قال: وقرأ عاصم وابن عامرٍ وحمزة والكسائي: (أَئِمة) بهمزتين، فالقول فيه أن تحقيق الهمزتين فيها ليس بالوجه، ومما يُضعّف الهمزتين أنه لا نعلم أحداً حكى التحقيق فيهما

(١) في (ط): بخروجه.
(٢) في (ط): في.
(٣) في (ط): وهي.

في آدم، وآدر، وآخر، ونحو هذا، فكذلك ينبغي في القياس أن يكون (أيمة). فإن قلت: إن الثانية التي في آدم ساكنة، والثانية في (أئمة) متحركة، والمتحرك أقوى من الساكن. قيل: المتحرك في هذا ليس بأقوى من الساكن، لأنك قد رأيت الكسرة توجب فيها الاعتلالَ والقلبَ، مع أنها متحركة في: مِئَرٍ، وذِئِبٍ، فلم تكن الحركة لها مانعة من الاعتلال، كما كان جُؤَنٌ، وتُؤَدَةٌ كذلك.

وحجتهم في الجمع بين الهمزتين في (أَإِمَّةٍ) أن سيبويه زعم أن ابن أبي إسحق كان يحقّق الهمزتين وناسٌ معه.

قال سيبويه: وقد يتكلَّمُ ببعضِهِ العرب، وهو رديء، وقد تقدم القول في أوائل هذا الكتاب[1].

والدلالة على ضعف اجتماع الهمزتين، ووجهُهُ من القياس، أن يقول: الهمزة حرف من حروف الحلق، كالعين وغيرها، وقد جُمع بينهما في نحو: لعاعَةٍ[2]، وكعٍّ[3]، وكَعَّة، والفهَّةُ[4]، وكذلك في غير هذه الحروف، فكما جاء أن اجتماع العينين كذلك، يجوز اجتماع الهمزتين.

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله جلَّ وعز: (إِنَّهُمْ لا أَيْمَانَ لَهُمْ) [التوبة/١٢].

---

(١) انظر ١/٢٨٤.

(٢) اللعاعة: الذي يتكلف الألحان من غير صواب. والمرأة اللعة: المليحة العفيفة.

(٣) الكعّ: الضعيف العاجز. ورجل كع الوجه: رقيقه.

(٤) الفهّ: كليل اللسان عييٌّ عن حاجته والأنثى فهَّةٌ.

فقرأ ابن عامر وحده: (لا إِيْمانَ لهم) بكسر الألف.
وقرأ الباقون: (لا أيْمَان لَهُم) بفتح الألف[1].

قال أبو علي: حجة من قال: (لا أَيْمَانَ لهم)، ففتح أن يقول: قد قال: (إلا الذين عاهدتُم) [التوبة/٤] والمعاهدة يقع فيها (أيمانٌ) فإذا كان كذلك ففتح الهمزة أشبه بالموضع وأَلْيَقُ وأيضاً، فقد قال: (ألا تُقَاتلونَ قوماً نَكَثُوا أيْمانَهُمْ) [التوبة/١٣]، ويقوي ذلك أن المتقدم ذكره، إنما هو أيْمانٌ نكثوها. ومما يقوي (أيمانَ) بفتح الهمزة أن قوله: (فقاتِلوا أيِمَّةَ الكفرِ) يُعلم منه أنه لا إِيْمَانَ لهم؛ فإذا كان كذلك فالفتح في قوله جل وعزّ: (لا أَيْمَانَ لهم) أولى، لأنه لا يكون تكريراً، ولم يقع عليه دَلاَلةٌ من الكلام الذي تقدمه.

فإن قلت: فكيف قال: (إنهم لا أَيْمَانَ لهم) فنفى أيمانَهُم؟، ثم قال: (ألا تقاتلون قوماً نكثوا أيْمانَهُمْ) [التوبة/١٣] فأوجبها، فإنّما ذلك لأنّ المعنى لا أيْمانَ لهم يَفُونَ بها، ولا أيْمان لهم صادقةً، كما أن قوله: (وقد خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تكُ شَيْئاً) [مريم/٩] معناه: شيئاً مذكوراً، ويبيّن ذلك في الأخرى بقوله: (لَم يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً) [الإنسان/١] وقد قالوا: إنَّكَ ولا شيئاً سواءٌ، فلو كان الكلام يراد به النفي، كان محالاً، لأنّ لا شيء لا يساوي شَيْئاً، وإنما جاز لما يرادُ بهذا الكلام من النقص المراد بهذا الكلام، فكذلك قوله: (لا أَيْمانَ لهم) على هذا الحد.

---

(٤) السبعة: ٣١٢.

ووجهُ قول ابن عامرٍ أنَّه ذُكِر أن الكسر قراءةُ الحسن، ووجه: (لا إيمانَ لَهُمْ) أن يجعلَهُ مصدراً من آمَنْتُهُ إيماناً، يريد به خِلافَ التخويف، ولا يريد به[١] مصدر آمَنَ الذي هو صَدَّق، أي: ليس لأئِمةِ الكفرِ من المشركين إيمَانٌ، كما يكون الإيمان الذي هو مصدر آمنتُهُ لذوي الذمّة من أهل الكتاب، لأنّ المشركين لا يُقَرُّونَ، ولا يؤمَنون إلّا أن يُسْلِموا، فإن لم يسلموا فالسيف، ولا يؤمَنون بتقريرٍ بقبول جزيةٍ، كما يُقَرُّ أهل الكتاب، ولا[٢] يكون على هذا الإيمان الذي هو خلاف الكفر، فيكون تَكريراً لِدلالة ما تقدم من قوله تعالى: (فقَاتِلوا أيمَّةَ الكفرِ) على أن أهل الكفر لا إيمانَ لَهُمْ، لأن الإيمانَ على هذا إنما هو مصدر. آمنتُ المنقول مِنْ أَمِنَ الذي هو[٣] خلافُ خَوَّفْتُ.

اختلفوا في الجمع والتّوحيد من قوله [جَلَّ وعزّ][٤]: (أن يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ) [التوبة/ ١٧].

فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ: (أن يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللهِ) على واحدٍ، (إنَّما يعْمُرُ مساجِدَ اللهِ) [التوبة/ ١٨] على الجمع. أخبرني أبو حمزة الأنْسي، قال: حدّثنا حجَّاجُ بن المِنْهال عن حَمَّادِ بن سلمةَ عن ابن كثيرٍ أنه قرأ: (مَسْجِدَ الله) (إنما يَعْمُرُ مسجدَ اللهِ) بغير ألف على التوحيد.

---

(١) سقطت من (م).

(٢) في (ط): فلا.

(٣) عبارة (ط): من أمِنَ وخلافِ خَوَّفْتُ.

(٤) سقطت من (ط).

وقرأ نافع وعاصمٌ وابن عامرٍ، وحمزةُ، والكسائيُّ على الجمع فيهما[١].

قال أبو علي: حجّة من أفرد فقال: ﴿مَسْجِدَ اللهِ﴾ أنه يعني به ما تأخر من قوله تعالى[٢]: ﴿وعِمَارَةَ المَسْجِدِ الحرامِ﴾ [التوبة/١٩]، فقال: ﴿ما كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللهِ﴾ واستغنى[٣] عن وصفه بالحرام بما تقدّم من[٤] ذكره، ثم قال: ﴿إنّما يَعْمُرُ مساجِدَ اللهِ﴾ يعني به: المسجدَ الحرامَ وغيره.

ويدل على أنهم ليس لهم عِمارتُهُ كالمسلمين: قوله في الأخرى: ﴿وما كانوا أولياءَهُ، إنْ أَوْلِيَاؤُهُ إلّا المُتّقُون﴾ [الأنفال/٣٤].

ووجهُ من قرأ: ﴿أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللهِ﴾ ﴿إنَّما يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللهِ﴾ أنه عنى بالمسجد الثاني الأول في قوله: ﴿أن يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللهِ﴾ فكرره، وسائرُ المساجدُ حكمُهُ حُكْمُ المسجدِ الحرام، في أنه ينبغي أن يكون عُمَّارُهُ أهلَه الذين هم أولى به.

ومن جمع فقال: ﴿مساجِدَ اللهِ﴾ بعد قوله: ﴿ما كانَ للمُشْرِكينَ أَنْ يَعْمُروا مَسْجِدَ اللهِ﴾. فلأنّ الجمع يشمَلُ المسجدَ الحرامَ وغيره.

---

(١) السبعة: ٣١٣.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): استُغنيَ.

(٤) سقطت «من» من (ط).

(..) في (ط): يدل.

ووجه قولِ من جَمَع في الموضعين: أن المشركين ليسُوا بأولياءَ لمساجدِ المسلمين، لا المسجدِ الحرامِ ولا غيرِهِ، فإذا لم يكونوا أولياءَها لم تَكُنْ لهم عِمارَتُها، وإنّما عِمَارَتُها للمسلمين الذين هم أولياؤهُ، فدخل في ذلك المسجد الحرامُ وغيرُه.

واختلفوا[1] في الجمع والتوحيد من قوله [جلَّ وعز][2]: (وعَشِيرَتُكُمْ) [التوبة/ ٢٤].

فقرأ عاصمٌ وحده في رواية أبي بكرٍ: (وعَشِيراتُكُمْ) على الجمع. وقرأ الباقون: (وعشيرَتُكُمْ) واحدةً، وقال حفصٌ عن عاصمٍ: واحدةً[3].

قال أبو علي: وجه الجمع: أن كل واحدٍ من المخاطَبين له عشيرة، فإذا جُمِعَتْ[4] قال: (عشيراتُكُمْ) من حيث كان المراد بهم الجمع.

وقول من أفرد: أن العشيرةَ واقعةٌ على الجمع، فاستغني بذلك فيها[5] عن جمعها، ويقوّي تركَ الجمع بالتاء أن أبا الحسن قال: لا تكاد العرب تجمع عشيرةً عشيراتٍ، إنّما يجمعونها على: عشائر.

---

(١) في (ط): اختلفوا.
(٢) سقطت من (ط).
(٣) السبعة: ٣١٣.
(٤) في (ط): جمع.
(٥) زيادة من (ط).

اختلفوا في التنوين وتركه من قوله جلَّ وعزّ: ﴿عُزَيْرٌ ابنُ اللَّهِ﴾ [التوبة/ ٣٠].

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمروٍ وابن عامرٍ وحمزة: ﴿عُزَيْرُ ابنُ اللهِ﴾ بغير تنوين. وروى عبد الوهاب عن أبي عمروٍ منوّناً[١]، حدّثني ابنُ أبي خَيْثَمَةَ قال: حدثني[٢] القصبيّ عن عبد الوارثِ عن أبي عمروٍ بذلك.

وقرأ عاصمٌ والكسائي: ﴿عُزَيْرٌ﴾ منوّن[٣].

قال أبو علي: من نَوَّنَ عُزَيْراً، جعله مبتدأ، وجعل: ابناً خبره، وإذا كان كذلك فلا بدّ من إثباتِ التنوين في حال السَّعَةِ والاختيار، لأن عُزَيْراً ونحوه ينصرف، عجميّاً كان أو عربيّاً[٤].

فأمّا[٥] من حذف التنوين، فإنَّ حذفه على وجهين:

أحدهما: أنه جعل الصفةَ والموصوفَ بمنزلة اسم واحد، كما جعلهما كذلك في قولهم[٦]: لا رجُلَ ظريفَ، وحُذِفَ التنوينُ ولم يُحَرَّكْ[٧] لالتقاء الساكنين، كما يُحرَّكُ في:

---

(١) في (ط): منونٌ.

(٢) في (ط): حدثنا.

(٣) السبعة: ٣١٣.

(٤) قال ابن الشجري ٣٨٢/١: والتنوين في عزير للصرف لأنه مصغر الثلاثي ينصرف، وإن كان عجمياً، كما ينصرف مكبره، وينصرف في هذه العدة وإن كان متحرك الأوسط، كما ينصرف إذا سكن أوسطه.

(٥) في (ط): وأما.

(٦) في (ط): قوله.

(٧) قراءة (ط): وَحَذَفَ التنوين ولم يُحرِّك.

زيدُنِ[١] العاقل، لأن الساكنين كأنّهما التَقَيا في تضاعيف كلمةٍ واحدة، فحذف الأول منهما، ولم يُحَرَّكْ لكثـرة الاستعمال، فصار آخِرُ الاسمِ في إتباعِهِ حركة ما قبله بمنزلة إتباع الآخِر ما قَبْلَه فيما حكاه أبو عثمانَ عن ابنِ إسحق من قولِهِمْ: هذا مُرْءٌ، ورأيت مَرْءَاً، ومررت بمِرْءٍ[٢].

فإن قلت: فقد تخالف الحركةُ الأولى الحركةَ الآخرة في المرءِ، وقولِهِم: امرؤٌ، وامرأً، وامرئٍ في نحو: مررتُ بعُمَرَ بنِ زيْدٍ، وإبراهيمَ بنِ عمروٍ، فلا تَتْبَعُ الحركة الأولى الآخرة.

قيل: الفتح في هذا الموضع بمنزلة الكسر وفي حكمه، كما كان في قولهم: بمُسْلماتٍ ورأيت مسلماتٍ، كـذلك فكما اتفقا في هذا الموضع، وإن اختلف لفظاهما. كذلك اتفقا في

---

(١) جاء رسمها في (م): في زيدٍ العاقل.

(٢) قال المبرد في المقتضب ٣١٤/٢: «فمن ذهب إلى أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين قال: هذه هندٌ بنتُ عبد الله، فيمن صرف هنداً، لأنه لم يلتق ساكنان، فكان أبو عمرو بن العلاء يذهب إلى أن الحذف جائز، لأنهما بمنزلة اسم واحد لالتقاء الساكنين، ويحتج بما ذكرته لك في النداء من قولهم: يا زيدُ بنَ عبد الله، وقال: هذا هو بمنزلة قولك: هذا امرُؤٌ، ومررت بامرِئٍ، ورأيت امرَأً. تكون الراء تابعة للهمزة، فكذلك آخر الاسم الأول تَابع لنون ابن وهو وابن شيء واحد، تقول: هذا زيدُ بنُ عبدالله، ومررت بزيدِ بنِ عبدالله، ورأيت زيدَ بنَ عبدالله، فيقول: هذه هندُ بنتُ عبدالله، فيمن صرف هنداً».

نحو: عُمَرَ بنِ زيدٍ، وعَمْرٍو[١] بنِ بشرٍ. ولا يجوز إثباتُ التنوين في هذا الباب إذا كان صفة، وإن كان الأصل، لأنهم جعلوه من الأصول المرفوضة، كما أن إظهار الأوّل من المثلين في نحو: ضَنِنُوا، لا يجوز في الكلام، وإن كانا[٢] بمنزلة اسمٍ مفردٍ، والاسمُ المفرد لا يكون جملة مستقلة مفيدة في هذا النحو، فلا بد من إضمار جزءٍ آخَرَ [يقدر انضمامه إليه ليتمَّ جُمْلَةً][٣]، وتجعل الظاهر إمّا مبتدأ وإما خَبَر مبتدأ، فيكون التقدير: صاحبُنا، و[٤]نسيبُنَا أو نبيّنا عُزَيْرُ بنُ اللهِ، إن قدَّرْتَ المضمَرَ المبتدأ، وإن قَدَّرْتَهُ بعكس ذلك جاز، فهذا أحد الوجهين.

والوجه الآخر: أن لا تجعلَهُما اسماً واحداً، ولكن تجعلُ الأول من الاسمين المبتدأ والآخر الخبر، فيكون المعنى فيه على هذا كالمعنى في إثبات التنوين، وتكون القراءتان متّفقتين، إلّا أنّك حذفت التنوين لالتقاء الساكنين، كما تحذف حروف اللين لذلك، ألا ترى أنه قد جرى مجراها في نحو: لم يكُ زيدٌ منطلقاً، وفي نحو: صَنعَانيّ، وبَهْرانيّ [٥]، وقد أُدْغِمتْ في الواوِ والياء كما أُدْغم[٦] كلٌّ واحدٍ من الواو والياء في الأخرى

---

(١) في (ط): وعُمَرَ.

(٢) في (ط): وإذا كان.

(٣) عبارة (ط): يكون بانضمامه إليه جملة.

(٤) في (ط): أو.

(٥) بهراني: منسوب إلى بهراء وهي حي في اليمن.

(٦) في (م): كما تُدغِم.

بعد قلب الحرف إلى ما يُدْغَمُ فيه، وقد وقَعَتْ زيادةً لمعاقبة الألف[١] في: جَرَنْفَس، وجُرَافِسَ[١]، وحذفوها في (عُزير) كما حذفوا الألف من عُلَبط[٢]، وأبدلوا الألف من النون في نحو: رأيت زيداً، و(لَنَسْفَعاً) [العلق/١٥]، فلمّا[٣] اجتمعت مع حروف اللين في هذه المواضع، وشابهتها كذلك يجوز أن تتّفقَ معها في الحذف لالتقاء الساكنين، وعلى هذا ما يُروى من قراءةِ بعضهم[٤]: (أحَدُ اللّهُ)، [الإخلاص/ ١ ـ ٢]، فحذف النون لالتقاء الساكنين وقد جاء ذلك في الشعر كثيراً، قال:

حُـمَـيْـدُ الـذي أَمَـجٌ دارُهُ
أخُـو الخَمْـر ذو الشَّيبـة الأصلَعِ[٥]

---

(١) في (ط): معاقبة للألف. والجرافس: من الإبل: الغليظ، ومن الرجال: الشديد، والجرنفس كذلك.

(٢) رجل عُلبط وعُلَابط: ضخم عظيم. والقطيع من الغنم. وقيل: كل غليظ عُلَبط. وكل ذلك محذوف من فُعَالل، وليس بأصل لأنه لا تتوالى أربع حركات في كلمة واحدة (اللسان: علبط) وانظر سيبويه ٢/٣٣٥ و٣٥١.

(٣) في (ط): فكما.

(٤) وهي رواية عن هارون عن أبي عمرو، وسيأتي الكلام عنها في آخر الكتاب مبسوطاً.

(٥) البيت في النوادر ٣٦٨ (ط الفاتح). والكامل ٣/٨٦ والمقتضب ٢/٣١٣ وأمالي ابن الشجري ١/٣٨٢ نقلاً عن أبي علي. وفي معجم البلدان ١/٢٤٩: أمج: بالجيم وفتح أوله وثانيه والأمج في اللغة العطش؛ بلد من أعراض المدينة، منها حميد الأمجي، دخل على عمر بن عبد العزيز وهو القائل:

شـرِبـتُ الـمُـدام فـلم أُقـلِع
وعـوتـبـتُ فـيـهـا فـلم أَسـمـعِ =

وقال:

إذا غُطَيْفُ السُلَميُّ فَرَّا[1]

وقال:

وحاتمُ الطائيُّ وهَّابُ المئيْ [2]

وقال[3]:

= حميد الذي. . . البيت. وضبطت في الأصل «الأصلعُ» بالضم.

علاه المشيب على حبّها ... وكان كريماً فلم يَنْزِعِ

وانظر الخزانة ٤/٥٥٥ واللسان (أمج).

(١) شطر من أرجوزة وقبله:

لتجدنّي بالأمير برّا ... وبالقناة مدعساً مكرّا

انظر النوادر/ ٣٢١، (ط الفاتح) أمالي ابن الشجري ١/٣٨٣ والإنصاف ٢/٦٦٥ اللسان (دعص ودعس) ومعاني القرآن ١/٤٣١.

(٢) شطر بيت من أرجوزة قالتها امرأة من بني عقيل تفخر بأخوالها من اليمن ومطلعها:

حَيْدَةُ خالي ولَقِيطٌ وعليْ ... وحاتِمُ الطائيُّ وهَّابُ المِئيْ

انظر النوادر/٩١. أمالي ابن الشجري ١/٣٨٣ الخزانة ٣/٣٠٤ اللسان /مأي/ واستشهد في المنصف بالشطر الأول على تخفيف «علي» للقافية (المنصف ٢/٦٨).

(٣) وقبله:

كيف نومي على الفراش ولمّا ... تشمل الشام غارةٌ شعواءُ

وهما في المنصف ٢/٢٣١ برواية: «وتلوي بخدام» ومعاني القرآن ١/٤٣٢ وأمالي ابن الشجري ١/٣٨٣. قال فيه: والخدام: الخلخال. =

تُذْهِلُ الشيخَ عن بَنيهِ وتُبْدِي
عن خِـدامِ العَقيلَةُ العَذْراءُ

وهذا النحو[١] في الشعر كثير، والوجه فيه الحمل على الوجه الآخر، لأنه لم يستقر حذفه في[٢] الكلام، وإن حَصَلت المُشابَهاتُ بين النون وحروف اللين فيما رأيت.

اختلفوا في الهمز وإسقاطِهِ من قوله جلّ وعزَّ: (يُضَاهُونَ) [التوبة/ ٣٠].

فقرأ عاصم وحده: (يُضَاهِئُونَ) بالهمز. وقرأ الباقون: (يُضَاهُون) بغير همز[٣].

قال أبو عبيدة: المضاهاة: التشبيه، ولم يحك الهمزة[٤]، وقال أحمد بن يحيى: لم يتابع عاصماً أَحَدٌ على الهمزة[٥].

و(الَّذين كفروا) [التوبة/٣٠] يشبه أن يكونوا المشركين الذين لا كتابَ لهُم، لأنهم ادَّعَوْا في الملائكةِ أنها[٦] بناتٌ، قال: (ويَجْعَلُوْنَ لِلَّهِ البناتِ) [النحل/٥٧] وقال: (أَلَكُمُ الذَّكَرُ ولَهُ الْأُنْثَى) [النجم/٢١]، وقال: (وإذا بُشِّرَ أحدُهُم بما ضَرَبَ

= أي: ترفع المرأة الكريمة ثوبها للحرب فيبدو خلخالها. وانظر قسم الشروح والتعليقات في المنصف ٢/٤١٦ على البيتين من قبل المحققين.

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): من.

(٣) السبعة: ٣١٤.

(٤) انظر مجاز القرآن ١/٢٥٦.

(٥) في (ط): الهمز.

(٦) في (ط): أنهم.

لِلرَّحْمٰنِ مَثَلاً ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّاً﴾ [الزخرف/١٧] وقال: ﴿وَخَرَقُوا لَهُ بنينَ وبناتٍ بغيرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام/٦][1].

وليس (يُضَاهِئُون) فيمن همز من لفظِ: ضَهْيَاءٍ، لأن الهمزة في ضَهْياء زائِدةٌ بدلالة ضَهْياً[2]، والياءُ أصلٌ ألا ترى أنها لو كانت الياء فيها زائدة لكانت مكسورة الصدرِ؟ وأشبه[3] أن يكون ما قرأ به عاصم من الهمز في (يضاهئونَ) لغة وهي فيما زعمَ الفرَّاء عنهُ لغةُ الطائف[4]، فيكون في الكلمة لغتان مثل: أرجيت وأرجأت، ولا يجوز أن يكون من قولهم: امرأةٌ ضَهياءُ، وذلك أن[5] الهمزة في ضَهياءٍ قد قامت الدلالة على زيادتها، ألا ترى أنهم قالوا: ضهياً[6]؟ فاشتقّوا من الكلمة ما سقطت فيه هذه الهمزة، فاشتقاقهم ضَهياً من ضَهياءٍ وهو[7] بمنـزلة اشتقـاقهم جِرْواض من جُـرائضٍ[8]، ....

---

(١) زيادة من (ط).

(٢) قال سيبويه: وكذلك الهمزة لا تزال غير أولى إلا بثبت، فمما ثبت أنها فيه زائدة قولهم: ضَهْيَاً، لأنك تقول: ضَهْياء كما تقول: عمياء. والضَّهْيَاً: شجر، وهي أيضاً التي لا تحيض. وقالوا أيضاً ضهياء (الكتاب ٣٥٢/٢) وانظر المنصف ١٠٥/١ و١١٠. واللسان (ضها) وقد اضطربت (م) و(ط) في رسم كلمة ضهياً في كل ما سيأتي وقد أثبتنا الهمزة فيها كما يقتضي سياق العبارة.

(٣) في (ط): ويشبه.

(٤) عبارة (ط): وهي فيما زعموا لغة أهل الطائف.

(٥) في (ط): لأن.

(٦) رسمت في الأصل: ضَهْيَآءَ.

(٧) عبارة (م): فاشتقاقهم من ضهياءَ ضَهْيَآءَ هو.

(٨) الجرواض: الجمل الضخم العظيم البطن. والجـرائض: الأكول، الشديد =

وشِنْذَارةٍ[١] من شَنْذَارة[٢]، وزوْبَرَ من زئبرٍ، وزعموا[٣] أنهم يقولون: زوبر الثوب إذا خرج زِئْبَرُهُ؛ [فكذلك يعلم من ضَهيأ زيادة الهمزة في ضَهْياءٍ][٤] وأمرٌ آخر يعلمُ منه زيادة الهمزة في ضَهياءٍ، وذلك أنه لا يخلو من أن يكون فعْلاً مقصوراً أو فَعْيَلاً[٥]، فلا يجوز أن يكون فَعْيَلاً لأن ذلك بناءٌ لم يجىءْ في كلامهم، وما كان من هذا النحو الياء زائدةٌ فيه، كان مكسورَ الصدر، نحو: حِذْيَمٍ، وعِثْيَرٍ، وحِمْيَرٍ، وطِرْيَم[٦] وقالوا في مَرْيَم، ومَزْيَد، وَمَدْيَن[٧]: إنها مَفْعَل جاءت على الأصل وليس بفَعْيَلٍ، لأنّ ذلك لو كان إياه، لكان مكسور الصدر، ومن ثمّ قالوا في يَهْيَرَّى[٨]: إن الياء الأولى زائدة، ولو خفّفت فقلت: يَهْيَرٌ كانت

= القصل بأنيابه الشجر. انظر (اللسان: جرض) وانظر المنصف ١٠٦/١.

(١) رجل شنذارة: أي غيور. اللسان /شذر/.

(٢) في (ط) وشيذارة من شيذار.

(٣) في (ط): زعموا.

(٤) قراءة العبارة ما بين معقوفين في (م): فكذلك يعلم من ضهيآء أن الهمزة في ضهياءٍ. وكتبت كلمة قصر فوق ألف ضهياء الأخيرة.

(٥) قراءة (ط): مقصورٌ أو فعيلٌ.

(٦) الحِذْيَمُ: الحاذق الشديد، والعثير: الغبار، والطريم: السحاب ـ أو العسل ـ أو الطويل. (انظر اللسان).

(٧) عبارة (ط) بعد قوله طريم: ومَزْيَد ومَدْين ومَرْيم قالوا إنها.

(٨) اليَهْيَرُّ ـ بياءين ـ واليَهْيَرّى: الماء الكثير، وذهب ماله في اليهيّرى، أي: الباطل (اللسان هير) قال سيبويه ٣٤٤/٢، وقالوا: يهيّرى، فليس شيء من الأربعة على هذا المثال لحقته ألف التأنيث، وإنّما كان هذا فيما كان أوله حرف الزوائد، فهذا دليل على أنها من بنات الثلاثة، وعلى أن الياء الأولى زائدة. ولا نعلم في الأربعة على هذا المثال بغير ألف. وقالوا: يَهْيَرّ فحذفوا كما حذفوا مِرْعِزّى.

الأولى أيضاً هي الزائدة، دون الثانية، لأنك لو حكمت بزيادة الثانية، لوجب أن يكون فَعْيَلاً [١]، وذلك بناء قد رفضوه فلم يستعملوه.

وأما[٢] من قال: يجوز أن يكون فَعْيَلاً[٣] و(يُضَاهِئون) مشتق منه؛ فقول لم يذهب إليه أحد عَلِمْنَاه، وهو ظاهر الفساد، لإتيانه ببناء لم يجيء في كلامهم.

فإن قال: فقد جاء[٤] أبنية في كلامهم لا نظير لها، مثل: كَنَهْبُلٍ، فأجوِّز فَعْيَلَ، وإن لم يجيء كما جاء: كَنَهْبُلٌ ونحوه.

قيل له: فأجز في غِزْوِيْتٍ أن يكون: فِعْويلاً أو فِعْليلاً، وإن كان فِعْويلٌ لم يجيء واستدلّ على ذلك بمجيء كَنَهْبُل، كما استدلَلْتَ على جواز فَعْيَل: بقَرَنْفُلٌ وكَنَهْبُلٌ، وجوّز أن يكون فَعْويلٌ، وإن لم يجيء ذلك في كلامهم، كما جاء قَرَنْفُلُ وكَنَهْبُل، وجوِّز أيضاً أن يكون فِعْليلاً، وإن كان[٥] حروف اللين لم تجيء أصولاً في بناتِ الأربعةِ، واستُدلَّ عليه كما جاز أن يكون: رَنَوْنَاةٌ، فَعَوْعَلَةً، من الرنا[٦] مثل: غَدَوْدَن، وكما جاز

(١) في (ط): فعيلٌ.
(٢) في (ط): فأما.
(٣) في (ط): فعيلٌ.
(٤) قراءة (ط): فإن قال قد جاءت في الكلام نحو.
(٥) في (ط): كانت.
(٦) كتب على هامش (م): فوقها من رنا ـ يرنو.

أن يكون فَعَلْعَلٌ مثل: حَبَرْبَر[١]. وكما جاز أن يكون فَعَلْناً مثل: عَفَرْناً، وعَرَضْناً، وهذا نقضٌ للأصول[٢] التي عليها عمل العلماء، وهدمٌ لها، وإنّما أدخله في هذا ما رامه من اشتقاق (يضاهئون)، وقد يجوز أن تجيء الكلمة غير مشتقة، وذلك أكثر من أن يحصىٰ.

وأما[٣] ما ذهب إليه من أن الهمزة زائدة في: غِرْقِىء[٤] فخطأ قد قامت الدلالة على فساده، وذلك أن أبا زيد قد حكى أنهم يقولون: غَرْقَأَتِ الدجاجةُ بيضَها، والبيضة مُغَرْقَأَة به[٥] وليس في الكلام شيء على فَعْلَأَت، إلا أنْ يَزعُم أنه يثبت هذا أو يجيزه، كما جاء، كَنَهْبُل، فإن رُكِّب هذا قيل له: فجوِّزْ في مَنْجَنيق أن يكون: مَنْفَعِيلاً[٦]، وإن كان لم يجىء هذا النحو، على أنّ هذا أشبه مما ارتكبه، لأنه يكون في توالي الزائدتين[٧] في أوّلها مثل: إنْقَحْلٍ[٨]. وليس هذا بقول يُعرَّجُ عليه، ولا يُصغىٰ إليه، ويلزمه أنْ يكون حماطة[٩]: فَعْللة، وقد انقلبت

---

(١) يقال: ما أصبت منه حبربراً، أي: ما أصبت منه شيئاً.

(٢) في (م): الأصول.

(٣) في (ط): فأما.

(٤) الغرقىء: قشر البيضة.

(٥) زيادة في (ط).

(٦) في (ط): منفعيلٌ.

(٧) في (ط): الزيادتين.

(٨) يقال: رجل إنْقَحل وإمرأة إنْقَحلة، بكسر الهمزة: مُخْلَقان من الكبر والهرم (اللسان قحل).

(٩) الحماطة: حرقة وخشونة يجدها الرجل في حلقه. (اللسان حمط).

الألفُ عن حرف علة[١].

فإن قال: هذا بناءٌ لم يجىء، قيل له: جَـوِّزْ مجيئَه، واجْعَلْهُ بمنزلة كَنَهْبُل[٢]، وما ذكرتَهُ.

واتفقوا على همز[٣] (النَّسِيْءُ) [التوبة/٣٧] وحده، وكسر سينه، إلا ما حدّثني به محمد بن أحمد بن واصل قال: حدثنا محمد بن سعدان، عن عُبَيْد بن عقيل عن شِبلٍ عن ابن كثيرٍ أنه قرأ: (إنَّما النَّسْءُ زيادة) على وزن النَّسع.

حدثني ابن أبي خيْثَمَة، وإدريس، عن خلف، عن عبيد، عن شبل، أنه قرأ: (النَّسيُّ) مشدّدة الياء بغير همز. وقد رُوي عن ابن كثير: (النَّسْيُ) بفتح النون وسكون السين وضم الياء مخففة، قال أبو بكر: والذي قرأت به على قنبل (النّسِيءُ) بالمد والهمز مثل أبي عمرو، وكذلك الناس عليه بمكة[٤].

قال أبو عبيدة فيما روى عنه التَوَّزِيُّ في قوله تعالى[٥]: (إنَّما النَّسِيءُ زيادَةٌ في الْكُفْرِ):كانوا قد وكَّلوا قَوْماً مِنْ بَنِي كِنَانَةَ يقال لهم: بنو فُقَيْم، فكانوا يؤخّرون المحرّمَ، وذلك نَسْءُ[٦] الشهـورِ، ولا يفعلون ذلك إلا في ذي الحجـة إذا اجتمعَت

---

(١) في (ط): عن حرف العلة.

(٢) في (ط): الكنهبل.

(٣) في (ط): اتفقوا على همزة. . .

(٤) السبعة: ٣١٤.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) رسمت في الأصل الهمزة على الألف: نَسْأُ.

العربُ للموسم، فينادي منادٍ[١]: [أَنِ افعلوا ذلك لحرب أو لحاجة وليس كلَّ سنةٍ يفعلون ذلك][٢]؛ فإذا أرادوا أن يُحلّوا المُحَرَّم، نادوا: هذا صَفَرٌ، وإن المحرم الأكبر صفر، وربّما جعلوا صفراً محرَّماً مع ذي القعدة، حتىٰ يذهب الناس إلى منازلهم، إذا نادى المنادي بذلك، وكانوا يسمُّون المحرم وصفَراً: الصَّفَرَيْن، ويقدّمون صفراً سنة ويؤخرونه، والذي كان يَنْسَؤها، حتىٰ جاء الإسلامُ: جُنادةُ بنُ عوفِ بنِ أبي أميّة، وكان في بني عَدْوانَ[٣] قبل بني كنانة[٤].

[قال أبو علي][٥]: ووجه[٦] قراءة ابنِ كثير: (النَّسْءُ) أن هذا تأخير، وقد[٧] جاء النَّسْءُ في أشياء معناها التأخير. قال أبو زيد: نسأتُ[٨] الإبلَ في ظِمئِها، فأنا أنسؤها نَسْئاً: إذا زدتَها في ظمئها يوماً أو يومين، أو أكثر من ذلك، والمصدر: النَّسْء. قال أبو زيد: ويقال: نَسَأتُ الإبلَ عن الحوض فأنا أَنْسَؤُها نَسْئاً إذا أخَّرْتُها عنه.

وحجة من قرأ[٩]: (النَّسِيْءُ) أنه كأنَّه أكْثَرُ في

(١) في (م) ومجاز القرآن: منادي، بإثبات الياء.

(٢) ما بين معقوفين ساقط من مجاز القرآن مع الفاء من إذا.

(٣) عدوان بالتسكين: قبيلة من قيس، واسمه الحارث بن عمرو بن قيس، وإنما قيل ذلك لأنه عدا على أخيه فهمّ بقتله (التاج: عدو).

(٤) مجاز القرآن ١/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩ (الحاشية).

(٥) سقطت من (م).

(٦) في (ط): وجه.

(٧) في (م): قد.

(٨) في (ط): قد نسأت.

(٩) في (ط): قال.

هذا[١] المعنىٰ، قال أبو زيد: أنسأتَه الدَّيْنَ إنساءً إذا أخرتَهُ عنه. واسمُ ذلكَ النسيئةُ، والنَّسَاءُ؛ فكأنّ النسيءَ في الشهور: تأخير حرمةِ شهر إلى شهر آخر ليست له تلك الحرمة، فيُحرِّمُون بهذا التأخير ما أحلّ الله، ويحلّون ما حرَّم الله، كما قال تعالى[٢]: ﴿يُحِلُّونَهُ عَامَاً وَيُحَرِّمُونَهُ عَاماً لِيُوَاطِئُوا عِدَّةَ ما حَرَّمَ اللَّهُ فَيُحِلُّوا مَا حَرَّمَ اللهُ﴾ [التوبة/٣٧] ألا ترى أن المحرم عَيْنُ الشهر لا ما يوافقه في العدة، كما أن المحرّم فيه الإفطارُ على غير المريض والمسافر عَيْنُ رمضان.

و(النسيء): مصدرٌ كالنذير والنَّكِير، وعذير الحي، ولا يجوز أن يكون فعيلاً بمعنىٰ مفعول، كما قال بعض الناس لأنه إن[٣] حُمِلَ على ذلك، كانَ معناه: إنما المؤخَّرُ زيادةٌ في الكفر، والمؤخَّرُ الشهر وليس الشهر نفسُه بزيادةٍ في الكفر، وإنّما الزيادةُ في الكفر تأخيرُ حرمةِ الشهر إلى شهرٍ آخر ليست له تلك الحرمة؛ فأما نفسُ الشهر فلا.

وأما ما رُويَ عن ابْنِ كثير (إنَّما النَّسْيُ) بالياء، فذلك يكون على إبدال الياء من الهمزة، ولا أعلمها لغةً في التأخير، كما أنَّ أرجيْتُ: لغةٌ في أرجأتُ.

وما روي عنه من قوله: (النَّسِيُّ) بتشديد الياء، فعلىٰ تخفيف الهمزة[٤]، وليس هذا القَلْبُ مثلَ القَلْبِ في النَّسْيِ لأن

(١) سقطت من (ط).
(٢) سقطت من (ط).
(٣) قراءة (ط): لأنه إذاً إن.
(٤) في (ط): الهمز.

النسيَّ بتشديد الياء: على وزن فعيل، تخفيفٌ قياسيٌّ، وليس النَّسْيُ كذلك، كما أن مَقْرُوَّةً في مَقْروءة: تخفيف قياسي، وسيبويه لا يجيز نحو هذا القلب الذي في (النَّسْيِ) إلا في ضرورة الشعر، وأبو زيد يراه ويروي كثيراً منه عن العرب.

اختلفوا في فتح الياء وكسر الضَّاد وضمِّ الياء وفتح الضّاد من قولِهِ تعالى[1]: (يَضِلُّ بِهِ الَّذينَ كَفَرُوا) [التوبة/ ٣٧].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمروٍ وعاصمٌ في رواية أبي بكر وابنِ عامرٍ (يَضلُّ بِهِ) بفتح الياء وكسرِ الضاد.

وقرأ عاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي: (يُضَلُّ بِهِ) بضم الياءِ وفتح الضاد[2].

قال أبو علي: وجه من قرأ: (يَضِلُّ) أن (الَّذينَ كَفَرُوا) لا يخلون من أن يكونوا مُضِلِّين لغيرهم، أو ضالين هم في أنفسهم، وإذا[3] كان كذلك، لم يكن في إسناد الضلال إليهم في قوله: (يَضِلُّ) إشكال ألا ترى أن المضلَّ لغيره ضالٌّ بفعله إضلالَ غيره؟ كما أنّ الضالّ في نفسه الذي لم يضلَّه غيرُه لا يمتنعُ إسنادُ الضلال إليه.

وأما (يُضَلُّ) فالمعنى فيه[4] أنَّ كُبَرَاءَهم أو أتباعهم[5]

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) السبعة: ٣١٤.

(٣) في (ط): فإذا...

(٤) زيادة من (ط).

(٥) في (ط): وأتباعهم.

يُضلُّونَهم بـأمرهم إيـاهُمْ بحملهم[1] علىٍ هـذا التـأخيـر في الشهور، وزعموا أنّ في التفسير: أنّ رجلاً من كنانة يقال له: أبو ثمامة، كان يقول للناس في منصرفهم من الحج: إن آلِهَتَكُمْ قد أَقْسَمَتْ لَتُحَرِّمُنَّ، وربما قال: لَتُحِلُّنَّ، هذا الشهرَ، يعني: المحرم، فيُحِلُّونَه ويحرِّمون صفراً، وإن حرّموه أحلّوا صفراً، وكانوا يسمّونهما الصَّفَرين، فهذا إضلالٌ من هذا المنادي لهم، يحملهم بِنِدائِهِ على ذلك، وقوله تعالى[2]: (يُضَلُّ) يُفْعَلُ من هذا.

وزعموا أنّ في حرفِ ابن مسعودٍ (يُضَلُّ به الذين كفروا)، ويقوّي ذلك: ما أُتْبِعَ هذا من الفعلِ المسندِ إلى المفعول، وهو قوله: (زُيِّنَ لَهُمْ سُوْءُ أَعْمَالِهِمْ) [التوبة/٣١]. أَيْ: زَيَّنَ لَهُمْ ذلك حَامِلُوهُم عليه، وداعُوهُم إِلَيْهِ. ولو قُرِئَ: (يُضِلُّ بِهِ الـذينَ كَفَرُوا) لَكـانَ الذينَ كَفَـرُوا في موضـعٍ رفعٍ، بـأنهم الفاعلون[3]، والمفعول به محذوف تقديره: يُضِـلُّ بِهِ الـذين كفروا تابعهيم والآخذين بذلك، ومعنى: (يُضِلُّ به الذين كفروا) يُضلَّ بنَسْءِ الشهور.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله [جل وعز][4] (أَنْ يُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ) [التوبة/٥٤] فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: (أَنْ تُقبَلَ) بالتاء.

---

(١) في (ط): بحملهم لهم. . .

(٢) عبارة (ط): فقوله يضل.

(٣) في (ط): فاعلون.

(٤) سقطت من (ط).

وقرأ حمزة والكسائي: (أن يُقبَل) بالياء[1].

قال أبو علي: وجه القراءة بالتاء أنَّ الفعل مسند إلى مؤنث في اللفظ، فأُنِّثَ ليُعْلَمَ أنَّ المسند إليهِ مؤنثٌ.

ووجه الياء أنْ التأنيثَ ليس بتأنيث حقيقي، فجاز أنْ يُذَكَّرَ كما قال تعالى[2]: (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ] [البقرة/ ٢٧٥] (وأخذ الَّذيْنَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ) [هود/٦٧].

قال أحمد: كلُّهم قرأَ (يَلْمِزُكَ) [التوبة/٥٨] بكسر الميم: إلا ما روى حَمَّادُ بنُ سَلَمة عن ابنِ كثيرٍ فإنّه روى عنه: (يُلامِزُكَ) حَدَّثَني بذلك محمدُ بنُ الجَهْم عن ابنِ أبي أميّةَ البصري، عن حَمَّاد بنِ سَلَمة، وحَدَّثني الصُّوفي، عن روح بن عبد المؤمن، عن محمد بن صالح، عن شبل، عن ابن كثير وأهل مكة: (يلمُزُكَ) و(يلمُزُون) [التوبة/ ٧٩] برفع الميم فيهما. وحدثني أبو حمزة الأنسي قال: حدثنا حجاج بن المنْهالِ قال: حدثنا حمّاد بن سلمة قال: سمعت ابن كثير يقول: (يلمُزُكَ) بضم الميم[3].

أبو عبيدة: (يلمِزُكَ) أي: يعيبُك، قال زياد الأعجم:

إذا لقيتُكَ تُبدي لي مكاشَرَةً
وإن تغيبْتُ كنتَ الهامزَ اللُّمَزَهْ[4]

---

(١) السبعة: ٣١٤.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) السبعة: ٣١٥.

(٤) مجاز القرآن ١/٢٦٢ ـ ٢٦٣ وجاء عجزه برواية: «وإن أغيب فأنت العائب =

وقـال قتادة: يلمـزك: يطعن عليـك، والعيبُ والـطعن يشملاَنِ ما يكونُ فيهما في المغيب، وما يكون في المشهَدِ. وفي الشِّعر دلالةٌ على قَدْحِهِ فيه، وطَعْنِهِ عليه في المغيب، لقوله: تَغَيَّبْتُ، فيكون الهمز الغيبة[1]، وكذلك قوله [تعالى][2]: ﴿هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيْمٍ﴾ [القلم/١١] يجوز أن يُعنى الغيبة[3].

وحكى بعضُ الرواةِ أَنَّ أَعْرابِيَّاً قيلَ له: أتهمِز الفـارَةَ؟ قال[4]: تَهْمِزُها الهِرَّةُ، فأوقع الهمز على الأكل. فالهمز كاللمز. وقال عز وجل[5]: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً﴾ [الحجرات/١٢].

وكـأنَّ الهمزَ أُوْقِـعَ على الأكلِ لمَّـا كان غيبـةً، وقال الأصمعي: فلان ذو وقيعةٍ في الناس إذا كان يأكُلُهُم، فلما أوقع الأكلُ عليهِ حَسُنَ أن يُسْتَعْمَلَ في خلافِـه: الغَرْثُ، فلذلـك قال[6]:

= اللمزة» وهو في اللسان (همز).
(١) في (ط): هو الغيبة.
(٢) سقطت من (ط).
(٣) في (ط): يعني به الغيبة.
(٤) في (ط): فقال.
(٥) سقطت من (ط).
(٦) عجز بيت لحسان بن ثابت وصدره:
حَصَانٌ رزانٌ ما تُزَنُّ بريبة

وقد قاله في أم المؤمنين عائشة. غرثى: وصف المؤنث من الغرث وهو الجوع. ما تُزَنُّ: أي ما تُتّهم. والغوافل: ج غافلة، يعني: أنها لا تغتاب أحداً. انظر: ديوانه/٩٤ والإنصاف ٧٥٩/٢ ـ اللسـان /غرث/ وزن/.

وتُصْبحُ غَرْثَىٰ مِنْ لُحومِ الْغَوَافِلِ

والذي جاءَ في الآية من اللمز، عُنِيَ به المشهدُ فيما دلَّ عليه ٱلْأَثَرُ، والمعنىٰ على حذف المضاف[1] التقدير: يَعيبُكَ في تفريق الصدقات.

ومن قَرَأَ: (يُلامِزُكَ) فينبغي أن يكون فاعَلْتُ فيه من واحدٍ نحو: طارقْتُ النَّعل، وعافاهُ اللهُ، لأنّ هذا لا يكون من النبيِّ ﷺ[2].

فأمّا يلمُزكَ ويلمِزُكَ[3]، فلغتان مثل: يعكُفُ ويعكِفُ، ويحشُرُ ويحشِرُ، ويَفْسُقُ ويَفْسِقُ.

اختلفوا في التثقيل والتخفيف من قوله عز وجل[4]: (هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ) [التوبة/ ٦١]. فقرأ نافع وحده: (هُوَ أُذْنٌ قُلْ أُذْنُ خَيْرٍ لَكُمْ) بإسكان الذال فيهما.

وقرأ الباقون: بتثقيل الأذُن، وكلّهم يضيف [(أذنُ) إلى (خير)][5].

قال أبو علي: من قال: (أُذْنٌ) فهو تخفيف من أُذُنٍ، مثل: عنُقٍ، وطُنُبٍ، وَظُفُرٍ. وكل ذلك يجيء على[6]

---

(١) في (ط): الإضافة.

(٢) في (ط): عليه السلام.

(٣) في (ط): يلمُزُ ويلمِزُ.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) السبعة: ٣١٥ وما بين معقوفين زيادة منه، وسيذكرها المصنف في الشرح.

(٦) في (ط): فيه.

التخفيف، ويدلّك على اجتماع الجميع في الوزن الاتفاقُ في التكسير، تقول: أُذُنٌ، وآذَانٌ، كما تقول: طُنُبٌ وأطنابٌ، وعُنُقٌ وأعناقٌ، وظفرٌ وأظفارٌ.

فأمّا القول في أذُن في[1] الآية إذا خففت أو ثقّلت، فإنه يجوز أن يطلق على الجملة، وإن كانت عبارَةً عن جارحةٍ منها. كما[2] قال الخليل في الناب من الإِبلِ: إنَّهُ سُمِّيَتْ به لمكان الناب البازِلِ، فُسميت الجماعة[3] كُلُّها به، وقريبٌ من هذا قولُهُم للمرأةِ: ما أنتِ إلا رُجَيْلٌ، وللرجل: ما أَنْتَ إلاَّ مُرَيَّةٌ، ويدلّ على أنهم أرادوا النَّابَ قولهم، في التصغير: نُيَيْبٌ، فلم يُلحقوا الهاءَ ولو كُنْتَ مُصغِّراً لها على حدِّ تصغير الجملة[4] لألحَقْتَ الهاءَ في التحقير، كما تُلْحِقُ في تحقير قَدَمٍ ونحوها، وعلى هذا قالوا للمرأة: إنما أنتِ بَظْرٌ، فلم يؤنّثوا حيث أرادُوا الجارحَةَ دون الجُمْلَة، وقالوا للربيئة: هو عين القوم، وهذا عينُهُم.

ويجوز فيه شيءٌ آخر، وهو أن الاسم يجري عليه كالوصف له لوجود معنى ذلك الاسم فيه وذلكَ كقول جرير[5]:

تَبْدُو فتُبدي جمالاً زانه خَفَرٌ
إذا تزأزأت السُّودُ العناكيبُ

---

(١) في (ط): من.

(٢) سقطت من (م).

(٣) في (ط): الجملة.

(٤) في (ط): التصغير للجملة.

(٥) التزأزؤ: شدة العَدْو وسرعته. انظر ديوانه/٣٣.

فأجرى العناكيبَ وَصفاً عليهن، يريدُ بـهِ[١]: أنَّهن في الحقارةِ والدَّمَامَةِ، كالعناكيب.

وأنشد أبو عثمان[٢]:

مِئْبَرَةُ العُرْقُوبِ إشْفَى المِرْفَقِ

فوصف المِرفقَ بالإشْفى [٣]، لِمَا أراد من الدقّة والهُزال، وخلافِ الدَّرَمِ [٤]، وقال آخر[٥]:

فَـلَولا اللهُ والـمُـهْـرُ الـمُـفَـدَّى
لأُبْـتَ وَأَنْـتَ غِـربَـالُ الإهَـابِ

فجعله غِربالاً لكثرةِ الخروقِ فيه من آثار الطعن، وكذلك قوله[٦]:

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) شطر بيت من الرجز لا يعرف قائله والإشفى في الأصل: المثقب ـ الذي للأساكفة، عنى أن مرفقها حديد كالإشفى (اللسان شفي). انظر الخصائص ٢/٢٢١، ٣/٢٩٥، المخصص ١/٨١ ـ ١٥/١٠٦.

(٣) في (م): بأشفى، وهي في الشعر بفتح الهمزة كذلك والصواب ما في (ط).

(٤) الدرم: استواء الكعب وعظم الحاجب. انظر اللسان /درم/.

(٥) ينسب البيت إلى حسان بن ثابت أو عفيرة بنت طرامة. وليس في ديوان حسان. انظر الخصائص ٢/٢٢١، ٣/١٩٥ الهمع ٢/١٠١ الدرر ٢/١٣٦ شرح الألفية للأشموني ٣/١٦.

(٦) البيت من شواهد سيبويه ١/٢٥٣ وهو غير منسوب مع آخر قبله.
أراد أنه عظيم البطن كامرأة متئم تم لها تسعة أشهر ودخلت في العاشر واتكأت على مرفقيها فنتأ بطنها وعظم.
انظر شرح المفصل ١/٣٦.

حِضَجِـرٌ كـأُمِّ التـوأمين تَـوَكَّـأَتْ
على مِـرْفَقَيْهـا مُسْتَـهِلَّةَ عَـاشِـر[١]

لمّا أراد وصفَهُ بالانتفاخِ والضِّخَم، وأنّـهُ ليسَ بضربٍ خفيفٍ، فيكونَ متوقداً مُتَنَبِّهاً لما يُحتاج إليه، فكذلك قوله: (هو أذُنٌ) أُجْرِي على الجملة اسمُ الجارِحةِ لإرادتِهِ كثْرَةَ استعمالِه لها في الإصغاء بها.

ويجوزُ أن يكونَ فُعُلاً من أَذِنَ يَأْذَنُ، إذا استمع، والمعنىٰ أنه كثير الاستماع مثلَ شُلُلٍ وأُذُنٍ[٢] وسُجُحٍ، ويقوّي ذلك أنَّ أَبَا زَيْدٍ قال: قالوا رَجُلٌ أُذُنٌ، وَيقَنٌ، إذا كان يُصدِّقُ بكُلِّ ما يَسْمَعُ، وكما[٣] أَنَّ يَقَن صفة، كبطلٍ، كذلك: أذُنٌ كشُلُلٍ، وقالوا: أَذِنَ يَأْذَنُ: إذا استمع وفي التنـزيل: (وَأَذِنَتْ لِـرَبِّهَا) [الانشقاق/٢] أي: اسْتمعت، وقالـوا: إيذن لكـلامي، أي: استمع له، وفي الحديث: «ما أذن الله لشيءٍ كَأَذَنِهِ لنبيٍّ»[٤]، وقال الشاعر[٥]:

---

(١) جاء على حاشية (ط) عبارة: بلغ سماعاً.

(٢) في (ط): شلك وأنف.

(٣) في (ط): فكما..

(٤) الحديث بهذا اللفظ أخرجه مسلم في صلاة المسافرين رقم ٢٣٤ (٧٩٢) وأخرجه البخاري في كتاب التوحيد برقم ٧٤٨٢ بلفظ: «ما أذن الله لشيء ما أذِن للنبي ﷺ يتغنى بالقرآن..» وهو من حديث أبي هريرة. ونقل البغدادي كلام أبي علي في شرح أبيات المغني في ١٠٢/٨ منه. وانظر اللسان (غنا).

(٥) وهو عدي بن زيد.

انظر شرح حماسة التبريزي ٢٤/٤ والمرزوقي ١٤٥١ واللسان مادة /أذن/ وشرح أبيات المغني ١٠٢/٨.

فـي سَـمـاعٍ يَـأذَنُ الـشـيـخُ لـهُ
[وحـديثٍ مثـلِ مـاذيٍّ مُشـارِ][(١)]

وقولُ الشاعر:

إن همِّي في سَمَاعٍ وَأَذَنْ [(٢)]

تقدير سماعٍ فيه: المسموع[(٣)]، فوضع المصدر موضعَ المفعول، ألا ترى أنك إن لم تَحْمِلْهُ على هذا كان المعنى: إن[(٤)] همّي في سماعٍ وسَماعٍ، وليس كذلك! ولكن المعنى: إن[(٥)] همّي في مسموعٍ واستماعِه، فحُذِفَ كما يُحْذَفُ المفعولُ في الكلام، وهو كثير، وخاصَّةً مع المصدر.

قال أحمد: وكلّهم يضيف، [أي: يضيف][(٦)] أُذُناً إلى خير، ولا يصفون أُذُناً بخير، كما رُوِيَ، من قراءةِ مَنْ وَصَفَ الأُذُنَ بالخير، فقال: (أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ).

---

(١) ما بين قوسين زيادة من (ط).

(٢) عجز بيت لعدي بن زيد أيضاً وصدره:

أيّها القلب تعلل بدَدَنْ

انظر أمالي ابن الشجري ٢/٣٦. اللسان مادة /أذن/ و /ددن/ وشرح أبيات المغني ٨/١٠٣.

(٣) عبارة البغدادي التي نقلها عن الحجة هنا هي: فالسماع مصدر بمعنى المسموع.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) سقطت من (ط).

(٦) سقطت من (م) ما بين المعقوفين.

والمعنىٰ في الإضافة: مُسْتَمِعُ خيرٍ وصلاحٍ، وَمُصْغٍ إليه ولا[١] مستمعُ شرٍّ وفسادٍ.

قال أحمد: وكلّهم قرأ: (وَرَحْمَةٌ) [التوبة/ ٦١] رفعاً إلّا حمزة، فإنه قرأ: (أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ وَرَحْمَةٍ) خَفْضاً، حدثني محمدُ ابن يحيىٰ الكسائي قال: حدثنا أبو الحارث قال: حَدَّثنا أَبُو عُمَارَة حمزةُ بنُ القاسم عن يعقوب بن جعفر عن نافع: (وَرَحْمَةٍ) مثلُ حمزةَ [قال أبو بكر][٢] وهو غلطٌ[٣].

قال أبو علي: من رفع فقال: (ورحمةٌ) كان المعنى: أُذُنُ خيرٍ، وَرَحْمَةٌ، أي: مستمعُ خيرٍ ورحمةٌ، فجعله الرحمة لكثرة هذا فيه. وعلى هذا [قوله سبحانه][٤]: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِيْن) [الأنبياء/١٠٧] كما قال: (بالمؤمِنِيْنَ رَؤُوْفٌ رَحِيْم) [التوبة/ ١٢٨] ويجوز أن يقدر حذف المضاف من المصدر[٥].

فأما[٦] الجر في رحمةٍ فعلى العطف على خيرٍ، كأنه: أُذُنُ خيرٍ ورحمةٍ.

فإن قلت: أفيكونُ أُذُنَ رحمةٍ؟

فإن هذا لا يمتنعُ، لأن الأُذُنَ في معنى: مُستَمعٍ في

---

(١) في (ط): لا، بإسقاط الواو.

(٢) زيادة في (ط).

(٣) السبعة: ٣١٦.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) وتقدير الكلام: هل هو أذن خير لكم، وهو ذو رحمة.

(٦) في (ط): وأما الجر. . .

الأقوال الثلاثةِ التي تقدّمت، وكأنه[١] مستمعُ رحمةٍ، فجاز هذا كما كان مستمع خيرٍ، ألا ترى أن الرحمةَ من[٢] الخير؟.

فإن قلت: فهلّا استُغْنِي بشمول الخير للرحمةِ وغيرها عن تقدير عطف الرحمة عليه؟ فالقول: إن ذلك لا يمتنع، كما لم يمتنع: (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ) [العلق/١] ثم خَصَّصَ فقال: (خَلَقَ الإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ)، وإن كان قولُهُ: (خَلَقَ) يعمّ الإنسان وغيرَهُ فكذلك الرّحمة، إذا كانت من الخير لم يمتنع أن يُعْطَفَ[٣]، فتُخصَّصَ الرحمةُ بالذِّكْرِ من بينِ ضروب الخَيْر، لِغَلَبَةِ ذلك في وصْفِهِ وكَثْرَتِهِ، كما خُصِّصَ الإنسانُ بالذّكْرِ، وإن كان الخَلْقُ قَدْ عَمَّهُ وغيرَه، والبعدُ بين الجارِّ وما عُطِفَ عليه لا يمنَع[٤] من العطف، ألا ترى أنَّ مَنْ قَرأ: (وَقِيلِهِ يا رَبِّ) [الزخرف/٨٨] إنّما يَحْمِلُهُ على: (وعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ) [الزخرف/٨٥] وعلمُ قيلِهِ.

فإن قلت: أيكونُ الجرّ في (رحمةٍ) على اللام في قوله: (ويؤمِنُ للمؤمنين) [التوبة/٦١]، فإنّ ذلك ليس وجهاً، لأن اللام في قوله: (ويُؤْمِنُ للمُؤْمِنين) على حدّ اللام في[٥] قوله: (رَدِفَ لَكُم) أو على المعنى، لأن معنى يؤمن: يُصَدِّقُ، فَعُدِّيَ

---

(١) في (ط): فكأنه.

(٢) في (ط): مثل.

(٣) في (ط): تعطف.

(٤) في (م): لا يمتنع.

(٥) في (ط): من.

باللام، كما عُدِّيَ مصدِّقٌ به في[١] نحو: (مُصَدِّقاً لِما بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّـوْرَاةِ) [آل عمـران/٥٠] ولا يكـونُ يؤمنُ للرحمـةِ، والمعنى: يُؤْمِنُ الرحمة، لأن هـذا الفعل لا يقـع عليه في المعنى، ألا ترى أنك لا تقول: يُصَدِّقُ الرحمة[٢]؟ وزعموا أنّ الأعمش قرأ: (قُلْ أذُنُ خيرٍ ورحمةٍ لَكُمْ) وكذلك هو[٣] في حرف أُبَيٍّ وعبدِ الله زعموا.

اختلفوا في الياء والنون من قوله [جل وعز][٤]: (إنْ نَعْفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نُعذِّبْ طائِفَةً) [التوبة/ ٦٦].

فقرأ عاصم وحده: (إنْ نَعْفُ عَنْ طائفـةٍ مِنْكُمْ نُعَذِّبْ طائِفَةً) بالنُّون جميعاً. وقرأ الباقون: (إنْ يُعْـفَ عَنْ طائِفَةٍ مِنْكُمْ) بالياء[٥] (تُعَذَّبْ[٦] طَائِفَةٌ) بالتاء[٧].

قال أبو علي[٨]: حدثنا أَحْمَدُ بْنُ محمد البصريُّ قال: حَدَّثَنَا المُؤَمَّلُ بنُ هشامٍ قال: حدثنا إسمعيلُ بنُ عُلَيَّةَ عَن ابنِ

---

(١) سقطت من (م).

(٢) قـال مكي في «الكشف» ١/٥٠٤: ولا يحسن عـطف رحمـة على المؤمنين، لأنـه يصير المعنى: ويؤمن رحمـة، إلا أن يجعل الـرحمـة القرآن، وتكون اللام زائدة، فيصير التقدير: ويؤمن رحمة، أي: يصدق رحمة، أي: القرآن، أي: يصدق القرآن.

(٣) في (ط): هي.

(٤) سقطت من (ط): جل وعز.

(٥) بالياء المضمومة وفتح الفاء (الكشف ١/٥٠٤).

(٦) بالتاء المضمومة وفتح الذال. الكشف (١/٥٠٤).

(٧) السبعة: ٣١٦.

(٨) سقطت من (ط).

أبي نَجيحٍ، عن مُجَاهِدٍ في قوله سبحانه[١]: (وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ المُؤْمِنين) [النور/٢] قال: أَقَلُّهُ رَجُلٌ، وقال عطاء: أَقَلُّهُ رَجُلَان. حجة من قال: (إِنْ نَعْفُ) قولُهُ: (ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ) [البقرة/٥٢].

ومن قال: (إِنْ يُعْفَ) فالمعنى: معنى نَعْفُ، وأَمَّا تُعَذَّبْ: بالتاء، فلأنَّ الفِعلَ في اللفظِ مُسْنَدٌ إلى مؤنّث.

اختلفوا في ضمِّ السين وفتحِها من قوله تعالى[٢]: (دَائِرَةُ السَّوْءِ) [التوبة / ٩٨] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (دائِرَةُ السُّوْءِ) بِضَمِّ السِّينِ، وكذلك في سورة الفتح [الآية: ٦].

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (السَّوْء) بفتح السين فيهما، ولم يُخْتَلَف في غيرهما.

حدثني الصوفيُّ عن روْحِ بنِ عبدِ المؤمنِ عنْ مُحمَّدِ بنِ صالحٍ عنْ شِبْلٍ عنِ ابنِ كثيرٍ: (دائِرَةُ السَّوْءِ) بفَتْحِ السِّيْنِ، وكذلك في سورة[٣] الفتح بالنصب.

وقرأ ابن مُحَيْصِنٍ: (السُّوءِ) بضم السين[٤].

قال أبو علي: الدائرة لا تخلو من أحد أمرين: إما أن تكون صفة قد غَلَبَتْ، أو تكون بمنزلة العافية، والعاقبة،

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) السبعة: ٣١٦.

والصفة أكثر في الكلام، وينبغي أن [يكون][1] يُحْمَلُ عليها؛ فالمعنى فيها أنها [2] خَلَّةٌ تحيط بالإِنْسانِ حتىٰ لا يكون له عنها[3] مخلَصٌ،يبيّنُ ذلك أن ما جاء في التنزيل منه يدلّ على هذا المعنى، فمن ذلك قوله سبحانه[4]: ﴿نَخْشَىٰ أَنْ تُصِيبَنَا دائِرَةٌ﴾ [المائدة/٥٢] وقال تعالى[5]: ﴿الظَّانِّينَ باللهِ ظَنَّ السَّوءِ عليهم دائرةُ السَّوْءِ﴾ [الفتح/٦] وقال: ﴿وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ الدوائِرَ عليهِمْ دائِرَةُ السَّوْءِ﴾ [التوبة/٩٨].

فإن قلت: فما معنى إضافَتِه إلى السُّوْءِ أو إلى السَّوْءِ؟ فإنّه على وجه التأكيد، والزيادة في التبيين، ولو لم يضف لعُلِمَ هذا المعنىٰ منها، كما أن نحو قوله: لَحْيَيْ رأسِهِ، وشمسُ النَّهارِ، كذلك، ولو[6] لم يُضَافَا عُرِفَ مِنْهُمَا هذا المعنى الذي فُهِمَ بالإِضافة.

وأما[7] إضافَتهما إلى السُّوءِ أو إلى السَّوء، فالقول فيه: إن السّوءَ يُرادُ به الرداءَةُ والفسادُ، فهو خلاف الصدق الذي في قولك: ثَوْبُ صِدْقٍ، وليس الصدقُ من صدقِ اللسان الذي هو خِلافُ الكَذِبِ، كما أن السَّوءَ ليسَ من سؤته في المعنى، وإن

---

(١) زيادة في (م).
(٢) سقطت أنها من (م).
(٣) في (ط): منها.
(٤) سقطت من (ط).
(٥) سقطت من (ط).
(٦) في (ط): لو لم.
(٧) في (ط): فأما.

كان اللفظ واحداً يدلّك على ذلك أنّك تقول: ثوبُ صدق، فتضيفه[١] إلى ما لا يجوزُ عليهِ الصدقُ والكذبُ في الأخبارِ. فأمّا دائِرةُ السُوءِ بالضم فكقولِكَ[٢]: دائرةُ الهزيمةِ ودائرةُ البلاءِ، فاجتمعا في جَوازِ إضافةِ الدائِرةِ إليهما من حيثُ أُريدَ بكلٍّ واحدةٍ منهُما الرداءة والفسادُ، فمن قالَ: (دائرةُ السَّوْء) فتقديره الإضافة إلى الرداءةِ والفساد.

فمن[٣] قال: دائرةُ السُّوءِ فتقديرُهُ دائرةُ الضرر والمكروه، من ذلك[٤]: سؤتُهُ مَساءَةً ومسائِيةً، والمعنيان يتقاربان.

قال أبو زيد: قال العدوي: (علَيهِمْ دَائِرَةُ السُّوءِ) [الفتح/٦]، و(أُمْطِرَتْ مَطَرَ السُّوءِ) [الفرقان/٤٠] فَضَمَّ أوائِلَهُما، وقال: رَجُلُ سَوءٍ، ففتح أولها.

وقال أبو الحسن: (دائِرةُ السَّوْءِ)، كما تقول: رَجُلُ السَّوْءِ، وأنشد[٥]:

وَكُنْتَ كَذِئبِ السَّوْءِ لمَّا رَأَىْ دَماً
بصاحبِهِ يوماً أَحَالَ علَى الدَّمِ

---

(١) في (ط): فتضيف.

(٢) في (ط): فكقوله.

(٣) في (ط): ومن.

(٤) في (ط): من قولك.

(٥) البيت للفرزدق من قصيدة في ديوانه ٢/٧٤٩ والتنبيه للبكري ص ٣٦. قال فيه: إن الذئاب إذا رأت ذئباً قد عقر وظهر دمه، أكبّت عليه تقطعه وتمزقه وأنثاه معها تصنع كصنيعها. اهـ. وفي اللسان (حول) أحال الذئب على الدم: أقبل عليه؛ قال الفرزدق: فكان كذئب... البيت. وانظر السمط ١/٢٤٣.

قال: وقُرِئَتْ (دَائِرَةُ السُّوْءِ) وفي[١] ذا القياس تقول: رجلُ السَّوْءِ، قال: وذا ضعيفٌ إلا أنك إذا قلت: كانت عليهِمْ دائرةُ السُّوْءِ كان أحسن من رَجُلِ السُّوْء، ألا ترى أنك تقول: كانت عليهم دائِرةُ الهزيمة؟ قال: والرجلُ لا يُضاف إلى السُّوءِ، كما يُضافُ هذا، لأن هذا تفسيرهُ[٢]: الخَيْرُ والشَرُّ، كما يقول: سلكتُ[٣] طَرِيقَ الشَرِّ، وتركتُ طريقَ الخيرِ[٤].

اختلفوا في التخفيفِ والتثقيل من قوله [جلَّ وعز][٤]: (أَلَا إِنَّها قُرْبَةٌ لَهُمْ) [التوبة/ ٩٩] فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ، وحمزةُ، والكسائي: (قُرْبَةٌ لَهُمْ) خفيفةً.

واختُلِفَ عن نافع، فروَىَ ابنُ جمَّازٍ، وإسمعيلُ بنُ جعفرٍ، عنه في رواية الهاشمي سليمان بن داود وغيرِه، وورشٌ، والأصمعيُّ، ويعقوبُ بن جعفر: (قُرُبَةٌ) مثقّلٌ، وروى قالون والمسيبيّ وأبو بكر بن أبي أويس: (قُرْبَةٌ) خفيفة، ولم يختلفوا في (قُرُبَات) أنها مثقّلة[٥].

قال أبو علي: لا تخلو (قُرْبَةٌ) من أن يكون الأصل فيه التخفيف أو التثقيل، ولا يجوز أن يكون التخفيف في الواحد الأصلَ ثم يثقّل، لأنّ ذلك يجيء على ضربين: أحدهما في

---

(١) في (ط): ومن. والعبارة بعدها ليست في معاني القرآن، إلى قوله: قال.
(٢) في معاني القرآن: يُفَسَّر به.
(٣) في الأصل تركت. وما أثبتناه من معاني القرآن.
(٤) معاني القرآن ٢/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦.
(٥) سقطت من (ط).
(٦) السبعة: ٣١٧.

الوقف، والآخر أن يتبع الحركة التي قبلها، فما كان من ذلك في الوقف فَنَحْوُ قوله(١).

أنا ابنُ ماويّةَ إذ جَدَّ النَّقُرْ

وإنما هو النَّقْرُ، فحرك القاف بالحركة التي كانت تكون للّام في الإدراج، وما كان من إتباع ما قبلها، فنحو قول الشاعر(٢):

إذا تَجَرّد نَوْحُ قامَتَا مَعَه
ضرباً(٣) أليماً بِسبْتٍ يَلْعَجُ الجِلِدا

فالكسر في اللام إنما هو لإتباع حركة فاءِ الفعلِ، ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون كالبيت الأول، لأنّ حرف الإعراب الذي [هو](٤) في هذا البيت قد تحرك بحركته التي يستحقّها، فظهر ذلك في اللفظ، والحركة التي حركت بها اللام التي هي عين في الجلد من قوله: الجِلِدا ليست كالضمة(٥) في النَّقُر، وعلى هذا يكون قوله(٦):

---

(١) سبق في ١/ ٩٨ ـ ٣٤٩.

(٢) البيت لعبد مناف بن ربع الهذلي. تجرد: تهيأ. والنَّوح النساء القيام أو الجماعة النائحة. ويلعج: يُحْرق، السِّبْت: النّعل.

انظر شرح السكري ٢/ ٦٧٢، الخصائص ٢/ ٣٣٣، النوادر/ ٢٠٤ (ط الفاتح) المصنف ٢/ ٣٠٨ واللسان (جلد) والخزانة ٣/ ١٧٢ ضمن قصيدته.

(٣) في (ط): عجلاً.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (م): ليست نصبة كالضمة.

(٦) جزء من بيت لزهير بن أبي سلمى وتمامه:

فَيْدُ أَوْرَكك

أتبع العين حركة الفاء التي هي فتحة الراء. فأمّا قول الأعشى[(١)]:

أذاقَتْهُمُ الحربُ أنفاسَهَا
وقد تُكْرَهُ الحرب بَعْدَ السِّلِمْ

فيجوز فيه أن يكون أتبع حركة العين الفاء [حرك العين][(٢)] على حدِّ ما حرك الجِلِدا. ويجوز أن يكون ألقى حركة الإعراب التي كانت تستحقها اللام على العين، وهذا أولى. وعلى قولهم: الجِلِدا، قالوا: رأيت الحُجُرَ، فحرّكوا العين إتباعاً لحركة ما قبلها في الوقف، وليس قولُهُ: (قُرُبَةٌ) في الآية موقوفاً عليه، ولا ينبغي أن يحمَلَ على التحريك إتْبَاعاً لحركَةِ

= ثم استمروا وقَالُوا إنّ مَوْعِدَكُمْ
مَاْءُ بشرقيِّ سَلْمَى فَيْدُ أَوْ رَكَكُ

وفي رواية: «إن مشربَكُمْ».

وسلمى: أحد جبلي طيْء ـ وفيد: نجد قريب منهما. وركك: ماء قريب منها.

انظر شرح ديوانه/١٦٧، والمحتسب ١/٨٧ ـ ٢/٢٧ ومعجم ما استعجم ١/١٥٠ (أسنمة) وفي المنصف ٢/٣٠٩: قال أبو عثمان: وزعم الأصمعي قال: قلت لأعرابي، ونحن بالموضع الذي ذكره زهير فقال: ثم استمروا... البيت: هل تعرف رككاً؟ فقال: قد كان هنا ماء يسمى: ركّاً. فهذا مثل: فكك، حين احتاج إلى تحريكه بناه على: فَعَل. اهـ. وانظر شرح ابن جني لكلام أبي عثمان فيه.

(١) انظر ديوانه /٣٩.

(٢) سقطت من (م).

ما قَبْلِهَا، لأن ذلك أيضاً يكون في الوقف، أو في الضرورة؛ فإذا لم يجز حملُها على واحدٍ من الأمرين، علمتَ أن الحركةَ هي الأصلُ في (قُرُبَـةٍ) وأنَّ الإسكانَ تخفيفٌ، كما أسكنوا الرسْلَ، والكُتْب، والطُنْب، والأُذْنَ، ونحو ذلك.

فأما[١] إذا جُمِعَتْ فينبغي أن يكون (قُرُبَاتٍ) لأنه لا يخلو من أن يكون: كَغُرْفَةٍ، أو كبُسْرَةٍ ومن أي الوجهين كان، فينبغي أن يُثَقَّلَ في الجمع، ألا ترى أنه إذا ثقل ما أصله التخفيف نحو: الظلمات، والغُرُفاتِ، فاجْتُلِبَتْ في الجمع الضمة، فأنْ تُقَرَّ الحركةُ الثابتَةُ في الكلمة أجدر، وينبغي في قول من خفّف فقال في الواحد: (قُرْبَة) إذا جَمَعَ أن يعيد الضمَّةَ التي هي الأصلُ، و[وقع التخفيفُ فيها][٢]، لأنها أَوْلَى من المجتلبة، كما رَدَدْتَ الضَمَّةَ في نحو ضَرَبْتُهُمُ الآنَ، ومُذُ اليومِ الذي كان لها في الأصْلِ، ولم تَجْتَلِبْ حركةً غريبةً في الكلمة لالتقاءِ الساكنين.

والقُرْبَةُ: ما تُقُرِّبَ به إلى الله تعالى من فعل خيرٍ، أو إسْداءِ[٣] عُرْفٍ، ومثل قولهم: قُرْبَةٌ، وقُـرُبَةٌ، بُسْـرَةٌ وبُسُرَةٌ، وهُدْبَةٌ وَهُدُبَةٌ. حكاه محمد بن يزيد.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله [جل وعز][٤]: (إنَّ

(١) في (ط): وأما.

(٢) في (ط): ويقع التخفيف عليها.

(٣) في (ط): وإسداء.

(٤) سقطت من (ط).

صَلاَتَكَ) [التوبة/ ١٠٣] فقرأ ابنُ كثير وأبو عمرٍو وعاصم في رواية أبي بكر ونافع وابن عامر: (إن صلواتِكَ) جماعة. وفي سورة هود: (أَصَلَواتُكَ تأمُركَ) [الآية/٨٧] وفي سورة المؤمنين: (على صَلَوَاتِهِمْ) [الآية/ ٩] جماعة كلهم.

وروى حفص عن عاصم: (إن صلاتَكَ) على التوحيد، وفي سورة هود على التوحيد أيضاً: (أَصَلاَتُكَ) فيهما[1]، وفي سورة المؤمنين: (على صَلَواتِهِم) هذه جماعٌ وحدها.

وقرأ حمزةُ والكسائيُّ في الثلاثة المواضعِ في سورة التوبة وهود والمؤمنين على التوحيد، ولم يختلفوا في سورة الأنعام [الآية/ ٩٢]، وسأل سائل[2] [٢٣، ٣٤][3].

قال أبو علي: الصلاة في اللغة: الدُّعاء، قال الأعشى في الخمر[4]:

وقابَلَها الريح في دَنِّها
وصلَّى على دَنِّها وارتَسَمْ

---

(١) زيادة من (ط).

(٢) هي سورة المعارج.

(٣) السبعة ٣١٧ ـ ٣١٨. وقد تجاوز أبو علي الكلام عن قوله سبحانه: (تَجْري تحْتَهَا الأنْهَار) [التوبة/١٠٠]. قال في السبعة: كلهم قرأ عند رأس المئة: (تَجْري تَحْتَهَا الأنْهَار) غير ابن كثير وأهل مكة فإنهم قرؤوا: (تجري مِنْ تَحْتِهَا) بزيادة (من) وكذلك هي في مصاحف أهل مكة خاصة. (السبعة: ٣١٧).

(٤) من قصيدة يمدح فيها قيس بن معد يكرب، وارتسم الرجل لله: كبر ودعا وتعوذ. انظر ديوانه/٣٥.

فكأن معنى: (وَصَلِّ عَلَيْهِمْ) أُدْعُ لهم، فإن دعاءَك لهم[١] تَسْكُنُ إليه نفوسُهم، وتطيب به، فأمّا قولهُم: صلى الله على رسوله وعلى أهله[٢] وملائكته، فلا يُقال فيه: إنَّه دعاءٌ لهم من الله. كما لا يقال في نحو: (وَيْلٌ لِلْمُكَذِّبِينَ)[٣] [الطور/١١] إنّه دَعـا[٤] عَلَيْهِم، ولكنّ المعنى فيـه: أن هؤلاء ممن يستحقّ عندكم أن يقال فيهم هذا النحو من الكلام، وكذلـك قولـه سبحانه[٥]: (بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ) [الصافات/١٢] فيمن ضمّ التاء[٦]، وهذا مذهب سيبويه. وإذا كان الصلاة مصدراً وقع على الجميع والمفرد على لفظ واحد، كقوله: (لَصَوْتُ الحَمِير) [لقمان/١٩] فإذا اختلف جاز أن يُجْمَعَ لاختلافِ ضروبه، كما قال: (إنّ أنْكَرَ الأَصْوَاتِ)[٧] ومن المفرد الذي يُراد به الجمع قوله سبحانه[٨]: (وادْعُوا ثُبُوراً كَثِيراً) [الفرقان/١٤] وممّا جاء من الصلاة[٩] مُفْرَداً يراد به الجمع قوله: (وما كَاْنَ صَلاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إلا مكاء) [الأنفال/٣٥] وقـال: (وأَقِيمُوا الصَّـلاةَ وآتُوا الزَّكاةَ) [البقرة/٤٣] والزكاةُ في هذا كالصلاة، وكأن الرَّكَعاتِ

---

(١) سقطت من (م).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): ويل للمطففين وويل للمكذبين.

(٤) في (ط): دعاءٌ.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) وهي قراءة حمزة والكسائي، وستأتي في موضعها. وانظر السبعة ص ٥٤٧.

(٧) عبارة (م): كما أنّ (أنكر الأصوات) كذلك.

(٨) سقطت من (ط).

(٩) عبارة (ط): في قوله الصلاة.

المفروضة والمتنفَّل بها سُميت صلاةً لما فيها من الدعاء إلا أنّه اسم شرعي، فلا يكون الدعاء على الانفراد، حتى ينضم إليها خلالٌ أُخَرُ جاء بها الشرع، كما أن الحجَّ: القصد في اللغة، فإذا أُريد به النُّسُكَ، لم يتمّ بالقصد وحده دون خصال أخرى[١] تنضمّ إلى القصد، وكما أن الاعتكاف لَبْثٌ وإقامةٌ، والشرعي ينضم إليه معنىً آخر، وكذلك الصوم، وحَسَّنَ ذلك جمعُها حيث جمعت لأنه صار بالتسمية بها وكثرة الاستعمال لها كالخارجة عن حكم المصادر، وإذا جَمَعْتَ المصادر إذا اختَلَفَتْ في[٢] قوله: (إنَّ أَنْكَرَ الأَصْوَاتِ) [لقمان/١٩] فأَنْ تجمَعَ ما صارَ بالتسميةِ كالخارجِ عَنْ حُكْمِ المصادر أجدَر، ألا ترى أنّ سيبويه جعل دَرًّا مِنْ قَوْلِهِمْ: للهِ دَرُّكَ، بمنزلة: للهِ بلادُك، وجعله خارجاً من[٣] حُكْمِ المصادر، فلم يُعْمِلْهُ إعْمالَها، مع أنه لم يختص بالتسمية به شيء. وجعله بكثرة الاستعمال خارجاً عن حكم المصادر، ولم يَجُزْ أن نُضِيفَ[٤] دَرًّا إلى اليومِ في قوله[٥]:

---

(١) في (ط): أُخَرَ.

(٢) في (ط): نحو قوله.

(٣) في (ط): عن.

(٤) في (ط): فلم يجز أن يضيف.

(٥) عجز بيت لعمرو بن قميئة وصدره:

لما رأت ساتيدما استعْبَرَتْ

يصف فيه امرأة نظرت إلى جبل «ساتيدما» وهو بعيد عن بلادها فاستعبرت شوقاً إليها. والشاهد فيه عند سيبويه: إضافة الدر إلى مَن، مع جواز الفصل بالظرف (اليوم) ضرورة.

لله دَرُّ اليومَ مَنْ لاَمهَاْ

على حدّ قوله: (بلْ مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهارِ) [سبأ/٣٣] فهذا يقوّي قولَ من جمع في نحو (حَافِظُوا عَلَىْ الصَّلَوَاتِ) [البقرة/ ٢٣٨].

فإن قلت: هَلاَّ جُعِلَ بمنزلة دَرَّ، فلم يجُز فيه إلا الإفراد، إلا أن تختلف ضروبه، كما لم يجز في دَرٍّ الإعمالُ؟

قيل له[1]: ليس كلُّ شيء كثُر استعماله يُغَيَّر عن أحوال نظائرِه، فلم تُغَيَّر الصلاةُ عما كان عليه في الأصل من كونِهِ مصدراً، وإن كان قد سُمِّيَ به لأنَّهُ وإن كان قد انْضَمَّ إلى كونِهِ دعاءً غَيْرُه، فلم يخرج عن أن يكون الدعاء مراداً بها[2].

ومثل ذلك في كلامهم قولهم: أرأيت زيداً ما فعل، لم يخرجْهُ عمَّا كان عليه دخول معنى آخر فيه، فالتسمية به مما يقوي الجَمْعَ فيه إذا عَنَى به الرَّكَعَاتِ، لأنها جَارِيَـةٌ مَجْرى الأَسْماءِ والإفراد له في نحو: (وَمَا كَانَ صَلاتُهُمْ عِنْدَ البَيْتِ) ـ يُجَوِّزُهُ أنه في الأصل مصدر، فلم يُجْعَل التسميةُ مُزيلَةً له[1] عما كان عليه في الأصل.

= انظر سيبويه ١/٩١ ـ ٩٩، المفصل ٢/٤٦، ٣/١٩ ـ ٢٠ ـ ٧٧، ٨/٦٦ الخزانة ٢/٢٤ معجم البلدان (ساتيدما) المقتضب ٤/٣٧٧ الإنصاف ٢/٤٣٢.

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): به.

و[١] من أَفْرَدَ فيما يُرادُ بهِ الـرَّكَعَاتُ كـانَ جوازُهُ على ضَرْبَيْن:

أحدهما: على أنه في الأصل مصدرٌ، وجنس، والمصادر لأنها أجناسٌ مما تفردُ[٢] في موضع الجميع، إلاّ أن تختلف فتجمَعَ من أجلِ اختلافها.

والآخر: أن الواحد قد يقع في موضع الجمع، كقوله سبحانه[٣]: (يُخْرِجُكُم طِفْلاً) [غافر/٦٧] وقول جرير[٤]:

الـوارِدُون وتـيـمٌ فـي ذُرَىٰ سَبَـأٍ
قـد عضَّ أعنـاقَهُم جِلْدُ الجـواميسِ

وقال بعضهم: إن التي في التوبة[٥]، والتي في هود، وفي المؤمنين، مكتوبات في المصحف بالواو، والتي في سأَلَ سائلٌ، مكتوبة بغير واو وإذا[٦] اتَّجَهَ الإفرادُ والجمع في العربية ورَجَّحَ أَحَدَ الوجهين الموافَقَةُ لِخَطِّ المُصْحَفِ؛ كان ذلك ترجيحاً يَجْعله أولى بالأخذ به.

فأما من زعم أن الصلاة أولى لأن الصلاة للكثرة، وصلواتٌ للقلة[٧]، فلم يكن قوله متّجهاً، لأن الجمع بالتاء قد

(١) في (ط): فمن.
(٢) في (ط): يفرد.
(٣) سقطت من (ط).
(٤) سبق في ص ٨١ من هذا الجزء.
(٥) في (ط): براءة.
(٦) في (ط): فإذا.
(٧) في (ط): للقليل.

يقع على الكثير كما يقع على القليل، كقوله سبحانه[١]: (وَهُمْ فِي الغُرُفَاتِ آمِنُونَ) [سبأ/٣٧] وقوله: (إِنَّ المُسْلِمِينَ والمُسْلِمَات) [الأحزاب/٣٥] و(إِنَّ المُصَّدِّقِين والمصَّدِّقَاتِ) [الحديد/١٨] فقد وقع هذا الجمع على الكثير كما وقع على القليل، وإذا كان للشيء في العربية[٢] وجهان، فأخذ أحد بأحد الوجهين وآخرُ بالوجه الآخر كان سائغاً، وكذلك: إن أخذ بأحد الوجهين في موضع، وفي موضع آخر بالوجه الآخر وقال: (إلاّ المُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلاَتهِمْ دَائِمُون) [المعارج/٢٣] و(قَدْ أَفْلَحَ المُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلاَتِهِمْ خَاشِعُون) [المؤمنون/٢] وقال: (حافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ) [البقرة/٢٣٨] فأُفْرِدَ في مَوْضِعٍ وجُمِعَ في آخر.

اختلفوا في ضَمِّ الألِفِ وفَتْحِهَا من قوله [جلَّ وعَزَّ][٣]: (أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ) [التوبة/ ١٠٩].

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمروٍ وعاصمٌ وحمزةُ والكسائي: بفتح الألف في الحرفين جميعاً، وفتح النون فيهما.

وقرأ نافعُ وابنُ عامرٍ (أُسِّسَ)[٤] بضم الألف (بُنْيَانُهُ) برفع النون[٥].

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): في الشيء من العربية.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) زادت (ط) هنا أسس بنيانه.

(٥) السبعة: ٣١٨. وقد أخر أبو علي الكلام عن اختلافهم في إدخال الواو وإخراجها من قوله سبحانه: (والذين اتخذوا مسجداً ضراراً) [التوبة/ ١٠٧] إلى ما قبل نهاية السورة.

[قال أبو علي][1]: البنيان: مصدر، وهو جمع على حد شعيرةٍ وشعيرٍ لأنَّهُم قد قالوا: بُنْيَانَهُ في الواحد، قال أوسٌ[2]:

كَبُنْيَانَةِ القَرْيِيّ موضِعُ رَحْلِها
وآثار نِسْعَيْها من الدَّفِّ أَبْلَقُ[3]

وجاء بناءُ المصادر على هذا المثال في غير هذا الحرف، وذلك نحو: الغفران، وليس بنيان جمع بناء، لأن فعلاناً إذا كان جمعاً نحو كُثْبان، وقُضْبان، لم تلحقه تاء التأنيث، وقد يكون ذلك في المصادر نحو ضرب ضَرْبَةً وَأكَلَ أَكْلَةً، ونحو ذلك مما يَكثر.

قال أبو زيد: يقال: بَنَيْتُ أبْني بَنْياً، وبِناءً وَبِنْيَةً، وجِماعُها: البُنى، وأنشد[4]:

بَنَى السماءَ فَسَوَّاها بِبِنْيَتِهَا
وَلَمْ تُمَدَّ بأطْنابٍ ولا عَمَدِ

فالبناء والبِنْية مصدران، ومن ثَمَّ قوبل به الفراشُ في

(١) سقطت من (ط).
(٢) لم يرد في ديوانه (ط. صادر). وهو لكعب بن زهير في ديوان زهير بن أبي سلمى من قصيدة مشتركة بينهما، وليس في ديوان كعب انظر ديوان زهير بشرح ثعلب (ص ٢٥٧ ط. دار الكتب - وص ١٨٥ ط. دار الآفاق) وإيضاح الشعر للمصنف ٣٤٣.
(٣) القريي: في الأصل القرّي، وهو تحريف: وفي ديوانه ط. دار الكتب: القرئي، والقريي: إضافة إلى القرية. شبه هذه الناقة ببنيان القرى، والدف: الجنب والنسع: سير تشد به الرحال، والأبلق: الأبيض في سواد.
(٤) لم نعثر على قائله.

قوله: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُم الأَرْضَ فِرَاشاً والسَّمَاْءَ بِنَاْءً﴾ [البقرة/٢٢]. فالبناء لمَّا كان رفعاً للمبني قوبل به الفِراشُ الذي هو خلاف البناء.

ومن ثَمَّ وَقَع على ما كانَ فيه ارتفاعٌ في نِصْبَته، وإن لم يكن مصدراً كقول الشاعر[١]:

لو[٢] وَصَلَ الغَيْثُ أبْنَيْنَ امرأً
كانت له قُبَّةٌ سَحْقَ بجادْ

أي: جعلت بناءَه بَعْدَ القُبَّةِ خَلَقَ كساءٍ، كأنه كان يستبدل بالقباب خباءً من سحقِ كساءٍ لإغارةِ هذه[٣] الخيل عليهن.

فأما قراءة من قرأ: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ﴾ فبنى الفعلَ للفاعلِ، فلأنه الباني والمؤسس فأسْنَدَ الفعلَ إليه، وبَناه[٤] له، كما أضاف البنيان إليه في قوله: ﴿بُنْيانَه﴾ فكما أن المصدر مضاف إلى الفاعل كذلك يكون الفعلُ مبْنياً له. ويدلّ على

(١) يُنسب هذا البيت إلى أبي مارد الشيباني، كما في الخصائص ٣٨/١ والبجاد: الكساء المخطط. والسحق: البالي. قال ابن جني: والمعنى: لو اتصل الغيث لأكلأتِ الأرض وأعشبت، فركب الناس خيلهم للغارات، فأبدلت الخيل الغني الذي كانت له قبة من قبته سحق بجاد، فبناه بيتاً له بعدما كان يبني لنفسه قبة فنسب ذلك البناء إلى الخيل، لما كانت هي الحاملة للغزاة الذين أغاروا على الملوك، فأبدلوهم من قبابهم أكسية أخلاقاً، فضربوها لهم أخبية تظلهم.

انظر تنبيه البكري على أوهام القالي/١٩ والسمط ٢٣/١ واللسان (بني).

(٢) في (ط): ولو.

(٣) في (ط): هذا.

(٤) في (ط): وبناؤه.

ترجيح هذا الوجه اتفاقهم على قوله: (أَمَّنْ أَسَّسَ بنيانَهُ عَلَىْ).

ومن بنىٰ الفعل للمفعول به لم يَبْعُدْ أن يكون في المعنى كالأول، لأنه إذا أسس بنيانه فتولى ذلك غيرهُ بأمره كان كبنيانِهِ هُوَ له، وكان القول الأول أرجحُ لما قلنا.

اختلفوا في التثقيل والتخفيف من قوله [جل وعز][1]: (جُرُفٍ هَاْرٍ) [التوبة/ ١٠٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: (شَفَا جُرُفٍ) مثقل.

وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة (جُرْف) ساكنة الراء.

وروى حفص عن عاصم (جُرُفٍ) مثقّل مثل أبي عمرو[2].

قال أبو عبيدة: الشَّفَا هو: الشَّفيرُ. والجرف: ما تَجَرَّفَ من السيول من الأودية[3].

قال أبو علي: الجُرُف: بضم العين الأصل، والإسكان تخفيف، ومثله: الشُغُل والشُغْل وقال: (إنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ في شُغُلٍ) [يٓس/٥٥] وقال البعيث[4]:

(١) سقطت من (ط).

(٢) السبعة: ٣١٨.

(٣) مجاز القرآن ١/٢٦٨ وفيه بعض الاختلاف، وكذا ما نقله عنه بعدُ.

(٤) البعيث، هو خداش بن بشر، والبيت من قصيدة في النقائض يهجو فيها جريراً ويجيب الفرزدق. =

غـداة لَقِينـا من لـؤيّ بن غـالـبٍ
هجـانَ الثنـايـا واللقـاءُ على شُغْـلِ

ومثلُه: الطُنُب والطُنْب، والعُنُق والعُنْق، وكلا الوجهين حسنٌ.

وقال أبو عبيدة: (على شفا جُرُف هارٍ) مثقّل، قال: لأن ما يُبنى على التقوى فهو أثْبَتُ أساساً من بناء يُبنى على شَفَا جُرُفٍ.

والقول في ذلك أنه يجوز أن تكون المعادلة وقعت بين البناءين[١]، ويجوز أن يكون بين البانيين[٢]، فإذا عادلت بين البانيين، كان المعنى: المؤسس بنيانه متّقياً خيرٌ أم المؤسّس بنيانه غير متّقٍ؟ لأن قوله: (على شَفَا جُرُفٍ) يدلّ على أن بانيَهُ غيرُ متّقٍ للّه ولا خاشٍ له، ويجوز أن يقدِّرَ حَذْفَ المُضافِ كأنَّه أبِنَاءُ من أسّس بنيانَهُ متَّقياً خَيْرٌ أم بناءُ من أَسَّسَ بنيانَهُ على شَفَا جُرُفٍ؟ والبنيان: مصدرٌ وَقَعَ[٣] على المبْني مثـل الخَلْقِ إذا عَنَيْتَ به المخلوق، وضَرْبَ الأميرِ: إذا أردت به المضروب، وكذلك نَسْجُ اليَمن. يدلُّكَ على ذلك أنه لا يخلو من أن يراد

= والهجان: البيض. وقوله: واللقاء على شغل، أي: كان لقاؤنا إياهن ونحن محرمون مشاغيل عنهن. انظر نقائض جرير والفرزدق ١/١٣٦. وفيه: هجان الغواني.

(١) في (ط): البانيين.

(٢) في (ط): الباءين.

(٣) في (ط): أوقع.

به اسمُ الحَدَث، أو اسمُ العَيْن[١]، فلا يجوز أن يكون الحدث، لأنه إنّما يؤسس المبني الذي هو عين.

ويبينُ ذلك أيضاً قوله (على شفا[٢] جُرُفٍ) والحدَث لا يعلو شفا جُرُف[٣].

والجار في[٤] قوله: (أَفَمَنْ أَسَّسَ بنيانَهُ عَلَى تَقْوى مِنَ اللّهِ) في موضع نصب على الحال تقديره: أفمن أسّس بنيانه متّقياً خيرٌ، أم من أسس بنيانَهُ على شفا جُرُفٍ هارٍ؟. والمعنىٰ: أمَّن أسّس بنيانه غيرَ متقٍ، أو: من أسس بنيانَهُ معاقَباً على بنائِه؟ وفاعلُ انهار: البنيان، أي: انهار البنيان بالباني في نار جهنم، لأنه معصية، وفعل لما كرهه الله سبحانه[٥] من الضِرار، والكفر، والتفريق بين المؤمنين، و(عَلَىْ شَفَا جُرُفٍ): حال كما كان قوله جلّ وعز: (عَلَى تَقْوَى مِنَ الله) حالاً.

اختلفوا في الإمالة والفتح من قوله جل وعز: (هَارٍ فَانْهَارَ) [التوبة/ ١٠٩].

فقرأ ابن كثيرٍ، وعاصمٌ في رواية هبيرة عن حفص وحمزة: (هَارٍ) بفتح الهاء.

---

(١) في (ط): أخي العين.

(٢) سقطت من (م).

(٣) في (ط): لا يُعَلّق بشفا جرف.

(٤) في (ط): من.

(٥) سقطت من (ط).

الأعشى عن أبي بكرٍ (هارٍ)[١] مفخّمة.

وأمال الهاء نافع وأبو عمرو وعاصم في رواية يحيى عن أبي بكر، والكسائي، بالإمالة[٢] وليس عندي عن ابن عامر في هذا شيء.

وقال غير أحمد بن موسى: قراءةُ ابنِ عامر مفخّمة[٣].

قال أبو علي: أما حجّة من لم يُمِـلْ؛ فإنّ كثيـراً من العرب لا يميلون هذه الألفات، وتَرْكُ الإمالة هو الأصل.

والإمالةُ في (هارٍ) حسنة لما في الراء من التكرير، فكأنك قد لفظت براءين مكسورتين، وبحسب كثرة الكسرات تحسن الإمالة، وكذلك[٤] لو أملتها في الوقف كان أحسن من إمالتك نحو: هذا ماشٍ وداعٍ، لأنّك لم تلفظ[٥] هنا بكسرة، وفي الراء كأنك قد لفظت بها لما فيها من التكرير بحرف مكسور إذا وقفت عليها.

وقد يجوز أن تميل نحو: هذا ماشٍ في الوقف، وإن[٦] زالت الكسرة التي لها كنت تميل الألف كما جاز أن تميل الفتحة من[٧] نحو (القتلى الحرُّ) [البقرة/ ١٧٨] مع ذهاب ما

(١) سقطت من (م).

(٢) سقطت من (م).

(٣) في (ط): مفخماً. السبعة ٣١٨ - ٣١٩ والنقل عن غير أحمد جاء في الحاشية من نسخة ح.

(٤) في (ط): فكذلك.

(٥) جاء عن حاشية (ط): عبارة بلغت.

(٦) في (ط): فإن.

(٧) في (ط): في نحو.

أملت الفتحة من أجله وهو الألف من[1] القتلى.

ومثل هذا قولهم: صِعَقِيٌّ، تركت[2] الفاء التي كان كسرُها لكسرةِ العين مع زوال كسرتها. وأما الهمزة من (هارٍ) فمنقلبة عن الواو لأنّهم قد قالوا تهور البناء: إذا تساقط وتداعى، وفي الحديث: «حَتىٰ تهوّر الليل»[3] فهذا في الليل كالمثلِ والتشبيهِ بالبناء.

ويجوز في العين إذا قلبتْ همزة في هذا النحو ضربان:

أحدهما: أن تُعَلَّ بالحذف كما أُعلَّت بالقلب، فيقال: هارٌ وشاكُ السلاح. ويجوز في قولهم: يومٌ راحٌ، أن يكون فاعلاً على الحذف وفَعِلاً على غير الحذف.

والآخر: أن يُعَلَّ بِقَلْبِها إلى موضِع اللام فيصيرَ في التقدير: فالعُ.

ويجوز في قولهم:

ضُرِبَتْ على شُزُنٍ فهُنَّ شَوَاعي[4]

---

(١) في (ط): في القتلى.

(٢) في (ط): ترك.

(٣) تهور الليل: ذهب أكثره. وأول الحديث: أخر رسول الله ﷺ العشاء حتى تهور الليل والحديث أخرجه مسلم رقم ٣١١ باب المساجد. وأخرجه أحمد في مسنده ٢/٥٣٧.

(٤) عجز بيت صدره:

وكأن أُولاها كِعاب مُقامرٍ

وهو في المقتضب ١/١٤٠ والمنصف ٢/٥٧ غير منسوب، ونسبه في اللسان والتاج (شاع- شزن) إلى الأجدع بن مالك بن مسروق بن=

أن تكون فوالعُ من الشيء الشائع، ويكون المعنى: إنها متفرقة، ويكون فواعلُ من قولهم: غارة شعواءُ، وكذلك يجوز في قوله[١]:

خفضوا أسِنَّتَهم فكلٌ ناعي[٢]

ضربان: أحدهما: أن يكون مقلوباً من النائع الذي يراد به العطشان في[٣] قوله:

.. والأَسلَ النيّاعا[٤]

أي: العطاش إلى دماء من يغزون.

= الأجدع. وعندهما: «صرعاها» بدل «أولاها» و«قداح» بدل «كعاب». وكعاب المقامر: فصوص النرد. اللسان (لعب). والشُّزْن: الكعب الذي يلعب به (اللسان «شزن» وجاء بالبيت شاهداً لذلك المعنى) واللاعب يضرب الكعاب بعضها ببعض قبل أن يلقيها في الأرض متفرقة. شبه أولى الخيل المغيرة أو صرعاها بذلك، وجاءت الخيل شوائع وشواعي على القلب أي: متفرقة.

(١) عجز بيت وصدره:

حَيَّلانِ مِنْ قَوْمي وَمِنْ أعدائِهِمْ

وقد نسبه في اللسان (مادة نعا) إلى الأجدع الهمداني.

(٢) في (م): ناعٍ.

(٣) في (ط): من قوله.

(٤) جزء من بيت أنشده في اللسان (نوع) للقطامي. ونسبه ابن بري لدريد بن الصمة. وتمامه:

لعمرُ بني شهاب ما أقاموا
صدور الخيل والأسَلَ النياعا

الأسل: أطراف الأسنة. انظر المنصف ٢/ ٣٢٦.

ويجوز أن يكون نـاعٍ من قولـك: نعى ينعي، أي[1] يقول: يا لَثَاراتِ فُلان.

ويجوز في (هارٍ) التي في الآية أن يكون على قول من حذف. ويجوز أن تكون في[2] قول من قلب.

فأما جوازه على الحذف؛ فلأن هذه الهمزة قد حذفت من[3] نحو هذه الكلم. وجوازه على القلب أن يكون مثل: قاضٍ، وداعٍ، وقد سقطت اللام لالتقاء الساكنين.

وقال أبو الحسن: يقال: هِرْتَ تَهارُ، مثل: خِفْت تخاف، قال: وجعله بعضهم من الياء، وبعضُهُمْ من الواو، فقال: يتهير، فإنه كان التجويز في عين يتهور أنه ياء من أجل قولهم: يتهير، فإنه يمكن أن يكون: يتهيَّرُ، مثل: يتحيَّرُ، فلا دَلَالة حينئذ في ذلك[4] على كونها من الياء، ولعله سمع شيئاً غير هذا يُعْلَمُ به أنه من الياء، فإن لم يسمع شيئاً غير هذا، فإنه يجوز أن يقول: إنّ يتهيّر: يتفعَّلُ مثل[5] يتبيعُ، لأن باب التفعُّل أكثرُ من باب التفعيل، فَيُحْمَلُ على الأكثر فيجوز على هذا فيما أنشده أبو زيد من قول الشاعر[6]:

---

(١) في (ط): أن.

(٢) في (ط): على.

(٣) في (ط): في.

(٤) سقطت من (م).

(٥) سقطت من (م).

(٦) البيت في شرح أشعار الهذليين ورد في قصيدة ضمن شعر لصخر الغي ٢٤٦/١ قال السكري: وقد رويت لأبي ذؤيب، ويقال: إنها لأخي صخر الغي =

خليليّ لا يبقىٰ على الدهر فادِرٌ
بِتَيْهُورَةٍ بينَ الطِّخَافِ العصائبِ

يجوز[١] أن يكون تَيْهورَةٌ: تفعولةً، مثل: تعضوضةٍ، إلا أنه قلبه ولو كان من الواو لكان تَوْهُورة.. ويجوز أن يكون تيهورَةٌ في الأصل فَيْعُولاً [٢]، مثل: سيهوبٍ، وعَيْثوم[٣]، إلا أنه قلبت الواو التي هي عينٌ إلى موضع[٤] الفاء، ثم أبدل منها[٥] التاء، كما أُبْدل في قولهم: تَقْوى وتَقِيَّة، ونحو ذلك، فيكون على هذا: عيفولة. ويدلك على أن الكلمة من هذا الباب قول العجاج[٦]:

= يرثي بها أخاه صخراً. وهي في ديوان الهذليين لصخر الغي ٢/٥٢ كذلك. وروايته عندهما: «أعيني» و«فعيني» بدل «خليلي» قال السكري: الفادر: الوعل المسن، والتَّيهورة: ما اطمأن من الرمل.. أو: الهويّ في الجبل والرمل. والطخاف: ما رق من الغيم. العصائب من السحاب: الشقائق. يقول: كأن الغيم بتكاثره على الجبل مثل العصائب، وهي الشقائق من السحاب (ديوان الهذليين). وانظر اللسان (طخف ـ عصب) وقد نسب البيت مرة لصخر الغي، ومرة لأبي ذؤيب.

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): فَيْعولٌ.

(٣) العيثوم: الضخم الشديد من كل شيء (اللسان عثم).

(٤) سقطت من (م).

(٥) في (ط): منه.

(٦) ديوانه ١/٣٥٦ وبعده:

من الحقاف همرٍ يهمورِ

أراط: جمع أرطى، وهو شجر، وتيهور: متساقط. وفي اللسان (تهر): إلى أراطى. والنقا: الكثيب من الرمل.

إلى أراطٍ ونقاً تَيْهُورِ

فإنّما وصفه بالانهيار، كما وصَفَه الآخَرُ به في قوله(١):

كَمِثْلِ هَيْلِ النَّقَا طافَ الوليدُ به
يَنْهارُ حيناً ويَنْهاه الثَّرى حينا

والانهيار، والانهيال، يتقاربان في المعنى كما يتقاربان(٢) في اللفظ، ومثل ذلك في المعنى قول العجاج في صِفَة رملٍ:

شَدَّدَ مِنْهُ وهوَ مُعْطي الإسهال
ضَرْبُ السَّوارِي مَتْنَهُ بالتَّهْتال(٣)

---

(١) البيت من قصيدة لتميم بن مقبل، وروايته في ديوانه ٣٢٦:
يمشينَ هَيْلَ النقا مالت جوانبه
ينهال حيناً وينهاه الثرى حينا
والهيل من الرمل: الذي لا يثبت مكانه حتى ينهال فيسقط.
وروايته في (ط):
«كمثل هَيْلِ نقاً طاف المشاة به»
وانظر الحماسة البصرية ٩٠/٢ وفيها: «الندى» بدل «الثرى» والشعر والشعراء ٤٥٨ . قال ابن قتيبة: ومما يستحسن له قوله في النساء: يمشين. . البيت. مع آخرين.

(٢) في (ط): تقاربا.

(٣) سمط اللآلي ٦٧٩ وعنه في (ملحقات ديوان العجاج) ٣١٨ وفيه: «عزّز» بدل «شدد» وهما بمعنى.
وانظر اللسان (ضنك). والخصائص ٨٣/٢. قوله: عزز المطر الأرض: لبّدها وشددها. ضرب السواري: أمطار الليل، شبه خلقها بالكثيب وقد أصابه المطر، وهو معطي الإسهال، أي: يعطيك من السهولة =

اختلفوا في فتح[1] التاء وضمّها من قوله جلّ وعزّ (إلّا أَنْ تُقَطَّعَ قُلوبُهُم) [التوبة/ ١١٠] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي (تُقَطَّعَ) بضم التاء.

وقرأ ابن عامر وحمزة: (إلا أن تَقَطَّعَ) بفتح التاء.

واخْتُلِفَ عن عاصم، فروى أبو بكر عنه مثل أبي عمرو، وروى حفص عنه[2] مثل حمزة (تَقَطّع) بفتح التاء[3].

قال أبو علي: قوله: (لا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الذيْ بَنَوْا) [التوبة/ ١١٠] البنيان: مصدر واقع على المبني، وإذا كان كذلك كان المضاف محذوفاً تقديره: لا يزال بناء المبني الذي بنوا ريبةً، أي: شكاً في قلوبهم فيما كان من إظهار إسلامهم، وثباتاً على النفاق إلا أن تقطع قلوبهم بالموت والبَلاءِ، لا يخلصُ لهم إيمانٌ ولا يَنْزِعُونَ عن النفاقِ.

فأما قراءةُ[4] من قرأ: (إلا أَنْ تَقَطَّعَ) فلأنه يريد: حتىٰ تَبْلى وَتَقَطَّعَ بالبِلى[5]، أي: لا تثلج قلوبهم بالإيمان أبداً، ولا يندمون على الخطيئة التي كانت منهم في بناء المسجد.

= ما شئت. (اللسان: ضنك) التهتال: من هتلت السماء هتلاً وهتلاناً: هطلت.

(١) (٢) سقطت من (ط).

(٣) السبعة: ٣١٩.

(٤) في (ط): قول.

(٥) في (ط): «بالبلاء» ممدوداً، وهما بمعنى. يقال: بَلي الثوب يَبْلى بِلىً وبَلاءً، وأبلاه هو (اللسان بلي) وقد رسمت في (م) بالألف الممدودة.

فأما قراءة[١] من قرأ: (تُقَطَّعَ) فهو في المعنى مثل الأول؛ إلّا أن الفعل أضيف إلى المُقطِّع المُبْلي للقلوب بالموت في المعنى. وفي الوجه الأول أُسْنِدَ إلى القلوب لمّا كانت هي البالية، وهذا مثل: مات زيد ومرض عمرو، وسقط الحائط، ونحو ذلك مما يُسند فيه الفعل إلى من حدث فيه، وإن لم يكن له، وَ(تُقَطَّعُ) نُسِبَ الفعل فيه إلى المقطِّع المُبْلي، وإن لم يُذكر في اللفظ؛ فأسند الفعل الذي هو لغير القلوب في الحقيقة إلى القلوب. وزعموا أنّ في حرف أُبيّ: (حتّى الممات) وهذا يدلّ أنهم يموتون على نفاقهم، فإذا ماتوا عَرَفُوا بالموتِ ما كانُوا تَركوا من الإيمان وَأَخَذُوا من الكفر.

اختلفوا في قوله [جلّ وعز][٢]: (فَيَقْتُلونَ وَيُقْتَلُونَ) [التوبة/ ١١١].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: (فَيَقْتُلونَ ويُقْتَلُون) فاعل ومفعول. وقرأ حمزة والكسائي (فَيُقْتَلُون ويَقْتُلُون) مفعول وفاعل[٣].

قال أبو علي: من قال: (فَيَقْتُلُوْنَ ويُقْتَلُون) فقدّم الفعلَ المسندَ إلى الفاعل على الفعل المسند إلى المفعول، فلأنهم يَقْتُلُون أولاً في سبيل الله، ويُقْتَلون، ولا يَقْتُلون إذا قُتِلوا.

ومن قدَّم الفعلَ المسند إلى المفعول به [على المسند

(١) في (ط): وأما قول.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) السبعة: ٣١٩.

إلى الفاعل][1]، جاز أن يكون في المعنى مثل الذي تقدم لأن المعطوف بالواو يجوز أن يراد به التقديم؛ فإن لم يقدّر به[2] التقديم كان المعنىٰ في قوله: (فَيَقْتُلون) بعد قوله: (فَيُقْتَلون): يُقْتَلُ مَنْ بقي منهُم بعد قتل من قُتل، كما أنّ قوله سبحانه[3]: (فَمَا وَهَنُوْا لِما أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ) [آل عمران/ ١٤٦]: ما وهن مَنْ بقِيَ منهم[4] لقَتل مَن قُتِلَ من الرِّبِّيِّين.

قال أحمد: قرأ حمزةُ وحـدَه: (أَوَلَا تَرَوْنَ) [التـوبة/ ١٢٦] بالتاء، وقرأ الباقون (يَرَوْنَ) بالياء[5].

قال أبو علي: (أَوَلا تَـرَوْنَ): تنبيه، قـال سيبويـه عن الخليل: في قوله تعالى[6]: (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً) [الحج/٦٣] المعنىٰ: انتبه أنزل الله من السماء ماءً، فكان كذا وكذا، وليس قوله: (فَتُصْبِحُ) جواباً بالفاء[7].

ووجـه قراءةِ حمـزة: أن المؤمنين نُبِّهوا على إعـراض المنافقين عن النظرِ، والتَدَبُّرِ لما ينبغي أن ينظروا فيه ويتدبروه، وذلك أنهم يمتحنون بالأمراض، والأسباب التي لا يؤمن معها

---

(١) زيادة من (ط).
(٢) في (ط): فيه.
(٣) سقطت من (ط).
(٤) زيادة من (ط).
(٥) السبعة: ٣٢٠. وقد قدم المصنف الكلام هنا في هذا الحرف على غيره.
(٦) سقطت من (ط).
(٧) انظر الكتاب ١/ ٤٢٤.

الموت، فلا يرتدعون عن كفرهم، ولا ينزجرون عما هم عليه من النفاق، ولا يقدمون عملاً صالحاً يقدمون عليه إذا ماتوا؛ فَنُبِّـهَ المسلمون على قلّة اعتبارهم واتعاظهم.

ومن قال: (أولا يَرَوْنَ) كان هذا التقريع بالإعراض عما يجب ألا يُعرضوا عنه من التوبة والإقلاع عَمَّا هُمْ عليه من النفاق لاحقاً لهم من غير أن يُصْرَفَ التنبيه إلى المسلمين في الخطاب، لأنّ المسلمين قد عَرَفوا ذلـك من أمرِهم، وكـان الأَوْلى أن يلحق التنبيهُ فعلَ من يُراد تنبيهُهُ وتقريعه بتركه ما ينبغي أن يَأْخُذَ بهِ.

ومن قال: (يَرَوْن) و(تَرَوْن) جميعاً[١] احتَمَل أن يكون من رؤية العين، وأن تكون المتعدّية إلى مفعولين، فإذا جعلتها المتعدية إلى مفعولين سَدّ أَنَّ[٢]، مسدّهما، وأن يكون من رؤية العين أولى، لأنهم يُستَبْطؤون في مشاهدة ذلك، والإعراض عنه على ترك الاعتبار به وهذا أبلغ في هذا الباب من المتعدية إلى مفعولين، ألا ترى أن تارك الاستدلال أعذر من المُضرب عما يشاهد ويحس[٣].

ولو قرأ قارىء: (أَوَلاَ يُرَوْنَ) فبنىٰ الفعل للمفعول به، كان (أنَّ) في موضع نصب بأنه مفعولُ الفعلِ الذي يتعدى إلى مفعولٍ، وذلك أنك تقول: رأى عمروٌ كذا، وتقـول: أَرْيتُ

(١) سقطت من (ط).
(٢) في (ط): سدت أنَّ.
(٣) سقطت من (ط).

عمراً كذا، فتُعدِّيهِ[١] إلى مفعولين بالنقل، فإذا بنيت الفعل للمفعول به تعدى إلى مفعول واحد، كالدرهم في قولك: أُعطِيَ زيدٌ درهماً. ولا يكون (يُرَوْن) هنا التي[٢] في قولك: أُرَى زيداً[٣] منطلقاً، لأن المعنىٰ ليس على: يظنون أنهم يفتنون في كل عام، إنّما المعنىٰ على أنهم يشاهدون ذلك فيعلمونه علم مشاهدة، وليس المعنىٰ أنهم يظنّون الفتنة في كل عام، لأن ظنَّ الفِتْنَةِ ليس بموضعِ اعتبارٍ، وإنما قُرِّعوا على تركِ الاعتبارِ بالمُشاهَد[٤]، وأنهم مع ذلك لا يتوبون ولا هم يتذكرون، فيعتبروا به، وينتهوا عما يلزمهم الانتهاء عنه والإقلاع[٥] فبهذا كان يكون وجه من ضمّ الياء في[٦] ترونه، ولا أدري أقرِىء به أم لم يُقْرأْ.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله [جل وعز][٧]: (كادَ تَزِيْغُ) [التوبة/ ١١٧].

فقرأ حمزة وحفص عن عاصم: (كَادَ يَزِيْغُ) بالياء.

وقرأ الباقون وعاصم في رواية أبي بكر: بالتاء[٨][٩].

(١) في (ط): فيعدى.
(٢) في (ط): الذي.
(٣) في (ط): «زيدٌ» بالضم.
(٤) في (ط): بالمشاهدة.
(٥) قراءة (ط): الانتهاء والإقلاع عنه. مع تأخير كلمة (عنه).
(٦) في (ط): من.
(٧) سقطت من (ط).
(٨) في (ط): وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم ـ تزيغ ـ بالتاء.
(٩) السبعة: ٣١٩.

قال أبو علي: يجوز أن يكون فاعل كاد أحد ثلاثة أشياء: أحدها: أن يُضْمِرَ فيه القصة أو الحديث، وتكون (تَزِيْغُ) الخبر.

فإن قلت: إن أصلَ إضمار القصة أو الحديث إنما هو في الابتداء، نحو (هُو اللهُ أَحَدٌ) ونحو قوله [سبحانه][1] (فإذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذينَ كَفَرُوا) [الأنبياء/٩٧]، ثم تدخلُ على الاسم المبتدأ الذي هو ضمير الحديث أو القصة العواملَ التي تدخل على المبتدأ، وليس كاد من العوامل التي تدخل على المبتدأ[2].

قيل: جازَ ذلك فيها للزوم الخبر لها، فَأَشْبَهتِ العواملَ الداخلة على المبتدأ[3] للزوم الخبر لها. فإن قلت: فهل يجوز أَنْ يُضْمَرَ في عسى ضمير القصة أو الحديث، لأن عسى أيضاً يلزمها الخبر كما يلزم كاد.

قيل: لا يجوز ذلك لأنَّ عسى يكون فاعله المفرد في كثير من الأمر فلا[4] يلزمه الخبر كقوله[5]: (وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ) [البقرة/٢١٦] فإذا كان فاعله المفرد في كثير من الأمر لم يحتمل الضمير الذي احتمله كاد، كما لم يحتمله سائر الأفعال التي

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): الابتداء.

(٣) في (ط): الابتداء. وكتب فوقها على الهامش: المبتدأ.

(٤) في (ط): ولا.

(٥) في (ط): نحو قوله.

تسند إلى فاعليها مما لا يدخل على المبتدأ.

فأما ما يجيء في الشعر من كاد أن يفعل وعسى يفعل، فليس به اعتداد لأن هذه الأشياء التي تجيء في الضرورة غير مأخوذ بها في حال السعة، ألا ترى أنهم قالوا: إوَزٌّ، ومَوَدٌّ، فجعلوا الأصل الإدغام ولم يُقَدِّروا نَقْلَ الحركة فيها إلى ما قبلها، وإنما وقعت في أول أحوالِهَا مُدْغَمَةً، فَدَلَّكَ هذا أنَّ الإظهار في هذا النحو في الشعر لا اعتدادَ به، وكُلُّ ما أَشْبَهَه فهو على هذا الحكم، وإضْمارُ القصةِ أو الحديثِ فيها قولُ سيبويه.

والوجه الثاني في[1] فاعل كاد أن يضمِّنَهُ ذِكْراً مما تقدَّم لمَّا كان النبي ﷺ[2] والمهاجرون والأنصارُ قبيلاً واحداً وفريقاً جاز أن يضمر في كاد ما دل عليه مما تقدم[3] ذكره من القبيل، والحزبِ، والفريقِ، ونحو ذلك من الأسماء المفردة الدالة على الجمع، وقال: منهم، فحمله على المعنى كقوله [سبحانه][4]: (مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ والْيَوْمِ الآخِرِ) ثم قال: (فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) [المائدة/٦٩] فكذلك فاعل كاد على هذا الوجه.

والثالث في[5] فاعل كاد: أن يكون فاعلُها القلوبَ، كأنه: من بعدما كاد قلوبُ فريقٍ منهُمْ تَزِيْغُ، ولكنه قدم (تزيغُ)

(١) في (ط): من.
(٢) سقطت من (ط).
(٣) في (ط): ما تقدم.
(٤) سقطت من (ط).
(٥) في (ط): من.

كما يقدم خبر كان في قوله[1] تعالى: (وَكَانَ حَقًّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) [الروم/١٤٧]، وجاز تقديمه، وإن كان فيه ذكر من القلوب، ولم يمتنع من حيث يمتنع الإضمار قبل الذكر، لما كان النية به التأخير، كما لم يمتنع: ضَرَبَ غُلامَهُ زيدٌ، لمّا كان التقدير به التأخير، ألا ترى أن حكم الخبر أن يكون بعد الاسم، كما أن حكم المفعول به أن يكون بعد الفاعل؟

فأما من قرأ (يَزِيْغُ) بالياء فيجوز أن يكون ذهب إلى أنّ في كادَ ضميرَ الحديث، فإذا اشتغل كاد بهذا الضمير ارتفع القلوبُ بيزيغُ؛ فَذُكِرَ، وإنْ كانَ فاعِلُهُ مؤنثاً لتقدم الفعل.

ومن قرأ بالتاء (تزيغُ) جاز أن يكون ذهب إلى أنّ القلوبَ مرتفعة بكاد، فلا يكون (تَزِيْـغُ) فعلاً مقدماً كما كان عند الآخرين كذلك، فإذا لم يكن مقدَّماً قَبُح التذكيرُ لتقدُّمِ ذِكْرِ الفاعل كما قبح:

---

(١) جاء في حاشية (ط): تعليقة نصها: «هذا الوجه منقول عن أبي الحسن الأخفش. ومثله قول العجاج:

إذا سمعت صوتها الخرّارا
يهوي أَصَمَّ وقْعُها الصَّرارا

* المعنى: أصمَّ وقعها يهوي، بمعنى هاوياً، فقدم الضمير، وهو حجة لأبي الحسن. اهـ. قلت: والبيت في ديوان العجاج ٢/١٢١ من قصيدة طويلة ورواية الثاني: «صقعها» بدل «وقعها». والصقع: شدة وقع الشيء على شيء صلب. قال ابن قتيبة: «يقول: إذا سمعت صوت الحجر يهوي بين السماء والأرض، أصمّ وقعها الصرار، وهو طائر يقال له الجدجد أيضاً» المعاني الكبير ٢/١١٠٣.

ولا أرضَ أَبقل إبقالها[١]

ولم يقبح: أبْقل أرضٌ، ويجوز أن يكون الفعل المسند إلى القصة والحديث[٢] يؤنث، إذا كان في الجملة التي يفسرها مؤنث، كقوله [جلّ وعز][٣]: (فإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِيْنَ كَفَرُوا) [الأنبياء/٩٧] وقوله: (فإنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ) [الحج/٤٦] ألا ترى أن هي من[٤] قوله: (فإذَا هِيَ شَاخِصَةٌ) ضمير القصةِ، كما أن قولَهُ [سُبْحَانه][٥]: (هو الله) في قوله: (هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) [الإخلاص/٦] مذكر وجاز تأنيث (هي) التي هي ضمير القصة لذكر الأبصار المؤنثة في الجملة التي هي التفسير، وكذلك أُنِّثَتْ في قوله: (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ) وكذلك يُؤَنَّثُ الضميرُ الذي في كادَ لذكر المؤنث في الجملة المفسِّرَةِ فتقول: (كادَتْ) وتدغم التاء التي هي علامة التأنيث في: تاء (تزِيْغُ) وتزيغُ على هذا للقلوبِ، وهْيَ مُرْتَفِعَةٌ بِهِ.

ويجوزُ إلحاقُ التاءِ في كادَ من وَجْهٍ آخَرَ، وهو أن ترفع

---

(١) عجز بيت لعامر بن جوين الطائي وصدره:

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وِدْقها

وهو من شواهد سيبويه ١/٢٤٠ والخصائص ٢/٤١١ والمحتسب ٢/١١٢ وأمالي ابن الشجري ١/١٥٨، ١٦١ وابن يعيش ٥/٤ والخزانة ١/٢١ و٣/٣٣٠ وشرح أبيات المغني ٨/١٧ واللسان والتاج (بقل). الشاهد فيه حذف التاء من أبقلت لضرورة الشعر.

(٢) في (ط): القصة أو الحديث.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): في.

(٥) سقطت من (ط).

(قلوبُ فريقٍ) بكادَ، فيلحقهُ علامة التأنيث من حيث كان مسنداً إلى مؤنث كقوله سبحانه[1]: (قالت الأعرابُ) [الحجرات/١٤] وتكون على هذا في (تَزِيغُ) ضمير القلوب لأن النية بتزيغُ التأخير.

اختلفوا في إدخال الواو وإخراجها من قوله [جلَّ وعز][2]: (والَّذِيْنَ اتَّخَذُوا مَسْجِدَاً ضِرَارَاً) [التوبة/ ١٠٧].

فقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ: (الَّذِينَ اتَّخَذُوا مسجداً) بغير واوٍ، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة والشام.

وقرأ الباقون: (والذين اتخذوا)[3] وكذلك هي في مصاحفهم[4].

قال أبو علي: وجه قول من ألحق الواو: أنه معطوف على ما قبله من نحو[5] قوله: (وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللهَ) [التوبة/٧٥] (ومِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ في الصَّدَقَاتِ) [التوبة/٥٨] (وَمِنْهُم الَّذِيْنَ يُؤْذُونَ النبِيَّ) [التوبة/٦١] (وآخرون مُرْجَوْنَ[6]

(١) سقطت من (ط).
(٢) سقطت من (ط).
(٣) قراءة (ط): وقرأ ابن كثير وأبو عمرٍو وعاصم وحمزة والكسائي (والذين) بواوٍ. . . وكذلك هي في السبعة.
(٤) السبعة: ٣١٨.
(٥) في (ط): في نحو.
(٦) في (ط): مرجؤون. وكلتاهما قراءتان: الأولى قراءة جعفر ونافع وحفص عن عاصم، وحمزة والكسائي وخلف. والهمز قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر، وأبي بكر عن عاصم ويعقوب. (انظر المبسوط في القراءات العشر لابن مهران ٢٢٩).

لأَمْرِ اللَّه) [التوبة/ ١٠٦] أي: منهم آخرون، ومِنْهُمُ الَّـذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِداً ضِرَاراً وَكُفْراً.

ومن لم يُلحق الواوَ لَم يُجزْ أن يكون (الذين) بدلاً من قولِه: (وآخرونَ مُرْجَوْنَ) كما تُبْدَلُ المعرفَـةُ مِنَ النَّكِرَةِ، لأَنَّ المُرْجَئِينَ لِأَمْرِ اللَّهِ هُمْ غيـر الذين اتخـذوا المسجد ضـراراً وكفراً[١]، ألا ترى أن متخذي المسجدَ قد أُخْبِرَ عنهم أَنَّهم لا يؤمنون، ولا تَثْلَجُ قلوبُهُم بالإيمان في قوله: (لا يزالُ بُنيانُهُم الَّذي بَنَوْا رِيبَةً في قلوبِهم إلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ) [التوبة/ ١١٠] وإذا وقع الخبر بتاتاً على أنهم لا يؤمنون حتىٰ[٢] الممات، والمُرْجَوْنَ لأمر الله، قَدْ جُوِّز عَلَيْهِمُ الإِيمانُ، علمتَ أنهم ليسوا إياهُمْ، فإذا لم يكونوا هم، لم يَجُزْ أن يُبْدَلُوا مِنهم.

ولكن من لم يُلحقِ الواوَ جاز قولهُ على[٣] أمرين: على أن يضمِر: ومنهم الذينَ اتخذوا، كما أَضْمَـرْتَ المبتدأ مـع الحرف الداخل عليه في قولهم: لاهَا اللهِ ذا[٤]، والمعنى: للأمر ذا، وكما أَضْمَرْتَ الحرف مع الفعل في قوله سبحانه[٥]:

---

(١) سقطت من (م).

(٢) في (ط): إلى.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) قوله: ها الله، معناه: والله، وجعل ها عوضاً من الواو ولا يجوز أن يقال: ها والله ذا، وفي إعراب «ذا» أربعة مذاهب أحدها ما ذكره المصنف. انظر طرة المسائل العسكرية بتحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد ص ١٣٠ ـ ١٣١ وسيبويه ١٤٥/٢ والمخصص ١١٣/١٣ وشرح الكافية للرضي ٣٣٥/٢، ٣٣٦.

(٥) سقطت من (ط).

(فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيْمَانِكُمْ) [آل عمران/ ١٠٦] أي[1]: فيقال لهم: أكفرتم، وكذلك حذف الخبر مع الحرف[2] اللاحق له في قول من قرأ: (الَّذِينَ اتَّخَذُوا) بغير واو، ويجوز أن يكون أضمرَ الخبر بعد، كما أضمر بعد في قوله: (إنّ الَّذِينَ كَفَرُوا ويُصدُّوْنَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ والمسجد الحرام) [الحج/٢٥] إلى قوله: (والبادي) [الحج/٤٥] والمعنى فيه: يُنْتَقَمُ منهم، أو: يُعَذَّبُونَ، ونحو ذلك مما يليق بهذا المبتدأ، وحَسُنَ الحذف في الموضعين جميعاً لطول الكلام بالمبتدأ وصلته.

قال أحمد: حدثني أحمد بن علي الخزّاز قال: حدثني محمد بن يحيى القطعيُّ قال: حدثنا سعيد ابنُ أوسٍ عنِ المفضل عن عاصم: أنه قرأ: (غَلْظَة) [التوبة/١٢٣] بفتح الغين.

وقرأ الباقون: (غِلْظَةً) بكسر الغين[3].

قال أبو علي قوله[4]: (وَلْيَجدُوْا فيْكُمْ غِلْظَةً) في المعنى مثل قوله سبحانه[5]: (جَاهِدِ الْكُفَّارَ والمنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عليهِمْ) [التوبة/٧٣] [وقوله: (والذينَ معهُ أشِدّاءُ على الكفارِ رُحماءُ بينهم] [6] [الفتح/٢٩] وقوله: (أَذِلَّةٍ عَلَى المُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ على

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (م): الخبر اللاحق...

(٣) السبعة: ٣٢٠.

(٤) زيادة من (ط).

(٥) سقطت من (ط).

(٦) سقط ما بين معقوفين من (م).

الكافرين) [المائدة/٥٤] أي: لا ينقادون لهم ولا يخفضون لهم جناحاً وأذلةٍ على المؤمنين، أي: يذلون لهم ذل الخضوع، فيتركون[١] الترفع عليهم؛ فهذا[٢] قريب من قوله: (رُحماءُ بَيْنَهُمْ)، ولم يُرِد بقوله: (أَذِلَّةٍ على المُؤْمِنِيْنَ) ذُلَّ الهوان، ولكن الذلّ الذي يقتضيه الدين من إلاَنةِ الجانب له، وتَسَوِّيهِ به.

قال أبو الحسن: (غِلْظَةً): قراءة الناس بالكسر، وهي العربية، وبها نَقْرأ[٣].

قال: ولا أعلم غَلْظَةً إلا لغةً، وقال غيرُهُ: هي لغة.

---

(١) في (ط): ويتركون.

(٢) في (ط): وهذا.

(٣) انظر معاني القرآن ١/٣٣٩.

بسم الله[1] الرحمٰن الرحيم

[ذكر اختلافهم في][2] سورة يونس

اختلفوا في إمالة الراءِ وتفخيمها. فقرأ ابن كثير: (الٓر)[١] مفتوحة الراء.

وقال حفص عن عاصم: الراءُ خفيفةٌ تام[3] لا تُمَدُّ الراءُ في كلّ القرآن غيرُ مكسورةٍ.

وقال هُبيرة عن حفصٍ عن عاصمٍ: الراء مكسورة.

وقال[4] نافع في رواية المسيبي: الراء مفتوحة وليست بممدودة.

وقال أحمد بن صالح عن ورشٍ وقالون: لا تُفَخَّمُ الراءُ.

وقال ابن جَمَّاز عن نافع: بكسر الراء.

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وابن عامرٍ: (الٓر)[5] الراء على الهجاء مكسورة

---

(١) في (م) بسم الله.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): وقرأ.

(٥) سقطت من (ط).

أبو بكر عن عاصمٍ في رواية خلف عن يحيى بن آدم: الراء مكسورة مثلُ أبي عمروٍ[١].

قال أبو علي: من قال: (الَرَ) فلم يُمِلْ فتحة الرّاء، فلأن الكثير[٢] من العرب لا يميل ما يجوز فيه الإمالة عند غيرهم.

وحسَّنَ تَرْكَ الإمالةِ هنا، أنّ معه حرفاً يمنع الإمالة كما يمنعها المستعلي. فأما من أمال فقال: رِايا. فلأنها أسماء لما يلفظ به من الأصوات المتقطعة في مخارج الحروف، كما أن غاق اسمٌ للصوت الذي يصوّته الغراب، وكما أن طيخ اسمُ للصوت الذي يفعلُهُ الضاحك، فجازت الإمالة فيها من حيث كانت أسماءً، ولم تكن كالحروف التي تمتنع فيها الإمالة نحو: ما، ولا، وما أشبههما من الحروف.

فإن قلت: فهلّا امتنعت الإمالة في رَا، لِشَبهِ الراء بالمستعلي في منعها الإمالة؟ فالقول: إنه لم تمتنع الإمالة فيها لما أريدَ من تبيين أنه اسمٌ، كما أنه[٣] لم تمتنع الإمالة من[٤] خاف وطاب وصار مع المستعلي، لما أريد من طلب الكسرة في خفت وطبت وصرت، وكذلك جازت الإمالة في (رٰا) لما قُصِدَ بها من إعلام أنه اسمٌ ليس بحرف. فإن قلت: فإن الأسماء لا تكون على حرفين أحدُهُما حرف لين، وإنما تكون على هذه الصفة الحروفُ نحو: ما ولا.

---

(١) السبعة: ٣٢٢.

(٢) في (ط): كثيراً.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): في.

فالقول: إن هذه الأسماء لم يمتنع أن تكون على حرفين أحدهما حرف لين، لأن التنوين لا يلحقها، فيؤمن لامتناع التنوين من اللحاق لها، أن تبقى على حرف واحدٍ، وإذا أُمِنَ ذلك، لم يمتنع أن يكون الاسم على حرفين، أحدهما حرف لين، ألا ترى أنهم قالوا: هذه شاةٌ، فجاء على حرفين، أحدهما حرف لين، لَمّا أمِنَ لحاقُ التنوين له، لاتصال علامة التأنيث به، وكذلك قولك: رأيت رجلًا ذا مالٍ، لاتصال المضاف إليه به، وكذلك قولهم: كسرتُ فازيدٍ، ومثلُ شاةٍ في كونها على حرفين: أحدهُما حرف لين، لما دخلت عليه علامة التأنيث[1] قولهم في الباءة: باهٌ كأنه أراد الباءَةَ، فأبدل من الهمزة الألف، كما أبدل[2] في قوله[3]:

لا هناكِ المرتعُ

فاجتمعت ألفان، فحذف إحداهما[4] لالتقاء الساكنين، فبقي الاسم على حرفين: أحدهما حرف لين، أنشدنا محمد بن السريّ عن أبي محمد اليزيدي:

فيا شَرَّ مُلْكٍ مُلْكِ قيسِ بنِ عاصمٍ
على أنّ قيساً لم يطأ باهَ مَحْرَمِ

ومثلُ باهٍ في القياس ما رواه محمد بن السري عن أحمد ابن يحيى عن سلمة قال: سمعت الفرَّاءَ يحكي عن الكسائي أنه

---

(١) في (م) في قولهم.
(٢) في (ط): أبدلها.
(٣) سبق انظر ١/٣٩٨ و٢/٢١٨.
(٤) في (ط): أحدهما.

سمع [من يقول][١]: اسقني شربة ماً يا هذا، يريد: شربةَ ماءٍ، فَقَصر، وأخرجه على لفظ مَن التي للاستفهام، هذا إذا مضى، فإذا[٢] وقف قال: شَرْبَةَ ما.

والقول[٣] فيه: كالقول في باهٍ إلا أن باهاً[٤] أحسن من ماً، لتكَثُّرِها[٥] بعلامة التأنيث، وليس هذا كذلك، ووجهه أنه جعل الهمزة التي قُلِبَتْ على غير القياس في حكم المخففة على القياس، وحذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، فلحق التنوين الباقية، وحذفت كما حذفت من نحو: رحاً وعصاً.

وقد قيل في قولهم: مُ اللهِ، إنه[٦] محذوف من: أيْمُنُ اللهِ[٧]، وليس هذا بالكثير، ولا مما ينبغي أن يقاس عليه.

ومن ذلك: اللا في معنى: اللائي، هو على حرفين: أحدهما حرف لين، لأن التنوين لا يلحقه، من[٨] حيث لم يلحق ذا، لا من حيث كانت فيه الألف واللام، وينشد البغداديون في ذلك[٩]:

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): وإذا.

(٣) في (ط): القول.

(٤) رسمت في (م): باةً، وفي (ط): باهً.

(٥) في (ط): لتكثيرها.

(٦) سقطت من (م).

(٧) سقطت من (ط).

(٨) في (م): فمن.

(٩) ذكره ابن الشجري في أماليه ٢/٣٠٩، ولم ينسبه. والمصنف في إيضاح الشعر ٤٦٣ وقوله: البغداديون، يريد به الكوفيين.

فدومي على العَهْدِ الَّـذي كان بيننـا
أَمَ آنْـتِ منَ الــلاّ مــا لـهُنَّ عـهــودُ

ومن ذلك قولهم: أيْشٍ تَقُول؟ حكاه أبو الحسن والفرَّاء.

والقول فيه: أنّه كان أي[١] شيءٍ؟، فخففت الهمـزة، وألقيت كسرتها على الياء، وكثر الكلام بها، فكرهت حركة الياء بالكسرة، كما كرهت في قاضين، وغازين ونحـوه، فأُسْكِنَتْ والتقت مع التنوين، وكل واحدٍ منهما ساكن، فحـذفت الياء لالتقاء الساكنين، فإذا وقفت عليها قلت: أيْشْ فأسكنت.

ومن قال: بِرَجُلي، فأبدل من التنوين الياء، قال: أيْشي.

فهذه الأسماء ما لم يلحق بها التنوين، لم يمتنع أن تكون على حرفين، أحدهما حرف لين، وإنّما لم يلحقها التنوين، ولم تُعرب كما لم تعرب، ولم يُنوّنْ ما كان منها زائداً على حرفين نحو: لامَ ألِف عين جيم، فكما أنّ هذه الحروف على الوقف، ولا تُنَوَّنْ، كذلك ما كان منها نحو: را، يا، تا، ثا. كما أن أسماءَ العَدَدِ كذلك، فإن أُخْبِرَ عن شيءٍ منها[٢] فتمكّن لذلك، وأُعْرِبَ[٣]، ولحقه التنوين؛ زِيْدَ على مـا كان على حرفين أحدهما حرف لين، حرفٌ مثل ما هو فيه، حتى يصير بالمزيد على ثلاثة أحرف، ومُدَّ إن كان الآخِرُ الياء[٤]، فقيل:

---

(١) سقطت من (ط).
(٢) في (ط): منه.
(٣) في (ط): فأعرب.
(٤) في (ط): ألفاً.

باءٌ، وياءٌ[١]، وراءٌ، كما تقول: ثلاثةٌ أكثر من اثنين، فعلى هذا مجرى هذه الحروف.

فإن قلت: فهل يسْتدَلُّ[٢] بجواز الإمالة في را، ويا، ونحوهما على أن الألف منقلبة عن الياء، كما تقول في ذا: إن الألف فيه منقلبة عن الياء.

فالقول: إن الاستدلال بجواز الإمالة في را ونحوها، أن الألف فيه منقلبة عن الياء: لا يصح[٣]، لأنّه إنما أُميلَ عندهم لما قدمّنا من ذكره[٤]، فليس بمنزلة قولهم: ذا، لأنّ را ونحوها أسماءٌ للأصوات، والأصوات لا تشتق كما لا تشتق الحروف، فأما قولهم: ذا، فليس من الأصوات ولكنه من الأسماء المُظْهَرَة، ألا ترى أنه قد وُصِفَ، ووصِفَ به، وحُقِّرَ في نحو: مررت بذا الرجُل، وبزيدٍ ذا. وحقّروه فقالوا: ذَيًّا، من حيث كان اسماً على الوصف الذي ذكرنا[٥]، فصار بمنزلة سائر المظهرة، وساغ الاستدلال على حروفها، كما ساغ في غيره من الأسماء، فلذلك قال أبو الحسن: إن قولهم ذا من مُضاعَفِ الياء، وذلك أن سيبويه حكى فيه الإمالة، فإذا جازت فيه الإمالة[٦] حمل على انقلاب الألف فيه عن الياء في الأمر

---

(١) في (ط): وتاءٌ.

(٢) في (م) تستدل.

(٣) في (م): لا تصح.

(٤) قراءة (ط): لما قدم ذكره.

(٥) في (ط): ذكر.

(٦) سقطت من (ط).

الأكثر، فإذا ثبت أن ألفه ياءٌ، لم يجز أن تكون اللام واواً، لأنه ليس مثل حَيَوْتُ[١]، وإذا لم يجز أن يكون واواً؛ ثبت[٢] أنه ياء، وأنه من باب حَيِيت، وعَيِيتُ.

فإن قلت: إنه قال فيه: إذا سمَّى بِهِ رجلاً: ذاءٌ[٣]، كما تقول في لا: لاءٌ، وفي لو: لوٌّ، ولو كان كما ذكرتَ[٤]، لوجب أن يكون: ذَيَاً، كما قالوا: حَيَاً وحَيَيَانِ، أو ذَيٌّ، قيل: الذي قاله عن الخليل ويونس إذا سُمّي به رجلٌ[٥]: ذاءٌ، قياسٌ، وذلك أن هذا الاسم قد ضَارَعَ با ويا وتا، ألا ترى أنه غير مُعْرَبٍ، كما أن هذه الأسماء التي أريدت بها الأصوات غير معربة، فلمّا ساوتْها في البناء جعلها[٦] بمنزلتها إذا أعربها.

وممّا يدلّك على مشابهتها لها أن الألف ليست في موضع حركة، فيلزمها الانقلاب، كما أنها في (را) ونحوها ليست في موضع حركة، فإذا كان كذلك كانت الألف في ذا بمنزلتها في هذه الأسماء التي هي نحو را، با، تا، والأول الذي قدمناه، وقلنا: إنه من باب حَيِيتُ وعيِيتُ، قد قاله أبو الحسن.

ومن حيث قال الخليل في ذا: إنك إذا سميت به قلت: ذاءٌ، قال في ذو، من قولهم: هذا رجلٌ ذو مالٍ، إذا سميتَ به

---

(١) في (ط): عَيَوْت.

(٢) في (م): «وثبت» وليس ذلك بمستقيم.

(٣) في (م): «ذا» وليس بالوجه.

(٤) في (ط): على ما ذكرت.

(٥) قراءة (م): إذا سمي به رجلاً.

(٦) في (ط): جعلتها.

رجلاً، قلت: ذوٌّ، وقياسُ قول يونُس عندي في ذو إذا سُمّي[١] به رجلٌ أن يكون بمنزلة قول الخليل، إلّا أنه حكى ذوٌّ عن الخليل، ولم يحكه عن يونُس.

ولم نعلمهم نَوّنُوا من هذه الكلم شيئاً، كما نوَّنُوا غاقٍ، وكما نوّنوا صهٍ، لأنهم ليس ينوِّنون جميع هذه الأصوات، وإن كانوا قد نوّنوا بعضها، ألا ترى أنّا لا نعلمهم نوّنوا «طخ» الذي يُحكى به الضحك، ولا «قبَّ» الذي يحكي به وقعُ السيف، وإن كانوا قد نوَّنُوا «غاقٍ» وغيره من الأصوات، وكذلك هذه الحروف التي هي: را، يا، تا.

ولا يقاس هذا، وإنّما يحكى منه ما سُمع، فلا يُنوَّنُ ما لم يُنَوَّن، كما لا يترك تنوين ما نُوِّن، وإنّما كان كذلك، لأن ما لم ينوّن جُعِلَ بمنزلة العَلَم معرفةً، وليس يضعون هذه الأسماء التي للأعلام، وجارية مجراها على كل شيء، ألا ترى أنهم قالوا للبحر: خُضَارَة[٢]؟ ولم نعلمهم خَصُّوا البرّ باسمٍ على هذا النحو، وقالوا: غُدْوَةُ، فجعلوه بمنزلة طلحة، ولم يفعلوا ذلك في الظُّهْر، وقالوا: لقِيته فينةً، فجعلوه كالعلم، ولم يفعلوا ذلك ببرهة، وقالوا للغراب: ابن دأية، ولم يفعلوا ذلك بالرخم. وقالوا في ضربٍ من الحياتِ: ابنُ قتره، ولم يفعلوا ذلك في كل[٣] الأحناش، وكذلك هذا الباب.

---

(١) في (ط): سمى به رجلاً.

(٢) في التاج (خضر): لخضرة مائه.

(٣) في (ط): بكل.

ومن ثَمَّ عاب الأصمعيّ على ذي الرمَّة قوله(١):

وَقَفْنَا فقُلنا إيهِ عن أمِّ سالمٍ

وَزَعم(٢) أن المسموع فيه التنوين، وكأنَّ ذا الرُّمّة أجرى ذلك مجرى غاقٍ وغاقٍ وصَهِ وصَهٍ، فأجراه مجرى بعض ما يشبهه من غير أن يكون سمع فيه ما قاله.

اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله جلَّ وعزّ: (لَسِحْرٌ مُبين) [يونس / ٢] .

فقرأ ابن كثيرٍ وعاصمٌ وحمزة والكسائي: (لَسَاحِرٌ مُبين) بألف، وقرأ نافع وأبو عمروٍ وابن عامرٍ (لَسِحْرٌ) بغير ألف(٣).

قال أبو علي: يدلُّ على قول من قال: (سِحْرٌ) قوله: (فلمَّا جاءَهُمُ الحقُّ قالوا هذا سِحْرٌ وإنَّا به كافِرونَ) [الزخرف / ٣٠]. ويدلّ على ساحرٍ قوله تعالى(٤): (وقال الكافرونَ هَذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ) [صٓ / ٤]. والقول في الوجهين

---

(١) صدر بيت عجزه:

وما بالُ تكْليم الدّيار البلاقع

يريد وقفنا عل هذا الطلل فقلنا: إيه ، أي: حدثنا عن أم سالم،وما كلامنا إياها وليس بها أحد يجيبنا! انظر ديوانه ٢ / ٧٧٨ والخزانة ٣ / ١٩ ـ ٣١،شرح المفصل ٤ / ٣١ ـ ٧١ ، ٩ / ٣٠ ـ ١٥٦.

(٢) في (ط) : ومن زعم.

(٣) السبعة ٣٢٢.

(٤) سقطت من (ط).

جميعاً[١] قد تقدم[٢] ومن قال: (سَاحر) أراد الرجل[٣]، ومن قال: (سحرٌ) أرادَ: الذي أوحي سِحْرٌ، أي: الذي تقولون أنتم فيه: إنه أوحي: سحرٌ، وليس كما تقولون: إنه وحيٌ.

اختلفوا في الياء والنون من قوله جلّ وعزَّ[٤]: (يُفَصِّلُ الآياتِ) [يونس / ٥].

فقرأ ابن كثيرٍ وأبو عمروٍ وعاصمٌ في رواية حفصٍ: (يُفَصِّلُ الآيات) بالياء.

وروى محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير بالنون. حدّثني مضرٌ بن محمد عن البَزِّيِّ بإسناده عن ابن كثير بالنون. وحدّثني الحسن بن مخْلدٍ عن البزيِّ بالياء.

وقرأ نافع وعاصمٌ في رواية أبي بكر وابن عامرٍ وحمزة والكسائي: (نفصل) بالنون[٥].

قال أبو علي: من قال: (يفصِّلُ) فلأنّه قد تقدم ذكر الله تعالى[٦]، فأضمر الاسم في الفعل. ومن قال: (نُفَصِّلُ) بالنون؛ فهذا المعنى يُريد، ويقوّيه: (تلك آياتُ الله نَتْلُوهَا) [البقرة / ٢٥٢، آل عمران / ١٠٨، الجاثية / ٦] وقد تقدم

(١) في (ط): أنه قد.
(٢) زادت (ط): بعد قوله تقدم: «قوله (أن أوحينا إلى رجل منهم)». ولا وجه لهذه الزيادة.
(٣) في (ط): أراد به الرجل.
(٤) سقطت من (ط).
(٥) السبعة ٣٢٣.
(٦) سقطت من (م).

(أوحينا) فيكون (نفصّل) محمولاً على (أوحينا)[١] إلا أن الياء أولى، لأنّ الاسم الذي يعود إليه أقرب إليه من (أوحينا)[٢].

اختلفوا في فتح القاف وضمّها من قوله جل وعزّ[٣]: (لَقُضِيَ إلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ) [يونس / ١١].

فقرأ ابن عامر وحده: (لَقَضَى إليهمْ) بفتح القاف، (أَجَلَهم) نصباً.

وقرأ الباقون: (لَقُضِيَ إليهِم) بضمّ القاف، (أَجَلُهُم) رفعاً[٤] [٥].

قال أبو علي: اللام في قوله سبحانه: (لَقُضِيَ) جوابُ (لو) من[٦] قوله: (ولو يُعَجِّلُ الله للنَّاس الشرَّ استعْجَالَهُمْ بالخَيْرِ لَقُضِيَ) [يونس / ١١]، فالمعنى والله أعلم: ولو يعجّل الله للناس دعاءَ الشرّ، أي ما يدْعُون به من الشّر على أنفسهم في حال ضَجَرٍ وبَطَرٍ استعجالَهم إياه[٧] بدعاء الخير، فأضيف المصدر إلى المفعول[٨]، وحذف الفاعل [كقوله (من دُعاءِ

(١) في (ط): محمولاً عليه، إلا...
(٢) أخر الفارسيّ الكلام عن قوله (هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نوراً) [يونس / ٥] إلى ما بعد الكلام في اختلافهم على (لقضي إليهم أجلهم).
(٣) جل وعز سقطت من (ط).
(٤) في (ط): بضم اللام.
(٥) السبعة ٣٢٤.
(٦) في (ط): في
(٧) في (ط): استعجاله إياهم.
(٨) في (ط): المفعول به.

الخير) [فصلت / ٤٩] في حذف ضمير الفاعل][1] والتقدير: ولو يعجّل الله للناس الشرّ استعجالاً مثل استعجالِهم بالخير، لقضي إليهم أجَلُهُم.

قال أبو عبيدة: (لقُضِيَ إليْهم أجَلُهُم): لفُرِغ من أجلهم، وأنشد لأبي ذؤيب[2]:

وعَلَيْهما مَسْرُودَتان قضاهُما
داوُد أَوْ صَنَعُ السَّوابغِ تُبَّعُ[3]

ومثل ما أنشده[4] أبو عبيدة من قوله: قضاهما داود، قول الآخر[5]:

قَضَيْتَ أموراً ثم غادرْتَ بعدها
بَوائقَ في أكْمَامها لم تُفَتَّق

(١) ما بين معقوفين سقط من (م).

(٢) في الديوان: وعليهما ماذيّتان ـ والمسرودتان: درعان تعاورهما بالطعن، والسرد: الخرز في الأديم ـ وقضاهما: فرغ من عملهما، والصَّنَع: الحاذق بالعمل ويريد به هنا (تُبَّع)، انظر شرح السكري ١/٣٩.

(٣) مجاز القرآن ١ / ٢٧٥.

(٤) في (ط): أنشد.

(٥) البيت للشمّاخ من قصيدة يرثي بها عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد ورد في ديوانه: ٤٤٩ «بوائجَ» بدل بوائق. قال الأصمعي (الصحاح): انباجت عليهم بوائج منكرة: إذا انفتقت عليهم دواهٍ. وانظر الأغاني ٨ / ٩٨. ونسبه في البيان والتبيين إلى مزرد أخي الشماخ ٣ / ٣٦٤ وكذا في الإصابة ٦ / ٨٥ وذكر الأبيات المرزوقي في شرح الحماسة ٣/ ١٠٩٠ والتبريزي في شرح الحماسة ٣/ ٦٥ وورد هذا البيت في الاشتقاق ١/ ١٩٩ مفرداً. وفي اللسان مادة /كمم/.

فالتقدير(١) في قوله: (لقضي إليهم أَجَلُهُمْ) أي: لفُرِغ من أجَلِهِمْ ومـدّتهم المضروبـة للحيـاة، وإذا انتهت مـدّتهم المضروبة للحياة، هَلَكُوا. وهذا قريب من قـوله تعـالى(٢): (وَيَدْعُو الإنْسَانُ بالشَرِّ دُعاءَهُ بالخير، وكـانَ الإنْسانُ عَجُـولاً) [الإسراء / ١١].

وقالوا للميِّتِ: مُقَضٍّ، كأنّه قضى(٣) إذا مات، وقضَّى: فعَّلَ، التقدير فيه: استوفى أجله، وفَرَغ منه؛ قال ذو الرُّمَّة(٤):

إذا الشخْصُ فيها هَزَّهُ الآلُ أغْمَضَتْ
عَليْـهِ كـإغْمـاض المُقضّي هُجـولُهـا

المعنى(٥): أغْمَضَتْ هُجُولُ هذه البلاد على الشخص الذي فيها، فلم يُرَ لغرقِه في الآل، كإغماض المُقَضِّي، وهو الميّتُ، لعينه(٦)، وهذا في المعنى كقوله(٧):

تَـرىَ قُـورَهَـا يَغْـرَقْنَ في الآل مَـرّةً
وَآونَـةً يَخْـرُجْنَ مِنْ غـامرٍ ضَحْـلِ

(١) في (ط): فالمعنى.
(٢) سقطت من (ط).
(٣) في (ط): تقضّى.
(٤) ديوانه ٢/ ٩٢٦. والهجول: ما اطمأن من الأرض.
(٥) في (ط): أي.
(٦) في (ط): بعينه.
(٧) البيت لذي الرمّة أيضاً، والقور: الجبال الصغار، والواحدة: قارة ـ وآونة: الواحدة: اوان، أي: ومرّات يخرجن من غامر ضحل، يريد: السراب يغمر وهو صحل قليل ليس بشيء. انظر ديوانه ١ / ١٤٨.
ضحل

فأما قوله سبحانه[١]: (لَقُضِيَ إليهِمْ أجَلُهُمْ) [يونس / ١١] وما يتعلّق به هذا الجارُّ، فإنه لمّا كان معنى قَضى: فَرَغَ، وكان قولُهم: فرغ، قد يتعدّى بهذا الحرف في قوله[٢]:

أَلانَ فقد فَرَغْتُ إلى نُمَيْرٍ
فَهذا حين صِرتُ لَهُمْ عَذابا

وفي التنزيل: (سَنَفْرُغُ لَكُمْ أيُّها الثقَّلَانِ) [الرحمن/ ٣١] أمكن[٣] أن يكون الفعل يَتَعدى[٤] باللام كما تعدى بإلى، كما أن أوحى في قوله: (وأوْحَيْنَا إليه) [يوسف/ ١٥] قد تعدى بإلى[٥]، واللام في قوله: (بأنَّ ربَّك أَوْحَىٰ لَهَا) [الزلزلة/ ٥]، فلمّا كان معنى قُضِيَ فُرِغَ، وفَرَغَ تُعَلَّق بها إلى، كذلك تُعلَّق بقضى[٦].

ووجه قراءةِ ابنِ عامرٍ: (لَقَضَىٰ إليهِمْ أَجَلَهُمْ) على إسناد الفعل إلى الفاعل؛ فلأن الذكر قد تقدم في قوله (ولَو يعجِّلُ

---

(١) سقطت من (ط).
(٢) نسبه اللسان إلى جرير مادة /أين/ وفيه: «وَقد نزعت» بدل «فرغت» ولم نعثر عليه في ديوانه بطبعتيه وقوله: ألان، أصلها الآن، سهلت همزتها للوزن الشعري.
(٣) في (ط): فإنه يمكن.
(٤) في (ط): تعدّى.
(٥) في (م): بالياء وهو سهو قلم من الناسخ.
(٦) عبارة (م): «فلمّا كان معنى قَضَى فَرَغَ تَعلّق بها كذلك تعلق بقضى» وما في (ط) أسدّ.

الله للنَّاسِ الشرَّ) [يونس / ١٠]. فقال: (لَقَضَى) على هذا، ومن حجّته في ذلك قوله سبحانه[١]: (ثمَّ قَضىٰ أَجَلاً، وأَجَلٌ مُسَمًّىً عِنْدَه) [الأنعام / ٢]، فهذا الأجل الذي في هذه الآية هو الأجل المضروبُ للمَحْيَا، كما أن الأجل في قوله: (لقَضَى إِلَيْهِمْ أَجَلَهُم) كذلك[٢].

فكما أُسنِدَ الفعل بالأجَلِ[٣] المضروب للحياة إلى الفاعل في قوله: (ثمَّ قَضَى أجلاً) عند الجميع؛ كذلك أسنده ابن عامرٍ في قوله: (لقَضَى إليهمْ أجَلَهُمْ) إلى الفاعل، ولم يُسْنِدْهُ إلى الفِعل المبنيّ للمفعول، ويدلّ على أنّ الأجَلَ في قولِهِ (ثم قَضَى أجلاً) أجلُ المَحْيَا، وأن قوله[٤]: (وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدهُ) أجَلُ البعثِ، يبين ذلك قوله: (ثمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ) [الأنعام / ٢]، أي: أنتم أيها المشركون تَشُكُّونَ في البعث، فلا تصدِّقون به، وقولُه: (ثُمَّ قَضَى أَجَلاً وأَجَلٌ مُسَمًّى عنده) [الأنعام / ٢] في المعنى كقوله: (فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُميتُكُمْ) [الحج / ٦٦].

ومن قرأ (لَقُضِيَ) فبَنى الفعل للمفعول به[٥]، فلأنّه في المعنى كقول[٦] من بنى الفعل للفاعل.

---

(١) سقطت من (ط).
(٢) في (ط): لذلك.
(٣) في (ط): في الأجل.
(٤) في (ط): أن قوله
(٥) سقطت من (م): «به».
(٦) في (ط): مثل قول.

قال: وقرأ ابنُ كثيرٍ وحده[١]: (ضِئَاءً والقَمَرَ نُوراً) [يونس/ ٥] بهمزتين في كلّ القرآن، الهمزة الأولى قبل الألف، والثانية بعدها، كذلك قرأت على قُنْبُلٍ، وهو غلطٌ.

وقرأ الباقون بهمزةٍ واحدةٍ في كلّ القرآن.

وكان أصحاب البَزِّي، وابنُ فُلَيْحٍ ينكرون هذا، ويقرؤون مثلَ قراءة الناس (ضياءً).

وأخبرني الخزاعيّ عن عبد الوهاب بن فُلَيح عن أصحابه عن ابن كثيرٍ: (ضياءً) بهمزة بعد الألف في كلّ القرآن، ولا يَعْرِفون الأخرى[٢].

قال أبو علي: الضياء لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون جمعَ ضوءٍ، كسَوْطٍ، وسِياطٍ وحَوْضٍ، وحِياضٍ، أو مصدر ضاءَ يضوءُ ضياءً، كقولك: عاذ عياذاً، وقام قياماً وعادَ عيادَة[٣] وعلى أيّ الوجهين حمَلْتَهُ، فالمضاف محذوفٌ. المعنى: جعل الشمس ذات ضياءٍ، والقمر ذا نُورٍ.

أو يكون: جُعِلا[٤] النورَ والضياءَ لكثرة ذلك منهما.

فأمّا الهمزة في موضع العين من ضياءٍ، فيكونُ على القلب، كأنه قدّم اللام التي هي همزة إلى موضع العين،

(١) سقطت من (م): «وحده».

(٢) السبعة ص ٣٢٣.

(٣) في (ط): عاذَ عياذةً، بالذال المعجمة وهو تصحيف.

(٤) أي جعل الشمس والقمر. فالنور: المفعول الثاني.

وأُخِّرَتِ[١] العين التي هي واوٌ إلى موضع اللام، فلما وقعت طَرفاً بعد ألف زائدة، انقلبت همزة، كما انقلبت في: شقاء وغلَاء. وهذا إذا قَدَّرْتَهُ جمعاً كان أسوغ، ألا ترى أنهم قالوا: قوْس وقِسِيّ، فصحّحوا الواحد، وقلبوا في الجميع.

وإذا قدّرته مصدراً كان أبْعَدَ، لأن المصدر يجري على فعلِهِ في الصحّة والاعتلال، والقلب ضربٌ من الاعتلال، فإذا لم يكن في الفعل لم يَنْبَغِ أن يكون في المصدر أيضاً، ألا ترى أنّهم قالوا[٢]: لاوَذَ لِواذاً، وبايَعَ بياعاً، فَصَحَّحوهما في المصدر لصحتهما في الفعل، وقالوا: قام قياماً؛ فَأَعَلُّوه ونحوَه لاعتلاله في الفعل.

اختلفوا في فتح الراءِ وكسرِها من قولِهِ جل وعز[٣]: (وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ) [يونس / ١٦].

فقرأ ابن كثير وعاصم في رواية حفصٍ ونافع (وَلْا أَدْرَاكُمْ به) بفتح الراء، والألف.

وقرأ أبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر[٤] وحمزة والكسائي: (ولا أدرِيكُمْ به) بكسر الراء وبألف[٥].

قال أبو علي قوله[٦]: (ولا أدرَاكُمْ بِهِ) حكى سيبويه:

---

(١) في (ط): وأخر.

(٢) في (ط): قد قالوا.

(٣) في (ط): تعالى.

(٤) زيادة من (ط).

(٥) في (ط): وبالألف. وفي السبعة ص ٣٢٤ بكسر الراء فقط.

(٦) سقطت من (م).

دَرِيْتُهُ، ودَرَيْتُ به، قال: والأكثر في الاستعمال بالباء، ويبيّن ما قاله من ذلك قوله سبحانه[١]: (ولا أدْرَاكُم بِهِ)، ولو جاء[٢] على اللغة الأخرى لكان: ولا أدراكُمُوه، وقالوا: الدِّرْيَةُ، فجاء على فِعْلَةَ، كما قالوا: الشِّعْرَة، والدِّرْية، والفِطنة، وهي مصادر يُراد بها ضروب من العلم.

وجاء هذا البناء في غير هذا النحو كقولهم: الرِدَّة قال:

قليلٌ ردَّتي إلا أمامي[٣]

فأمّا الدرايةُ فكالهداية والدّلالة، وكأن الدراية التأنّي والتعمّل لعلم الشيء، وعلى هذا المعنى ما تَصَرَّفَ[٤]، ومن هذه الكلمة أنشد أبو زيد:

فَإنَّ غـزَالَـكَ الـذي كُنْتَ تـدَّري
إذا شئتَ لَيثٌ خـادِرٌ بينَ أَشْبُـلِ[٥]

قال أبو زيدٍ: تدَّري: تختل[٦]، ومنه الدَّرِيَّةُ في قول أكثر الناس في الحَجَل الذي يستتر به الصائد من الوحش، كأنه يختِلُ به، فيأتي الوحشَ من حيث لا تعلم.

وقالوا: داريْتُ الرجل: إذا لايَنْتَه وخَتَلْتَهُ.

---

(١) سقطت من (ط).
(٢) في (ط): ولو كان.
(٣) في (ط): إني قليل ردتي، ولم نعثر على قائل البيت ولا تتمته.
(٤) في (م): «تصرف» بإسقاط ما.
(٥) البيت لمطير بن الأشْيَم الأسدي ـ جاهلي.
(٦) النوادر ١٨٢ (ط. الفاتح).

وإذا كان هذا الحرف على هذا، فالداري في وصف القديم لا يسوغ، فأما قول الراجز[١]:

لا هُمَّ لا أدري وأنت الداري

فلا يكون حجة في جواز ذلك لأمرين: أحدُهُما: أنه لما تقدم لا أدري، استجاز أن يذكر الداري بعدما[٢] تقدم لا أدري، كما جاء: (فَمَن اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فاعْتَدُوا عَلَيْهِ) [البقرة / ١٩٤] ونحو ذلك، ولو لم يتقدم ذكر الاعتداء، لم يحسن في الابتداء الأمرُ بالاعتداء، وكذلك (إنْ تَسْخَرُوا مِنَّا، فإنَّا نَسْخرُ مِنْكُمْ) [هود / ٣٨]، وقوله سبحانه[٣]: (إِنَّما نَحْنُ مُسْتهزِئُون، الله يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) [البقرة / ١٤].

والأمر الآخر: أن العرب[٤] ربَّما ذكروا أشياء لا مساغَ لجوازها كقوله[٥]:

لاهُمَّ إنْ كنْتَ الذي بعَهْدِي
ولم تُغَيِّرْكَ الأمُورُ بَعْدِي

وقول الآخر[٦]:

لو خافَك الله عليهِ حَرَّمهْ

(١) وهو العجاج، وقد سبق انظر ١ / ٢٦٠.

(٢) في (ط): بعده لتقدم.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): الأعراب.

(٥) سبق انظر ١/٢٦١.

(٦) لسالم بن دارة، سبق ١/٢٦١.

فأمّا الهمزُ[١] في (أدْراكُم) على ما يُروى عن الحسن، فلا وجه له لأن الدّرْءَ الدفعُ، على ما جاء في قوله سبحانه[٢]: (فَادْرَؤُوا عَنْ أنفُسِكُمُ الْمَوْتَ) [آل عمران / ١٦٨]، وقوله: (فادَّارأْتُمْ فِيها) [البقرة / ٧٢]، وما روي من قوله ﷺ: «ادْرَؤوا الحدُوْدَ بالشُّبُهاتِ[٣]».

وقولهم لما طَعن[٤] من الجبل فاندفع عن سائر الصفيحة: دَرْءٌ ودُرُوءٌ[٥]، وقال:

وترمي دُروءٌ دونه بالأجادل[٦]

فأما ما حكي من الهمز في الدَّريئَةِ للجمل الذي يختَلُ به الوحشُ، فمَنْ همَزَ جَعَلَهُ من صفة يليق وصْفُهُ بها، وقال[٧]: إنه يدفع به نحو الوحش، ولا يستقيم هذا المعنى في الآية.

---

(١) في (م): الهمزة.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) قال العجلوني في الكشف ١ / ٧١: رواه الحارثي في مسند أبي حنيفة عن ابن عباس مرفوعاً، قال شيخنا ـ يعني الحافظ ابن حجر ـ: وفي سنده من لا يعرف. وقال أيضاً في تخريج أحاديث مسند الفردوس: اشتهر على الألسنة والمعروف في كتب الحديث أنه من قول عمر بن الخطاب بغير لفظه. انتهى. وأخرجه الترمذي في الحدود رقم **١٤٢٤** عن عائشة بلفظ: ادرؤوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم... إلى آخر الحديث. وفي سنده يزيد بن زياد الدمشقي ضعيف.

(٤) في (ط): ظعن. وفي اللسان (طعن) عن الأزهري: طعن غصن من أغصان هذه الشجرة في دار فلان: إذا مال فيها شاخصاً..

(٥) في اللسان (درء): الدرء: نادر يندر من الجبل وجمعه دروء.

(٦) لم نعثر على قائله. والأجادل: الصقور مفرده أجدل.

(٧) في (ط): وذاك.

فأمّا إمالة الفتحة من الراء في (أَدْراكُم به) وإمالة الألف عنها، فلأن الألف تنقلب إلى الياء في أدْرَيْتُه، وهما مُدْرَيَان، وأمّا من لم يُمِلْ؛ فلأنّ هذه الألفات كثيرٌ من العرب لا يميلونها، وهو الأصل، وعليه ناسٌ كثير من العرب الفصحاء.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله سبحانه[1]: (عمَّا يُشْرِكُون) [يونس / ١٨] في خمسة مواضع:

فقرأ ابن كثير ونافع ها هنا بالياء، وحرفين في النحل [الآية/ ١ - ٣] وحرفاً في سورة[2] الروم، [الآية/ ٤٠]، وحرفاً في النمل بالتاء، (خيرٌ أَمَّا تُشْرِكُون) [٥٩].

وقرأ أبو عمروٍ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ خمسة[3] الأحرف بالياء، كذا في كتابي عن أحمد بن يوسف التغلبيّ عن ابن ذكوان عن ابن عامرٍ: خمسة[3] الأحرف بالياء، ورأيت في كتاب موسى بن موسى عن ابنِ ذكوان بإسناده في سورة النمل بالتاء، وكذلك حدثني أحمد بن محمد بن بكرٍ عن هشام بن عمارٍ بإسناده عن ابن عامرٍ: خمسة[3] الأحرف بالتاء، وقرأ حمزة والكسائي: خمسة الأحرف بالتاء.

ولم يختلفوا في غير هذه الخمسة[4].

قال أبو علي: من قرأ في يونُسَ: (وَتَعَالى عَمَّا تُشْرِكونَ)

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): الخمسة الأحرف، وكذلك هي في السبعة. وكلاهما صواب.

(٤) السبعة ص ٣٢٤. وفيه اختلاف يسير عما هنا، ونقص قوله: وقرأ حمزة والكسائي خمسة الأحرف بالتاء.

بالتاء، فلقوله: (قلْ أَتُنَبِّـؤونَ الله بما لا يَعْلَمُ في السّموَاتِ وَلاْ في ٱلْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وتَعالىَ عَمَّا تُشْرِكُون).

ومن قرأ بالياء احتمل وجهين:

أحدهما على: قُلْ، كأنه قيل له[١]: قل أنت: سبحانه وتعالى عما يشركون.

والوجه الآخر: على أنه[٢] يكون هو سبحانه نزَّه نفسه عما افتَروْه فقال: (سُبْحَانَهُ وتعالَىْ عمّا يُشْرِكُونَ).

ومن قـرأ في النّحـل: (سُبْحانَهُ وتعـالى عمّـا تُشْـرِكُـون) [الآية / ١]، فعلى أن النبي ﷺ، أُمِر بأن يخاطبهم بذلك كأنّه: قل لهم: تعالى عمّا تشركون.

ومن قرأ هذا بالياء، فعلى أنه نَزَّه نفسه فقال: (سبحانه وتعـالى عما يشـركون)، وفي النمـل: من قرأ (آلله خَيـرٌ أَمْ مَاْ تُشْرِكُونَ) [٥٩] فهو على[٣]: قل لهم: (آلله خيرٌ أم مـا تُشرِكُون)؟ فهذا بالتـاء لأنهم مخاطبـون. ومن قرأ بـالياء لم يصرف الخطاب إليهم، فقيل: (آلله خيرٌ أم ما يشركون) على وجه التبكيت والتقريع لهم، كما قالوا. السعادة أحبُّ إليك أم الشقاء!؟ وعلى هذا النحو يُحْمَلُ هذا الضرب.

اختلفوا في قوله [عزّ وجلّ][٤]: (هُوَ الذي يُسَيِّرُكُمْ في

(١) سقطت من (ط): «له».
(٢) في (ط): أن
(٣) في (ط): فعلى.
(٤) سقطت من (ط).

البَرِّ والبَحْرِ) [يونس / ٢٢]، فقرأ ابن عامرٍ وحدَهُ: (هو الذي يَنْشُرُكُمْ) بالنون والشين، من النَّشْر.

وقرأ الباقون: (يُسَيِّرُكُمْ) بضم الياء وفتح السين من السَّيْرِ[١].

قال أبو علي: قالوا: سار الدابّةُ، وسِرتُه. قال[٢]:

فلا تجزَعَنْ من سُنَّةٍ أنت سرْتَها

وقالوا أيضاً: سيَّرْتُهُ.. قال لبيد[٣]

لَسِيَّانِ[٤] حربٌ أو تبوُؤوا[٥] بخَزْيةٍ
وقد يَقْبَلُ الضَّيْم الذَّليلُ المُسَيَّرُ

فهذا يدل على قراءة من قرأ: (يُسَيِّرُكُمْ). ويقوي هذا الوجهَ قوله سبحانه وتعالى: (فَامْشُوا في مناكِبِها) [الملك / ١٥]، و (انْتَشِروا في الأرض) [الجمعة/ ١٠] (قُلْ سِيرُوا في الأَرْضِ) [الأنعام/ ١١ النمل/ ٦٩ العنكبوت/ ٢٠ الروم/ ٤٢].

---

(١) السبعة ٣٢٥.

(٢) صدر بيت لخالد بن زهير الهذلي يرد على أبي ذؤيب، وعجزه:
فأوَّلُ راضي سُنَّةٍ مَنْ يَسيرُها
انظر شرح أبيات المغني ٧ / ١٣٤ والخصائص ٢ / ٢١٢ وشرح ديوان الهذليين للسكري ١ / ٢١٣ والبحر المحيط ٥ / ١٣٨.

(٣) شرح ديوانه (ط. الكويت) ص ٢٢٦.

(٤) في الديوان: لشَتّانَ.

(٥) في (ط): تبوء.

وحجة ابن عامرٍ: أنّ (يَنْشُرُكُمْ) في المعنى مثل قوله: (وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً) [النساء / ١]، (ومِنْ آياتِهِ خَلْقُ السَّمٰواتِ والأَرْضِ وما بَثَّ فيهما مِنْ دابَّةٍ) [الشورىٰ / ٢٩]، فالبثّ تفريق ونشرٌ في المعنى.

قال: كلُّهم قرأ: (إنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنفُسِكُم متَاعُ الحَيَاةِ الدُّنْيا) [يونس / ٢٣] رفعاً إلاّ ما رواه حفصٌ[١] عن عاصم فإنّه روى عنه (متاعَ الحياةِ الدنيا) نصباً، حَدَّثني عبيدُ الله بن علي عن [نصر بن علي][٢] عن أبيه عن هرون عن ابن كثيرٍ (متاعَ) نصباً[٣].

قال أبو علي: قوله (على أَنْفُسِكُمْ) يحتمل تأويلين: أحدُهُما: أن يكون متعلّقاً بالمصدر لأن فعلَهُ متعدٍّ[٤] بهذا الحرف، يدلّك على ذلك قوله سبحانه[٥]: (بَغَى بَعْضُنَا على بَعْضٍ) [صٓ / ٢٢] و(ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ الله) [الحج / ٦٠]، فإذا جعلت الجارَّ من صلة المصدر كان الخبر: (متاعُ الحياةِ الدنيا)، والمعنى: بَغْيُ بَعْضِكُم على بعض متاعُ الحياة[٦] الدنيا، وليس مما يقرّب إلى الله، وإنما تأتونه لِحبّكم العاجِلَة، وإيثارها على ما يقرّب إلى الله من الطاعات.

---

(١) في حاشية (ط): عبارة: بلغت المقابلة.

(٢) سقطت من (م).

(٣) السبعة ٣٣٥.

(٤) في (م): يتعدى بإلى بهذا. وما في (ط): أسدّ.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) في (ط): متاعٌ في الدنيا.

ويجوز أن تجعل (على) متعلقاً بمحذوف، ولا تجعلُهُ من صلة المصدر؛ فإذا جعلته كذلك كان خبراً للمصدر، وفيه ذِكْرٌ يعود إلى المصدر، كما أنك إذا قلت: الصلاةُ في المسجد، كان كذلك، والمعنى: أن المصدر مضاف إلى الفاعل، ومفعول المصدر محذوفٌ، المعنى: إنّما بَغْيُ بَعْضِكُمْ على بعضٍ عائدٌ على أنفسكم، فـ «على» هذا متعلّق بمحذوف دون المصدر المبتدأ، وهذا في المعنى كقوله: (وَلَا يَحِيقُ المَكْرُ السيِّىءُ إلَّا بِأَهْلِهِ) [فاطر/ ٤٣]، (ومَنْ نَكَثَ فإنّما ينكُثُ على نفسِهِ) [الفتح / ١٠]، وفي قوله سبحانه[1] (ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ الله) [الحج / ٦٠] إبانة عن هذا المعنى، ألا ترى أن المبغيّ عليه إذا نصره الله لم يَنْفُذْ فيه بُغْيُ الباغي عليه ولا كيده، فإذا لم يَنْفُذْ ذلك فيه صار كالعائد على الباغي.

فإذا[2] رَفَعْتَ (متاعُ الحياة الدنيا) على هذا التأويل، كان خبر مبتدأ محذوف، كأنك قلت:

ذلك متاع الحياة الدنيا، أو هو متاع الحياة الدنيا.

ومن نصب (متاعَ الحياةِ الدُنيا) احتمَل النصب فيه وجهين: أحدهما: أن تَجعَلَ (على) من صلة المصدر، فيكون الناصب للمتاع هو المصدر الذي هو البغي، ويكون خبر المبتدأ محذوفاً، وحَسُن حذفُه لطول الكلام، ولأن (بغيَكُمْ) يدلّ على تبغون، فيحْسُن الحذف لذلك، وهذا الخبر المقدّر، لو أظهرتَهُ

(١) سقطت من (ط).
(٢) في (ط): وإذا

لكان يكون مذمومٌ أو مكروهٌ أو منهِيٌّ عنه، أو نحو[(١)] ذلك.

والآخر: أن تجعل (على) مِن قوله: (على أَنْفُسِكُمْ) خبر المبتدأ، فإذا جعلته على هذا احتمل نصبُ مُتَـاعٍ وجهين:

أحدهما: تُمتَّعُون متاعاً، فيدلّ انتصاب المصدر عليه.

والآخر: أن تضمر تبغون، وما يجري[(٢)] مجرى ذكره قد تقدم، كأنه لو أظهره، لكان: تبغون متاعَ الحياة الدنيا، فيكون مفعولاً له. ومثل هذا قوله تعالى[(٣)]: (إِذْ تُدْعَوْنَ إلى الإيمانِ فَتَكْفُـرُونَ) [الشعراء / ٧٢] تقـديـره: مَقتَكم إذ تُـدْعَـوْن إلى الإيمان فتكفرون، ألا ترى أن قوله: (إذ تُدْعَوْنَ) لا يجوز أن يتعلّق بالمصدر للفصل بين الصلّة والموصول، فكذلك لا يجوز أن يتعلّق المنصوب بالمصدر في قوله: (إنّما بَغْيُكُمْ على أنْفُسِكُمْ متاعَ) وقد جَعَلْتَ (على) خبراً لقوله: (إنّما بغْيُكُم على أنْفُسِكُمْ) لفصلك بين الصلّة والموصول.

اختلفوا في فتح الطاء وإسْكانها من قوله [جل وعز][(٤)]: (قِطَعَاً من اللَّيْلِ) [يونس / ٢٧].

فقرأ ابنِ كثير والكسائيّ: (قِطْعاً) ساكنة الطاء، وقرأ الباقون: (قِطَعاً) مفتوحة الطاء[(٥)].

---

(١) في (ط): ونحو.
(٢) في (ط): لأنَ ما يجري.
(٣) سقطت من (ط).
(٤) سقطت من (ط).
(٥) السبعة ٣٢٥.

قال[١] أبو عبيدة: (قِطَعاً مِنَ اللَّيلِ مُظْلِماً) جماعةُ قطعة[٢] من الليل، وهو بعض الليل، وأتَيْتُه بقِطْع: أي بساعةٍ من الليل، وقِطْعٌ وأقْطَاعٌ[٣].

قال أبو علي: القِطْعُ: الجزء من الليل الذي فيه ظُلْمة يدلّ على ذلك قوله تعالى[٤]: (وإنَّكُمْ لَتمرُّونَ عَلَيْهم مُصْبِحِين وَبِاللَّيْلِ) [الصافات / ١٣٨]، فقوله: (وباللَّيْلِ) خلافُ الإصباحِ الذي هو الوَضحُ، فقوله[٥]: (وباللَّيْلِ) يُراد به الظُّلمةُ، والمعنيان في اللفظتين يتقاربان، وإن اختلفا، وذلك أن المرادَ وصفُ وُجُوهِهِمْ بالسواد، كقوله سبحانه[٦]: (وَيَوْمَ القِيامَةِ تَرَىْ الَّذِينَ كَذَبُوْا عَلَى الله وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ) [الزمر / ٦٠]. وقيل في قوله: (يُعرَفُ المُجْرِمُونَ بِسِيْمَاهُمْ فَيُؤْخَذُ بالنَّواصي والأَقْدام) [الرحمن / ٤١]: إنه سوادُ الوجوهِ، وزرقَةُ الأعين في قوله: (ونَحْشُرُ المُجْرمينَ يومَئِذٍ زُرْقاً) [طه / ١٠٢]، فإذا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُم قِطَعاً مِن اللَّيْلِ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ منه، كما أنها إذا أُغشِيَتْ قِطَعاً ـ التي هي جمع قِطْعَةٍ ـ اسوَدَّتْ منها.

فأما قوله سبحانه[٧]: (مُظْلِماً) إذا أجْرَيْتَه على (قِطْعٍ)

---

(١) سقطت من (م): «قال».
(٢) في (م): قطع.
(٣) مجاز القرآن ١ / ٢٧٨.
(٤) سقطت من (ط).
(٥) في (ط): ويقال.
(٦) في (ط): كقوله تعالى.
(٧) سقطت من (ط).

فيحتملُ نصبه وجهين: أحدهما: أن يكون صفةً للقِطْع، وهو أحسن، لأنه على قياس قوله: (وهـذا كِتَابٌ أَنْـزَلْنَاهُ مُبَـارِكٌ) [الأنعـام / ٩٢ ـ ١٥٥] وُصِفَ الكتابُ بـالمفرد بعـدما وُصِفَ بالجملة[١]، وأُجْرِيَ على النّكرة. ويجوز أن تَجعَلَهُ حالاً من الذِّكر الذي في الظّرف في قوله: (من الليل)، ولكن يكون (مظلماً) صفة للقطع، ولا يكون حالاً من الذكـرِ الـذي في الظرف.

ومن قرأ: (قِطَعاً) لم يكن (مظلماً) صفة للقِطع، ولا حالاً من الذكر الذي في قوله: (من الليل)، ولكن يكون حالاً من الليل، والعامل في الحال ما يتعلق به (من الليل) وهو الفعل المختزل.

ومثل ذلك في إرادة الوصف بالسواد قوله[٢]:

ألَا طَـرَقَـتْ ليـلى بِـنَـيَّـانَ بَـعْـدمـا
طلى الليلُ بيداً، فاسْتَوَتْ، وإكاما

أي: اسودَّتْ لظلُمْة الليل، وقال الآخر[٣]:

---

(١) قراءة (ط): وصَفْتَ الكتابَ بالمفرد بعدما وصفته بالجملة وأجريته.

(٢) أنشده أبو علي في إيضاح الشعر ص ٤١٣ وقال: أي: غشيته الظلمة، فصار البيد والإكام سواءً في مرآة العين، وورد عنده برواية «طوى» بدل «طلى».
وورد في معجم البلدان (نيان) برواية: «كسا» قال: ونيان: جبل في بلاد قيس.

(٣) البيت لذي الرُمَّة في ديوانه ٢ / ٦٨٥، والدويَّة: المستوي من الأرض، منسوبة إلى الدوّ، والدو: الفلاة الواسعة اعتسفتها: قطعتها على غير =

وَدَوِّيَّـةٍ مِثْـلِ السَّمـاءِ اعتَسَفْتُهـا
وقـد صَبَغ الليـلُ الحصىٰ بسـوادِ

أي: سَوَّدَتْها الظُلمة.

اختلفوا في التاء والباء من قوله [جلَّ وعزَّ][1]: (هُنَالِك تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ) [يونس / ٣٠].

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: (تَبْلو) بالباء.

وقرأ حمزة والكسائي: (تتلو) بالتاء[2].

قال أبو علي: أمّا من قال: (تبلُو) فمعناه: تختبر من قوله سبحانه[3]: (وبَلَوْناهُمْ بالحسناتِ والسيئاتِ) [الأعراف / ١٦٨] أي: اختبرناهُمْ، ومنه قَوْلُهُم: البلاء ثم الثناء. أي: الاختبار للمثني عليه، ينبغي أن يكون قبل الثناء، ليكون الثناءُ عَنْ عِلمٍ بما يوجبه. ومعنى اختبارها ما أسلفت: أنّه إن قدَّم خيراً أو شراً جُوزِيَ عليه، كما قال: (فَمَنْ يَعْمَل مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرَاً يره، وَمَنْ يَعمَل مثقال ذرَّةٍ شرّاً يَرَهُ) [الزلزلة /٧ ـ ٨]، وقولـه[4]: (مَنْ عَمِلَ صالحاً فَلِنَفْسِهِ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْها) [فصلت / ٤٦] ونحوُها من الآية التي تدلّ على هذا المعنى.

ومن قال: (تتلُو) فإنّه يكون من التلاوة التي هي القراءة،

= طريق. وانظر الإيضاح الشعري ٤١٤ وشذور الذهب ١٢٣.

(١) سقطت من (ط).

(٢) السبعة ٣٢٥.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (ط).

ودليلُه قوله: (أُولَئِكَ يَقْرَؤُونَ كِتَابَهُمْ) [الإسراء / ٧١]، وقوله: (اقْرَأْ كتابَكَ) [الإسراء / ١٤]، وقوله: (وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يكتُبُونَ) [الزخرف / ٨٠]، وقوله: (ما لِهَذَا الكِتَابِ لا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلا كَبِيْرَةً إلاّ أَحْصَاهَا) [الكهف/ ٤٩]، فإنّما يتلُون ذكرَ ما كانوا قدّموه من صالح أعمالهم وسيِّئها مما أحصاه الله ونَسُوه، فيكون: تتلو: تتبعُ. من قولهم: تلاّ بعد الفريضة: إذا أتبعها النفْل.

قال[1]:

عـلى ظَهْـرِ عـادِيٍّ كـأَنَّ أُرُوْمَـهُ
رِجَـالٌ يُـتَـلُّوْنَ الـصَّـلاةَ قِـيَـامُ

فيكون المعنى في[2]: (تتلو كُلُّ نَفْسٍ): تتبع كلُّ نفس ما أسلفت من حسنة وسيّئة، فمن أحْسَنَ جوزي بالحسنات، ومن أساء جوزي به، فيكون على هذا في المعنى كمن قرأ: (تَبْلو) بالباءِ.

اختلفوا في قوله سبحانه[3]: (حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ) [يونس / ٣٣] في الجمع والتوحيد.

فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ وعاصمٌ وحمزةُ والكسائيّ:

---

(١) البيت للبعيث. الأروم بفتح الهمزة: أصل الشجرة والقرن. وبضمها جمع إرَم، وهي حجارة تنصب علماً في المفازة. وتلّى فلان صلاته المكتوبة بالتطوع، أي: أتبعها.

انظر تهذيب اللغة للأزهري ١٤ / ٢٥٢، ٣١٨ واللسان (تلا).

(٢) سقطت من (م).

(٣) سقطت من (ط).

(حَقَّتْ كلمةُ ربك) واحدةً وفي آخر السورة [٩٦] كذلك.

وقرأ نافع وابن عامرٍ: الحرفين (كلماتُ) جماعة[١].

قال أبو علي: من قرأ: (كلِمةُ ربِّك) على الإفراد احتمل وجهين: يجوز أن يكون جُعل ما أُوعد به الفاسقون كلمةً، وإن كانت في الحقيقة كَلِماً، لأنّهم قد يُسمّون القصيدة والخطبة كلمةً، وكذلك سُمِّيَ ما تُوُعِّدَ به الفاسقون من نحو قوله سبحانه[٢]: (وأَمَّا الَّذِيْنَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ، كُلَّما أرادُوا أَنْ يَخْرجُوا منْها من غمٍّ) [الحج/ ٢٢] كلمةً، كما أنّ قوله: (وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الحسنى على بَنِي إسْرائيلَ بما صَبَرُوا) [الأعراف/ ١٣٧] يَعْني به[٣]: (وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ استُضْعِفُوا في الأَرْضِ) إلى قوله: (يَحْذَرُونَ) [القصص/ ٥] كلمةً.

ويجوز أن يكون (كلمة ربِّكَ) التي يرادُ به[٤] الجنس، وقد أُوقِعَتْ على بعض الجنس، كما أُوقِع الجنسُ على بعضه في قوله سبحانه[٥]: (وإنّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وباللَّيْل) [الصافات / ١٣٨]، وقول[٦] بعض الهذليين[٧]:

---

(١) السبعة ٣٢٦.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): «يُعنَى به» بالبناء للمفعول.

(٤) في (ط): بها.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) في (ط): وقال.

(٧) عجز بيت لجنوب أخت عمرو ذي الكلب من قصيدة ترثي بها أخاها عمراً وقبله: =

بِبَطْنِ شَرْيانَ يَعْوِيْ عنـدَهُ الذيبُ

فأما من جَمَعَ فقال: (كلماتُ ربِّك على الذين فسقوا) فإنه جَعَل الكَلم التي تُوُعِّدُوا بها كلَّ كلمة منها[1] كلمةً، ثم جمع فقال: كلماتُ، وكلاهما وجه. فأما قوله سبحانه[2] (وكَلِمةُ الله هي العُلْيَا) [التوبة / ٤٠]، فيجوز أنْ يعنى بها نحو قوله: (كَتَبَ الله لأَغْلِبَنَّ أنا وَرُسُلِي) [المجادلة / ٢١]، كما فُسِّرَ قولُهُ: (وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمةَ التَّقْوى) [الفتح / ٢٦] أنه: لا إله إلا الله، أخبرنا يوسُفُ بُن يعقوبَ بإسنادٍ ذَكَره عن مجاهدٍ [بهذا التأويل][3].

اختلفوا في قولـه سبحانـه[4]: (أَمْ مَنْ لا يَهِدِّي) [يونس / ٣٥].

فقرأ ابن كثير وابن عامر: (يَهَدِّي) مفتوحة الياء والهاء، مشدَّدَة الدال.

وقرأ نافع وأبو عمروٍ: (يهْدِّي) بإسكان الهاء وتشديد الدال، غير أن أبا عمروٍ كان يُشمُّ الهاء شيئاً من الفتح،

= أبلغ هُذَيلاً وأبلغ من يبلّغها
عنّي حديثاً وبعضُ القول تكذيبُ
بأنّ ذا الكلب عَمراً خيرهم حَسَباً
ببطْن شَريان يعوي حوله الذيب

انظر شرح أشعار الهذليين ٢ / ٥٨٠ والعيني ١ / ٣٩٥ الهمع ١ / ٧١ الدرر ١ / ١٤٦ شرح الأشموني للألفية ١ / ١٢٩.

(١) في (ط): كل واحدة منهما.
(٢) سقطت من (ط).
(٣) سقط من (م): ما بين المعقوفين.
(٤) سقطت من (ط).

وروى ورش عن نافع: (يَهَدِّي) بفتح الهاء مثل ابن كثير.

وقرأ حمزة والكسائي: (يَهْدِي) ساكنة الهاء خفيفة الدال.

وقرأ عاصمٌ في رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر عن عاصمٍ: (يِهِدّي) مكسورة الياء والهاء، مشدَّدةَ الدال.

وروى حفص عن عاصمٍ والكسائي عن أبي بكر عنه، وحسين عن أبي بكر عنه[1]: (يَهِدي) بفتح الياء وكسر الهاء[2].

قال أبو علي: من قرأ: (لا يَهَدِّي) فقد نسَبهم إلى غاية الذهاب عن الحقّ والزَّيغ عنه في معادَلَتهم الآلهة بالقديم سبحانه، ألا ترى أن المعنى: أفمن يَهْدِي غيره إلى طريق التوحيد والحقِّ أحقُّ أن يُتَّبَع، أمْ مَنْ لا يهتدي هو، إلاّ أن يُهدَى؟ والمعنى: أفمن يهدي غيره، فحذف المفعول الثابت في نحو قوله: (فهَدَى اللهُ الَّذينَ آمَنُوا لِمَا اختَلَفُوا فِيهِ مِنَ الحَقِّ بإذْنِهِ) [البقرة / ٢١٣].

فإن قلت: إن هذه التي اتخذوها لا تهتدي، وإن هُدِيَتْ، لأنّها مَوَاتٌ من حجارة وأوثانٍ ونحو ذلك.

قيل: إنّه كذلك، ولكنّ الكلام نُزِّلَ على أنّها إنْ هُدِيَتْ اهْتَدَتْ، وإن لم تكن في الحقيقة كذلك، لأنهم لما اتخذوها آلهة عَبَّر عنها كما يُعَبَّرُ عن الذي تجب له العبادة، ألا ترى أنه من قال: (مَا لَا يَمْلِكُ لَهم رِزْقاً مِنَ السَّمَوَاتِ والأرضِ شَيْئاً ولا

(١) زيادة من (ط).

(٢) السبعة ٣٢٦.

يَسْتَطِيعونَ) [النحل/ ٧٣]، وكما قال: (إِنَّ الَّذِيْنَ تَدْعُوْنَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبادٌ أَمْثَالُكُمْ) [الأعراف / ١٩٤].

وإنّما هي مَواتٌ، ألا ترى أنّه قال: (فادْعُوهُمْ فليستجيبوا لَكُمْ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِها. .) [الأعراف / ١٩٤ - ١٩٥].

وكذلك قوله: (إِنْ تَدْعُوهُمْ لا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ ولو سَمِعُوا ما استجابُوا لَكُمْ) [فاطر/ ١٤] فأجري عليها[1] اللفظ بحسب[2] ما أجري على من يعلم فـ (إلاّ) على هذا بمنزلة حتى، كأنه قال[3]: أمْ مَن لا يهتدي حتّى يُهْدَى، أي[4]: أم من لا يعلم حتى يُعَلَّم، ومن لا يستدلّ على شيء حتى يَدلَّ عليه، وإن كان لو دُلَّ أو أُعْلِمَ لم يَعلَمْ ولم يستدلّ.

وقراءة حمزة والكسائي: (أَمْ مَنْ لا يَهْدي) فإن المعنى فيه: أمْ مَن لا يهدِي غيره، لكن[5] يُهدى، أي: لا يعلم شيئاً ولا يعرفُهُ، لكن[5] يُهدى، أي: لا هداية له، ولو هُدِيَ أيضاً لم يهتدِ، إلا أن اللفظ جرى عليه، كما ذكرناه فيما تقدم.

فأمّا يَهَدّي ويَهِدِّي ويَهْدِي وتهدِي، فمعَانيها كلها: يَفْتَعِلُ، وإن اختلفت ألفاظها، فالجميع أدغموا التاء في الدال لمقاربتها لها. ألا ترى أن التاء والدال والطاء من حيّز واحد. واختلفوا

(١) في (ط): عليه.
(٢) في (ط) : على حسب.
(٣) زيادة من (ط).
(٤) سقطت من (ط).
(٥) في (ط) : ولكن.

في تحريك الهاء، فمن قال: (يَهَـدِّي) ألقى حركـة الحرف المدغم وهي الفتحة على الهـاء، كما ألقـاها على مـا قبل المدغم في: مُعِدٍّ ومُمِدٍّ، وفي عُدَّ وفِرَّ وعَضَّ، ألا ترى أن الفاءات متحركة بحركة العيناتِ، وكذلك (يَهَدي)، لأنها في كلمةٍ كما أن مُمِدّ ونحوه في كلمة، فمن[1] قال: (يَهِدِّي) فحـرّك الهاء بالكسر، فلأن الكلمة عنده أشبهت[2] المنفصلة، نحو: ضَربَّ بَكرٌ، فإذا أشبَهَت[3] المنفصلة، بدلالة الإظهار في نحو: اقْتَتَلوا، لم تُلْقَ الحركةُ على ما قبل المُدْغم، كما أن المنفصل من نحو: قَرْمِ مالك[4]، واسمِ موسى، لا يُلْقَى على الساكن منه حركة المدغم، فلمّا لم يَجُز إلقاء الحركة على الساكن تركَ الهاء[5] على سكونها، فالتقت مع الحرف المدغم وهمـا ساكنـان فحـرَّك الأول من السـاكنين بـالكسر لالتقـاء الساكنين.

فإن قلت: فقد قالوا: عَبْشَمْسٍ، فألْقوا حركة المدغم في المنفصل على الأول منهما، وأجريَ المنفصل مجرى المتصل.

فذلك إنّما جاء في هذا الحرف وحـده، ولم يُعْلَم[6] غيرُه، وشذّ ذلك، لأن الأعلام قد جاء فيها، وجاز ما لم يجز

---

(١) في (ط): ومن

(٢) في (ط) : تشبه عنده.

(٣) في (ط) : وإذا أشبه.

(٤) في (م): قرم موسى.

(٥) في (ط): تركتِ الهاء.

(٦) في (ط) : نَعلم غيرَه. وجاء عن هامش (ط) : بلغت.

في غيْرها، ولم يجىء، ألا ترى أن فيها[١] مثل: مَوْهَبٍ، وَمَوْرَقٍ وتهْلَلٍ وحَيْوَةَ، فكذلك[٢] جاء هذا في عبْشمسٍ. ويدلّك على أن إلقاء الحركة ليس بأصلٍ في هذا الباب تحريكُهم الساكن فيه بالضم، وإتباعُهُم الحرفَ الساكن[٣] ما قبله من الحركة، وذلك ما حكاه عن الخليل وهرون أنّ ناساً من العرب يقولون: (مُرُدِّفين)[٤] [الأنعام/ ٩]، ولست تَجِدُ هذا في مُمِدٍّ ونحوه.

فأمّا من قال: (يَهْدِّي) بسكون الهاء، فقد قلنا في الجواز في جمع الساكنين في هذا النحو فيما تَقَدم[٥]، ويقوّيه ما أنشده من قوله[٦]:

وَمَسْحيّ مَرُّ عُقَابٍ كاسِرِ

وأمّا من أشمَّ في هذا ولم يُسْكن، فالإشمام في حكم التحريك.

---

(١) في (ط): فيه.

(٢) في (ط): وكذلك.

(٣) زادت (م): «حركة» بعد الساكن.

(٤) نقلة سيبويه وقال: فمن قال هذا فإنه يريد: مُرْتَدفين، وإنما أتبعوا الضمّة الضمّة حيث حركوا، وهي قراءة لأهل مكة، كما قالوا: رُدُّ يا فتى، فضمّوا لضمّة الراء... (الكتاب: ٢/ ٤١٠) وانظر فهرس شواهد سيبويه ٢٤ للأستاذ النفاخ.

(٥) انظر الجزء الثاني ص ٣٩٦.

(٦) سبق ٢ / ٣٩٧ و٣ / ١٩٣.

وأمّا من قال: (يِهِدِّي) بكسر الياء، فإنه يَفْتَعِلُ وأتبَعَ الياء ما بعدَها من الكسر.

فإن قلت: إنّ الياء التي للمضارعة لا تكسر، ألا ترى أن من قال: تِعْلَمُ، لم يقل: يِعْلَمُ.

قيل: لم تكسر الياء في يهدِّي من حيث كُسِرَتِ النون من نعْلَمُ والتاء في تعْلَم[1]، ولا كما كُسِرَت حروف المضارعة فيما لحقت أوله همزة الوصل، ولا ما كان ينبغي أن تلحقه همزة الوصل نحو: تِتَغافَلُ، ولكن لِمَعْنىً آخر، كما لم تكسر الياء في ييْجَلُ من حيث كُسِرتِ التاء في تعْلَمُ، ولو كُسِرَت في يِيْجَلُ من حيث كسرت النون في نعْلم، لم تكسر في يِيْجَلُ لأن من يقول نِعلَمُ: لا يقول: يِعْلَمُ، ولكن كُسِرت الياء من[2] يِيْجَلُ، لتنقلب الواو ياءً، فكذلك كُسِرت في قوله: (يهدِّي) للإتباع، لا من حيث كسر: أنت تِهتدي، وأنتَ تِعلَمُ، كما كُسِرَت في يِيْجَلُ لتنقلِبَ الواو إلى الياء.

وقد كسروا الياء في يِيْبَا، فقالوا: أنتَ تيْبَا وهو يِيْبا، فحرّكوا[3] بالكسر، والحركة في أنت تيْبَا، والكسرة فيه من حيث كُسِر أنت تِعْلَمُ، وذلك أنّ المضارع لمّا كان على وزن يَفْعَلُ نُزِّل الماضي كأنّه على فَعِل، فقالوا: أنت تيْبا، كما قالوا:

---

(١) في (ط): من حيث كسرت النون والتاء في نِعْلم وتِعْلم.
(٢) في (ط): في.
(٣) في (ط): فحركوا الياء.

أنت تِعلَم وكما[١] قالوا: هما يَشْأَيانِ بالياء، وهو من الشأْو[٢]، لمّا كان المضارع على يفعَل، نُزِّل الماضي كأنّه على فَعِل، وإذا كان على فَعِلَ لزم انقلاب الواو التي هي لامٌ إلى الياء، فجاء المضارع بالياء في يَشْأَيانِ على هذا التنزيل، كما جاء تِيبا، على أن الماضي منه على فَعِلَ، وكُسِرت الياء في يِيبا كما كُسِرَت الحروف الأُخَرُ التي للمضارعة على وجه الشذوذ، وإن[٣] لم يكسروا الياء في غير هذا الحرف، ففي هذا بعض الإيناس بقول من قال: (يِهِدِّي) فكسر الياء، وإن كانت جهتا إيجاب الكسرِ فيهما مختلفتين.

قال: كلّهم قرأ: (فَلْيَفْرَحُوا، هُوَ خيرٌ مِمَّا يَجْمَعُون) [يونس / ٥٨] بالياء، غير ابنِ عامرٍ فإنّه قرأ: (خيرٌ مِمَّا تَجْمَعُون) بالتاء.

ولم يُذْكر عنه في: (فَلْيَفْرَحُوا) شيءُ، هذه رواية ابنِ ذكوان وهشام جميعاً[٤].

وقال غيرُ أحمد بن موسى: قراءة ابن عامرٍ: (فبِذلك فَلْيَفْرَحُوا) بالياء[٥] (هو خَيْر مِمَّا تَجْمَعُون) بالتاء.

قال أبو علي: قوله سبحانه[٦]: (قُلْ بِفَضْلِ الله وَبِرَحْمَتِهِ)

---

(١) في (م): كما.

(٢) الشأو: السبق، شأوت القوم شأواً: سبقتهم (اللسان).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) السبعة ٣٢٧، ٣٢٨ وسقط ما بعده منه.

(٥) في (م): «فلتفرحوا، بالتاء»

(٦) سقطت من (ط).

[يونس / ٥٨] الجار فيه متعلق بمضمرَ[١] استغني عن ذكره، لدلالة ما تقدّم من قوله سبحانه[٢]: (قد جَاءَتْكُمْ موعِظَةٌ) عليه[٣] كما أنّ قوله: (آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ) [يونس / ٩١] يتعلّق الظرف فيه بمضمر، يدلّ عليه ما تقدّم ذكرُه من الفعل، وكذلك قوله: (.. آلْآنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلون) [يونس / ٥١]، فأمّا قوله (فبذلِكَ فَلْيَفْرَحُوا) فإن الجارّ في قوله: (فبذلك) يتعلق بقوله: (فلْيَفْرَحُوا)[٤] لأنّ هذا الفعل يَصِل به، قال: (وفِرحُوا بها) [آل عمران / ١٢٠] وقال:

فَرِحْتُ بما قد كان مِنْ سَيِّدَيْكُما[٥]

فأما الفَاء في قوله: (فليفْرحُوا) فزيادة يدل على ذلك أن المعنى: ما فَرِحُوا بذلك، ومثل الآية في زيادة الفاء قول الشاعر[٦]:

وإذا هَلَكْتُ فعندَ ذلك فاجْزَعي

فالفاء في فاجزعي، زيادة، كما كانت التي في قوله: (فليفْرَحُوا) كذلك، ولا تكون إلا وبها الزيادة، لأنّ الظرف إنما

(١) في (ط): يتعلق بضمير.
(٢) سقطت من (ط).
(٣) سقطت من (م): «عليه».
(٤) في (م): «يتعلّق بـ (فليفرحوا)».
(٥) لم نعثر على قائله أو تتمته.
(٦) عجز بيت للنمر بن تولب في الجزء الأول، انظر ص ٤٤.

يتعلّق باجزعي، والجار في (فليفرحوا) فيما قبل الفاء [فكذلك يتعلّق بما قبل الفاء][١].

وقرؤوا: (فَلْيَفْرَحُوا) لأنّهم جعلوه أمراً للغائب، واللام إنّما تدخل على فِعْلِ الغائب، لأنّ المُواجَهَ[٢] استُغني فيه عن اللام بقولهم: افعل، فصار شبيهاً بالماضي من[٣] يَدَعُ الذي استُغْني عنه بتَرك.

ولو قلتَ، (فَلْتفرَحُوا)[٤] فألحقْتَ التاء لكنتَ مستعمِلاً لما هو كالمرفوضِ، وإن كان الأصْلَ، فلا تُرَجِّح القراءة بالتاء، فإنّ[٥] ذلك هو الأصل، لما قد ترى كثيراً من الأصول المرفوضة.

فأما قراءة[٦] من قرأ من سواهم[٧]: (فلتفرَحُوا) فلأنه اعتبر الخطاب الذي قبلُ، وهو قوله سبحانه[٨]: (قَدْ جاءَتْكُمْ موعِظَةٌ... فَلْتَفْرَحُوا) [يونس / ٥٧ ـ ٥٨]، وزعموا أنها في حرف أبَيٍّ: (فَافْرَحُوا).

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ط).

(٢) في (ط): المواجَهَة.

(٣) في (ط): في.

(٤) في (م): فليفرحوا.

(٥) في (م): فلا تُرَجَّحُ القراءةُ بالتاء إن.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) زيادة من (ط): «من سواهم».

(٨) سقطت من (ط).

قال أبو الحسن: وزعموا أنها لغة، قال: وهي[١] قليلة، يعني نحو: لِتَضْرِبْ، وأنت تخاطب.

فأما[٢] قراءة ابن عامر: (هُوَ خَيْرٌ مِمَّا تَجْمَعُونَ) بالتاء، فعلى أنّه عنى المخاطبين، والغيبَ جميعاً، إلا أنّك غَلَّبْتَ المخاطبَ على الغيبة، كما غَلَّبْتَ التذكير على التأنيث، فكأنه أراد به المؤمنينَ وغَيرَهُمْ.

ومن قرأ بالياء كان المعنى: فافْرَحُوا بذلك أيّها المؤمنون، أي: افرحوا بفضل الله ورحمته، فإن ما آتاكُمُوهُ من الموعظة، وشفاء ما في الصدور، وثلَج اليقين بالإيمان وسكون النفس إليه، خيرٌ مما يجمعه غيركم من أعراض الدنيا، ممّن فقد هذه الخلال التي حزتموها.

فإنْ قلت: فكيف جاء الأمر للمؤمنين بالفرح وقد ذُمَّ ذلك في غير موضع من التنزيل؟ من ذلك قوله سبحانه[٣]: (لا تَفْرَحْ إنَّ الله لا يُحِبُّ الفَرِحِينَ) [القصص / ٧٦] وقال: (إنه لَفَرِحٌ فخور) [هود/ ١٠]، قيل: إن عامّة ما جاء مقترناً بالذمّ من هذه اللفظة إذا جاءت مُطْلَقَةً، فإذا قُيِّدَتْ لم يكن ذمّاً، كقوله سبحانه[٤]: (. . . يُرْزَقُونَ فَرِحِينَ بما آتاهُمُ الله مِنْ فَضْلِهِ) [آل عمران/ ١٧٠]، وقد قُيِّدت في الآية بقوله (فبذلك).

---

(١) في (م): أنها لغة قليلة.

(٢) في (ط): وأما.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (ط).

فإن قلت: فقد جاء قوله تعالى[١]: (فَرِحَ المُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رسولِ الله) [التوبة / ٨١] وهو مُقَيّد، وهو مع التقييد موضع ذمّ. فإن التقييد لا يمتنعُ أن يجيءَ في الذمّ، لأنّه يبيّنُه كما يبيّن ما كان غير ذمٍّ، فأما الذي[٢] يختصّ بالذمّ فهو أن يجيءَ على الإطلاق.

فأما قوله سبحانه[٣]: (فلما جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بالبَيِّنات فَرِحُوا بما عِندَهُم مِنَ العِلْمِ) [غافر / ٨٣]، وقوله سبحانه[٤]: (وَيوْمَئِذٍ يَفْرَحُ المؤمنون بِنَصْرِ الله) [الروم/ ٤]، فالفرح بنصر الله المؤمنين محمودٌ كما كان القعود عن رسول الله [ﷺ مذموم][٥]، فالتقييد في الموضعين[٦] تبيين وتخصيص.

اختلفوا في فتح الراء وضمّها من قوله جلّ وعزّ[٧]: (وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذلك وَلا أَكْبَرَ) [يونس / ٦١].

فقرأ حمزةُ وحده: (ولا أَصْغَرُ مِنْ ذلك ولَا أَكْبَرُ) بضمّ الراء فيهما، وقرأ الباقون[٨]: (ولا أصْغَرَ، ولا أكْبَرَ) بفتح الراء فيهما[٩].

---

(١) سقطت من (ط).
(٢) في (ط): المعنى، وهو سَهو من الناسخ.
(٣) سقطت من (ط).
(٤) سقطت من (ط).
(٥) ما بين المعقوفين سقط من (ط).
(٦) سقطت «في الموضعين» من (م).
(٧) سقطت من (ط).
(٨) فصّل في السبعة «الباقون» فقال: فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر والكسائي.
(٩) السبعة ٣٢٨.

قال أبو علي: من فتح الراء في: (ولا أَصْغَرَ، ولا أَكْبَرَ) [من أَكْبَرَ وأصْغَرَ][1] فلأنّ أَفْعَلَ في الموضعين، في موضِع جَرٍّ لأنّه صفةٌ للمجرور الذي هو قوله: (من مِثْقَالِ ذَرَّةٍ) [يونس / ٦١]، وإنّما فتح لأنّ أَفْعَلَ إذا اتصل به منكَ كان صفةً، وإذا كان صفة لم يَنْصرفْ في النكرة.

ومن رفع فقال: (ولا أصغرُ من ذلك ولا أكبرُ) حمله على موضع الموصوف، وذلك[2] أن الموصوف الذي هو (مِنْ مِثْقال ذَرّة) الجار والمجرور فيه في موضِع رَفْعٍ، كما كانا في موضعه في قوله: (كَفَى بالله شهيداً) [الفتح / ٢٨] وقوله[3]:

أَلَمْ يأتيْكَ والأنْباءُ تَنْمِي بما لاقتْ[4]...

فحمَل الصفة على الموضع، ومِمّا يجوز أن يكون محمولاً على الموضع قوله: (مَالَكُمْ مِنْ إلـه غَيْرُه) [الأعراف / ٥٩]. يجوز أن يكون صِفةً بمنزلة مثل، ويجوز أن يكون استثناءً كما تقول: مَالكم مِنْ إلَهٍ إلا الله.

ومِمّا جاء من الحمل على الموضع قوله سبحانه[5]:

---

(١) من هامش (م): وليست في (ط).

(٢) في (ط): وذاك.

(٣) في (ط): وفي قوله.

(٤) البيت لقيس بن زهير وتمامه:

بما لاقت لبون بني زياد

وقد سبق في ١ / ٩٣، ٣٢٥ و٢ / ٩٩ وانظر إيضاح الشعر ص ٢٣٣، للمصنف.

(٥) سقطت من (ط).

(فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّـالِحِينَ) [المنافقـون / ١٠]، وقولـه: (وَيَذَرُهُمْ في طُغْيانِهِمْ يَعْمَهُونَ) [الأعراف/ ١٨٦].

وقال[1]:

فلسْنَا بالجبال ولا الحَدِيدا

وقد يجوز أن يُعْطَفَ قوله: (وَلَآ أصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ) على (ذَرَّةٍ) فيكون التقدير: ما[2] يعزبُ عن ربّك مثقـالُ ذرةٍ ولا مثقالُ أصغَرَ، فإذا حُمِلَ على هذا لم يُجز فيه إلا الجرّ، لأنه لا موضعَ للّذرَّةِ غيرُ لَفْظِها، كما كـان لقولـه: (من مثقال ذرّةٍ) موضعٌ غيرُ لفظِهِ، ولا يجوز على قراءة حمزة أن يكون معطوفاً على (ذَرَّةٍ)، كما جاز في قول الباقين، لأنّه إذا عطف على (ذرّة) وجب أن يكون (أصغَرُ) مجـروراً، وإنما فُتِـحَ لأنّه لا ينصرف، وكذلك يكون على قول مَنْ عَطَفَه على الجار الذي هو (من).

قال: وروى نصرُ بنُ علي عن الأصمعيّ قال: سمعت نـافعاً يقـرأ: (فاجْمَعُـوا أَمْـرَكُمْ) [٧١]، مفتوحـة الميم مِن

---

(١) عجز بيت لعقيبة الأسدي أو لعبد الله بن الزبير وصدره:

معـاويَ إننـا بشـرٌ فـأسْجِـحْ

انـظر سيبويـه ١ / ٣٤ ـ ٣٥٢ ـ ٣٧٥ ـ ٤٤٨ ـ الخزانـة ١ / ٣٤٣، ٢/ ١٤٣ شرح المفصل ٢/١٠٩، ٤/٩، السمط ١٤٨ ـ ١٤٩ شرح أبيات المغني ٧/٥٣.

(٢) في (ط) : وما يعزب، بزيادة الواو.

جَمَع[1]. وروى غيرُ الأصمعي عن نافعٍ مثل سائر[2] القُرآءِ.

وكُلُّهم قرأ: (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ) بالهمز وكسر الميم من: أَجْمَعت[3].

قال أبو علي: ما رواه الأصمعي عن نافعٍ من قراءته: (فَٱجْمَعُوا أَمْرَكُمْ) من جَمَعْتُ، فالأكثر[4] في الأمر أن يقال: أجمعْتُ، كما قال: (وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ) [يوسف / ١٠٢]. وقال[5]:

هَلْ أَغْدُوَنْ يَوْماً وَأَمري مُجْمَعُ[6]

وقال[7]:

أجمَعوا أمرَهُم بليلٍ فلمّا
أصبحوا أصبحتْ لهُمْ ضوضاءُ

فيمكن أن يكون أراد: فاجمعوا ذوي الأمرِ منكم. أي: رؤساءَكم ووجوهكم، كما قال سبحانه[8]: (وَإِلَى أُوْلِي الأَمْرِ مِنْهُم) [النساء / ٨٣]، فحذف المضاف، وجرى على المضاف

(١) في السبعة: أجمع. وهو سهو.
(٢) سقطت من (م).
(٣) السبعة ٣٢٨.
(٤) في (ط): والأكثر.
(٥) في (ط): وكما قال:
(٦) سبق انظر ٣/٣٢٠.
(٧) البيت للحارث بن حلّزة من معلقته وقد ورد فيها برواية: عشاء، بدل بليل ـ انظر شرح المعلقات السبع للزوزني/ ١٥٨ والمنصف ٣/٢٧.
(٨) سقطت من (ط).

إليه، ما كان يجري على[1] المضاف، لو ثبت، ويجوز أن يكون جعل الأمرَ ما كانوا يجمعونه من كيدهم الذي كانوا[2] يكيدونه به، فيكون بمنزلة قوله: (فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ ائْتُوا صَفّاً) [طه / ٦٤]، على أنّ أبا الحسن زعم أنّ وَصْلَ الألف في (فَاجْمَعُوْا أَمْرَكُمْ وَشُرَكاءَكُمْ)، أكثر في كلام العرب، قال: وإنما يقطعونها إذا قالوا: أجمِعوا على كذا وكذا، قال: والقراءة بالقطع عربيّة. ومن قرأ[3]: اجمَعُوا، من: جَمَعْتُ، حمَل الشركاء على هذا الفعل الظاهر، لأنّك جمعت الشركاءَ، وجمعْتَ القوم، وعلى هذا جاء: (ذَلِكَ يومٌ مجموعٌ لَهُ النَّاسُ) [هود / ١٠٣].

ومن قال: (فأجمِعُوا أَمْرَكُم) على أفعل، أضمر للشركاءِ فِعلاً آخر كأنّه: فأجْمِعُوا أَمْرَكْم، واجمَعوا شركاءَكم، فدلّ المنصُوب على الناصب، كقول الشاعر[4]:

عَلَفْتُها تِبْناً وماءً بارداً
حتّى شَتَتْ هَمّالةً عَيْناها

وكقول الآخر[5]:

شَرّابُ ألْبانٍ وتَمرْ وَأَقِطْ

---

(١) سقطت من (ط): على.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): قال.

(٤) سبق انظر ١ / ٣١٢.

(٥) في (ط): وقال الآخر. وقد سبق انظر ١ / ٣١٢.

وكقوله[(١)]:

مُـتَـقَـلِّداً سـيـفـاً ورُمـحـاً

لمّا لم يجز أن يَحمِل الرمحَ على التقليد، أضمر له فعلاً كما أَضمرَ لنَصْب الشركاء لمّا لم يَجُزَ الحملُ على: أجْمِعُوا.

وزعموا أنّ في حرف أبَيّ: (وَادْعُوا شركاءَكُم) فَحَمل الكلامَ على الذي يُراد به الانتصار، كقوله: (وَادْعُوا مَن استَطَعْتُمْ مِنْ دوُن الله) [هود / ١٣] (وادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُون الله) [البقرة / ٢٣].

ويجوزُ أن يكون انتصابُ الشركاءِ على أنه مفعول معه، أي: أجمِعوا أَمْرَكُمْ مع شركائكم ،كقولهم: استوى الماءُ والخَشَبةَ، وجاء البردُ والطّيالِسةَ. ويدلّك على جوازه أن الشركاءَ فاعِلُهُ في المعنى، كما أن الطيالِسة كذلك، ومن ثمّ قرأ الحسن فيما زعموا (فاجْمَعُوا أمْرَكُمْ وشركاؤكُمْ).

وزعم أبو الحسن أن قوماً يقيسون هذا الباب، ويجعلونه مستمرّاً، وأن قوماً يقصُرونَه على ما سُمِع، والقولُ الأوّل عندي أَقْيَس.

اختلفوا في مدّ الألف وترك المدّ من قوله سبحانه[(٢)]: (السِّحْرُ) [٨١].

---

(١) في (ط): وقوله، وقد سبق أنظر ١ / ٣١١.

(٢) في (ط): عز وجل.

فقرأ أبو عمرو وحده: (آلسحرُ) ممدودةَ الألف.

وكلُّهم قرأها بغيرِ مدٍّ، على لفظ الخبر[١].

قال أبو علي: قول أبي عمروٍ: (ما جِئْتُمْ بِهِ آلسِّحْرُ)، (ما): ترتفع فيه بالابتداء، و(جئتُم به) في موضع الخبر، والكلام استفهام يدلك على ذلك استقلال الكلام بقوله: (جِئْتُمْ بِهِ)، ولو كانت موصولة احتاجت إلى جُزْءٍ آخر.

فأمّا وجه[٢] الاستفهام مع عِلْم موسى أنه سحرٌ، فإنه على وجه التقرير، كما قال: (أأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاس) [المائدة / ١١] وهذا كثير، ولا يلتبسُ بالشرطِ وإن كان الشرطُ لا صِلةَ له، لأنه لا جزاء ها هنا[٣]، والشرط يلزمه الجزاء، ومن قال: زيداً مررتُ به، كان (ما) في[٤] قوله: (ما جِئْتُمْ بِهِ) في موضع نصب بمضمر يفسّره (جِئْتُمْ بِهِ)[٥]، وعلى هذا قوله: (وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا) [الحديد / ٢٧] فمن[٦] قال: (آلسحر)؟، فألحق حرفَ الاستفهام، كان (السحرُ) بدلاً من (ما) المبتدأ، ولزم إن يَلْحَق السحرَ الاستفهامُ لِيساويَ المُبْدَل منه، في أنّه استفهام، ألا ترى أنه ليس في قولك: (السِّحْرُ) استفهام،

---

(١) سبعة ٣٢٨.

(٢) سقطت من (م): «وجه».

(٣) في (ط): هنا.

(٤) سقطت من (م): «ما في».

(٥) في (م): «ما جئتم به». ومن قوله يفسره اختلف الناسخ في المخطوطة (م): إلى نهاية الجزء الرابع.

(٦) في (ط): ومن قال.

وعلى هذا قالوا: كم مالـك: أعشرون أم ثـلاثون؟ فجُعِلَت العشرون بدلاً من كم، وألحقْتَ أم، لأنك في قولـك: كم درهماً مالك؟ مدّعٍ أنّ له مالاً كما أنك في قولك: أعشرون أم ثلاثون، مالك؟ مدّعٍ أنه أحـد الشيئين، ولا يلزم أن تُضمر للسّحر خَبَراً على هذا لأنك إذا أبدلت من المبتدأ، صار في موضعه، وصار ما كان خبراً لما أبدلت منه في موضـع خبر المبتدأ[1]، فأما قول الشاعر[2]:

وكــأنــه لَـهَــقُ الــسَّــراةِ كــأنّــهُ
مــا حــاجِـبَـيْـه مُـعَـيَّـنٌ بـسَــوادِ[3]

فإنه أبـدلَ الحاجبين من الضميـر[4] على حدّ قـولك: ضربْتُ زيداً رأسَهُ، فإن قلت: أبْدِل من الأول، وقَدِّر الخبر عن الأول، لأن المبدل منه قد لا يكون في نيّة الإسقاطِ[5] بدلالة إجازتهم: الذي مررتُ به زيدٍ أبو عبد الله، ولو كان البدل في تقدير الإسقاط، وما لا يعتد به، لم يجز هذا الكلام فهو قول،

---

(١) في (ط): البدل.

(٢) في (ط): قوله.

(٣) نسبه سيبويه (ط: بولاق) ص ٨٠ للأعشى، وليس في ديوانه. ونص البغدادي في الخزانة ٢ / ٣٧٢ أنه من الأبيات الخمسين التي لا يعرف لها قائل. وانظر إيضاح الشعر ص ٩٠ و٥٥٨ واللسان (عين) وشرح المفصل ٣ / ٦٧ والهمع ٥ / ٣٤٨. يصف ثوراً وحشياً شبه به بعيره. لهق: أبيض، والسراة: أعلى الظهر، معين بسّواد: مشتق من العينة، مصدر عين. إذا عظم سواد عينه في سعة.

(٤) وهو الهاء في كأنه، وما: زائدة.

(٥) في (م): إسقاط.

وإن قلتَ: حُمِلَ الكلام على المعنى، فلما كان حاجباه بعضه حُمل الكلام عليه كأنه قال: كأنَّهُ بعضَهُ مُعَيّن بسواد، فأفرد لذلك؛ فهو قول. وزعموا أن إلحاق الهمز[١] في السحر قراءة مجاهد وأصحابه.

ومن قال: (ما جِئْتُم به السحرُ) كان (ما) في قوله: (ما جئتُم)[٢] موصولاً، (وجِئتُم به) الصلة والهاء المجرورة عائدة على الموصول، وخبر المبتدأ الذي هو الموصول السحر، ومما يقوي هذا الوجه ما زعموا أنه في حرف عبد الله: (ما جئتم به سحرٌ)[٣].

قال: وقرأ ابن عامر وحده: (ولا تَتْبَعَانِّ) [يونس / ٨٩] ساكنة التاء مخفَّفَة، مشدَّدة النّون، وفي رواية الحُلواني عن هشام بن عمَّار: بالنون والتشديد، قال: وأحسِبُ ابنَ ذكوان عَنَى بروايته خفيفةً يعني التاء من تَبِعَ، قال: وإن كان كذلك فقد اتّفق هو وهشام في النون، وخالفه هشام في التاء[٤]،

---

(١) في (ط): الهمزة.

(٢) زيادة من (م).

(٣) الكلام متصل في (ط): بينما ينتهي هنا الجزء الرابع في (م): بقوله: تم يتلوه إن شاء الله، تعالى وبه العون، في الجزء الخامس:

قال: قرأ ابن عامرٍ وحده: (ولا تَتْبَعانّ) [يونس / ٨٩] مخففة التاء ساكنة مشددة النون، [والحمد لله رب العالمين كثيراً، وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلّم تسليماً، وعلى أصحابه وأتباعه ومحبيه، وعلي بهم وجميع المسلمين وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم].

(٤) السبعة ٣٢٩ وأكمل بقوله: وقرأ الباقون: (ولا تَتَّبِعَانِّ) بكسر الباء وتشديد التاء والنون.

وقال غير أحمد بن موسى: رواية الأخفش الدمشقي عن أصحابه عن ابن عامرٍ: (تَتْبَعَانِ) خفيفة التاء والنون.

قال أبو علي: من قرأ: (ولا تَتَّبِعَانِّ) فالنون فيها النون الشديدة، وهي إذا دخلت على يفعل فُتِحَ لدخولها، وبُنِي الفعل معها على الفتح نحو: لتفعَلَنَّ، ويحذف التي تثبت في نحو: يفعَلانِ، في الرفع مع النون الشديدة، كحذف الضمة في (لَيفعَلَنَّ) وإنما كسرت الشديدة بعد ألف التثنية في نحو: (ولا تَتَّبعانِّ) لوقوعها بعد ألف التثنية، فأشبهت التي تلحق الألف في رجلان، ويفعلان لمّا كانت زائدة مثلها، وداخلة لمعنىً كدخولها، فإن قلت: إن قبلها نوناً، وليست التي للتثنية، كذلك فإن النون لما كانت ساكنة وجمعت إلى السكون الخفاء، لم يُعْتَدَّ بها فصارت المكسورة كأنها وَلِيَتِ الألف، ومثلُهُ في أنّه لم يعتدّ فيه بالحاجز لسكونه قولهم: هو ابنُ عمِّي دِنْياً[1]، وهو من الدُّنوّ، وفتْيةٌ، وهي من الواو فيما زعم سيبويه، ومنه قولهم في جمع عَليٍّ، وصَبِيٍّ: عِلْيَةٌ وصِبيةٌ وقالوا: عِلْيانٌ، وقد لا يعتدُّون بالحاجز لخفائه، وإن كان متحرّكاً، كما أجمعوا فيما زعم سيبويه على رَدِّها لخفاءِ الهاء وكما كرهوا ـ كثيرٌ منهم ـ: وَضَعَ عصاهو قبل، وخذوهو يا قوم، لأن الحرف لمّا كان خفيّاً كان كأنّه التقى ساكنان، فإذا جاء ذلك في المتحرك فالساكن أولى.

فأمّا من قرأ: (ولا تَتْبعانِ) بتخفيف النون، فإنّه يمكن أن يكون خَفَّفَ الثقيلة للتضعيف، كما حذفوا: رُبَّ، وإنَّ ونحوهما

(١) جاء في اللسان (دنا): وقالوا: هو ابن عمي دِنْيَةً، ودِنْيَا، منّون، ودِنْيَا، غير منوّن، ودُنْيا، مقصور: إذا كان ابن عمه لحّاً.

من المضاعف، إلا أنه حَذَف الأول من المثلين، كما أبدلوا الأول من المثلين في نحو قيراطٍ ودينارٍ[١]، ولزم ذلك في هذا الموضع، لأن الحذف لو لحق الثانية للزم التقاء ساكنين على غير ما يُستَعْمَل في الأمر العام الشائع. ألا ترى أن اجتماع الساكنين على هذا الحد غير مأخوذٍ به عند العامّة، وإن شئت كان على لفظ الخبر، والمعنى: الأمر، كقوله: (يَتَرَبَّصْنَ بأَنْفُسِهِنَّ) [البقرة / ٢٢٨]، و(لا تُضَارَّ والِدَةٌ بِوَلَدِهَا) [البقرة / ٢٣٣]، أي لا ينبغي ذلك، وإن شئت جعلته حالاً من: استقيما، وتقديره: استقيما غيرَ متبعين، ويدلّ على ذلك قول الشاعر[٢]:

ولَا أَسْقي ولا يَسْقي شَريبي ... ويُرْوِيهِ إذا أَوْرَدْتُ مائي

وقول الآخر[٣]:

---

(١) إذ أن أصل قيراط: قِرّاط، ودينار: دِنّار بالتشديد، لأن جمعهما: قراريط ودنانير، فأبدل من أحد حرفي تضعيفه وهو الأول ياء. والقيراط من الوزن معروف، وهو جزء من أجزاء الدينار، وهو نصف عشرة في أكثر البلاد. وأهل الشام يجعلونه جزءاً من أربعة وعشرين (اللسان: قرط).

(٢) أنشده القالي في أماليه ٢ / ٢٦٣ عن الفراء دون أن ينسبه وبروايه: فلا أسْقَىٰ ولا يسقى، وانظر السمط ٩٠١/٢ وبعده في المعاني الكبير ٢/ ١٢٦٥:

يُعلّ وبعض ما أسقي نِهال ... وأشربه على إبلي الظماء

وشريبه: الذي يشرب معه، والمعنى: لا أسقي حتى يسقي شريبي، كما تقول: لا آكل ولا يأكل أخي، أي: لا آكل حتى يأكل أخي.

(٣) لم نعثر على قائله.

أَصَاحِ الذي لو أنّ مابي من الهـوى
بــه لـم أَرْعَــهُ لا يُعَــزّي ويــنــظُرُه

وكقول الفرزدق[١]:

بـأيْـدِي رجـالٍ لم يَشيمـوا سُيـوفَهُم
ولم تكثِـرُ القَتْلى بـهـا حيـن سُلَّت

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله: (آمَنْتُ أنه) [يونس / ٩٠].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمروٍ وابن عامر: (أنّه) بفتح الألف.

وقرأ حمزة والكسائيُّ: (آمَنْتُ إنهُ) بكسر الألف[٢].

قال أبو علي: من قال: (آمنت أنّه فلأنّ هذا الفعل يصل بحرف الجر، في نحوِ (يؤمِنُونَ بـالغَيْبِ) [البقرة / ٣]، و(يؤمنون بالجبت) [النساء / ٥١]، فلما حذف الحرف وصل الفعل إلى أنَّ، فصار في موضع نصبٍ أو خفضٍ على الخلاف في ذلك.

ومن قال: (آمنتُ إنّه) حمله على القول المضمر، كأنه. آمنت فقلت: إنه. وإضمار القول في هذا النحو كثيرٌ، ولإضمار القول من المزية هنا، أن قلت: إنه لا إله إلا الله في المعنى

---

(١) انظر ديوانه ١ / ١٣٩، وهو في المعاني الكبير ٢ / ١٢٦٥، وشرح أبيات المغني الشاهد رقم ٦٦٩ - ٧٦١ والإنصاف/ ٦٦٧ وابن يعيش في المفصل ٢/٦٧. ولم يشيموا: لم يغمدوا سيوفهم حتى كثرت القتلى بها.

(٢) السبعة ٣٣٠.

إيمان، فإذا قال: (آمنت) فكأنه قد ذكر ذلك.

اختلفوا في قوله: (آلانَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ) [يونس / ٩١]، فروى المسيبيّ وقالون عن نافع أنه قرأ: (آلآن) مستفهمةً: جدّاً[1]، وكذلك قال ابنُ أُوَيسٍ عن نافعٍ بهمزة واحدة، وقال ورشٌ أيضاً: إنه كان يقرأ بفتح اللام، ومَدِّ الهمزة الأولى، ولا يهمز بعد اللام، والباقون يهمزون بعد اللام واللام ساكنة [آلْآن].

وقال أحمد بن صالح عن قالون بهمزة واحدةً بعدها مَدَّةٌ.

وقال أبو خُلَيْد عن نافع: (آلَان) ليس بعد اللام همزة.

وأصل قول ورش عن نافع، أنه إذا كانت الهمزة قبلها ساكن، ألقى حركة الهمزة على الساكن، وترك الهمز مثل: الأرْضِ، بفتح اللام، والأَسْماءِ، بفتح اللام بحركة الهمزة، (وآلَانَ): لا يهمز بعد اللام، ويفتح اللام بحركة الهمزة.

وقال ابن جبير: عن الكسائيُّ عن إسماعِيلَ عن نافع، وعن حجاج بن منهالٍ الأعورِ، عن ابن أبي الزناد عن نافعٍ: (آلَان) لا يهمز بعد اللام[2].

قال أبو علي[3]: إن لامَ المعرفه إذا دخلت على كلمة أوّلها

(١) كذا الأصل: جِدّاً. وفي السبعة: بهمزة واحدة.

(٢) السبعة ٣٢٧. وقد أورد الآية رقم ٥١ لها أيضاً وهي من السورة نفسها، وهي قوله سبحانه: (آلان وقد كنتم به تستعجلون). هذا وقد رسمت (آلان) في الأصل هكذا: (ألالان).

(٣) وانظر ما سبق في الجزء الأول ص ٣٩٢ وما بعدها.

الهمزة، فَخُفِّفَتِ الهمزة فإن في تخفيفها وجهين: أحدهما: أن تحذف وتلقى حركتُها على اللام وتقرّ همزةُ الوصلِ فيقال: أَلَحْمَرُ: وقد حكى ذلك سيبويه(١).

وحكى أبو عثمان عن أبي الحسن أن نَاساً يقولون: لَحمْرُ. فيحذفون الهمزة التي للوصل، فالذين أثبتوا الوصل أثبتوها لأن التقدير باللام السكون، وإن كانت في اللفظ متحركة، كما كان التقدير فيها السكون في قولهم في التذكُّر، أَلِى إذا تذكر نحو القَليلِ والقوم(٢)فكما لم تحذف الهمزة هنا، كذلك لم تحذف في نحو ألَحْمَر، ومثل ذلك في أنّ التقدير لما كان بالحركة السكون، قد جرى مجرى الساكن وإن كان متحرّكاً في اللفظ قولهم: أرْدُدِ الرجلَ، وآلى التحريك في المثلين لمّا كان الثاني فيهما في تقدير السكون، وإنّما تحرّك بحركة لا تلزم، فكذلك أَلَحْمَر، وأما اللغة الأخرى فمن الدليل عليها ما أنشدنيه أحمدُ بن موسى عن الكسائيُّ(٢):

فقد كنتَ تُخْفي حُبَّ سمراءَ حِقْبَةً
فَبُحْ لاَنَ منها بالذِي أنت بائِحُ

---

(١) انظر الكتاب ١٦٣/١ فى باب الهمز.

(٢) كذا الأصل وفي الفقرة اضطراب ونسخة (م) مفقودة في هذا الجزء (وهو الخامس).

(٣) البيت من قصيدة منحولة لعنترة بن شداد وردت في ديوانه ص ٢٩٧ وروايته فيه:

تعزّيتَ عن ذكرى سميّة حقبةٍ
فبحْ عنك منها بالذي أنت بائح

وذكره ابن جني في الخصائص ٣ / ٩٠ وابن الشجري ١ / ٧ كما هنا ولم ينسباه والعيني ١ / ٤٧٩.

فأسكن الحاء لما كانت اللام متحركةً، ولو لم يَعتدَّ بالحركة، كما لم يَعْتَدَّ بها في الوجه الأول، فحرّكَ الحاء بالكسر، كما تحرّك به إذا قال: بحِ اليوم، لكن لما أسكن كان بمنزلة: بُحْ بسرِّك، وبحْ بِأمرِكَ، فنقول على قياس اللغة الأولى: (قالُ لَانَ) [البقرة / ٧١][١] فتحذف واو الضمير، لأن اللام في تقدير السكون، كما تحذفه في بح[٢] اليوم، وعلى قياس اللغة الأخرى: (قالُوا لَان) فتثبت واو الضمير، لأن اللام لم تُنزَّل تنزيلَ السكون، ألا ترى أنه حذَفَ الهمزة التي تُجلَب لسكون الحرف الذي تدخل عليه، وتقول على قياس اللغة الأولى: مِلاَنَ، إذا أردت: من الآنَ، فحذفت النون لالتقاء الساكنين، كما حذفته من قول الشاعر[٣]:

أبْلِغْ أبا دَخْتَنُوس مَأْلُكَةً
غيرَ الذي قد يُقال مِلْكَذِبِ

وتقول على قياس اللغة الأخرى: مِنْ لَان، فلا تحذف النون، لأنه لم يلتق ساكنان، كما لم تُحرّك الحاء من قوله: «فَبُحْ لَان» فعلى هذا مجرى هذا الباب.

---

(١) (قالُ لَان) بتخفيف الهمز مع حذف الواو لالتقاء الساكنين، هي قراءة أهل المدينة. انظر تفسير القرطبي ١ / ٤٥٥ والخصائص ٣ / ٩١.

(٢) في الأصل: نحو اليوم، والصواب بح اليوم كما أثبتنا.

(٣) البيت في أمالي ابن الشجري ١ / ٩٧ والخصائص ١ / ٣١١ واللسان (ألك) قال ابن الشجري: أبو دختنوس: لقيط بن زرارة التميمي ودختنوس: اسم بنته، وكان مجوسياً، قال في اللسان: سماها باسم بنت كسرى. والمألكة: الرسالة. ووردت روايته فيه «عن» بدل «غير».

أما ما ذكره من رواية المسيّبي وقالون عن نافع أنه قرأ: (آلْآن) مستفهمة جدّاً، وكذلك قال ابن أبي أويس، عن نافع: بهمزةٍ واحدة، فقوله: مستفهمةً جدّاً لا يخلو من أحد أمرين: إمّا أن يريد أنه كان يَمُدُّ، فإن أراد ذلك كان على لغة من قال: اَلَحْمَرُ، فلمّا ألحق همزة الاستفهام مدّ، ويريد أنه كان يقطع الهمزة، فلا يصلها كما يصل، ولا يقطع إذا لم تكن للاستفهام، فإذا كا كذلك فهو على قول من قال: لَحْمَر، ولا همزة فيه، فتنقلب ألفاً مع همزة الاستفهام، ويمدّ، فهو كقوله: (أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنْثى) [النجم / ٢٠] في أنّه لا يجوز أن يُمَدَّ. ويقوي هذا الوجه ما قاله أحمد، وكذلك قال ابن أبي أويس عن نافعٍ بهمزة واحدة. قال: وقال أحمد بن صالح عن قالون همزة واحدةٌ بعدها مدّةً، فهذا قد فَسّر، ولا يكون هذا إلا على قول من قال: أَلَحْمَر (ءالَان).

فأما ما روى ورش عن نافع من قوله: (آلَانَ)، إنه كان يقرأ بفتح اللام ومدّ الهمزة الأولى ولا يهمز بعد اللام، فإنّ ذلك على قول من قال: أَلَحْمَر، كأنه قال: آلَان، فأثبت همزة الوصل مع تحركِ اللام، كما أثبتها في قولهم: أَلَحْمَر، فإذا دخلت همزة الاستفهام قُلبت همزة الوصل ألفاً، فقلت: (أالان)، كما تقول: آلرجل قال ذاك؟ ومن فصَل بين الهمزتين إذا التقتا بالألف فقال: (أاأنت) (أاأنذرتَهم) لم يفصل هنا بها، لأنّه لا تَثْبت هنا همزتان، ألا ترى أن الثانية التي للوصل تقلب ألفاً؟ فلا يحتاج إذن إلى الألف التي تفصل بين الهمزتين، كما تفصل بينه النونين إذا قلت: إضربْنانِ زيداً، فعلى هذا وجه

قراءة نافع هذه التي حكاها ورش، وعلى هذا أيضاً ما حكاه أحمدُ بن صالح عن قالون بهمزة واحدة بعدها مدة.

قال: وكلّهم قرأ: (وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ)، بالنون غير عاصم، فإن حفصاً روى عنه: (وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ) بالياء[١]. عند الخمس والأربعين[٢] منها.

قال أبو علي: يحتمل قوله: (كَأَنْ لَم يَلْبَثُوا) ثلاثة أوجهٍ:

أحدها: أن يكون صفة لليوم، والآخر: أن يكون صفة للمصدر المحذوف، والثالث: أن يكون حالاً من الضمير في (نَحْشُرُهُمْ).

فإذا جَعَلْتَهُ صفة لليوم، احتمل ضربين من التأويل: أحدهما: أن يكون التقدير: كأن لم يلبثوا قبله إلا ساعة، فحذفت الكلمة بدلالة المعنى عليها، ومثل ذلك في حذف هذا النحو منه قوله: (فإذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمسِكُوْهُنّ بِمَعْرُوفٍ) [الطلاق / ٢] أي: أمسكوهُنَّ قَبْلَه. وكذلك: (فإنْ فاؤوا فإنّ الله) [البقرة / ٢٢٦] أي قبل انقضاء الأربعة الأشهر، وكذلك قوله: (يتربَّصْنَ بأنْفُسِهِنَّ) [البقرة / ٢٢٨]، قال أبو الحسن: يتربَّصْنَ بعدّتهم.

---

(١) السبعة ٣٢٧.

(٢) إذ ورد في الآية ٢٨ قوله سبحانه أيضاً: (ويوم نحشرهم جميعاً ثم نقول للذين أشركوا مكانكم. . . الآية) وليست مقصودة في القراءة.

وتتمة الآية ٤٥ من سورة يونس: (ويومَ يحشرهم كأن لم يلبثُوا إلّا ساعةً من النهارِ يتَعارفون بينهم قد خسر الذين كذبوا بلقاء الله وما كانوا مهتدين).

ويجوز أن يكون المعنى: كأن لم يلبثوا قبله، فحذف المضاف، وأقيمَ المضاف إليه مُقامه، ثم حذفت الهاء من الصفة، كقولك: الناس رجلان: رجُلٌ أكرمْتُ، ورجُلٌ أَهَنْتُ. ومثلُ هذا في حذف المضاف وإقامةِ المضاف إليه مقامه قوله: (تَرَى الظَّالِمِيْنَ مُشْفِقِيْنَ مِمَّا كَسَبُوا، وهُو وَاقِعٌ بهم) [الشورى / ٢٢]، التقدير: وجزاؤه واقع بهم، فَحُذف المضاف.

وإن جعلته صفةً للمصدر كان على هذا التقدير الذي وصفنا، وتمثيلُهُ: (كأنْ لم يلبثوا) قبله، فحذف، وأقيم المضافُ إليه مُقامه، ثم حذِفَ العائدُ من الصفة، كما تحذفه من الصلة في نحو: (أهذا الذي بعثَ الله رسولاً) [الفرقان / ٤١]، وإن جعلتَه حالاً من الضمير المنصوب، لم تحتج إلى حذف شيء في اللفظ لأنَّ الذكر من الحال قد عاد إلى ذي الحال، والمعنى: نَحْشُرهُم مشابهة أحوالُهُم أحوالَ من لم يلبث إلاَّ ساعة.

فأمَّا (يَوْمَ نَحْشُرُهُم) فإنه يصلح أن يكون معمولاً لأحد شيئين، أحدهما: أن يكون معمول: (يتعارفون)، والآخر: أن يكون معمولاً لمَا دَلَّ عليه قوله: (كَأَنْ لَمْ يَلْبَثُوا)، فإذا جَعَلْتَهُ معمولاً لقوله: (يتعارفون) انتصب (يوم) على وجهين: أحدهما: أن يكون ظرفاً معناه: يتعارفون في هذا اليوم، والآخر: أن يكون مفعولاً على السَّعَة على:

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار[1]

(١) سبق ١ / ٢٠ و ٢ / ٢٧٩.

ومعنى (يتعارفون) يحتمل أمرين. أحدهما: أن يكون المعنى: يتعارفون مدّة إماتتهم التي وقع حَشْرُهم بعدها وحُذِفَ المفعول للدّلالةِ عليه، كما حذف في مواضع كثيرة، وعُدِّي تَفَاعل، كما عُدِّي في قول ذي الرُّمة(١):

. . . . تحاسَنَتْ

بِـهِ الوشيَ قَـرَّاتُ الـرِّيـاحِ وَخُـوْرُهَـا

وأنشد أبو عبيدة(٢).

تَـخَـاْطَـأَتِ الـنَّـبْـلُ أحـشـاءَهُ

أو يكون أعمل الفعل الذي دلَّ عليه يتعارفون، ألا ترى أنَّه قد دلَّ على يستعملون ويتعرفون، ومِنْ حَـذْفِ المفعول قـولُـهُ: (وَجَعَلْنَـا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيْهِمْ سَـدًّاً وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّاً

---

(١) جزء من بيت لذي الرمة وتمامه:

ومـن جُـرْدَةٍ غُـفْـلٍ بَـسـاطٍ تَـحَـاسَـنَـتْ
بهـا الـوَشْيَ قَـرَّاتُ الـريـاحِ وَخُـوْرُهـا

وقرّات الرياح: بواردها. والجردة من الرمل بمعنى الجرداء، وهي التي ليس فيها شجر، وغفل: ليس بها علم، والخُوْر: أراد بها خور الرّياح، وهو ما لان منها ـ انظر ديوانه ٢٣٢/١ والمعاني الكبير ٥٨٦، ١١٩٢.

(٢) صدر بيت لأوفى بن مطر المازني وعجزه:

وأُخِّـر يـومـي فـلم يُـعْـجَـل

مجاز القرآن ٢/ ٥ وهو في السمط ص ٤٦٥ مع آخر قبله وهو:

ألا أبـلـغـا خُـلّـتـي جـابـراً
بـأن خـلـيـلـك لـم يـقـتـل.

وانظر شرح أبيات المغني ٧/ ٤١ واللسان (خطأ).

فَأَغْشَيْنَاهُمْ) [يس / ٩]، التقدير: فأغشيناهم السدَّ، أوْ مثلَ السدِّ فهم لا يُبْصرون لما أغشيناهموه من ذلك. وتعرَّفُوا مدّة اللبث هاهنا، كما تعرّفوها في قوله: (قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ، قالُوا لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ، قالُوا رَبّكم أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ) [الكهف / ١٩]، وكقوله: (قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ في الأَرْضِ عَدَدَ سِنِيْن، قَالُوا لبِثْنَا يَوْمَاً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ) [المؤمنو / ١١٢]، فتعارفُهم مُدّةَ لَبْثِهم كما ذكرت لك في هذه الآي.

والآخر في التعارف ما جاء من قوله: (وَأَقْبَلَ بَعْضُهُم عَلَى بَعْضٍ يَتَساءَلُون. قالَ قائلٌ إنِّي كانَ لي قَرين)، [الصافات / ٥٠ ـ ٥١] (وَأَقْبَلَ بَعْضُهُم عَلَى بَعْض يَتَساءَلُون. قَالُوا إنَّا كُنَّا قَبْلُ في أَهْلِنَا مُشْفِقِينَ) [الطور/ ٢٥ ـ ٢٦] وَتعرُّفُهُم يكون على أحد هذين الوجهين. فعلى هذا يكون قوله: (ويَوْمَ نحشرُهُم) معمول يتعارفون، والآخر: أن يكون (يومَ نَحشُرُهُمْ) معمولَ ما دلَّ عليه قوله: (كَأَنْ لَمْ يَلْبَثُوا)، ألا ترى أن المعنى: تُشابِهُ أحوالُهُم أحوالَ من لم يَلْبَث، فيعمَل في الظرف هذا المعنى، ولا يمنع المعنى من أن يعملَ في الظرف، وإن تقدم الظرف عليه، كقولهم: أكلَّ يوم لك ثوب، ومثل ذلك في الحمل على المعنى قوله: (يَوْمَ يَرَوْنَ المَلائِكَةَ لا بُشْرى يومَئِذٍ للمُجْرِمين) [الفرقان / ٢٢] وقول أبي دُواد[1]:

قَرِّبَنْهُ ولا تقيلَنَّ واعْلَمْ
أنَّه اليَوْمَ إنَّما هو نادُ

(١) ليس في شعره المجموع ضمن «دراسات في الأدب العربي» لغرانباوم.

فإذا حملته على هذا، لم يجز أن يكون صفة للمصدر، لأن الموصوف الذي هو المصدر موضعه بعد الفعل، تقديره: يوم نحشرُهُم حشراً كأن لم يلبثوا، أو لم يلبثوا قبله، والصفة لا يَتَقَدَّمُ عليها ما تعمل فيه، ولا يجوز أيضاً أن تجعله صفة لليوم على هذا، لأنَّ الصفة لا تعمل في الموصوف، ألا ترى الصفَة إيضاحُ للموصوف وتبيينٌ له، كما أنَّ الصلة كذلك، وإذا كان على هذا لم يَسُغ عملٌ واحدٌ منهما فيما يوضحه ويبينه، لِتنزُّله منزلة بعضه، فإنْ قلت: فإذا قَدَّرتَ (كأنْ لَم يَلْبَثُوا) تقدير الحال من الضمير هل يجوز أن يكون (يومَ) معمولاً له؟ فإنَّ ذلك لا يجوز لأنَّ العامل في الحال نَحشُرِ، ونحشرُ قد أضيف اليومُ إليه، فلا يجوز أن يعمل في المضاف المضافُ إليه، ولا ما يتعلق بالمضاف إليه، لأنَّ ذلك يوجب تقديمه على المضاف ألا ترى أنَّه لم يجز: القتال زيداً حين تأتي.

وإذا جَعَلْتَ (يتعارفون) العامل في (يومَ نَحشرهم) لم يجز أن يَكون صفة لليوم على أنَّك كأنَّك وصفتَ اليومَ بقوله: (كأنْ لَمْ يلبثوا)، و(يتعارفون)، فوصفت (يومَ نحشُرهم) بجملتين، لم يجز أن يكون معمولاً لقوله: (يتعارفون) لأنَّ الصفة لا تعمل في الموصوف، وجاز وصف اليوم بالجُمل، وإن أضيف لأنَّ الإضافة ليست بمحضةٍ فلم تُعرِّفه.

ويدلُّ على النون في (يومَ نَحْشرُهُم) قوله: (وَحَشَرْنَاْهُمْ فلم نُغـادِرْ مِنْهُم أحداً) [الكهف / ٤٧] وقـوله: (فَجَمَعْنَـاْهُمْ جَمْعاً) [الكهف / ٩٩]، وقال: (ونَحْشُـرُهُ يومَ القيـامةِ أَعْمَىٰ [طه / ١٢٤].

ويدلُّ على الياء قوله: (لَيَجْمَعَنَّكُمْ إلَى يَوْمِ القيامَةِ لَا رَيْبَ فيهِ) [النساء / ٨٧] ويدلُّ على مقاربة الياء والنون في ذا النحو قوله: (وكذلك نجْزِي مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِآيَاتِ رَبِّه) [طه / ١٢٧]، فنعلمُ من هذا أنَّ كلّ واحدٍ منهما يجري مجرى الآخر.

قال: كلُّهم قرأ: (نُنَجِّي رُسُلَنَا)[١] [١٠٢] مشدّدة الجيم غير الكسائي وحفص عن عاصم فإنَّهما قرءا: (نُنْجِي رسلنا)[١] خفيفة، وقرأ الكسائي وحده في سورة مريم: (ثم نُنْجِي الذِينَ اتَّقَوْا) [٧٢] ساكنة النون.

وقرأ الباقون: (نُنَجّي) بفتح النون الثانية وتشديد الجيم[٢].

قال أبو علي: قالوا نجا زيدٌ، قال[٣]:

نجا سالمٌ والروّحُ منه بشِدْقِهِ
ولم يَنْجُ إلا جَفْنَ سيفٍ ومِئْزرَا

فإذا عَدَّيْتَهُ، فإن شئتَ قلت: أنجيْتهُ، وإن شئت قلت: نَجيّتُه، كما تقول فَرِحَ، وأفرحْتُهُ وفَرَّحْتُهُ.

ومن حجة من قال: (نُنْجي): (فأَنْجَاه الله من النّارِ)

(١) في الأصل: (ننجي المؤمنين) وهي من سورة الأنبياء، وسيأتي الكلام عنها في موضعه. وكذلك ورد اللفظ عند ابن مجاهد، والظاهر أنه سهو تبعه عليه الفارسي.

(٢) السبعة ٣٣٠.

(٣) لحذيفة بن أنس. في شرح أشعار الهذليين ٢ / ٥٥٨ واللسان (جفن) وقد سبق انظر ٤ / ٣٢٢.

[العنكبوت / ٢٤]، وحجّة من قال: (نُنَجِّي) (وَنَجّيْنَا الـذين آمَنُوا) [فصلّت / ١٨]، وكلاهما حسن، قال الشاعر[١]:

وَنَجَّى ابنَ هنْدٍ سـابـحٌ ذو عُـلاَلـةٍ
أجَشُّ هـزيـمٌ والـرمـاحُ دَوانـي

أبو بكر عن عاصمٍ (وَنَجْعَلُ الرجسَ) [يونس / ١٠٠] بالنون، وروى حفص عن عاصمٍ بالياء، وكذلك الباقون[٢].

حجة من قال: (يَجعلُ) بالياء قوله: (كذلك يَجْعَلُ الله الرِّجْسَ على الذين لا يؤمنون) [الأنعام / ١٢٥]، وقد تقدم ذكر اسم الله في قوله: (وما كانَ لنَفْسٍ أنْ تؤمِنَ إلا بإذنِ الله) [يونس / ١٠٠]، والنون في هذا النحو مثل الياء، وقد تقدم ذكر ذلك.

فأما قوله: (الرِّجْسَ) فقال أبو عبيدة: الرِّجْز: العذاب[٣]. قال: والرجز والرجسُ واحد، والدّلالة على أن الرِّجْزَ العذاب. قوله: (لَئِنْ كشَفْتَ عنا الرِّجز لَنُؤْمِنَنَّ لك) [الأعراف / ١٣٤] وقوله: (فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الرِّجْزَ) [الأعـراف / ١٣٥]، ومنه: (فَأَنْزَلْنَا على الذينَ ظَلَمُوا رِجْزاً مِنَ السمـاء) [البقرة / ٥٩]، وقـال: (والرِّجْـزَ فاهْجُـرْ) [المدثـر / ٥]، وكأن المعنى ـ والله

---

(١) البيت للنجاشي الحارثي قيس بن عمرو من قصيدة له في الوحشيات ص ١١٣ ـ ١١٤ . برواية: «ابن حرب» بدل «ابن هند» وانظر اللسـان (جشش). والفرس الأجش: الغليظ الصهيل.

(٢) السبعة ص ٣٣٠.

(٣) مجاز القرآن ١ / ٤١.

أعلم ـ وذا الرجز، أي: الذي يؤدّي عبادته إلى العذاب. قال أبو الحسن[١]: وقال بعضهم: (والرُّجزَ فاهْجُرْ)[٢] قال: وذكروا أنه صنم كانوا يعبدونه، قال: وأما الرِّجز فهو الرِّجسُ، قال، وقال: (إنّما المشركونَ نَجَسٌ) [التوبة / ٢٨]، قال: والنَّجسَ: القَذَر.

وقال الكسائيُّ فيما أخبرنا أبو بكر: الرِّجسُ: النَّتْنُ:

قال أبو علي: فكأنّ الرِّجْسَ على ضربين: أحدهما: أن يكون في معنى الرجس، وهو العذاب، والآخر: أن يُعنَىٰ به النجس والقَذَر، ومن ذلك قوله: (أو لَحْمَ خنزيرٍ فإنَّهُ رِجْسٌ) [الأنعام/ ١٤٥] فقوله: (وَيَجْعَلُ اللهُ الرِّجسَ عَلَى الذَينَ لا يُؤ مِنُونَ) [الأنعام/ ١٢٥] يجوز أن يراد به أنهم يعذَّبون، كما قال: (ويعذِّبَ المنافقينَ والمنافقاتِ والمُشْرِكينَ والمشرِكاتِ)[الفتح/ ٦]، ويجوز أن يكون المعنى فيه أنه يحكُمُ بأنّهمْ رجس، كما قال: (إنَّما المُشْرِكُونَ نَجَسٌ) [التوبة / ٢٨]، أي: ليسوا من أهل الطهارة، فَذُمُّوا على خروجهم، وإن لم تكن عليهم نجاسةٌ من نحو البول والدم والخمر، والمعنى: أن الطّهارة الثابتة للمسلمين هم خارجون عنها، ومباينون لها، وهذه الطّهارةِ هي ما ثبت لهم من قوله: (خُذْ من أمْوالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهم وتُزَكِّيهم بها) [التوبة / ١٠٣].

---

(١) أبو الحسن هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، وكلامه في معاني القرآن ١ / ٩٨ عند تفسيره آية البقرة / ٥٩.

(٢) قوله: (الرُّجز) بضم الراء هي قراءة حفص والمفضل عن عاصم، وقراءة الباقين وأبي بكر بكسر الراء. وستأتي في موضعها.

فقوله: (تُطَهِّرُهُم)، لا يخلو من أحد أمرين: إمَّا أن يكون المعنى: تطهِّرهُم أنت أيّها الآخذ بأخذها منهم، أو: الصدقة تطهّرهم، فقوله: (تُزَكِّيهِمْ بِهَا) يقوّي الوجه الأوّل، لأن «تزكّي» للآخذ، فكذلك يكون (تطهِّرُهُم) له، ويجوز أن يكون منقطعاً، أي: وأنت تزكّيهم بها، فهذه طهارة من جهة الحكم، وإن لم تُزِل شيئاً نجِساً عن أبدانهم.

وقد ثبت للمسلمين أيضاً الطّهارة بقوله: (يُحِبُّونَ أن يَتَطَهَّرُوا والله يُحِبُّ المُطّهِّرين) [التوبة / ١٠٨] فأمّا قوله: (طَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ) [الحج / ٢٦] فيجوز أن يُراد به: أخرِجْ عنه ما يُعبَدُ من وَثَن من دون الله، حتى يَطْهُرَ، لأنّ الأوثان قد أُطلق عليها الرجس في قوله: (فاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ) [الحج / ٣٠] وقوله: (والرِّجزَ فاهْجُرْ) [المدثر / ٥].

حفصٌ عن عاصمٍ يقف (تَبَوَّيَا) [يونس / ٨٧] بياء من غير همز، ذكر لي ذلك عبيدُ الله بن عبد الرحمن بن أبي مسلم عن أبيه عن حفصٍ عن عاصمٍ.

قال: وكان حمزةُ يقف (تبوّا)[١] غير أنه يُلَيِّنُ الهمزة، يشير إليها بصدره. والباقون يقفون بهمزة بعدها ألف في وزن تَبَوَّعَا[٢].

قال أبو علي: حدثنا محمد بن السري[٣] أن أبا زيد

---

(١) رسمت في السبعة: (تبوّءا).

(٢) السبعة ٣٢٩.

(٣) جاء على حاشية (ط): بلغت.

قال: بوّأتُ فلاناً منزلاً تبويئاً، والاسم البِيْئة: فقوله (تَبوَّءا) في قوله: (أن تبوَّءا)[١] فعل يتعدى إلى مفعولين، يدلّ على ذلك قولُه: (لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الجَنَّةِ غُرَفًا) [العنكبوت / ٥٨]، فأمّا اللام من قوله: (لقومِكُما) فكالّتي في قوله: (رَدِفَ لكم) [النمل / ٧٢]، والمفعول الأوّل لعلامة الضمير في قوله: (لنبوِّئَنَّهُمْ)، ألا ترى أن المطاوع من الأفعال على ضربين: أحدهما: أن لا يتعدّى نحو: انْشَوَى وانْثَأى[٢]، في مطاوع شَوَيْتُه وثأَيْتُهُ. والآخر: أن يتعدّى كما تعدّى ما هو مطاوعٌ له، وذلك نحو: تَعلَّقْتُه، وتَقَطَّعْتُهُ، فتعلّقْتُهُ يتعدّى كما تعدّى عَلِقْتُهُ، وليس فيه أن يَنْقُص مفعول المطاوع عمّا كان يتعدّى إليه ما هو مطاوعٌ له. فإذا كان كذلك، كان اللاّم على الحدّ الذي ذكرنا، ويقوّي ذلك قوله: (وإذْ بَوَّأْنا لإبْراهِيْمَ مَكَانَ البيْتِ) [الحج / ٢٦]، فدخلت اللام على غير المطاوع كما دخل على المطاوع في قوله: (أن تبوَّءَاْ لِقَوْمِكُمَاْ).

فأمّا قوله: (مَكَاْنَ الْبَيْتِ) فيحتمل ضربين: أحدهما: أن يكون ظرفاً، والآخر: أن يكون مفعولاً ثانياً، فأما الظرف فيدلّ عليه قوله[٣]:

(١) تمام الآية: (وأوحينا إلى موسى وأخيه أنْ تَبَوَّءَا لقومكما بمصرَ بيوتاً واجعلُوا بيوتكم قِبلَةً وأقيموا الصلاة وبشِّرِ المؤمنين).

(٢) من الثأْي وهو خرم خُرَز الأديم، وثأيت الخرْزَ إذا خرمته (اللسان ثأي).

(٣) وهو ابن هرمة، والأرجح أنه من قصيدته التي مطلعها:

إنّ سُليمى والله يكلؤها
ضنّت بشيء ما كان يرزؤها

انظر معجم مقاييس اللغة ١ / ٣١٢ وشرح أبيات المغني =

وَبُــوِّئَـتْ فــي صـمـيـم مَـعْـشَــرِهــا
فَــصَــحَّ فـي قــومِــهــا مُـبَــوَّؤُهَــا

فكما أن قوله: «في صميم معشِرها» ظرف كذلك يكون (مكانَ البيت).

والمفعول الثاني الذي ذكر في قوله: (لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الجَنَّةِ غُرَفاً) [العنكبوت/ ٥٨]، ولم يُذكر في هذه لأنّ الفعل من باب أعطيت، فيجوز أن لا يذكر، ويقتصر على الأول، ويجوز أن يكون مكان البيتِ مفعولاً ثانياً[١]، وكذلك قوله: (وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَني إِسْرائِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ) [يونس / ٩٣]، ويجوز أن يكون مكاناً مثل مكان البيت، والمفعول الثاني فيه محذوف، وهو (القرية) التي ذكرت في قوله: (وَإِذْ قُلْنَا اسْكُنُوا هَذِهِ القَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا) [الأعراف / ١٦١]،ويجوز أن يكون مصدراً، أي تَبَوُّؤَ[٢] صِدْقٍ، ويجوز أن يكون مفعولاً ثانياً من وجهين: أحدهما: أن تَجعلَهُ اسماً غير ظرف كما قال[٣]:

---

٦ / ٢٠٢. وورد في اللسان (بوأ) بغير نسبة برواية «وتم في قومها» قال في شرحه: «إنها نزلت من الكرم في صميم النسب».

(١) على هامش (ط): بلغت.

(٢) رسمت في الأصل هكذا: «تبوُّأ» وآثرنا الرسم الإملائي المناسب للحركة.

(٣) استشهد به سيبويه ١ / ٢٠٧ ولم ينسبه ـ بينما نسبه الأعلم إلى الأخطل وليس في ديوانه للسكري وقد ورد في ديوان جرير (ط. الصاوي) ص ٤٨٦ ونسبه البغدادي إلى عتبة بن الوغل في الخزانة ١ / ٤٥٨ نقلاً عن الآمدي في المؤتلف ص ١١٥ وانظر المقتضب ٤ / ٣٥٠ ـ الاشتقاق ٣٣٦ ـ الشعراء / ٦٣١.

قال الأعلم: الشاهد فيه رفع المكان الآخر لأنه خبر عن الأول، ولا

وَأَنْتَ مَكانُكَ مِنْ وائِلٍ
مَكانُ القُرادِ مِنْ اسْتِ الجَمَلْ

والآخر: أن تجعَلَهُ بعد أن تستعمله ظرفاً اسماً، كما قال(١):

وَسْطُهَا قَدْ تَفَلَّقَا

وفي التنزيل: (هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ الله) [آل عمران/ ١٦٣].
ويجوز فيه وجه ثالث: وهو أن يُتَّسع فيُقدَّر نصبُه، وإن كان مصدراً، تَقْدير انتصاب المفعول به، فأما قوله(٢):

لها حُكْمُها حتّى إذا ما تَبوَّأَتْ
بأَخْفَافِها مأوىً تبوَّأَ مَضْجَعَا

فعلى حذف أحد المفعولين، أي: تبوّأتْ مرعاها مأوىً، وتبوّأ الراعي بُقْعةً مضْجَعاً، وكذلك قوله: (وَبَوَّأَكُمْ في الأرضِ) [الأعراف / ٧٤] بوّأكم في الأرض منازل أو بلاداً.

وأما قوله: (وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرائِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ) [يونس / ٩٣]، فالمُبَوّأ يجوز أن يكون مصدراً، ويجوز أن

= يكون ظرفاً، لأنه أراد تشبيه مكانه من وائل بمكان القراد من است الجمل في الدناءة والخسة.

(١) جزء بيت للفرزدق سبق بتمامه في ١ / ٣٩ - ٢٥٢.

(٢) البيت لعبيد بن الحصين الراعي النميري، وقد سمّي الراعي لأنه قال هذا البيت يصف فيه الإبل.

انظر الخصائص ٢ / ١٧٨ وفيه: «لها مالها» بدل «لها حكمها» و«مرعى» بدل «مأوىً». الاشتقاق ٢٩٥، الجمهرة ٣٤٧/٢ وفيها: «لها أمرها».

بكون مكاناً، والمفعول الثاني على هذا محذوف كما حذف من قوله: (وَبَوَّأَكُمْ في الأَرْضِ)، ويجوز أن ينصب المبوّأ على الاتساع، وإن كان مصدراً نصب المفعول به، ألا ترى أنه أجاز ذلك في قوله: أما الضَّرْبَ فأنت ضاربٌ، وأما البيوتَ من قوله: (بِمِصْرَ بُيُوْتَاً) فمفعول به، وليست البيوت بظرف لاختصاصها[1] فالبيوت كالغرف من قوله: (لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الجَنَّةِ غُرَفًا) [العنكبوت / ٥٨].

فأما قوله: (نَتَبَوَّأُ مِنَ الجنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ) [الزمر / ٧٤]، فيجوز في قياس قول أبي الحسن أن يكون قوله: (مِنَ الجَنَّةِ) كقولك: نتَبَّوأُ الجنّة. فأمّا قوله: (حَيْثُ نشاءُ) فيحتمل أن يكون ظرفاً، فإذا جعلته ظرفاً كان المفعول الثاني محذوفاً، كأنه: نتبوّأ الجنّة منازلَها حيث نشاء، ويجوز أن يكون: (حيث نشاء) في موضع نصب، بأنه المفعول الثاني، يدلّ على ذلك قول الشمّاخ:

وَحَلأَّها عن ذي الأَراكَةِ عامِرٌ
أخو الخُضْرِ يَرمي حيثُ تُكْوَى النّواحِزُ[2]

---

(١) في الأصل لاختصاها وهو سهو من الناسخ.

(٢) حلأها: منعها من الماء أي: الحُمُر ـ عامر أخو الخضر: قانص مشهور كان من أرمى الناس ـ ذو الأراكة: نخل بموضع من اليمامة لبني عجل، والنواحز: التي بها نحاز، وهو داء يأخذ الإبل والدواب في رئاتها فتسعل سعالاً شديداً، قال ابن قتيبة في شرح البيت (المعاني الكبير ٧٨٣/٢). والنواحز: التي بها نحاز فتكوى في جنوبها وأصول أعناقها. وانظر ديوانه /١٨٢. وفي الأصل: «تكون» بدل «تكوى» وهو سهو من الناسخ. وقد ورد في طرة النسخة (ط): هنا كلمة: بلغت.

فأمّا قولك: بوّأتُ فلاناً منزلاً، وتعدّيه إلى مفعولين، فكأنه مفعول من قولك: باء فلانٌ منزلَه، أي: لزمه، وإن كنّا لا نروي ذلك. ولكن يدلّ على ذلك قولهم: المباءَة، وقالوا: الإبل في المباءَه، وهي المُراح الذي تبيت فيه، فالمباءة اسمُ المكان، وإذا كان اسمُ المكان مَفْعلاً، أو مَفْعَلَةً، فالفعل منه قد يكون: فَعَلَ يفعُلُ، فكأنّه: باءَ المنزل، وبوّأْتُه أنا المنزلَ.

فأمّا وقفُ عاصم في قوله: (تَبَوَّيَا)، وقلبه الهمزة ياءً في الوقف، وإن كان من بَوَّأْتُ؛ فلأنّ الهمزة قد تُبْدل منها في الوقف حروفُ اللين، ألا ترى أنهم قالوا: هو الكَلَوْ[1]، في الوقف، وقالوا: من الكَلَيْ، وإنما فُعِلَ ذلك بالهمزة عند الوقف لأنّها تَخْفَى فيه كما تخفى الألف، فأُبدِل منها حرفُ اللين، كما أبْدل من الألف في قولهم: أفعَوْ وأفعَي، لأن هذين الحرفين أظهر من الألف والهمزة وأبين للسمع. فإن قلت: فإنّما يفعَل ذلك بالهمزة إذا كان آخر الكلمة، وليست الهمزة آخراً في (تَبَوَّيا) قيل: يَجوز أن يكون لم يُعْتَدَّ بالألف لما كانت للتثنية، والتثنية غير لازمة للكلمة، فلمّا لم تلزم لم يعتدَّ بها، فصار الوقف كأنّه على الهمزة، لأن كثيراً من الحروف التي لا تلزم لا يُعْتَدَّ بها، ومن ثم لم تقع حرف رويٍّ، كما لم تقع ألف النَّصْب رَوِيّاً لاجتماعها معها في أنها لا تلزم، لأن من العرب من يقول: رأيتُ زيدْ، فلا يبدل ويحذف، وعلى هذا قوله[2]:

---

(١) أي: هو الكلأ.

(٢) عجز بيت للأعشى وقد سبق في ١/١٤١ وانظر الخصائص ٢/٩٧ والخزانة ٢/٢٦٤ وشرح المفصل ٩/٧٠.

وَآخُذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصُمْ

ولَا تثبت أيضاً في موضع الرفع والجر، فصار الوقف لذلك كأنه على نفس الهمزة.

فأمّا وقف حمزة (تبوَّا) فهذا على أنه خفّف الهمزة، وتخفيف هذه الهمزة أن تجعل بين بين، ولا تلحقه ألف التثنية. على هذا يتأوله ناسٌ من القراء وهو الصحيح. فأمّا قول أحمد: يشير إليها بصدره، فهو من ترجمة القراء، وصحَّتُه على ما ذكرت لك، وهذا في قول حمزة على وزن: تبوّعا، إلا أن الهمزة إذا خُفّفت نَقص الصوت بحركتها، فأشبهت الساكن، وهي متحركة في الحقيقة. فأمّا قوله: (والَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ والإِيمَانَ) [الحشر / ٩]، فيكون على: تبوّؤوا الدارَ، أي: تبوّؤوا دار الهجرة واعتقدوا الإيمان، لأن الإيمان ليس بمكان فيُتَبوّأ، فيكون كقوله: (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وشُرَكَاءَكُمْ) [يونس / ٧١]، ويجوز على: تَبَوَّؤوا الدارَ ومواضعَ الإيمان، ويجوز أن يكون: تَبَوّؤوا الإيمان، على طريق المثل كما تقول: تبوّؤوا من بني فلان الصَّميمَ، وعلى ذلك قول الشاعر[1]:

وبُوِّئَتْ في صميم معشَرِها
فَتَمَّ في قومِها مُبَوَّؤُها

كلّ هذه الوجوهِ ممكنٌ.

---

(١) تقدم ذكرهُ قريباً ص ٣٠٨.

سورة هود

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله: (إِنِّي لَكُمْ نَذِيْرٌ مُبِينٌ) [٢٥].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرٍو والكسائيُّ: (أَنِّي لكم) بفتح الألف.

وقرأ نافعٌ وعاصم وابن عامر وحمزة: (إِنِّي) بكسر الألف[١].

وجه قول من فتح: أَنَّهم يحملونها على (أرسلنا)، أي: أرسلنا بأني لكم نذير، فإن قيل: لو كان محمولاً على الأول لَكَان أَنّه، لأنّ نوحاً اسم للغَيبة فالراجعُ إليه ينبغي أن يكون على لفظ الغيبة دون لفظ الخطاب؛ قيل: هذا لا يمنع من حمله على (أرسلنا) وذلك أن الخطاب بعد الغيبة في نحو هذا سائغ، ألا ترى أن قوله: (وكَتَبْنَا لَهُ فِي الألْواحِ مِنْ كُلِّ شيءٍ) [الأعراف/ ١٤٥] ثم قال: (فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ)، فكذلك الآية التي اختلف في قراءتها.

(١) السبعة ٣٣٢.

قال أبو علي: ووجه قول من كسر (إِنِّي) أنه حمله على القول المضمر، لأنه مما قد أُضمر كثيراً في القرآن، وسائر الكلام كقوله: (وَالْمَلاَئِكَةُ يَدْخُلُوْنَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بابٍ سَلاَمٌ عليكُم) [الرعد / ٢٣] أي: يقولون، وقوله: (والَّذينَ اتَّخَذُوْا مِنْ دُونِهِ أولياء ما نَعْبُدُهُمْ إلاّ ليقرِّبُونا إلى الله) [الزمر / ٣]، فهو على: قالوا ما نعبدُهُم. فكذلك قوله: (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوْحَاً إلى قَوْمِهِ فَقَالَ لَهُمْ إنِّيْ لكُمْ نَذِيْرٌ مُبِيْن). فالكلام في هذا على وجهه، ولم يرجع إلى الخطاب بعد الغيبة، كما كان ذلك في قول من فتح (أَنَّ).

فإن قلت: فهلاّ رجَّحْتَ قراءة من فتح أنّ على قراءة من كسرها، لأنّ قوله: (أن لا تعبُدُوا) [هود / ٢٦] محمولٌ على الإرسال، فإذا فَتَحْتَ أنّ كان أشكلَ بما بعدها لحملها جميعاً على الإرسال؟ قيل: لا يرجِّحُ ما ذكرت الفتح وذلك أن قوله: (إني) من قوله: (إنّي لكم) في قول من كسر، يجوز أن يكون محمولاً وما بعده على الاعتراض بين المفعول، وما يتصل به ممّا بعدُه، كما كان قوله: (قل إنّ الهدى هدى الله) اعتراضاً بينهما في قوله: (ولا تؤمنوا إلا لمن تبـع دينكم، قل إنّ الهُدَى هُدىٰ الله أَنْ يؤتىٰ أحدٌ مثلَ ماْ أُوْتِيتُمْ) [آل عمران / ٧٣]، فكذلك قوله: (إنّي لَكُمْ نَذيرٌ مُبين).

اختلفوا في الهمز وتـركِهِ من قـولِهِ عـزَّ وجلَّ: (بـادِيَ الرأْي) [هود / ٢٧].

فقرأ أبو عمروٍ وحدَه: (بَاْدِىءَ الرَّاْيِ). فهمز بعد الدالِ (الرأْي) لا يهمزُهُ، وكلّهم قرأ: (الرأي) مهموزة غيره.

وقرأ الباقون: (باديَ) بغير همز، وروَى علي بن نصر عن أبي عمروٍ أنّه لا يهمز (الرأي). اليزيدي عن أبي عمروٍ لا يهمز (الراي) إذا أدرج القراءة، أو قرأ في الصلاة ويهمز إذا حقّق[١].

قال أبو علي: حدثنا محمد بن السري أن اللحياني قال[٢]: يقال: أنت باديَ الرأي تريد ظلمنا، لا يهمز، وبادىء الرأي مهموز، فمن لم يهمز أراد: أنت فيما أنت فيما بدا في الرأي وظهر، أي: ظاهر الرأي، ومن همز أراد: أنت أول الرأي ومبتدأه، وهما في القرآن: (أَرَاذِلُنَا بَادِىءَ الرَّأْيِ) و(بادي الرأي) بهمز وبغير همز.

قال أبو علي: المعنى فيمن قال: (بادي الرأي) فجعله من بدا الشيءُ إذا ظهر، وما اتبعك إلا الأراذل فيما ظهر لهم من الرأي، أي لم يتعقّبُوه بنظر فيه ولا تبيُّنٍ له. ومن همز أراد: اتبعوك في أول الأمر من غير أن يُتبعوا الرأي بفكر ورويّةٍ فيه، وهاتان الكلمتان تتقاربان في المعنى، لأن الهمز في اللام فيها ابتداءٌ للشيء وأوّله، واللام إذا كانت واواً كان المعنى الظّهور قال[٣]:

---

(١) السبعة ٣٣٢ وزاد فيه: روي عنه الهمز وتركه، وهذه علته.

(٢) انظر اللسان (بدأ).

(٣) البيت لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣ / ١١٩٤، وقوله: النهض: النجيج أي: المُجِدّ (اللسان نجح) ومثول: ذهاب، من: مثل يمثل: زال عن موضعه (اللسان مثل) وأنشد البيت. وروايته فيه «لما يرى» بدل «لصيده».

يُقَـرِّبُـهُ النَّـهْضُ النَّجِيـحُ لصَيْـده
فـمـنـه بُـدُوّ مـرّةً ومُـثُـولُ

أي: يظهرُ مـرةً ويخفى أخرى، وابتـداء الشيء يكون ظهوراً، وإن كان الظهورُ قد يكون ابتداءً وغير ابتداءٍ، فلذلك تستعمل(١) كل واحدٍ من الكلمتين في موضع الأخرى كقولهم: أما بادي بدٍ فإني أحمـد الله، وأما بـادِىء بدْءٍ فـإني أحمد الله(٢)، وقيل في واحد الأبداء التي هي المفاصل من الإنسان وغيره: بَدْءٌ وبَداً مقصورٌ غير مهموز. وجاز في اسم الفاعل أن يكون ظرفاً كما جاز في فعيل، نحو: قريب، ومَلِيٍّ، لأن فاعلاً وفعيلاً يتعاقبان على المعنى، نحو: عـالِمٍ وعليمٍ، وشاهـدٍ وشهيدٍ، ووالٍ ووليّ، وحَسَّنَ ذلك أيضاً إضافته إلى الرأي. وقد أجْرَوا المصدر أيضاً في إضافته إليه في قولهم: إما جُهدَ رأيي فإنك منطلقٌ، فهذا لا يكـون إلا ظرفـاً وفَعْلٌ إذا كـان مصدراً، وفاعلٌ قد يتفقان في أشياءَ، وقد يجوز في قول من هَمَزَ فقال: (بادِىءَ الرأي) إذا خفف الهمز أن يقول: (باديَ) فيقلِبُ الهمزَة ياءً لانكسار ما قبلها، فيكون كقولهم: مِيَرٌ في جمع مِئْرَةٍ، وَذِيَبٌ في جمع ذِئبَةٍ، والعامل في هذا الظرف هو قوله: (اتَّبَعَـكَ) من قولـه: (ما نَـرَاكَ اتَّبَعَكَ) [هـود / ٢٧]، التقدير: ما اتَّبعَك في أول رأيهم، أو فيما ظَهَر من رأيهم، إلاّ

---

(١) في الأصل: ما تستعمل.

(٢) في اللسان (بدا): وقال اللحياني: أما بادىء بَدْءٍ فإني أحمد الله، وبادِي بدأَةَ، وباديءَ بَداءٍ، وبدا بدءٍ، وبَدْأةَ بَدْأةَ، وباديَ بدوٍ، وباديَ بداءٍ. أي أما بَدْءَ الرأي فإني أحمد الله.

أراذلُنا، فأُخِّر الظرف وأوقع بعد إلاّ، ولو كان بدل الظرف غيرُه لم يجز، ألا ترى أنك لو قلت: ما أَعطيتُ أحداً إلا زيداً درهماً، فأوقعت بعد إلا اسمين لم يجز، لأن الفعل أو معنى الفعل في الاستثناء يصل إلى ما انتصب به بتوسط الحرف، ولا يصل الفعل بتوسط الحرف إلى أكثر من مفعولٍ، ألا ترى أنك لو قلت: استوى الماءُ والخشبَةَ، فنصبت الخشبةَ؛ لم يجز أن تتبعَهُ اسماً آخر فتنْصِبَهُ: فكذلك المستثنى إذا ألحقته إلاّ، وأوقعتَ بعدها اسماً مفرداً، لم يجز أن تتبعَهُ آخر، وقد جاز ذلك في الظرف، لأن الظرف قد اتّسعَ فيه في مواضع، ألا ترى أنهم قد قالوا: كم في الدار رجلاً، ففصلوا بينهما في الكلام، وقالوا: إن بالزعفران ثوبك مصْبوغٌ، ولو قلت: إن زيداً عَمْراً ضاربٌ، تريد: إن عمراً ضاربُ زيداً، لم يجز، وقال الشاعر[1]:

فلا تَلْحَني فيها فإنّ بِحُبِّها
أخاكَ مصابُ القلب جَمٌّ بلابلُه[2]

وقياس الحال في هذا قياس الظرف في الجواز، وإن لم يجز غيرهما في ذلك. فإن قلت: فهلاّ يجوز أن يكون قولُهُ: (ما نراكَ) من قوله: (وما نَرَاْكَ اتّبعَكَ) اعتراضاً، بمنزلتها في قول الأعشى[3]:

---

(١) سبق في ٣/٤١١.

(٢) جاءت في الأصل: بلا به. وهو سبق قلم.

(٣)المذاكي من الخيل: التي قد بلغت أسنانها ـ المسنفات: المتقدمات القلائص: الإبل، وكانوا في غاراتهم يركبون الإبل ويسوقون أمامها الخيل =

وَمَـاْ خلْتُ أَبْقَـى بيـنَنَـا مِـنْ مَـوَدَّةٍ
عِراضُ الْمَذَاكِي الْمُسْنِفَاتِ القلائِصَا

والمعنى: وما أبقى بيننا من مودّة، ألا ترى أن قوله: أبقى، لا يجوز أن يكون مفعولَ خِلتُ، وإنما المعنى: وما أبقى بيننا من مودة، فكذلك يكون قوله: (وَمَاْ نَرَاْكَ اتَّبَعَكَ) كأنه: وما اتبعك ويكون: (نراك) اعتراضاً؛ فالقول: إن الآية لا تكون كالبيت، لأنّ الفعل قد تعدّى إلى المفعول، ولم يتعدَّ في البيت إلى المفعول، فحسن الاعتراض به لمَّا لم يَتَعَدَّ، كما جاز إلغاؤه في قولهم: زيدٌ ظننت منطلق، ولو ألغيته وقد عدّيته إلى مفعول، لم يجز، وكذلك إذا اعترضْتَ به، فلا يكون قوله (اتَّبعكَ) بمنزلة خِلتُ في بيت الأعشى. فإن قلتَ: فقد قال آخر(١):

وما أراهـا تـزالُ ظـالـمـةً
تُـحْـدِثُ لـي قَـرْحَـةً وتَـنْـكـؤُهـا

فعدَّى أرى إلى الضمير، وجعل أراها اعتراضاً، قيل: لا يكون قوله: (نراك) بمنزلة قوله: وما أراها، وذلك أن الضمير في أراها يكون كناية عن المصدر فلا يقتضي مفعولاً ثانياً، وفي قوله: (وما نراك) المفعول فيه للخطاب، والخطاب لا يكون كناية عن المصدر فلا تكون الآية في قياس البيت، فلو قلت:

= فلا يركبونها إلا إذا قاربوا موضع الغارة حتى لا يتعبوها ويجهدوها لينزلوا بها إلى القتال موفورة القوة والنشاط. انظر ديوان الأعشى/ ١٥١.

(١) البيت لابن هرمة. وهو من شواهد المغني، انظر شرح أبياته للبغدادي ٦/ ٢٢١.

ما ضرب القومُ إلا بعضهم بعضاً، لم يجز، وتصحيحها: ما ضرب القوم أحداً إلا بعضَهم بعضاً، تبدل الاسمين بعد إلا من الاسمين قبلها، فإن قلت: فكيف تقدير قول الأعشى:

وَلَيسَ مُجيراً إنْ أتَى الحيَّ خَائِفاً
ولا قائلاً إلا هو المُتَعَيَّبا[١]

فإن المتعيّب يكون على مضمر تقديره: يقول المتعيّبا، تحمل: «إلا هو» على المعنى لأن المعنى: ولا يقول أحد إلا هو، فحملتَهُ في هذا على المعنى، كما حملته عليه في قولهم: ماقام إلا هند. فإن قلت: أحمل المتعيّب على المعنى، لأن المعنى يقول: هو المتعَيّبا، فهو قول.

فأما تحقيق الهمزة وتخفيفها في (الرأي)، فأهل تحقيق الهمز يحققونها، وأهل التخفيف يبدلون منها الألف، وكذلك ما أشبه هذا من نحو: الباس والراس والفاس.

اختلفوا في فتح العين وتخفيف الميم، وضمّ العين وتشديد الميم من قوله عز وجلّ: (فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ) [هود/ ٢٨]

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر (فَعَمِيَتْ) بتخفيف الميم وفتح العين.

---

(١) ليس مجيراً: أي أنه لا يملك أن يؤمن رجلاً فيجعله في جواره لأن الناس لا يحترمون هذا الجوار، وإنما يحترمون جوار القوي، فلا يجرؤون على أن ينالوا جاره بالأذى، والمتعيَّب: اسم مفعول من تعيب، أي: عاب وتنقص، ديوانه/ ١١٣.

وقرأ حمزة والكسائيُّ (فَعُمِّيَتْ) بضم العين وتشديد الميم، وكذلك حفص عن عاصم (فعُمِّيَتْ) مثل حمزة(١).

قال أبو علي: يدل على قوله: (فَعَمِيَتْ) اجتماعهم في قوله: (فَعَمِيَتْ عليهِمُ الأنْباءُ يَوْمَئِذٍ) [القصص / ٦٦]، وهذه مثلها، ويجوز في قوله: (فَعَمِيَتْ عليكُمْ) أمران: أحدهما أن يكون عَمُوا هم عنها، ألا ترى أن الرحمة لا تعمى وإنّما يُعمى عنها، فيكون هذا كقولهم: أدخلْتُ القلنسوة في رأسي، ونحو ذلك مما يقلب إذا لم يكن فيه إشكال، وفي التنزيل: (ولا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وعدِهِ رُسُلَهُ) [إبراهيم / ٤٦] وقال الشاعر(٢):

تَرى الثورَ فيها مُدْخِلَ الظِلِّ رأسَهُ
وسائرُه بادٍ إلى الشمْسِ أَجْمَعُ

والآخر: أن يكون معنى عميت: خفيت. كقوله(٣):

(١) السبعة ٣٣٢.

(٢) من شواهد سيبويه التي لم ينسبها. أراد: مدخل رأسه الظل. الكتاب ١/ ٩٢ ـ أمالي المرتضى ١/ ٥٥ ـ تأويل مشكل القرآن/ ١٩٤.

(٣) البيتان لذي الرمة و«صَرَى»: طال حبه ـ وعافي الثنايا: دارس الطرق والآجن: المتغيّر، والمخاض: الحوامل، والضوارب: تضرب مَنْ دنا منها لأنها لواقح وقوله: شرك بالجر، ردّها على «ماءٍ» في البيت السابق، ورواها في اللسان (عمي) بالنصب، وقال: وعمٍ شرَكَ، كما يقال: عمٍ طريقاً. وعم مسلكاً، يريد: الطريق ليس بيّن الأثر، وشَرَك الطريق: جوادّه، الواحدة شركة. ورواية الديوان «شَرَكُ» بالرفع، وأشار في الشرح إلى رواية النصب ووجهها. وعجز البيت الثاني:

مراريُّ مخشيٍّ به الموتُ ناضِبِ

قوله: بيني وبينه مراري، أي: بيني وبين الماء مراريّ، الواحدة=

وَمـاءٍ صَـرىً عَـافي الثّنَـايَـا كَـأَنَّـه
مِنْ الأَجْنِ أبوالُ الْمَخَاضِ الضَّوارِبِ

عمٍ شَرَكِ الأَقطارِ بيني وبينه. . .

أي: خفي. وقال آخر[١]:

ومَـهـمَـهٍ أطـرافُـهُ فـي مـهـمَـهِ
أَعْمى الهـدى في الحـائِـرينَ العُمَّـهِ

أي خفيّ الهُدى، ألا ترى أنّ الهدى ليس بذي جارحة تلحقها هذه الآفة. ومن هذا قيل للسحاب: العماء، لإخفائه ما يخفيه، كما قيل له الغمام، ومن هذا قول زهير[٢]:

ولكنّني عَنْ عِلْمِ ما فِي غدٍ عمِ

وقولهم: أتانا صَكّةَ عُمَيٍّ[٣]: إذا أتى في الهاجرة وشدّةِ الحرّ؛ يحتمل عندنا تأويلين: أحدهما أن يكون المصدر أضيف

= مَرَوْراة، وهي الأرض البعيدة المستوية. وقوله: مخشيٍّ، رده على عمٍ.
انظر ديوانه ١/ ١٩٨ ـ ٢٠٠ واللسان مادة / صري وعمي /.

(١) البيت لرؤبة من أرجوزة يصف بها نفسه. . برواية «الجاهلين» بدلاً من «الحائرين» في ديوانه. والرجل العمه: المتردد في رأيه أو أعمى القلب.
انظر ديوانه/ ١٦٦ واللسان مادة/ عمه/ ـ وشرح شواهد الشافية/ ٢٠٢ وشرح شواهد العيني ٣/٣٤٥.

(٢) عجز بيت لزهير وصدره:
وأَعْلَمُ ما فِي اليومِ والأمْسِ قَبْلَهُ
وهو من معلقته، انظر شرح المعلقات للزوزني / ٨٦.

(٣) في اللسان (صكك): الصكة: شدة الهاجرة، يقال: لقيته صكة عمي وصكة أعمى، وهو أشد الهاجرة حراً. قال بعضهم: عمي: اسم رجل من العماليق أغار =

إلى العمى[١] كما قالوا: ضَرْبُ التَّلَفِ، أي: الضّرب الذي يحدث عنه التلف، ويقوّي ذلك أنّه قد جاء في الشعر:

وَيـهجُـمهـا بـارحٌ ذو عـمـىً[٢]

أي: بارح يكون عنه العمى لشدّة حره.

ويمكن أن يكون العُمَيُّ تصغير أعمى على وجه الترخيم، وأضيف المصدر إلى المفعول به كقوله: (مِنْ دُعَاءِ الخَيْرِ) [فصلت / ٤٩]، ولم يذكر الفاعل الذي هو الحر والتقدير: صكُّ الحرِّ الأَعمى، والمعنى: أنّ الحرّ من شدته، كأنّه يعمي من أصابه، والمصدر في الوجهين ظرف، نحو مَقدِم الحاج، وخفوق النجم. ومن قال: (عُمِّيت) اعتبر قراءة أُبَيّ والأعمش: (فعمّاها عليكم)، وإسناد الفعل إلى المفعول به في (عُمّيت) من (عَمّاها) في المعنى.

قال: **وكلّهم قرأ (مِنْ كلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيـن) [هود / ٤٠] مضافاً، غير حفص، فإنه روى عن عاصم: (مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ) منوّناً، وكذلك في المؤمنين [٢٧].**

أبو بكرٍ عن عاصمٍ: (من كُلِّ زَوْجَيْنِ) مضاف[٣].

قال أبو الحسن: تقول للاثنين: هما زوجان، وقال: (وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْن) [الذاريات / ٤٩]، وتقول للمرأة:

= على قوم وقت الظهيرة فاجتاحهم فجرى به المثل. ويقال: هو تصغير أعمى.

(١) جاء رسمها في الأصل بالألف الممدودة «العما».

(٢) لم نعثر على قائله. والبارح: الريح الحارّة في الصيف.

(٣) السبعة ٣٣٣.

هي زوج، وهو زوجُها، وقال: (وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا) [النساء / ٦]، يعني المرأة. وقال: (أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ) [الأحزاب / ٣٧]، قال: وقال بعضهم: الزوجة، قال الأخطل[1]:

زَوْجَةُ أشمطَ مرهوبٍ بوادِرُهُ
قَدْ صَارَ في رأسِهِ التَّخْوِيْصُ والنَّزَعُ

قال أبو الحسن: وقد يقال للاثنين هما زوج، قال لبيد[2]:

من كلِّ محفوفٍ يُظِلُّ عِصِيَّهُ
زَوْجٌ عليهِ كِلَّةٌ وَقِرَامُها

انتهى كلام أبي الحسن[3].

قال أبو علي: ويدلّ على أن الزوج يقع على الواحد قوله: (ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ المَعْزِ اثْنَيْنِ... وَمِنَ

---

(١) ديوانه ١ / ٣٦٠. خوّصَهُ الشيب: إذا أخذ رأسه كله، والبوادر: ج بادرة وهي ما يبدر أي يسبق من الحدة والغضب ـ والنزع: انحسار الشعر من جانبي الجبهة.

(٢) المحفوف: الهودج الذي ستر بالثياب ـ عصيه: عصي الهودج ـ والزوج: النمط الواحد من الثياب كذا فسره شراح المعلقات، وهو خلاف ما فسره أبو الحسن من أنه قد يقال للاثنين هما زوج قال في اللسان: وقال بعضهم: الزوج هنا النمط يطرح على الهودج ويشبه أن يكون سمّي بذلك لاشتماله على ما تحته اشتمال الرجل على المرأة. وهذا ليس بقوي. كلّة: ستر رقيق.

القرام: الغطاء، وهو الستر المرسل على جانب الهودج.

انظر شرح المعلقات السبع ٥٣١ وديوانه/ ١٦٦ واللسان/ زوج/.

(٣) معاني القرآن ١ / ١٤٢ مع اختلاف يسير وتقديم وتأخير.

الإِبِل اثْنَيْنِ[١] وَمِنَ البَقَرِ اثْنَيْن) [الأنعام / ١٤٢ ـ ١٤٣]، قال: (وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الأَنْعَامِ ثَمانِيَةَ أَزْوَاجٍ) [الزمر/ ٦].

قال الكسائيُّ: فيما حدّثنا محمد بن السري أن أكثر كلام العرب بالهاء يعني في قولهم: هي زوجته، قال الكسائيُّ: وزعم القاسم مَعْن أنه سمعها من الأزْدِ أزد شَنوءة. قال أبو علي: فأما ما كان من هذا في التنزيل، فليس فيه هاء، قال: (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) [البقرة / ٣٥]، ومما يدلّ على أنه بغير هاءٍ قول الشاعر[٢]:

وأراكم لَدَىْ المحاماةِ عندي
مثلَ صَوْنِ الرجالِ للأزْوَاجِ

فالأزواج: جمع زوجٍ بلا هاء، ولو كان في الواحد الهاء لكان كروضة ورياضٍ، فلما قال: أزواج، علمتَ أنه جَعَلَهُ مثل ثَوْبٍ وأثواب، وحَوْضٍ وأحْواض. ويمكن أن يقول الكسائيُّ: إن هذا جمعٌ على تقدير حذف التاء كما قيل: نعمةٌ وأنعُمٌ، فجمع على حذف التاء مثل: قِطْعٍ وأقطُعٍ وجروٍ وأَجْرٍ، ويمكن أن يقول: إنه على قول من قال: زَوْجٌ فلم يُلحِقْهُ الهاءَ، ويقال: لكل زوجين قرينان، وقيل في قوله: (وَزَوَّجْنَاهُم بِحُوْرٍ عِيْن) [الدخان / ٥٤] أي: قَرَنَّاهُمْ بهنّ، وليس من عقد التزويج على ما رويناه عن ابنِ سلام عن يُونُس[٣]، وذاك أنه

(١) في الأصل: الاثنين وهو غلط.

(٢) لم نقف على قائله.

(٣) جاء على حاشية (ط): بلغت.

حكى عن يونُس أن العرب لا تقول: تزوجتُ بها، إنما يقولون: تزوجْتُها، وحمل يُونس، قوله: (وزوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عين) على: قرناهم، والتنزيل يدل على ما قال يونُسُ وذلك قوله: (فلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَراً زَوَّجْنَاكَهَا) [الأحزاب / ٣٧] ولو كان على تَزَوَّجْتُ بها لكان زَوَّجْناك بها، وقال ابن سلّام، وقال أبو البيداء: تميمٌ تقول: تزوجتُ امرأة، وتزوجتُ بامرأةٍ، ولا يبعُدُ أن يكون قوله: (زَوَّجْنَاكَهَا) على أنه حذف الحرف فوصل الفعلُ، فأما قوله: (أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَاناً وَإِنَاثاً) [الشورىٰ / ٥٠] فعلى معنى يقرنُهُم في هِبَتِهِ ذكراناً وإناثاً، وكذلك قوله: (وكُنْتُمْ أَزْوَاجاً ثَلَاثَةً) [الواقعة / ٧]، فأصْحَابُ الميمنة زوجٌ، وأصحابُ المشأمة زوجٌ، والسابقون كذلك. وأما قوله: (وَآخَرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ) [صٓ / ٥٨] فإنّه يُذْكَرُ في مكانه من هذا الكتاب إن شاء الله.

من قال: (مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ) كان قوله: (اثنين) مفعوُل الحملْ، والمعنى: احْمل من الأزواج إذا كانت اثنين اثنين زوجين، فالزوجان في قوله: (مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ) يراد بهما الشِيّاع، وليس يرادُ بذلك الناقصُ عن الثلاثة، ومثل ذلك قوله:

... فما لَكَ بالذي
لا تستطيعُ من الأمورِ يَدَانِ[1]

(١) قطعة بيت تمامه:

فاعمِدْ لما يَعْلُو فمالك بالذي

وهو في شرح الأبيات المشكلة الإعراب - إيضاح الشعر - للمصنف ص ١٥١ استشهد به هناك لما استشهد به هنا، وقال: أنشد الأصمعي لعلي بن الغَدير الغنوي، وكذا نسبه العسكري في شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص ٤٠٨ ونسبه في اللسان (يدي) (علا) إلى كعب بن سعد الغنوي.

إنّما يريد تشديد انتفاءِ قوته عنه، وتكثيره، ويبين هذا المعنى قول الفرزدق[١]:

وكــلُّ رَفيقَيْ كُـلِّ رَحْــلٍ وإنْ هُمــا
تعــاطى القنــا قــومــاهمــا أخَــوَانِ

فرفيقان اثنان لا يكونان رَفيقَي كلّ رَحْل، وإنما يـريد الرفقاء إذا كانوا رفيقَين رفيقين.

ومن نَوَّنَ فقال: (من كلٍّ زَوْجَيْن اثْنَيْنِ) فحـذف المضاف من كلٍّ، ونوّن، فالمعنى: من كلِّ شيءٍ ومن كلّ زوجٍ زوجين اثنين، فيكون انتصاب اثنين على أنه صفة لزوجين. فإن قلت: فالزوجان قد فُهم أنّهما اثنان، فكيف جـاز وصفُهُما بقـوله: (اثنين)، فإنّ ذلك إنّما جاءَ للتأكيد والتشديد كمـا قال: (لا تَتّخذُوا إلهيْنِ اثْنَيْنِ) [النحل / ٥١]، وقد جاء في غير هذا من الصفـات ما مَصْـرَفُه إلى التـأكيد، كمن قـرأ: نَعْجَـةٌ أنثى، وكقولهـم: أمس الدابر، وأمس المدبر، وقوله: (نَفْخَةٌ واحدةٌ) [الحاقة / ١٣]، وقد عُلِمَ من النفخة أنها واحدة. وقال: (ومَنَاةَ الثالثةَ الأُخْرَى) [النجم / ٢٠].

ومثل هذا في أنّه حمل مرة على الإضافة، وأخرى على التنوين قوله: (وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ) [إبراهيم / ٣٤] (ومن كلٍّ ما سألتموه). فمن أضاف كان المفعول محذوفاً تقديره: من كلّ مسؤول شيئاً، أو مسؤولاً ونحو ذلك، ومثل ذلك: (يُخرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الأرضُ) [البقرة / ٦١] أي: شيئاً، فحذف المفعول،

---

(١) ديوانه/ ٨٧٠ وانظر شرح أبيات المغني للبغدادي ٤/ ٢٠٨.

ويجوز في قياس قول أبي الحسن أن يكون الجار والمجرور في موضع نصب، وتكون مِن زائدة في الإيجاب كما تكون زائدة في غير الإيجاب.

اختلفوا في ضمِّ الميم وفتحها من قوله عز وجل: (مُجْرَاهَا) [هود ٤١].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامرٍ: (مُجْرَاْهَاْ) بضم الميم.

وقرأ حمزة والكسائيُّ: (مَجْراها) بفتح الميم وكسر الراء، وكذلك حفص عن عاصمٍ: (مَجْرِاها) بفتح الميم، وكسر الراء من غير إضافة. قال: وليس يكسر في القرآن غير هذا الحرف، يعني الراء في: (مَجرِاها).

وكلّهم قرأ: (ومُرْسَاْهَا) [٤٠] بضم الميم.

وكان ابن كثير وابن عامر يفتحان الراء والسين[1].

وكان نافع وعاصم في رواية أبي بكر يقرآنها بين الكسر والتفخيم.

وكان أبو عمروٍ وحمزةُ والكسائيُّ يميلون الراء من (مجراها) ويفتح أبو عمروٍ وحفصٌ عن عاصمٍ السين من (مُرسَاهَا)، وأمالَها حمزةُ والكسائي. وليس فيهم أحدٌ جعلها نَعْتاً[2].

---

(١) في السبعة: يفتحان الراء من (مجرَها) والسين من (مُرسَاها).

(٢) السبعة ٣٣٣.

قال أبو علي: يجوز في قوله: (بسم الله مَجْراهَا ومُرْسَاها) أن يكون حالاً من شيئين: من الضمير الذي في قوله: (اركَبُوا) ومن الضمير الذي في (فيها)، فإن جعلت قوله: (بسم الله مَجْراها) خبرَ مبتدأ مقدّمٍ في قول من لم يرفع بالظرف، أو جعلته مرتفعاً بالظرف، لم يكن قوله: (بسم الله مُجْراها) إلا جملةً في موضع الحال من الضمير الذي في (فيها)، ولا يجوز أن يكون من الضمير في قوله: (اركبوا) لأنه لا ذكر فيها يرجع إلى الضمير، ألا ترى أن الظرف في قول من رفعَ بالظرف قد ارتفع به الظاهر، وفي قول من رفعَ في هذا النحو بالابتداء، قد حَمَل في الظرف ضمير المبتدأ! فإذا كان كذلك، خلت الجملة من ذكرٍ يعود من الحال إلى ذي الحال، وإذا خلا من ذلك، لم يكن إلاّ حالاً من الضمير الذي في (فيها) ويجوز أن يكون قوله: (بسم الله) حالاً من الضمير الذي في (اركَبُوْا)، على أن لا يكون الظرف خبراً عن الاسم الذي هو (مَجْراها) على ما كان في الوجه الأول، ولا يكون حالاً عن الضمير على حدّ قولك: خرجَ بثيابه، وركب في سلاحه، والمعنى: ركب مستعدّاً بسلاحه، أو متلبّساً بثيابه، وفي التنزيل: (وَقَدْ دَخَلُوْا بِالْكُفرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوْا بِهِ) [المائدة / ٦١]، فكأنّ المعنى: اركبوا مُتبرِّكينَ باسم الله، ومتمسّكين بذكر اسم الله. فيكون في (بسم الله) ذكرٌ يعود إلى المأمورين، فإن قلت: فكيف اتصال المصدر الذي هو: (مَجْراها) بالكلام على هذا، فإنه يكون متعلّقاً بما في (بسم الله) من معنى الفعل، وجاز تعلّقُه به لأنه يكون ظرفاً على

نحو: من مَقدَمِ الحاج، وخفوق النجم، كأنه: متبرِّكينَ، أو متمسِّكِينَ في وقَت الجـرْيِ، أو الإجـراء، أو الـرسـوِّ، أو الإرساءِ، على حسب الخلاف بين القراءِ ولا يكون الظرف متعلقاً بـ (ارْكَبُوا) لأن المعنى ليس عليه، ألا ترى أنه لا يُراد: اركبوا فيها في وقت الجري والثبات، إنما المعنى: اركبوا الآن متبرّكين باسم الله في الوقتين اللذيْن لا ينفكّ الراكبون فيهـا منهما من الإرساء والإجراء، ليس يراد: اركبوا وقت الجري والرسوّ، فموضع (مُجْراهَا) نَصْبٌ على هذا الوجه بأنه ظرف عمل فيه المعنى، وفي الوجه الأول رفعٌ بالابتداء أو بالظرف، يدلّ على أنه في الوجه الأول رفعٌ، وأن ذلك الفعل الذي كان يتعلق به، لا مُعْتَبرٌ الآن قول الشاعر[1]:

وَابـأَبـي[2] أنـتِ وفُـوكِ الأشْـنَـبُ
كـأنَّـمـا ذُرَّ عـلـيـهِ زَرْنَـبُ

وأما قوله: (مَجراهَا) فحجة من فتح قوله: (وَهِيَ تجْرِي بِهِمْ في مَوْجٍ كَالجبـالِ) [هود / ٤٢]، ولـو كان (مُجْـراها) لكان: وهي تُجرِيْهِم.

وحجّة من ضمّ: أن جَرَتْ بهم، وأجرتْهُم يتقاربان في المعنى، فإذا قال: (تجري بِهم) فكأنّه قال: تُجْريهِم، ويقال:

---

(١) رجز لبعضِ بني تميم وهو الشاهد رقم ٦٨٤ من شواهد المغني والزرنب: النبات الطيب الرائحة وقد ورد في المغني: «الزرنُب».
انظر شرح العيني ٤ / ٣١٠ التصريح ٢ / ١٩٧ والهمع ٢ / ١٠٦ والدرر ٢ / ١٣٩ واللسان مادة / زرنب /.

(٢) في الأصل (ط) : وا بأنت.

جَرَى الشيء وجَرَيتُ به، وأجريته، مثل: ذهب وذهبتُ به، وأذهبتُهُ. فمن قرأ: (مَجْراها) فهو مصدر من: جرى الشيء يجري، ويدلّ على (مَجْراها) قوله: (وَهِيَ تَجْرِي بِهِم)، ويقال: رسا الشيء يرسو، قال[1]:

فَصَبَرْتُ عَارِفَةً لِذلكَ حُرَّةً
تَرسُو إذا نَفْسُ الجبانِ تَطَلَّعُ

وقال: (وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا) [النازعات / ٣٢]، (وأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ) [النحل / ١٥] فهذا يدلّ على رسا.

وقوله: (أَيَّانَ مُرْسَاهَا) [الأعراف / ١٨٧] يدلّ على أرْسَى.

وأمّا إمالة الألف مِنْ (مُرسَاها) وتفخيمها فكلاهما حسن.

وقول أحمد بن موسى: وليس منهم أحد جعلها اسماً. يريد: ليس منهم أحد جعله اسم الفاعل وأجراها على اسم الله، فيقول: (مُجْرِيْها ومُرْسِيْها). وهي قراءةٌ قد قرأ بها غيرُهُم، وليس ذلك بالوجه، لأنها لم تَجْرِ بعدُ، ولو جرت لكان فعلَ حالٍ، فلا يكون صفة للمعرفة، فإذا لم يحسن على هذا الوجه حُمِلَ على البدل، بدلِ النكرة من المعرفة، كقوله: (بالنَّاصِيَةِ ناصِيَةٍ كَاْذِبَةٍ) [العلق / ١٥ ـ ١٦].

---

(١) البيت لعنترة العبسي من قصيدة قالها حين أغارت طيء على عبس ـ ومعناه أني حبستَ نفساً عارفة للشدائد.

انظر ديوانه / ٢٦٤ والأمالي الشجرية ١/ ١٤٥ واللسان مادة /عرف/.

اختلفوا في كسر الياء وفتحها من قوله: ﴿يا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا﴾ [هود/ ٤٢].

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبـو عمروٍ وعـاصمٌ وابنُ عامـرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: ﴿يا بُنَيِّ اركَبْ مَعَنَا﴾ مضافةً بكسـر الياء. وكذلك كلُّ ما أضافه المتكلم إلى نفسه، فالياء فيه مكسورة، إذا كان الابن واحداً إلاّ أنّ ابن كثير رُوي عنه في سورة لقمان أنه قرأ الأحرف الثلاثة [١٣، ١٦، ١٧] مختلفة الألفاظ فكان يقرأ[1]: ﴿يا بُنَيْ لا تشركْ﴾ [١٣] بحذفِ ياءِ الإضافـة، ولا يشدّد ويسكن الياء، وقرأ الثانية: ﴿يا بُنَيِّ إنّها﴾ [١٦] مشَدّدة الياء مكسورة. وقرأ الثالثة: ﴿يا بُنَيْ أقِمِ﴾ [١٧] مثلَ الأولى ساكنة الياء، هكذا قرأتُ على قُنْبُل عن القوّاس وتابَع البزيّ القواس في الأُوْلَيَيْن، وخالفه في الثالثة [فقرأ]: ﴿يا بُنَيَّ أقم﴾ بفتح الياء.

وروى أبو بكر عن عاصم ﴿يا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا﴾ مفتوحة الياء في هذا الموضع، وسائر القرآن مكسورة الياء مثل حمزة وروى (حفصٌ عنه) بالفتح في كلّ القرآن ﴿يا بُنيَّ﴾ إذا كان واحداً[2].

قال أبو علي: الكسر في الياء الوجه في قوله ﴿يا بنيّ﴾ وذلك أن اللام في ابن ياءٌ أو واوٌ حذفت من ابن، كما حذفت من اسم واثنين، وإذا حقَّرْتَ ألحقت ياء التحقير، فلزم أن تَرُدَّ

---

(١) تكررت في (ط).
(٢) السبعة ٣٣٣ ـ ٣٣٤ وما بين معقوفين منه.

اللام التي حذفت، لأنّك لو لم تردَّها لوجب أن تحّركَ ياءَ التحقير بحركاتِ الإعراب، وتعاقِبَها عليها، وهي لا تُحرَّك أبداً بحركة الإعـراب ولا غيرهـا، ألا ترى أنّ من خفَّفَ الهمـزة الساكن ما قبلها نحو: (الْخَبْءَ) [النحل / ٢٧] لم يفعل ذلك في الهمزة في نحو: أفياء، إنّما تبدل من الهمزة ياءً، ويدغم فيها ياء التحقير كما يفعل ذلك مع ياء خطيئة، وواو مقروءة، ونحو ذلك من حروف المدِّ التي لا تحرك. فإذا قلت: إن ياء التصغير أُجريت هذا المجرى، علمت أنها لا تُحَرَّك، كما لا تتحـرك حروف المدّ التي أجريت ياء التحقير مجراها. ومما يدلّ على امتناع إلقاء حركة الإعراب على ياء التحقير أن حروف اللين إذا كانت حـرف الإعراب، انقلبت ألفاً نحـو: عصاً وقفـاً، فإن قلت: كيف انقلبت وحركةُ الإعراب غيرُ لازمة؟ هلّا لم تنقلب كما لم تنقلب الواو المضمومة همزة في نحو: (لا تَنْسَوُاْ الْفَضْلَ بينَكُمْ) [البقرة / ٢٣٧] حيث كانت غير لازمة. قيل: إن الحركة من حركات الإعراب، وإن كانت لا تلزم بعينها الحرف، فلا بدّ من لزوم حركة لغير عينها، فصارت حرف الإعراب لذلك، كأنه قد لزمته حركةٌ واحدة، وهذا المعنى يوجب القلب، ألا ترى أنّ مثال الماضي من نحو: دعا، ورمى، قد لزم حرفَ الإعراب فيه الانقلابُ، وكذلك لزم انقلابُ لام نحو: عصاً، ورحاً، لأنّه لا يخلو من أن تلزمه حركة ما. فصار لذلك بمنزلة دعا، وقضى، ولم يكن بمنزلة قولهم: هـذا فَخِذٌ، إذا وقعت ضمّةُ الإعراب فيها بعد كسرة العين من فَخِذٍ، لأنها لا تلزم، فالحركة التي ليست بعينها في إيجاب القلب، ليست كالحركة المعيّنة، فلو لم تردّ

اللام مع ياء التحقير وجعلتها محذوفة في التحقير، كما حذفتها في التكسير، للـزم الياء التي للتحقير الانقلاب، كمـا لزم سائر حروف الإعراب، فتبطل دلالتها على التحقير، كما أن الألف في التكسير لو حَرَّكْتَها لبطلت دلالتها على التكسيـر، فلذلـك رددتَ الـلام، فـإذا رددتهـا، وأضفت إلى نفسـك، اجتمعت ثلاث ياءات. الأولى منها التي للتحقير، والثانية لام الفعل والثالثة التي للإضافة، تقول: هذا بُنَيِّي، فإذا ناديت جاز فيه وجهان: إثبات الياء وحذفها، فمن قال: (يا عبادي) فأثبت، فقياسُ قوله أن يقول: يا بُنَيِّـي. ومن قال: (يا عبادِ) قال: (يا بُنيِّ)، فحذف التي للإضافة وأبقى الكسرة دلالة عليها. وهذا الوجه هو الجيّد عندهم، وذاك أن الياء ينبغي أن تحذف في هذا الموضع لمشابهتها التنوين، وذاك من أجل ما بينهما من المقـاربـة، ومن ثَمَّ أُدْغِمَ في اليـاء والـواو وهي على حرفٍ كما أن التنوين كذلك، ولا تنفصل من المضاف كما لا ينفصل التنوين لمّا شابهها من هذه الوجوه، ومن غيرها أجريت الياء مجرى التنوين في حذفها من المنادى، كحذف التنوين منه، فقالوا: يا بُنيِّ، كما تقول: يا غلامِ، فتحذف الياء، وتُبقي الكسرة دلالة عليها، فتقول على هذا: يا بُنيِّ أقبلْ. فإن قلت: فهلّا أثبت أبو عمروٍ الياءَ هنا، فقال: (يا بُنَيِّـي) كما حكـاه سيبويه عنه أنه قرأ: (يا عِبادِي فاتَّقُونِ)[1] [الزمر / ٣٩] بإثبات

---

(١) الكتاب ١ / ٣١٦، قال الأستاذ النفاخ في فهرس شواهده: وغير معروف ذلك عن أبي عمرو عند القراء، وأخشى أن يكون قد التبس هذا الحرف على سيبويه بقوله تعالى: (يا عباد لا خوف عليكم) [الزخرف / ٦٨] فإن =

الياء في (يَاْ عِبَاْدِي) فإنه يجوز أن يحذفها هنا، وإن أثبتها في قوله: (يا عبادي) لاجتماع الأمثال، ويجوز أن يكون أخذ بالوجهين جميعاً، لأن إثبات الياء في المفرد وجه، فجعله بمنزلة الهاء في غلامه، وبمنزلة الندبة في: (واغلامَكْ).

قال أحمد: إلا أن ابن كثير رُوِيَ عنه في سورة لقمان أنه قرأ الثلاثة الأحرف مختلفة الألفاظ، فكان يقرأ (يا بُنَيْ) بحذف ياء الإضافة، ولا يشدّد، ويسكن الياء.

قال أبو علي: إذا قُرِئَتْ على هذا، فقد حُذِفت ياءُ الإضافة، وحذفت الياء التي هي لام الفعل وبقيت الياء التي للتصغير. ووجه ذلك أنه على قوله على: «يا بُنيِّ أقبل» في الوصل، فإذا وقف قال: يا بنيَّ، بياءين، مدغمة الأولى منهما في الأخرى، وخفّف في الوقف، كما يخفف في ضُرْ وسُرْ، فالراء من ضُرْ مشددة، وكما خفّف في قول عمران[1]:

قد كُنْتُ جارَكَ حَوْلاً ما تُرَوِّعُني
فيه روائِعُ من إنْسٍ ولا جانِ

فخفف النون للوقف، وأطلَقَها كما شدَّدَ للوقف، وأطلقها

= أبا عمرو قرأه بإثبات الياء ساكنة في الوصل والوقف، مع أنه في مصاحف أهل البصرة بغير ياء، واحتج لذلك بأنه رأى الياء ثابتة في مصاحف أهل المدينة والحجاز... (الفهرس ٤٢).

(١) هو عمران بن حطان الحروري، وهو في المحتسب ٢ / ٧٦ واللسان (جنى) وروايته فيه: قد كنت عندك.

في نحو «سَبْسَبًّا»(١) و«عَيْهَلّي»(٢). فلمّا حذفت الياء المدغَمُ فيه بقيت الياء ساكنة، والموقوف عليها ياء التصغير، وكان ينبغي أن يكون ذلك في الوقف، فإنْ وصلها ساكنة فهو قياسُ «من إنْسٍ وَلْاَجَانِ»(٣) في أنه خفّف، وأدرجه بحرف الإطلاق، وكذلك وصله بقوله: (إنّها) [لقمان / ١٦]. وغير هذا الوجه في القراءة أولىَ، وقياس هذا على ما ذكرت لك، ولو كان هذا في فاصلة كان أحسن، لأن الفاصلة في حكم القافية. فإن قلت: فهلّا امتنع ذلك في الوقف على ياء التصغير، وياء التصغير لا يوقف عليها، ولا يلحق آخر الكلمة؛ قيل: إنها ليست في حكم الآخرة، وإن كان اللفظ على ذلك من حيث كان الحرف المحذوف للتخفيف في الوقف في حكم المثبت، لأن الحذف ليس بلازم له، يدلّك على ذلك قول الشاعر(٤):

إن عَدِياً ركِبَتْ إلى عديْ
وجَعَلتْ أمْوَالها في الحُطمِيْ

---

(١) يشير في ذلك إلى بيت رؤبة:

وهبت الريح بمورٍ هبا
تترك ما أبقى الدبى سَبْسَبّا

وقد سبق انظر ١ / ٦٥ و ٤١٠.

(٢) يشير في ذلك إلى بيت منظور بن مرثد الأسدي وهو:

نُسَلِّ وجد الهائم المغتلِّ
ببازل وجناء أو عيهلِّ

وقد سبق انظر ١/ ١٥١، ٤١٠ و٢/ ٣٦٢.

(٣) سبق قريباً.

(٤) سبق انظر ٢ / ٣٠١.

ارْهَنْ بَنِيْكَ عَنْهُم أُرهَن بَني

فالياء من بني مخففة للوقف، والتقدير: ارْهَنْ بنيَّ يا هذا، فلمّا وقف عليه أسكن وخفّف، والياء المحذوفة في نية الثبات وحكمِهِ، يدلّك على ذلك أنه لو كان على خلاف هذا لردَّ النون في بنين، فلما لم يردّ النون، ولم يجُزْ أن يردّها للخروج عن القافية، علمت أنها في حكم الثبات.

ومثل هذا ممّا هو في حكم الثبات في اللفظ، وإن كان محذوفاً منه قوله[1]:

وكَحَّلَ العينينِ بالعواوِر

---

(١) من رجز لجندل بن المثنى الطهوي وهو:

غرّك أن تقاربت أباعري
وأن رأيت الدهرَ ذا الدوائر
حنى عظامي وأراه ثاغرى
وكحّل العينين بالعواوِرِ

وهو من شواهد سيبويه ٢ / ٣٧٤ والخصائص ١ / ١٩٥ و٣ / ١٦٤ و٣٢٦ والمحتسب ١ / ١٠٧ - ٢٩٠ . المنصف ٢/ ٤٩ و٣/ ٥٠ شواهد الشافية ٣٧٤ واللسان مادة / عور /.

قال الأعلم: الشاهد فيه: تصحيح واو العواور الثانية، لأنه ينوي الياء المحذوفة من العواوير، والواو إذا وقعت في مثل هذا الموضع لم تهمز لبعدها من الطرف الذي هو أحق بالتغيير والاعتلال، ولو لم تكن فيه ياء منويّة للزم همزها. والعواوير: جمع عوّار، وهو وجع العين، وهو أيضاً ما يسقط في العين فيؤلمها، وجعل ذلك كحلاً للعين على الاستعارة. (طرة الكتاب ٢ / ٣٧٤).

فلولا أن الحرف في حكم الثبات، لهمزتَ كما هَمَزْتَ أوائل ونحوه.

ومثل هذا الحرف المحذوف للتخفيف، الحذف في قولهم: ضَوْءٌ، وشَيْءٌ، ومثله الحركة المحذوفة في قولهم: لَقَضْوَ الرجُلُ، وقولهم: رضْي. كلُّ هذا وإن كان محذوفاً في اللفظ فهو في حكم الثبات فيه، كما كان المحذوف فيه بعد ياء التحقير من: يا بنَيْ، في حكم الثبات.

وأمّا مخالفة البزيّ القواسَ في الثالثة، وقراءته لها: (يا بُنَيَّ أَقِم) بفتح الياء، ورواية أبي بكر عن عاصمٍ في هذا الموضع كذلك؛ فالقول فيه أنه أراد به الإضافة، كما أرادها في قوله: (يا بُنَيِّ) إذا كسر الياء التي هي لام الفعل، كأنه قال: (يا بُنَيِّ) ثم أبدل من الكسرة الفتحةَ، ومن الياء الألف، فصار: يا بُنَيّا، كما قال[1]:

يـا بِنْتَ عَمّـا لا تَلُومي واهْجَعي

ثمّ حذف الألف، كما كان يحذف الياء في: (يا بُنيَّ إنها) وقد حذفت الياء التي للإضافة، إذا أُبْدِلَتِ الألف منها، أنشد أبو الحسن[2]:

فـلسْـتُ بـمُـدْرِكٍ مـا فـاتَ مِـني
بِـلَهْـفَ وَلَا بـلَيْـتَ ولا لَـوَانِّـي

---

(١) سبق ذكره في ص ٩١.
(٢) سبق ذكره ص ٩٢.

قال: كذا سمعناه من العرب، فقوله: بلهْفَ، إنّما هو بلهفىٰ، فحذف الألف، وقد أُجرِيت الألف مُجرى الياء في الحذف في هذا النحوِ في الشعر وغيره، وإن لمْ يَكثرُ فقالوا: أصاب الناسَ جَهْدٌ، ولو تَرَ ما أهل مكة، فحذفت الألف من ترى[1]. كما حُذِفَتِ الياء من (يومَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ) [هود/ ١٠٥] ونحوه، وحُذِف في الشعر من القافية، كما حذفت الياء قال[2]:

وَرَهْطِ ابنِ المُعلْ

وكذلك حَذَفَ الألفَ في بُنيٍّ، كما حذف في النداء نحو: يا بُنَيَّ، ولا يجوز أن يكون الحذف فيه على إرادة الندبة، قال أبو عثمان: ومن قال ذلك فقد أخطأ، قال: وذلك أن من كان من العرب لا يُلحِقُ في الندبة الألفَ فإنه يجعله نداء، فلو حذفها صار نداءً على غير جهة الندبة، قال أبو عثمان: ووضْعُ الألف مكان الياء في الإضافة مطّردٌ، وأجاز: يا زَيْدَ أقبل[3]. إذا أردت الإضافة، قال: وعلى هذا قراءة من

---

(١) انظر ١/ ١٤١.

(٢) قطعة من بيت سبق في ١/ ٧٩، ١٤١ و٤/ ٩٢ في هذا الجزء.

(٣) في الكشف عن وجوه القراءات لمكي ١/ ٥٣٠: وقد أجاز المازني: «يا زيدا تعال» يريد: يا زيدي، ثم أبدل من كسرة الدال فتحة، ومن الياء ألفاً. قال المازني: وضع الألف مكان الياء مطرد، وعلى هذا قرأ ابن عامر: «يا أبتَ» بفتح التاء، أراد: يا أبتي.

قرأ، (يا أبَتَ لِمَ تَعْبُدُ) [مريم / ٤٢] و(يا قَوْمَ لاَ أَسْأَلُكُمْ) [هود / ٢٩]، وأنشد أبو عثمان[١]:

وقد زَعَمُوا أنّي جزِعْتُ عليهما
وهل جَزَعٌ إنْ قُلتُ وابِأبَاهُما

فهذا الوجه أوجه من الإسكان، وقد أجازه أبو عثمان ورآه مُطَّرِداً، فعلى رأي أبي عثمان يكون ما رواه حفص عن عاصم أنه قرأ في كلّ القرآن: (يا بُنَيَّ) إذا كان واحداً.

اختلفوا في قوله تعالى: (إنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالحٍ) [٤٦] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وعاصمٌ وابن عامرٍ وحمزة: (إنَّهُ عَمَلٌ) رفع منون. (غَيْرُ صَالحٍ) برفع الراء. وقرأ الكسائيُّ وحده: (إنَّهُ عَمِلَ غَيْرَ صَالحٍ) بفتح العين وكسر الميم، وفتح اللام، (غَيْرَ صَالحٍ) بنصب الراء[٢].

قال أبو علي: قول من قال: (عَمَلٌ) فَنوَّنَ عملاً، أن الضمير في (إنّه) قد قيل فيه أن المراد به أنَّ سؤالَكَ ما ليس لك به علمٌ غيرُ صالح، ويحتمل أن يكون الضمير لِما دَلَّ عليه: (ارْكَبْ مَعَنا ولا تَكُنْ مَعَ الكافِرِيْنَ) [هود / ٤٢]، فيكون التقدير: إنّ كونَكَ مع الكافرين وانحيازَكَ إليهم، وتركك

---

(١) البيت مع آخر بعده في النوادر ص ٣٦٥ (ط. الفاتح) ونسبهما لامرأة من بني سعد جاهلية، وفي ابن يعيش ٢ / ١٢. وفي اللسان (أبي) ونسبهما إلى دُرْنَى بنت سيار بن ضبرة ترثي أخويها ويقال لعمرة الخثيميّة. وقولها: وابأباهما تريد: وابأبي هما.

(٢) السبعة ٣٣٤.

الركوب معنا والدخول في جملتنا عملٌ غير صالح، ويجوز أن يكون الضمير لابن نوح كأنه جعل عملاً غير صالح كما يجعل الشيءُ الشيءَ لكثرة ذلك منه كقولهم: الشعر زهير، أو يكون المراد أنه ذو عَمَلٍ غير صالح، فحذف المضاف.

فأما قول نوح: (إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي) [هود/ ٤٥]، وقوله تعالى: (إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ) [هود/ ٤٦]، فيجوز أن يكون نوح قال ذلك على ظاهر ما شاهَدَ من ابنه من متابعته له، وتصديقه إياه. فقال له: ليس من أهلك أي: من أهل دينك، فحذف المضاف، ويجوز أن يكون المعنى: ليس من أهلك الذين وعدتُهم أن أُنْجِيَهُمْ من الغرق، لمخالفته لك في الدين، فَبَعَّد المخالفةُ في الدين قربَ النسب الذي بينكما للمُباينة في الإيمان، كما تقرّب الموالاة فيه مع البعد في النسب، قال: (إِنَّمَا المُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ) [الحجرات/ ١٠].

ويجوز أن يكون الله تبارك وتعالى أَطلع نوحاً على باطِنِ أمره، كما أطلع محمداً رسوله عليه السلام على ما استبطنه المنافقون.

ومن قرأ: (إِنَّهُ عَمِلَ غَيْرَ صَالِحٍ) فقد زعموا أن ذلك روي عن النبي ﷺ[1]، فيكون هذا في المعنى كقراءة من قرأ: (إنه عَمَلٌ غيرُ صالحٍ) وهو يجعل الضمير لابن نوح، فتكون

(١) أخرجه الترمذي في أبواب ثواب القرآن رقم ٢٩٣٢ عن شهر بن حوشب عن أم سلمة وأبو داود في كتاب الحروف والقراءات رقم ٣٩٨٣. وانظر معاني القرآن ٢ / ١٧.

القراءتان متفقتين في المعنى، وإن اختلفتا في اللفظ.

فأمّا قوله: (مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ) فيحتمل قوله: (به) في الآية وجهين: أَحَدُهُما أن يكون كقوله[1]:

كان جزائي بالعصا أَنْ أُجْلَدَا

إذا قدّمت بالعصا للتبيين، وكقوله: (وَكَانُوا فِيْهِ مِنَ الزَّاهِدِيْن) [يوسف / ٢٠]، (وإنّي لَكُمَا لَمِنَ الناصِحِيْن) [الأعراف / ٢١]، (وَأَنَا عَلَى ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ) [الأنبياء / ٥٦] وزعم أبو الحسن أن ذلك إنما يجوز في حروف الجر، والتقدير فيه[2] التعليق بمضمر يفسّره هذا الذي ظَهَرَ بعدُ، وان كان يجوز تسلّطه عليه، ومثل ذلك قوله: (يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلائِكَةَ لا بُشْرىٰ يَوْمَئِذٍ للمُجْرمينَ) [الفرقان / ٢٢]، وقوله: (يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ أَئِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) [سبأ / ٧]، فانتصب (يومَ يَروْن) بما دلَّ عليه (لا بُشْرى يَوْمَئِذٍ) ولا يجوز لما بعد (لا) هذه أن تتسلَّطَ على (يوم يرون) وكذلك قوله: (أئذا مِتْنَا وكُنَّا تُرابَاً وعِظَامَاً أإنَّا لمَبْعُوثُون) [المؤمنون / ٨٢]، فـ (إذا) يتعلق بما دَلَّ عليه (إنَّا لمبْعوثونَ) ولا يجوز أن يتسلط

---

(١) من أرجوزة للعجاج وقبله:

ربيته حتى إذا تمَعْددا
وآضَ نَهْداً كالحصان أجردا

انظر ملحقات ديوانه ٢ / ٢٨١. المحتسب ٢ / ٣١٠ المنصف ١ / ٢٩ ـ ١٣٠ ٣ / ٢٠ المفصل ٩ / ١٥١ الخزانة ٣ / ٥٦٢.

(٢) جاء عن الهامش: بلغت.

عليه، وكذلك (إني لَكُمَا لَمِنَ الناصحين) يتعلق بما يدل عليه النصح المُظْهَر، وإن لم يتسلط عليه، والتقدير: إني ناصح لكما من الناصحين.

وكذلك: (ما ليس لَكَ بِهِ عِلْمٌ) [هود / ٤٦] يتعلّق بما يدلّ عليه قوله: (علمٌ) الظاهرُ وإن لم يَجُز أن يعمل فيه، ويجوز في قوله: (ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ) وجه آخر وهو أن يكون متعلّقاً بالمستتر، وهو العامل فيه كتعلق الظرف بالمعاني كما نقول: ليس لك فيه رضاً، فيكون (به) في الآية بمنزلة: فيه، والعلم يُرادُ به العلم المتيقن الذي يُعلَم به الشيء على حقيقته، ليس العلم الذي يعلم به الشيء على ظاهره، كالذي في قوله: (فإنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤمِناتٍ) [الممتحنة / ١٠] ونحو ما يعلمه الحاكم من شهادة الشاهدَيْن، وإقرار المقرِّ بما يُدَّعى عليه، ونحو ذلك مما يُعْلَم به العلمُ الظاهرُ الذي يسَع الحاكمَ الحكمُ بالشيء معه.

اختلفوا في قوله: (فَلَا تَسْأَلْنِ مَاْ لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ) [هود / ٤٦].

فقرأ ابن كثير وابن عامر: (فلا تَسْأَلَنَّ) مفتوحة اللام مشدّدة النون غير واقعة. هكذا روى أبو عبيد عن هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر.

وروى ابنُ ذكوان (فلا تسألَنِّ) مفتوحة اللام مشدّدة النون مكسورة النون، فهذا يدلّ على أنها واقعة خلاف ما روى أبو عبيد.

وقرأ نافع: (فلا تسْأَلَنّ) كما قرأ ابن كثير وابنُ عامر، غير أنه كسر النون. واختُلفَ عنه في إثبات الياء في الوصل وحذفها، فروى ابن جَمّاز وورش والكسائيُّ عن إسماعيل بن جعفر، وأبو بكر بن أبي أويس عن نافع: مشدّدة بالياء في الوصل. وقال المسيّبي وقالون في رواية القاضي عنه، وأبو عبيد القاسم بن سلّام، وسليمان بن داود الهاشمي، عن إسماعيل بن جعفر وأبو بكر بن أبي أويس عن نافع (فلاَ تسأَلَنِّ) مكسورةً من غير ياءٍ في الوصل

وقال أحمد بن صالح عن ورش: (فلا تسْأَلْنِ) السين ساكنة والهمزة قبل اللام واللام ساكنة، والياء مثبتةٌ في الوصل. وقال أحمد بن صالح عن قالون: اللام ساكنة والسين ساكنة، والنون مكسورة بغير ياء في وصل ولا وقف.

وقرأ أبو عمروٍ وعاصم وحمزة والكسائيُّ: (فلا تسْأَلْنِ ما لَيْسَ لَكَ) خفيفة النون ساكنة اللام. وكان أبو عمروٍ يثبت الياء في الوصل مثل نافع في رواية من روى عنه ذلك.

وكان عاصمٌ وحمزة والكسائي لا يثبتون الياء في الوصل والوقف[1].

قال أبو علي: سألت: فعل يتعدّى إلى مفعولين، وليس مما يدخل على المبتدأ وخبره، فيمتنع أن يتعدى إلى مفعول واحد، فمن قرأ: (تسْأَلَنَّ) بفتح اللام، ولم يكسر النون، عدّى

---

(١) السبعة ٣٣٥ - ٣٣٦.

السؤال إلى مفعول واحد في اللفظ، والمعنى على التعدي إلى ثانٍ.

قال: وروى ابنُ ذكوان مفتوحة اللام مشدّدة النون مكسورة، فهذا يدلّ على أنها واقعة، يريد أن كسر نون (فلا تسألنِّ) يدلّ على أنه قد عدّى السؤال إلى مفعولين أحدهما اسم المتكلم، والآخر الاسم الموصول، وحذفت النون المتصلة بياء المتكلّم لاجتماع النونات، كما حذفت النون من قولهم: «إني» لذلك، وكما حذف من قوله[1]:

يَسُوءُ الفالِياتِ إذا فَلَيْني

فأما إثبات الياء في الوصل فهو الأصل، وحذفها أخفّ والكسرة تدلّ عليها ويعلم أن المفعول مراد في المعنى

اختلفوا في فتح الميم وكسرها من قوله: (يومَئِذٍ) في ثلاثة مواضع: في هودٍ [٦٦] والنمل [٨٩]، وسأل سائلٌ [١١].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر (وَمِنْ خِزْيِ يومِئِذٍ) و(مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ) و(وهم مِنْ فَزَعِ يَوْمِئِذٍ) [النمل/ ٨٩] مضافاً ثلاثهن بكسر الميم.

وقرأ عاصم وحمزة: (وِمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ) و(من عذابِ يَومِئِذٍ) مثل أبي عمروٍ وأصحابه، وخالفوهم في قوله: (من فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ)، فنوّن عاصمٌ وحمزة، وفتحا الميم في (يومَئِذٍ).

وقرأ الكسائيُّ: (ومن خِزيِ يومَئِذٍ) و (مِنْ عَذابِ يومَئِذٍ)

---

(١) عجز بيت لعمرو بن معد يكرب. سبق ذكره في ٣/٣٣٤.

بفتح الميم فيهما مع الإضافة، وقرأ: (وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ) منوناً، (يومَئذٍ) نصباً.

واختلِفَ عن نافع، فروى ابن جمّازٍ وأبو بكر بن أبي أُوَيْس، والمسيّبي وقالون، وورش، ويعقوب بن جعفر، كل هؤلاء عن نافع بالإضافة في الأحرف[1] الثلاثة وفتح الميم، وقال إسماعيل بن جعفر عنه: بالإضافة في الثلاثة، وكسر الميم، ولا يجوز كسر الميم إذا نوّنْتَ (مِنْ فَزَعٍ)، ويجوز فتحها وكسرها إذا لم تُنوِّن[2].

قال أبو علي: قوله: (مِنْ خِزْيِ يومَئذ) يومَ: من قوله: (يَومَئِذٍ) ظرف كَسَرْتَ أو فتحت في المعنى إلا أنّه اتُّسِعَ فيه، فجُعِلَ اسماً، كما اتُّسِعَ في قوله: (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهارِ) [سبأ / ٣٣]، فأضيف المكر إليهما، وإنما هو فيهما، وكذلك العذاب والخِزْي والفزع، أضفن إلى اليوم، والمعنى على أن ذلك كلّه في اليوم، كما أن المكر في الليل والنهار، يدلّك على ذلك قوله: (ولَعَذَابُ الآخرة أَشَقُّ) [الرعد / ٣٤]، (ولعذابُ الآخرةِ أخْزَى) [فصلت / ١٦]، وقوله: (لا يَحْزُنُهُم الفَزَعُ الأكْبَر) [الأنبياء / ١٠٣] وقوله: (فَفَزِعَ مَنْ في السموٰاتِ وَمَنْ في الأَرْضِ) [النمل / ٨٧]، وقوله: (ربَّنا إنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيتَهُ) [آل عمران / ١٩٢].

فأمّا العذابُ عذابُ الدنيا فعلى ضرُوب، قال: (وما كُنَّا

---

(١) في الأصل: الأحزاب، وهو تحريف وما أثبتناه من السبعة.

(٢) السبعة ٣٣٦.

مُعَذِّبِيْنَ حتى نَبْعَثَ رسولاً) [الإسراء / ١٥]، والمعنى، والله أعلم: ما كُنّا معذّبين عذاب الاستئصال، ومثلها: (وَمَا كَانَ ربّكَ مُهْلِك القرى حتى يَبْعَثَ في أُمِّها رَسُوْلاً يَتْلو عَلَيْهِم آياتِنا) [القصص/ ٥٩] كأن حجة العقل لا يستأصل بها إذا انفردت، ولم يؤخذ بها حتى يقع التنبيه عليها بالرسل، فإذا جاءت الرسل، فاقتُرِحَتْ عليهم الآيات، فلم يقع الإيمان عند مجيئها؛ عَذَّب حينئذ عذاب الاستئصال، قال: (وَمَا مَنَعْنَا أنْ نُرسِلَ بالآياتِ إلاّ أنْ كَذَّبَ بِهَا الأَوَّلُون) [الإسراء / ٥٩]، فأخذوا بالاستئصال، فلو أتيناكم أنتم بالآيات التي اقترحتموها من نحو أَنْ ننـزّلَ عليكم كِتابـاً مِنَ السَّماءِ، أو نُفجّر من الأرض يَنبوعـاً، ونحو ذلك مما اقترحوا، فلم يؤمنوا؛ لمضى فيكم سُنَّةُ الأولينَ في امتناعهم من الإيمان، عند مجيء تلك الآيات، ومن ذلك قوله: (وَمَا كَانَ الله لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْت فِيهِمْ) [الأنفال / ٣٣]، أي: ليعذبهم عذاب الاستئصال، لأنّ أمم الأنبياء إذا أُهلِكوا، لم يكن أنبياؤهم فيهم، وعلى هذا قال: (وَإِنْ لَمْ تُؤْمِنوا لي فاعْتَزِلُون) [الدخان٢١]، وقال: (فأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ) [هود / ٨١]، (وَمَا كَانَ الله مُعَذِّبَهُم وَهُمْ يَسْتَغْفِـرُونَ) [الأنفال / ٣٣] أي: وَمؤمنـوهم يستغفـرون ويُصَلُّون، (وَمَـا لَهُمْ ألاّ يُعَـذِّبَهُمُ الله) [الأنفـال / ٣٤] أي: بالسيف في صدّهم عن المسجد الحرام المسلمينَ مِن غير أن تكون لهم عليهم ولاية، وذلك لِمَا مَنَعُوا عنه، فقـال: (هُم الذّيْنَ كَفرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ المَسْجِدِ الحرامِ) [الفتح / ٢٥].

فأمّا قراءة من قرأ: (مِنْ عذابِ يومئِذٍ) فكسر الميم فلأن يوماً اسمٌ معربٌ، أضيف إليه ما أضيف من العذاب، والخزي

والفزع، فانجرّ بالإضافة، ولم يَفْتَح اليوم فيبنيه لإضافته إلى المبني، لأن المضاف منفصلٌ من المضاف إليه، ولا تلزمهُ الإضافة، فلمّا لم تلزم الإضافة المضاف لم يلزم فيه البناء، يدلّ على ذلك أنك تقول: ثوبُ خزٍّ، ودارُ زيد، فلا يجوز فيه إلا إعرابه، وإن كان الاسمان قد عملا بمعنى الحرف، ولا يلزمهما البناءُ، كما يلزم ما لا ينفك منه معنى الحرف في نحو أين، وكيف، ومتى، فكما لم يُبْنَ المضاف، وإن كان قد عمل عَمَلَ الحرف من حيث كان غير لازمٍ، كذلك لم يُبْنَ يومٌ للإضافة إلى «إذ» لأن إضافته لا تلزم كما لم يُبْنَ المضاف، وإن كان قد عمل في المضاف إليه بمعنى اللام ومعنى «من» لمّا لم تلزم الإضافة.

ومن فتح فقال: (مِنْ عَذَابِ يومَئِذٍ) ففتح، مع أنه في موضع جرٍ، فلأن المضاف يكتسي من المصاف إليه التعريف والتنكير، ومعنى الاستفهام والجزاء في نحو: غلامَ من تضربُ؟ وغلامُ من تضربْ أضربْه[1]. والنفي في نحو قولهم: ما أخذت باب دارِ أحدٍ، فلما كان يكتسي من المضاف إليه هذه الأشياء اكتسى منه الإعراب والبناء أيضاً، إذا كان المضاف من الأسماء الشائعة نحو: يوم، وحين، ومِثْلٍ، وشبيهٌ بهذا الشِّياع الأسماء الشائعة المبنية نحو: أينَ وكيف، ولو كان المضاف مخصوصاً نحو: رجلٍ وغلامٍ، لم يكتسِ منه البناء كما اكتسى من الأسماء الشائعة، فمما جاء من ذلك:

---

(١) قوله: غلامَ من تضرب؟ اكتسى المضاف من المضاف إليه الاستفهام. وغلام من تضرب أضربه: اكتسى الجزاء. لم يمثل للتعريف، وهو مثل =

على حينَ عاتَبْتُ المشيبَ على الصِّبا(١)

وقوله:

لم يمنَع الشَّربَ منها غَيْرَ أَنْ هتَفَتْ(٢)

ومن ذلك قوله: (إنّهُ لَحَقٌ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تنطِقُونَ)

= قولك: هذا غلام زيد.

(١) صدر بيت للنابغة في ديوانه ص ٤٤، وعجزه:

وقلتُ ألمّا أصْحُ والشيبُ وازع

وهو من شواهد سيبويه ١ / ٣٦٩ والكامل ١ / ١٥٨ والمنصف ١ / ٥٨ وابن الشجري ١ / ٤٦ و٢ / ٢٦٤ - والمفصل ٣ / ١٦، ٨١ و٤ / ٩١ و٨ / ١٤٦ والخزانة ٣ / ١٥١ وشرح أبيات المغني ٧ / ١٢٣

(٢) صدر بيت لأبي قيس بن الأسلت وعجزه:

حمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أوقالِ

أنشده سيبويه ١ / ٣٦٩ في «باب ما تكون فيه أنّ وأنْ مع صلتهما بمنزلة غيرهما من الأسماء» وقال: وذلك قولك: «ما أتاني إلا أنهم قالوا كذا وكذا» فأن في موضع اسم مرفوع كأنه قال: ما أتاني إلا قولُهم كذا وكذا. والحجة على أن هذا في موضع رفع أن أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم من ينشد هذا البيت رفعاً:

لم يمنع الشرب منها غيرُ. . . البيت

وزعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع، فقال الخليل: هذا كنصب بعضهم «يومَئذ» في كل موضع. . . الخ. والبيت من شواهد ابن الشجري ١ / ٤٦ و٢ / ٢٦٥ وفيه بسط للمسألة. والخزانة ٢ / ٤٥ و / ١٤٤، ١٥٢ وشرح أبيات المغني ٣ / ٣٩٥ واللسان (وقل). وأوقال: جمع وقل، وهو ثمرة لشجرة المقل.

[الذاريات / ٢٣]. و(مثلَ) في موضع رفع في قول سيبويه[١]، وقد جرى وصفاً على النكرة إلا أنه فتح للإضافة إلى أنَّ ومن ذلك[٢]:

وتَداعَى مَنْخِرَاهُ بِدَمٍ
مِثْلَ ما أثْمَر حُمَّاضُ الْجَبَلْ

لما أضاف مثلاً إلى المبنيّ وكان اسماً شائعاً بناهُ ولم يُعْرِبْهُ، وأبو عثمان يذهب إلى أنه جعل مثلاً مع ما بمنزلة اسمٍ واحدٍ، فبنى مِثْلاً على الفتح، ولا دلالة قاطعة على هذا القول من هذا البيت، وإن كان ما ذهب إليه مستقيماً لما نذكره في هذه المسألة إن شاء الله، فأمَّا الكسر في (إذ) فلالتقاء الساكنين، وذلك أن إذْ من حكمها أن تضاف إلى الجملة من الابتداء والخبر، فلما اقتطعت عنها الإضافة نونت ليدل التنوين على أن المضاف إليه قد حذف فصار التنوين هنا ليدل على قطع الإضافة من المضاف كما صار يدلّ على انقضاء البيت في قول من نَوَّن في الإنشاد أواخر الأبيات. فقال[٣]:

---

(١) انظر الكتاب ١ / ٤٧٠ وقد أوردها بقراءة الرفع (مثلُ ما) وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي وستأتي في موضعها من الذاريات. وانظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٦٤، ٢٦٥.

(٢) البيت عند ابن يعيش في شرح المفصل ٨ / ١٣٥ ابن الشجري في أماليه ٢ / ٢٦٦ واللسان في مادة /حمض/ ـ والحمَّاض: بقلة برّية تنبت أيام الربيع في مسايل الماء ولها ثمرة حمراء ـ

(٣) مطلع أرجوزة للعجاج وبعده:

من طَلِلٍ أمسى تَخالُ المُصْحَفا

ياصاحِ ما هاجَ الدموعَ الذُّرَّفَن

و: أقِلِّي اللومَ عاذلَ والعتابنْ(١)

و: يا أبَتا عَلَّكَ أو عساكَن(٢)

فكما دلّ التنوين في هذه الأواخر على انقطاع الإضافة عن المضاف إليه، كذلك يدلّ في يومَئِذٍ وحينَئذٍ على ذلك، فكسرت الذال لسكونها وسكون التنوين. والتنوين يجيء على غير ضرب في كلامهم، منه هذا الذي ذكرناه، ومنه ما يدخل على كلمٍ مبنية؛ فيفصل بين المعرفة منها والنكرة مثل، غاقِ وغاقٍ، ولا يجوز أن يكون هذا التنوين الذي في نحو رجل وفرسٍ، لأن هذا التنوين لا يدخل إلا الأسماء المتمكّنة، وقد يمتنع من الدخول على بعض المتمكّن نحو ما لا ينصرف، فتعلم بهذا أن الذي في «إيه» ليس الذي يدخل المتمكن ومن ذلك التنوين الذي يدخل في مسلماتٍ ونحوه في جمع المؤنث، ليس ذلك على الحدّ الذي في رَجُلٍ، ونحوه لو كان كذلك لسَقَط من قوله: (فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللهَ)

= وهو من شواهد سيبويه ٢ / ٢٩٩ والعينى ١ / ٢٦ واراجيز البكري / ٤٨ ـ وديوان العجاج ٢ / ٢١٩.

(١) صدر بيت لجرير سبق ذكره في ١ / ٧٣ و٢ / ٣٦١ و٣٧٦.

(٢) عجز بيت لرؤبة في ديوانه ص ١٨١ وصدره:

تقول بنتي قد أَنَى أَناكَا

وهو من شواهد سيبويه ١/ ٣٨٨ ٢ ٩٩ والخصائص ٢/ ٩٦ والمقتضب ٣/ ٧١ والمحتسب ٢/ ٢١٣ وابن الشجري ٢/ ٧٦ ـ ١٠٤ ـ والإنصاف / ٢٢٢ والمفصل ٢/ ١٢، ٣/ ١٢٠ ـ و٧/ ١٣٢ ـ والخزانة =

[البقرة / ١٢٨]، فأما قول من أضاف (من عذابِ يَـوْمَئِذٍ) و (فزع يومئذ) و (مِنْ خزي يومَئِذٍ) فلأنها معارف تعرفت بالإضافة إلى اليوم، يدلّك على ذلك قـوله: (وَلَعَـذابُ الآخِرةِ أَشَقُّ) [الـرعـد / ٣٤]، وقـولـه: (فَفَـزِعَ مَنْ فـي السَّمٰـواتِ) [النمل / ٨٧]، وقولـه: (فَقَدْ أَخْـزَيْتَه) [آل عمـران / ١٩٢]، فهذه أمور قد تعرّفت بالإضافة إلى اليوم، فالوجه فيها الإضافة إليه. فأمّا تنوين الكسـائي (وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَـوْمَئِذٍ)، وتنكيـره الفـزع، فهو في التخصيص مثل العذابَ والخـزي، فحقّـه الإضافة، كالأُخْرَيَين، وكأنّه فصل فنوَّنَ، ولم يضف، لأنه لما جاء الفزع الأكبر دلّ ذلك على ضروب منه. فإذا نوّن فقد وقع الأمن من جميع ذلك، أكبره وأوسطه وأدونه، والفتحة في قوله: (مِنْ فزع يومَئِذٍ) ينبغي أن تكون فتحة لا نصبة، لأنه قد فتح (مِنْ عَذَاْبِ يومَئِذٍ) و (مِنْ خزيِ يومَئِذٍ)، فبنى يوماً لمّا أضافه إلى غير متمكن، فكذلك يبنيه إذا نَوَّنَ المصدر. ويجوز في قوله: (يومَئِذٍ) على هذه القراءة أن يكون معمول المصدر، ويجوز أيضاً أن يكون معمول اسم الفاعل.

اختلفـوا في صرف (ثمـودَ) وترك إجـرائه في خمسـة مواضع، في هود: (أَلاْ إِنَّ ثموداً كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْداً لِثَمودَ) [٦٨]، وفي الفرقان: (وَعَادَاً وَثَمُوْدَاً وَأَصْحَابَ الرَّسِّ) [٣٨]، وفي العنكبوت: (وَعَاْدَاً وثموداً وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ) [٣٨]، وفي النَّجْمِ: (وَثَمُودَ فَمَا أَبْقى) [٥١].

= ٢/ ٤٤١ - وهو الشاهد ٢٦٩ - ٢٧٥ - ١١٩٦ من شواهد المغني.

فقرأ ابن كثيرٍ وأبو عمروٍ ونافعٌ وابن عامرٍ بالتنوين في أربعة مواضع: في هودٍ: (أَلَا إِنَّ ثَمُودَاً) وفي الفرقان: (وعاداً وثموداً وأصحاب الرَّسِّ) وفي العنكبوت: (وَعَادَاً وَثَمُودَاً وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ) وفي النجم: (وَثَمُوْدَاً فَمَا أَبْقَىٰ)، ولم يصرفوا: (أَلا بُعْداً لِثَمُودَ) [٦٨].

وقرأ حمزة بترك صرف هذه الخمسة الأحرف.

وقرأ الكسائي بصرفهنّ جُمَعَ.

واختُلِفَ عن عاصمٍ في التي في سورة النجم فـروى يحيـى بن آدم عن أبي بكر عن عاصم أنه أجرى ثموداً في ثلاثة مواضع: في هودٍ والفرقان، والعنكبوت ولم يُجرهِ في النجم. وروى الكسائيُّ عن أبي بكر وحسين الجعفي أيضاً عن أبي بكر عن عاصم أنه أجـرى الأربعة الأحـرف، وروى حفصٌ عن عاصمٍ أنه لم يُجْر ثمودَ في شيء من القرآن مثل حمزة[1].

قال أبو علي: هذه الأسماء التي تجري على القبائـل والأحياء على أضرب:

أحدها: أن يكون اسماً للحيّ أو للأب، والآخر: أن يكون اسماً للقبيلة. والثالث: أن يكون الغالب عليه الأب، أو الحيّ، أو القبيلة. والرابع: أن يستوي ذلك في الاسم، فيجيء على الوجهين، ولا يكون لأحد الوجهين مزيّة على الآخر في الكثرة.

---

(١) السبعة ٣٣٧.

فممّا جاء على أنه اسم الحيّ قولهم: ثقيف وقريش، وكلّ ما لا يقال فيه بنو فلان، وأمّا ما جاء اسماً للقبيلة، فنحو: تميم، قالوا: تميم بن قُرٍّ، قال سيبويه: وسمعناهم يقولون: قيس ابنة عيلان، وتميم صاحبة ذلك[1]. وقالوا: تغلبُ ابنة وائل، قال[2]:

لَـوْلَا فَـوارِسُ تَـغْلِبَ بِـنَـةِ وائـلٍ
نَـزلَ العـدوُّ عَلَيْـكَ كُـلَّ مَـكـانِ

وأما ما غلب اسماً للحي أو القبيلة فقد قالوا: باهلة بن أعصر، وقالوا: يَعْصُرُ، وباهلة اسم امرأة، قال سيبويه: ولكنه جُعِلَ اسمَ الحيّ ومجوس لم تجعل إلا اسم القبيلة، وسدوس أكثرهم يجعله اسم القبيلة وتميم أكثرهم يجعله اسم القبيلة، ومنهم من يجعله اسم الأب.

وأما ما استوى فيه أن يكون اسماً للقبيلة، وأن يكون اسماً للحيّ فقال سيبويه: ثمودُ وسبأُ هما مَرّة للقبيلتين، ومَرَّة للحيّين، وكثرتهما سواء، قال: (وَعَاداً وَثَمُودَاً) [الفرقان / ٣٨] وقال: (أَلَا إنَّ ثَمُودَاً كَفَرُوا رَبَّهُمْ) [هود / ٦٨]، وقال: (وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ) [الإسراء/ ٥٩]، فإذا استوى في ثمودَ أن يكون مرة للقبيلة، ومرة للحيّ، ولم يكن يحمُله على أحد الوجهين مزيّة

(١) سيبويه ٢ / ٢٦ وفيه بنت بدل: ابنة. وانظر باب أسماء القبائل والأحياء وما يضاف إلى الأم والأب. ٢ / ٢٥ وباب: ما لم يقع إلا اسماً للقبيلة ٢ / ٢٨.

(٢) البيت للفرزدق من قصيدة يمدح فيها بني تغلب ويهجو جريرا انظر ديوانه / ٨٨٣، والمقتضب ٣ / ٣٦٠.

في الكثرة، فمن صرف في جميع المواضع كَانَ حسناً، ومن لم يصرف في جميع المواضع فكذلك.

وكذلك إنْ صَرف في موضع ولم يصرف في موضع آخر، إلا أنّه لا ينبغي أن يخرج عما قَرَأت به القرّاءُ، لأنّ القراءة سنّة، فلا ينبغي أن تُحمل على ما تجوّزه العَربيّة حتى ينضم إلى ذلك الأثرُ من قراءة القرّاء.

ومثلُ ثمودَ في أنّه يكون مرّة مذكّراً اسماً للأب أو الحيّ، فيصرف، ومرّة يؤنّث فيكون اسماً للقبيلة فلا يصرف قوله تعالى: (إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ربَّ هذِهِ البَلْدَةِ الَّذي حَرَّمَها) [النمل / ٩١]، وفي الأخرى: (وَهَذَا الْبَلَدِ الأَمِينِ) [التين / ٣]، فعبّر عن مكان بعينه مرّة بلفظ التذكير، وأخرى بلفظ التأنيث، والبلدة المحرّمة يعني بها مكة وكذلك (وَهَذَا الْبَلَد الأَمِينِ) فوصف بالأمن مثل قوله: (وَمَنْ دخلَهُ كانَ آمِنًا) [آل عمران / ٩٧]، فجرى الوصف على البلد في اللفظ، والمعنى على من فيه من طارىءٍ وقاطنٍ، وهذا آمِنٌ في حكم الشرع لا يُهاجُ فيه، ولا يَفْعَلُ به ما يكون يفعله به غيرَ آمنٍ، ومن ذلك قول الشاعر(١):

كَسَا الله حَيَّيْ تَغْلبَ بنَـةِ وائلٍ
من اللُّؤمِ أَظْفَاراً بطيئاً نُصُولُها

---

(١) البيت لعميرة بن جعيل التغلبي وهو من المفضلية / ٦٣ وهو في الشعر والشعراء ٢ / ٦٥٠ والمعاني الكبير ١ / ٥٠٣ والخزانة ١ / ٤٥٨.

قال ابن قتيبة: يقول: لم يؤتوا في لؤمهم من قبل أمهاتهم، ولكن ألزقها بالعَفَر ـ وهو التراب ـ الآباء.

أضاف إلى نفسه فقال: حيي، ثم قال: تغلب بنة وائل، فجمع بين الحي والقبيلة، وجعلهما بمنزلةٍ، ومن هذا الباب ما أنشده سيبوية[١]:

سـادُوا البِـلادَ وأصبَحـوا في آدَمٍ
بَلَغُـوا بهـا بيضَ الـوُجَـوهِ فُحـولا

القول في آدم أنّه لا يَخْلُو أن يكون الاسم المخصوص، أو يراد به الحيّ أو القبيلة كتميم وتغلب وقريش، فلا يجوز أن يكون الاسم العلم لقوله: وأصبحوا في آدم، لو قلت: أصبحوا في زيد، وأنت تريد الاسم العلم، لم يجز كما يجوز ذلك إذا أردت به الاسم العام، كقوله[٢]:

أو تُصبحي في الـظَّاعِنِ المُـوَلِّي

فإذا لم يجز أن يكون العلم، ثبت أنه لا يخلو من أن يراد به الحيّ أو القبيلة أو يجوز الأمران فيه، ولا دلالة على إرادته واحداً منهما، ألا ترى أنه لو لم يصرف آدم لم تكن فيه دلالة على أحد هذه الأمور من اللفظ، لأنك إن أردت الحيّ لم تصرف كما تصرف أفكل اسم رجل، وإن أردت القبيلة، لم يجز أن ينصرف. كما أنك إذا سميْتَ امرأة أفكل لم ينصرف، وكذلك لو استعمل فيه الأمران، فكذلك إذا صرفته في الشعر للضرورة، لم يكن فيه دليل على أحد الأمرين دون الآخر.

---

(١) سيبويه ٢/٢٨ ولم ينسبه. الهمع ١/ ٣٥ الدرر ١/ ١٠. وفي الأصل: «ساروا» بدل «سادوا» والتصويب من سيبويه.

(٢) سبق ذكره في ١/ ١٥١ و٢/ ١٣٣.

فإذا لم ينفصل ذلك ولم يتميز في اللفظ، علمتَ أنه لا يخلو من واحدٍ من ذلك، ولا سبيل إلى أن يقطع على شيء مما يحتمله من جهة اللفظ، فأما قوله[١]:

أُولئِكَ أَوْلى مِن يَهودَ بمدْحَةٍ
إذَا أَنتَ يَوْماً قُلْتَها لَمْ تُؤَنَّبِ

فقد قامت الدّلالة على أن يهود استعملت على أنها للقبيلة ليس للحيّ من قوله: «أولئك أولى من يهود» لأنّ يهود لو كان الحيّ لم ينصرف، ولم يذكره سيبويه ليستشهد به على أن الاسم وضع للقبيلة، إنما أخبر أنّه في البيت للقبيلة، ويُعلم ذلك في استعمالهم، ونحو ما أنشدناه أبو الحسن علي بن سليمان[٢].

فَرَّتْ يهودُ وأسْلَمت جيرانَها
صَمِّي لِما فَعَلت يَهودُ صَمامِ

وكذلك في الحديث: «تقسم يهود»[٣]، فبهذا النحو علم أن هذا الاسم أريد به القبيلة. ومثل يهود في هذا مجوس ويدلّ على ذلك ما أنشده من قوله[٤]:

كَنارِ مَجُوسَ تَسْتَعِر استِعَارَا

---

(١) من شواهد سيبويه ٢ / ٢٩ ونسبه لرجل من الأنصار.

(٢) سبق ذكره في ٣٤٢/٣ وقائله الأسود بن يعفر.

(٣) الحديث في مسند أحمد بن حنبل ٤ / ٢ بلفظ: ليقسم منكم خمسون أن يهود قتلته.

(٤) نسبه سيبويه ٢ / ٢٨ لامرىء القيس وصدره:

أحارِ ترى بـرَيْقاً هَبَّ وهنـاً

ألا ترى أنه لو كان للحي دون القبيلة، لا نصرف، ولم يكن فيه مانع من الصرف.

اختلفوا في قوله: (قَالُوْا سَلَاماً قَالَ سلام) [هود / ٦٩، الذاريات / ٢٥]، فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وابن عامرٍ وعاصمٌ: (قَالُوا سَلَاماً قَالَ سلامٌ) بألف في السورتين جميعاً.

وقرأ حمزة والكسائي: (قَالُوا سَلَاماً قَالَ سِلْمٌ) بكسر السين وتسكين اللام في السورتين جميعاً، ها هنا وفي سورة الذاريات [٢٥][1].

قال أبو علي: أخبرنا أبو إسحق: قال سمعت محمد بن يزيد يقول: السلام في اللغة أربعة أشياء: فمنها مصدر سَلَّمْتُ، ومنها: السلام جمع سلامة، ومنها السلام: اسمٌ من أسماء الله تعالى، ومنها السلام: شجرة، ومنه قول الأخطل[2]:

إلّا سَلَامٌ وحَرْمَلُ

قال أبو علي: فقوله: دار السلام، يجوز أن يكون أضيفت إلى الله سبحانه تعظيماً لها. ويجوز أن يكون: دار السلامة من العذاب، فمن جعل فيها كان على خلاف من وُصِف بقوله: (وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كلِّ مَكَانٍ) [إبراهيم / ١٧].

= وهو في ديوانه مما أجازه التوأم اليشكري لامرىء القيس عندما تحداه بذلك. فقال امرؤ القيس الصدر وقال التوأم العجز. انظر ديوان امرىء القيس / ١٤٧.

(١) السبعة ٣٣٧ - ٣٣٨.

(٢) تمام البيت:

فأما انتصاب قولِهِ (سَلَاماً) فلأنّه لم يُحْكَ شيءٌ تكلّموا به، فيحكى كما تحكى الجمل، ولكن هو معنى ما تكلّمت به الرسل، كما أنّ القائل إذا قال: لا إله إلا[1] الله، فقلت: حقاً، أو قلت: إخلاصاً، اختلف القولُ في المصدرَين لأنّك ذكرتَ معنى ما قال، ولم تحْك نفسَ الكلام الذي هو جملةٌ تُحْكى، فكذلك نصب سلاماً في قوله: (قَالُوْا سَلَاماً) لمّا كان معنى ما قيل، ولم يكن نفس المقول بعينه.

وأما قوله: (وإذَا خَاطَبَهُمُ الجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامَاً) [الفرقان / ٦٣]، فقال سيبويه: زَعَم أبو الخطّابِ أن مثله يريد: مثل قولك: سبحان الله، تفسيره: براءة الله من السوء ـ قولُك للرجل: سلاماً تريد: تسلُّماً منك، لا ألتبس بشيء من أمرك[2]. فعلى هذا المعنى وجه ما في الآية، قال[3]: وَزَعَمَ أن قولَ أميّة[4]:

سلامَكَ ربَّنا في كُلِّ فَجْرٍ
بريئاً ما تغنّثُكَ الذمُوْمُ

= فرابيةُ السَّكْرانِ قَفْرٌ فما بها
لَهُمْ شَبَحٌ إلّا سَلامٌ وحَرْمَلُ

والسكران: اسم موضع ـ والسلام: شجر صغار والواحدة: سَلَمَة ـ والحرمل: ضرب من النبات ـ انظر ديوانه ١ / ١٤.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) الكتاب ١ / ١٦٣.

(٣) يريد أبا الخطاب، والنقل من سيبويه ١/١٦٤.

(٤) سبق ذكره في ٢ / ١٥١ ـ ٢٩٨.

على قوله: براءَتَك ربَّنا من كلِّ سـوءٍ.

فزعم سيبويه أن من العرب من يرفع سلاماً إذا أراد معنى المبارَأَة، كما رفعوا حنانٌ. قال: سمعنا بعض العـرب يقول لرجلٍ: لا تكونَنَّ منّي في شيء إلا سلامٌ بسلام، أي: أمري وأمرك المبارأة والمتاركة، يريد أن حناناً في أكثر الأمر منصوب كما أن سلاماً كذلك، فمن ذلك قوله(١):

حـنـانَـكَ ربَّـنـا وَلَـهُ عَـنَـوْنَـا

وقد رفع في قوله(٢):

فقالت: حَنانٌ ما أتى بِكَ هـا هنا

فإذا نصب سلاماً بعد إلا، فانتصابه على ما كان ينتصب عليه قبلُ، وقوله: بسلام، صفة لسلامٍ المنصوب، فإذا رُفِعَ كانت الجملة بعد إلا كقوله: ما أفعلُ كذا إلا حلّ ذاك أن أفعل، وتركوا إظهار الرافع. كما تُرِكَ إظهارُهُ في قوله: حنانٌ والمعنى: أمرُنا حنانٌ وشأننا سلامٌ.

وأما قوله: (قَالَ سَلَامٌ فما لبث) [هـود / ٦٩] فقولـه: (سلامٌ) مرفوعٌ لأنه من جملة الجملة المحكيّة، والتقدير فيه: سلامٌ عليكم، فحذف الخبـر كما حـذف من قولـه: (فَصَبْرٌ جَمِيـلٌ) [يوسف / ١٨] أي: صبـرٌ جميـلٌ أمثـلُ، أو يكـون المعنى: أمري سلام، وشـأني سلام كمـا أن قولـه: (فَصَبْرٌ

(١) لم نعثر على قائله؟

(٢) قد سبق ذكره عند كلامه على الأعراف / ١٦٤ في هذا الجزء. ص ٩٨.

جَمِيْلٌ) يصلح أن يكون المحذوف منه المبتدأ، ومثل ذلك قوله: (فَاصْفَحْ عنهم، وقُلْ سلامٌ) [الزخرف / ٨٩] على حذف الخبر أو المبتدأ الذي سلامٌ خبره.

وأكثر ما يستعمل سلامٌ بغير ألفٍ ولام، وذاك أنّه في معنى الدعاء، فهو مثل قولهم: «خَيْرٌ بين يَدَيْك، وأَمْتٌ في حَجَرٍ لا فيك»(١) لما كان في معنى المنصوب استجيز فيه الابتداء بالنكرة، فمن ذلك قوله: (قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّيْ) [مريم / ٤٧]، وقال: (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُوْنَ عَلَيْهِمْ مِنْ كلِّ بَاْبٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) [الرعد / ٢٣].

وقال: (سَلَامٌ عَلَىْ نُوحٍ فِي الْعَاْلَمِيْن) [الصافات / ٧٩]، (سلامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ) [الصافات / ١٠٩] و (سَلَامٌ عَلَى عِبَاْدِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىْ) [النمل / ٥٩]، ومما جاء في الشعر من ذلك(٢):

.. لا سَلَامٌ على عَمْرٍو

---

(١) الكتاب ١٦٦/١. وعنه في اللسان (أمت): قال سيبويه: وقالوا أمت في حجر لا فيك، أي: ليكن الأمت في الحجارة لا فيك، ومعناه أبقاك الله بعد فناء الحجارة، وهي مما يوصف بالخلود والبقاء. الأمت: العوج.

(٢) من بيت لجرير فى ديوانه ص ٢٧٩ وتمامه:

ونُبِّئْتُ جَوّاباً وسَكْناً يَسُبُّنِي
وعمرُو بنُ عفرا لا سلامٌ على عمرو

وجَوّاب وسَكْن وعمرو كلهم من بني ضبّة. والبيت من شواهد سيبويه ١ / ٣٥٧ والمقتضب ٤ / ٣٨١ واللسان مادة / سكن /.

وقد جاء بالألف واللام، قال: (والسَّلَامُ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَىٰ) [طه / ٤٧]، (والسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْم وُلِدْتُ) [مريم / ٣٣]. وزعم أبو الحسن أن من العرب من يقول: سلامٌ عليكم، ومنهم من يقول: السلام عليكم، فالذين ألحقوا الألف واللام حملوه على المعهود، والذين لم يلحقوه حملوه على غير المعهود، وزعم أن منهم من يقول: سلامٌ عليكم، فلا ينوّن، وحمل ذلك على وجهين: أحدهما: أنه حذف الزيادة من الكلمة كما يحذف الأصل من نحو: لم يكُ، ولا أَدْرِ، و(يَوْم يأْتِ لا تَكَلَّمُ) [هود / ١٠٥]، والآخر: أنه لما كثر استعمال هذه الكلمة وفيها الألف واللام، حذفا منه لكثرة الاستعمال كما حُذف من: اللّهم، فقالوا:

لاهُمَّ إنَّ عامِرَ الفُجُورِ
قد حَبَسَ الخيلَ على معمورِ[1]

وأمّا من قرأ: (قَالُوْا سَلَاماً قَالَ سِلْمٌ) [هود / ٦٩] فإن سِلْماً، يحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون بمعنى سلام، فيكون المعنى: أمرُنا سِلْمٌ، أو سِلْمٌ عليكم، ويكون (سِلْمٌ) في أنه بمعنى سلام، لقولهم: حِلٌّ وحَلال وحِرْم وَحَرامٌ، فيكون على هذا قراءةُ من قرأ: (قال سِلْمٌ) و(سلامٌ) بمعنى واحد وإن اختلف اللفظان.

والآخر: أن يكون سلمٌ خلاف العدوّ والحرب، كأنّهم لمّا كَفُّوا عن تناول ما قدّمه إليهم، (فَنَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ منهم خِيْفَةً)

---

(١) لم نعثر على قائله.

[هود / ٧٠] قال: أنا سِلْمٌ ولستُ بحربٍ ولا عَدُوٍّ، فلا تمتنعوا من تناول طعامي، كما يُمتَنع من تناول طعام العدو.

وقرأ حمزة والكسائيُّ في الذاريات أيضاً (سِلْمٌ) والقول فيه كما ذكرناه في هذا الموضع سواء. ألا ترى أن ثمّ إيجاسَ خيفةٍ وامتناعاً من تناول ما قُدِّم إليهم مثل ما ها هنا.

اختلفوا في فتح الباء وضمّها من قوله: (يعقوبُ) [٧١].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ والكسائي: (وَمِنْ وَرَاْءِ إسْحٰقَ يَعْقُوبُ) رفعاً.

وقرأ ابنُ عامرٍ وحمزة: (يَعْقُوبَ) نصباً.

واختلف عن عاصمٍ، فروى عنه أبو بكر بالرفع، وروى حفصٌ عنه بالنصب[١].

قال أبو علي: من رفع فقال: (وَمِنْ وَرَاْءِ إسْحق يعقُوبُ) كان رفعه بالابتداء أو بالظرف في قول من رفع به، وكان بَيِّنَ الوجه.

ومن فتح فقال (يعقوبَ): احتمل ثلاثة أضرب. أحدها: أن يكون يعقوب في موضع جرٍّ، المعنى: فبَشَّرْناهَا بإسْحٰقَ ويَعْقُوبَ، قال أبو الحسن: وهو أقوى في المعنى، لأنها قد بُشِّرَتْ به، قال: وفي إعمالِها ضعف، لأنّك فصَلْتَ بين الجار والمجرور بالظرف. والآخر: أن تحمله على موضع الجار والمجرور كقوله[٢]:

(١) السبعة ٣٣٨.

(٢) عجز بيت لكعب بن جعيل سبق في ١ / ٢٨.

إذا ما تلاقَيْنا من اليومِ أو غَدَا

وبقراءةِ مَنْ قرأ: (وَحُوْراً عِيناً) [الواقعة / ٢٢] بعد: يُطافُ عَلَيْهِمْ بكذا، ومثله[1]:

فلَسْنا بالجبالِ ولا الحَديدَا

والثالث: أن تحمله على فعلٍ مضمر، كأنه: فبشَّرْنَاهَا بإسْحقَ، ووهبْنَا له يعقوبَ، فأمّا الأوّل فقد نصَّ سيبويه على قبح مثلِه نحو: مررتُ بزيدٍ أول من أمس، وأمسِ عمروٍ، وكذلك قال أبو الحسن. قال: لو قلتَ: مررتُ بزيدٍ اليوم، وأمسِ عمروٍ؛ لم يحسن، فأما الحملُ على الموضع على حدِّ: مررت بزيدٍ وعَمْراً، فالفصل فيه أيضاً قبيحٌ، كما قَبُحَ الحَمْل على الجر، وغيرُ الجر في هذا في القياس مثل الجر في القبح، وذلك أن الفعل يصل بحرف العطف، وحرف العطف هو الذي يُشرك في الفعل، وبه يصل الفعل إلى المفعول به، كما يصل بحرف الجر، ولو قال: مررتُ بزيدٍ قائماً، فجَعَل الحال من المجرور، لم يجز التقديم عند سيبويه، لأن الجارَّ هو الموصِلُ للفعل، فكما قَبُحَ التقديم عنده لضعف الجارِّ والعامل، كذلك الحرف العاطف مثل الجار في أنه يُشْرِكُ في الفعل، كما يوصل الجارُّ الفعل، وليس نفسُ الفعل العاملَ في الموَضعين جميعاً، وإذا كان كذلك قَبُحَ الفصل بالظرف في العطف على الموضع، وقَبُحَ أيضاً الفصل في حروف الرفع

(١) عجز بيت لعقيبة الأسدي سبق انظر ٢٨٤ وسيأتي في ص ٤٥٠.

والنصب، كما قَبُحَ [ ][1] إن العـاطف فيهمـا مثلهُ في الجار، وليس العاملُ نفسَ الرافع والناصب، كما أن العاملَ فيما بعـد حرف العطف ليس الجارَّ، إنّما يشركه فيه العاطف، وقد جاء ذلك في الشعر. قالَ ابنُ أحمر[2]:

أبـو حَـنَشٍ يـؤرِّقـنـا وطَـلْقٌ
وعَـبّـادٌ وآونَـةً أُثَـالا

ففصـل بـالـظرف في العـطف على الـرافـع، وقـال الأعشى[3]:

(١) في الأصل كلمة غير واضحة بسبب كشط الكتابة بالتصاق الحبر بسبب الرطوبة ولعلها: «أن يكون».

(٢) سبق في ١ / ٢٣٣ وهو من قصيدة يذكر فيها جماعة من قومه لحقوا بالشام فصار يراهم في النوم إذا أتى الليل ـ وهو بالإضافة إلى ما ذكر في أمـالي ابن الشجـري ١ / ١٢٦ ـ ١٢٨ ـ ٢ / ٩٢ ـ ٩٣ والخصـائص ٢ / ٣٧٨ والإنصاف / ٣٥٤. وقوله: أثالا، ترخيم: أثالةُ فحذف تـاء التأنيث، وهي مرفوعة معطوفة على أبو حنش، وأبقى فتحة اللام وجاء بعدها بألف الإطلاق.

(٣) البيت في الديوان برواية (أردِيةِ الخِمْسِ) والعصـب: ضرب من البرودِ، ونغل الأديم: فسد في الدباغ ـ ونغل وجه الأرض إذا تهشم من الجدوبة ـ وهذا البيت من قصيدة يمدح فيها سلامة ذا فائش انظر ديوانه / ٢٣٣ وشرح أبيات المغني ٢ / ١٦٣ ـ ١٦٤ والخصـائص ٢ / ٣٩٥ والمقرب ١ / ٢٣٥ واللسان (نغل).

قال ابن جني: أراد: تراها يوماً كمثل أردية العصب، وأديمها يوماً آخر نغلاً، ففصل بالظرف بين حرف العطف والمعطوف به على المنصوب من قبله وهو (ها) من: تراها، وهذا أسهل من قراءة من قرأ: (فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوبَ) إذا جعلت (يعقوب) في موضع جر، وعليه تلقاه القوم من أنه مجرور الموضع. وإنما كانت الآية أصعب مأخذاً =

يـومـاً تـراهـا كشِبـه أَرْدِيـةٍ الـ
ـعصب ويـــومـاً أديمَهَـــا نَغِـلا

ففصل بالظرف بين المشتركِ في النصب، وما أشركه فيه، فإذا قَبُحَ الفصلُ في الحمل على الموضع كما قبح الفصل في الحمل على الجار؛ فينبغي أن تُحمَل قراءة من قرأ: (يعقوبَ) بالنصب على فعلٍ آخر مضمر، يدلّ عليه بشرنا كما تقدم، ولا يُحمَلُ على الوجْهينْ الآخرين لاستوائهما في القبح.

اختلفوا في همز الألف وإسقاطها في الوصل في قوله: (فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ) [هود / ٨١].

فقرأ ابن كثير ونافع: (فَاسْرِ بأَهْلِك) من سريت بغير همز.

وقَرأ أبو عمروٍ وعاصم وابن عامرٍ وحمزة والكسائيُّ: (فَأَسْرِ) من: أسريْتُ[1].

قال أبو علي: حجّة [من][2] قرأ بوصْل الهمزة قوله[3]:

= من قبل أن حرف العطف منها الذي هو الواو ناب عن الجار الذي هو الباء في قوله (بإسحاق)... الخ كلامه في ٢ / ٣٩٥ وهو يتفق مع أستاذه أبي علي.

(١) السبعة ٣٣٨.

(٢) زيادة ضرورية ليست في الأصل (ط).

(٣) صدر بيت للنابغة الذبياني وعجزه:

تزجي الشمالُ عليه جامد البَرَدِ

وسرت: إذا أمطرت ليلاً - وقوله: «مِنَ الجوزاء ساريةٌ» كقولك: =

سَـرَتْ عَلَيْهِ مِنَ الجـوْزَاءِ سَـارِيَـةٌ

فساريةٌ تدلّ على سَرت، وقول الآخر(١):

أَقَـلَّ بِـهِ ركـبٌ أَتَـوْهُ تئـيَّـةً
وأخـوَفَ إلاّ مـا وقى اللهُ سـارِيـا

وقول الآخر(٢):

سَـرَىٰ بَعْـدَمَـا غـارَ الثـريـا وبعـدمـا
كَـأَنَّ الثُّـرَيّـا حَلَّةَ الغَـوْرِ مُنْخُـلُ

وحجّة من قطع: ما في التنزيل من قوله: (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً)(٣) [الإسراء / ١].

= سقينا بنوء كذا وكذا، أي أصابه المطر ليلاً ـ وتزجي: تسوق وتدفع على الثور جامد البرد، أي: ما صلب من الثلج.
انظر ديوانه/ ٨ واللسان مادة: (سرا).

(١) البيت لسحيم بن وثيل، وقد سبقه:

مـررتُ عـلى وادي الـسـبـاع ولا أرى
كـوادي الـسـبـاع حـيـن يُـظْلِمُ واديـا

يقول: وافيت هذا الوادي ليلاً ـ وهو وادٍ بعينه ـ فأوحشني لكثرة سباعه، فرحلت عنه ولم أمكث فيه لوحشته ـ والتئية: التلبث والمكث.
انظر سيبويه ١ / ٢٣٣ ـ الخزانه ٣ / ٥٢١.

(٢) من شواهد سيبويه التي لم تنسب والشاهد فيه عنده نصب حلّة الغور على الظرف ومعناها: قصد الغور ومحله. وصف طارقاً سرى في الليل، بعد أن غارت الثريا أول الليل، وذلك في استقبال زمن القيظ ـ وشبه الثريا في اجتماعها واستدارة نجومها بالمنخل.
انظر الأعلم على طرة سيبويه ١/٢٠١.

(٣) وانظر للاستزادة شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٢ / ٢٩٣ ـ ٢٩٤ عند كلامه على الإنشاد الثاني والأربعين بعد المائة.

اختلفوا في نصب التاء[١] ورفعها من قوله: (إلاّ امْرَأَتَكَ) [هود/٨١].

فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ: (إلاّ امْرَأَتُكَ) برفع التاء.

وقرأ نافع وعاصمٌ وابن عامرٍ وحمزة والكسائيُّ: (إلاّ امْرَأَتَكَ) نصباً[٢].

قال أبو علي: الوجه في قولهم: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، الرفع على البدل من أحد، وهو الأشيع في استعمالهم، والأقيس، وقوته من جهة القياس أن معنى: ما أتاني أحد إلا زيدٌ ومعنى: ما أتاني إلا زيدٌ، واحدٌ. فكما اتفقوا في: ما أتاني إلا زيدٌ، على الرفع، وكان: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، بمنزلته وبمعناه، اختاروا الرفع مع ذكر أحدٍ، وأجْرَوْا ذلك مجرى: يَذَرُ، ويَدَع، في أنَّ يذرُ لما كان في معنى يدع، فُتح كما فتح يدع، وإن كان لم يكن في يَذَرُ حرفٌ من حروف الحلق، وممّا يقوّي ذلك، أنّهم في الكلامِ وأكثرِ الاستعمال يقولون: ما جاءني إلا امرأةٌ، فيذكّرون حملاً على المعنى، ولا يكادون يؤنثون ذلك فيما زعم أبو الحسن إلا في الشعر كقوله[٣]:

---

(١) في الأصل الألف والصواب ما أثبتناه.

(٢) السبعة ٣٣٨.

(٣) البيت لذي الرمة ورواية الديوان:

طوى النَّحزُ والأجراز ما في غروضها ... فما بقيت إلا الصدور الجراشع

بَرَى النّحزُ والأجرالُ ما في غُروضِها
فما بقيت إلّا الضلوعُ الجراشِعَ

وقال(١):

... وما بقيت
إلا النَّحِيزةُ والألواحُ والعَصَبُ

فكما أجْرَوْهُ على المعنى في هذا الموضع، فلم يُلحقوا الفعل علامة التأنيث، كذلك أجْرَوْهُ عليه في نحو: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، فرفعوا الاسم الواقع بعد الاستثناء.

وأما من نصب فقال: ما جاءني أحدٌ إلا زيداً، فإنه جعل النفي بمنزلة الإيجاب، وذلك أن قوله: ما جاءني أحدٌ، كلام

= والنحز: ضرب الأعقاب والاستحثاث في السير، وهو أن يحرك عقبيه ويضرب بهما موضع عقبى الراكب ـ والأجراز: الأمحال والواحد: جرز ومَحلّ، والجرل: المكان الصلب وجمعه أجرال، والغروض: الواحد غَرْضٌ وهو حزام الرحل ـ والجرشع: واحد الجراشع وهو: المنتفخ الجنبين ـ يقول: تملأ الغروض. انظر ديوانه ٢/١٢٩٦ والمحتسب ٢/٢٠٧ المفصل ٢/٨٧.

(١) جزء من بيت لذي الرمة وتمامه:

كأنها جَمَلٌ وَهْمٌ وما بَقِيتْ
إلا النَّحيزَةُ والألواحُ والعَصَبُ

وجمل وهم: ضخم ـ والنحيزة: الطبيعة ـ وألواحها: عظامها.

يقول: هذه الناقة مذكرة، خلقتُها خِلقَةُ جمل، وما بقيت منها بقية، أي: فنيت من السير والتعب.

انظر ديوانه ١ / ٤٤.

مستقلّ، كما أنّ: جاءني القوم، كذلك، فنصب مع النفي كما نصب مع الإيجاب من حيث اجتما في أن كل واحد منهما كلام مستقل، فأما قوله: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ منكم أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾ فإذا جعلت قوله ﴿إلا امرأتَكَ﴾ مستثنى من ﴿لا يلتفت﴾ كان الوجهان: الرفع، والنصب، والوجه الرفع، وإن جعلت الاستثناء في هذه من قوله: ﴿فَاسْرِ بأهلك﴾ لم يكن إلا النصب. وزعموا أن في حرف عبد الله أو أُبَيّ: ﴿فَاسْرِ بأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾ وليس فيه: ﴿ولا يلتفِت مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾ فهـذا تقويـةٌ لقول من نصب، لأنه في هذه القراءةِ استثناءٌ من قوله: ﴿فأسر بأَهْلِكِ﴾ فكما أن الاستثناء من قوله: ﴿فاسر بأهلِك﴾ دون أحدٍ، كذلك إذا ذكرت أحداً يكون منه، ولا يكون على البدل من أحد.

قال سيبويه: ومن قال: أقول[١]: ما أتاني القومُ إلا أباكَ، لأنه بمنزلة قول[٢]: أتاني القومُ إلا أباكَ، فإنه ينبغي له أن يَقول: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [النساء / ٦٦]. وحدثني يونس أن أبا عمروٍ كان يقول: الوجه: ما أتاني القومُ إلا عبدُ الله، ولو كان هذا بمنزلة قوله: أتاني القومُ، لما جاز أن تقول: مـا أتاني أحدٌ، كما لا يجوز: أتاني أحدٌ، ولكنّ المستثنى بدلٌ[٣] من الاسم الأول[٤]. فهذا الكلام يُعلم منه قدحه على قول من سوّى بين الإيجابِ والنفي، واعتـذر استقـلال الكـلام في

---

(١) ساقطة من سيبويه.

(٢) في سيبويه: قوله.

(٣) في سيبويه: ولكن المستثنى في ذا الموضع مُبدلٌ.

(٤) انتهى نقله عن سيبويه. انظر الكتاب ١ / ٣٦٠.

الموضعين، وقد تقدم ذكر الحجة على ذلك. فقول من رفع في الآية (إلّا امْرَأتُكَ) أنه جعله بدلاً من (أحدٍ) الثابت في قراءة العامة، وإذا ثبت (أحدٌ) لم يمتنع البدل منه، ولم يكن في ذلك كقراءة من لم يثبُت في قراءته: (ولاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ)، ومما يقوّي الرفع في قوله: ما جاءني أَحَدٌ إلا زيدٌ، أنه يحمل على المعنى، والمعنى: ما جاءني إلا زيدٌ، كما حمل سيبويه قولهم: ما جاءني أحدٌ إلا قد قال ذاك إلا زيداً، وعلى المعنى فلم يجز فيه إلا النصب في زيد، لمّا كان المعنى على: قال ذاك كلُّ من جاءني إلا زيداً، فكما تُحمَلُ هذه المسألة على المعنى، ولم يجز فيه إلا النصب، كذلك قوله: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، ينبغي أن يحمل على المعنى، فَيضْعُف النصب فيه، كما لم يجز إلا النصب في: ما جاءني أحدٌ إلا قد قال ذاك إلا زيداً، لأن الاستثناءَ فيه من القائلين لا من أحدٍ عنده.

قال أبو عمرو: وقد أجاز غير سيبويه فيها الرفع، قال: وهو يجوز ضعيفاً أو على بعدٍ، ألا ترى أنك تقول: ما رأيت أحداً ضرب أحداً، يريد أن الرفع يجوز، لأن الكلام في تقدير النفي، بدلالة جواز وقوع أحدٍ فيه، وأحد إنما يقع في النفي، فكما جاز وقوع أحد فيه بعد الصفة، كذلك يجوز فيه الرفع، وكان ذلك أيضاً للحمل على المعنى، لأن الصفة هي الموصوف، فإذا نُفي الموصوف، فكأنّ الصفة أيضاً قد نُفيَتْ من حيث كان هو هو، ومن ثَمَّ جاز البدل من الضمير الذي في الصفة، لما كان الموصوف في المعنى في نحو قول عَدِيٍّ[١]:

---

(١) البيت من شواهد سيبويه على رفع الكواكب على البدل من الضمير =

فـي لـيـلةٍ لا نَـرَى بـهـا أَحَـداً
يـحـكـي عـلـيـنـا إلا كـواكِـبُـهـا

فأبدل من الضمير الذي في صفة المنفي وإن كان الكلام الذي فيه هذا الضمير موجباً في المعنى.

اختلفوا في إثبات الياء وإسقاطها في الوصل والوقف من قوله عز وجل: (يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إلَّا بِإِذْنِه) [هود/ ١٠٥].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ والكسائيُّ: (يومَ يأتي) بياء في الوصل، ويحذفونها في الوقف. غير ابن كثير فإنه كان يقف بالياء ويصل بالياء فيما أحسب.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة بغير ياء في وصلٍ ولا وقف[1].

قال أبو علي: اعلم أن فاعل يَأتي في قوله: (يَوْمَ يأْتي لَا تَكَلَّمُ نفسٌ) لا يخلو من أن يكون اليوم الذي أضيف إلى يأتي، أو اليوم المتقدم ذكره[2]، فلا يجوز أن يكون فاعله ضميرِ اليوم

= الفاعل في يحكي لأنه في المعنى منفي ولو نصب على البدل من أحد لكان أحسن لأن أحداً منفي في اللفظ والمعنى. والبدل منه أفضل.

انظر الأعلم ١ / ٣٦١ على طرة الكتاب. وشرح أبيات المغني ٣ / ٢٣٣ رقم الإنشاد ٢٢٣، وقد نسب البيت إلى عدي بن زيد سيبويه وأبو علي، وصوب البغدادي نسبته إلى أحيحة بن الجلاح الأنصاري.

(١) السبعة ٣٣٨ ـ ٣٣٩.

(٢)وسيأتي بيانه.

الذي أضيف إلى يأتي، وذلك أنك لو قلت: أزيداً يومَ يوافقك توافقُه؛ لم يجز، لأنه لا يجوز أن تضيف يوم إلى يوافقك، لأن اليوم هو الفاعل، فلا يجوز أن يُضاف إلى فعل نفسه، ألا ترى أنك لا تقول: جئتُك يومَ يسُرُّكَ، وذلك أنك إذا قلت: جئتك يومَ يخرج زيدٌ، فإنّما المعنى: يومَ خروجِ زيد، فإنما تضيف المصدر إلى الفاعل فإذا قال: يوم يسرّك، فَمعناه يوم سروره إياك، فإنّما حدُّ هذا أن يكون اليوم مُعَرَّفاً بفعل مسندٍ إلى فاعل مُعَرَّفٍ بذلك الفاعل، فإذا كان الفعل مضافاً إلى اليوم فكأنك إنما عرَّفت اليوم بنفسه، لأن الفعل يعرفه الفاعل، واليوم مضاف إلى الفعل المعرف باليوم، فصار هذا نظير قولك: هذا يوم[1] حرِّه ويوم بَرْدِهِ، والهاء لليوم، وليس هذا مثل: سيّد قومه، وهذا مولى أخيه، فتضيفه إلى ما هو مضاف إليه، لأن أخاه وقومه وما أشبه ذلك شيء معروف، يقصد إليه، وقولك: يومُ سروره زيداً، ويومَ يسرُّك، إنما هو مضاف إلى فعل، وإنما يقوم الفعل بفاعله، ليس أن الفعل شيء منفصِلٌ يقصد إليه في نفسه، وواحد أمّه، وعَبْد بَطْنِهِ مضافان إلى الأم والبطن، وكلّ واحدٍ منهما ظاهر يقوم بنفسه، وكذلك لا يجوز أن تضيف الظرف إلى جملة معرفة بضميره، وإن كانت ابتداءً وخبراً، لا يجوز أن تقول: آتيْكَ يومَ صَحْوتُهُ باردةٌ، ولا: ليلةَ أولُها مطيرٌ. فإن نوّنت في هذا وفي الأول حتى يخرج من حدّ الإضافة جاز فقلت: أتيتُكَ يوماً بُكْرَتُهُ حارَّة، وأتيتُكَ يوماً يسرُّكَ ويوماً يوافقك. وهذا

(١) في الأصل: «يو» بإسقاط الميم.

قول أبي عثمان، فإذا لم يجز أن يكون قوله: (يوم) في قوله: (يومَ يأتِي لا تَكَلَّمَ) مضافاً إلى (يأتي) وفيه ضميرهُ، ثبت أن في (يأتي) ضمير اليوم المتقدم ذكره في قوله: (ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ الناسُ وذَلِكَ يَوْمٌ مشهودٌ * وما نُؤخِّرهُ) أي: ما نؤخّر أحداثه (إلّا لأجَلٍ معدودٍ * يومَ يأتي) هذا اليوم الذي تقدّم ذكره (لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ)، فاليوم في قوله: (يومَ يأتي) يراد به الحين والبرهة، وليس على وضح النهار.

فأما قوله: (لا تَكَلَّمُ نفسٌ إلّا بِإذْنِهِ) فإنه يحتمل ضربين، يجوز أن يكون حالاً من الذكر الذي في (يأتي)، ويحتمل أن يكون صفة لليوم المضاف إلى (يأتِي) لأن اليوم في (يومَ يأتي) مضاف إلى الفعل، والفعل نكرة، فإذا كان كذلك لم يمتنع أن يوصف به اليوم كما توصف النكرات بالجمل من الفعل والفاعل، والمعنى: لا تَكَلَّمُ فيه نفس، فحذف فيه، أو حذف الحرف، وأوصل الفعل إلى المفعول به، ثم حذف الضمير من الفعل الذي هو صفة كما يُحذَفُ من الصلّة، ومثل ذلك قولهم: الناسُ رجلان: رجلٌ أكرمتُ، ورجلٌ أهنْتُ. فإذا جعلتَه حالاً من الضمير الذي في يأتِ، وجب أن تقدّر فيه أيضاً ضميراً يرجع إلى ذي الحال، وتقديرُه: يوم يأتي لا تكلّم نفس، أي: غيرُ مُتَكلِّم فيه نفسٌ، فيكون الضمير المقدّر المحذوف يرجع إلى الضمير الذي في (يأتي) لأنّ الحال لا بدّ فيه من ذكرٍ يعود إلى ذي الحال متى كانت جملة، كما لابد من ذلك في الصفة، ومن قَدَّرهُ حالاً كان أجدر بأن تحذف الياء من يأتي لأنه كلام مستقلّ، فيشبه من أجل ذلك الفواصل، وإن لم يكن

فاصلةً، كما أنّ حذف الياء من قوله: (ذلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ) [الكهف / ٦٤]، لما كان كلاماً تامّاً فأشبه الفاصلة، فحسن الحذف له، كما يحسن الحذف من الفواصل، وإن جعلته صفة لم يمتنع ذلك معها أيضاً، لأن الصفة قد يستغني عنها الموصوف، كما أن الحال كذلك، إلا أنّ من الصفات ما لا يحسن أن يحذف منه، فذلك أشبه بغير الكلام التام.

فأما إثبات الياء وإسقاطها في الوصل والوقف، فمن أثبتها في الوصل فهو القياس البيّن، لأنّه لا شيء هاهنا يوجب حذف الياء إذا وصل، فأمّا حذفها في الوقف إذا قال: (يومَ يأتِ) فلأنها، وإن لم تكن في فاصلة، أمكن أن تشبِّهها بالفاصلة، ومن الحجة في حذفها في الوقف أن هذه الياء تشبه الحركات المحذوفة في الوصل، بدلالة أنهم قد حذفوها كما حذفوا الحركة، فكما أن الحركة تحذف في الوقف، فكذلك ما أشبهها من هذه الحروف، فكان في حكمها.

فإن قلت: فقد حذفوا الألف في نحو: لم يخشَ، كما حذفوا الياء من: لم يرم، فهلاّ حذفت الألف، قيل: إنّ الألف قد حذفت كما حُذِفت الياء، وإن كان حذفهُم لها أقلَّ منه في الياء لاستخفافهم لها، وذلك في قولهم: أصاب الناسَ جَهْدٌ، ولو ترما أهلَ مكة، وقولهم: (حاشَ لله)[1] [يوسف/ ٣١ - ٥١] وقوله[2]:

(١) انظر ما سبق في ١/١٤١

(٢) جزء من بيت للبيد سبق الحديث عنه في أكثر من موضع انظر ١/٧٩ و ١٤١.

وَرَهْطِ ابْنِ المُعَلّ

فحذفها في الوقف للقافية كما حذفت الياء.

وأمّا وقف ابن كثير بالياء فهو حسن، لأنها أكثر من الحركة في الصوت، فلا ينبغي إذا حذفت الحركة للوقف أن تحذف الياء له، كما لا تحذف سائر الحروف. ويقوّي ترك الحذف للياء في الوقف أن الكلام لم يتمّ في قوله: (يَوْمَ يأتِ)، ويدلّ على أنها تُنزَّلُ عندهم منزلة سائر الحروف تقديرهم إياه في نحو[1]:

ألم يأتيكَ، والأنباءُ تنمي

وفي نحو قوله[2]:

هجوت زَبَّانَ ثم جئتَ معتذراً
من هجو زبانَ لم تهجُو ولم تَدَعِ

وتحريكهم لها في الشعر نحو[3]:

---

(١) سبق انظر ١ / ٩٣ و٣٢٥، ٢ / ٩٩.

(٢) سبق انظر ١ / ٣٢٥.

(٣) جزء من بيت لابن قيس الرقيات وتمامه:

لا بارك الله في الغواني هل
يصبحن إلا لهن مُطَّلَبُ

ديوانه ص ٧ وهو من شواهد سيبويه ٢ / ٥٩ والمقتضب ١ / ١٤٢ - ٣ / ٣٥٤ - والخصائص ١ / ٢٦٢ و٢ / ٦٧ و٨١ وهو الشاهد رقم ٣٩٨ من شواهد المغني ٤ / ٣٨٦.

لا بـاركَ اللهُ في الغوانيِ هـل..

وقال[١]:

فيوماً يـوافيني الهوى غيـرَ ماضيٍ

وأمّا حذف عاصمٍ لها في الوصل والوقف فلأنه جعلها في الوصل والوقف بمنزلة ما استعمل محذوفاً مما لم يكن ينبغي في القياس أن يحذف نحو: لم يك، ولا أدرِ، فلما حذفوا هذا ونحوه في الوصل والوقف، فكذلك حذفوا الياء من (يأت) فيهما.

اختلفـوا في ضمّ السين وفتحها من قـولـه: (سَعِـدُوْا) [هود/ ١٠٨].

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمروٍ وعاصمٌ في رواية أبي بكر وابن عامرٍ: (سَعِدُوا) بفتح السين.

وقرأ حمزة والكسـائي وحفص عن عاصمٍ: (سُعِـدُوْا) بضم السين[٢].

قال أبو علي: حكى سيبويه: سَعِـدَ يسعَدُ سَعَـادة فهو سَعيدٌ، وينبغي أن يكون غير متعدٍّ، كما أنّ خلافه الذي هو شقي كذلك، وإذا لم يكن متعدّياً لم يجُز أن يُبنى للمفعول به، لأنك إنما تبني الفعل للمفعول به إذا تعلّق به مفعول به، فأما إذا لم يكن له مفعول فلا يجوز أن تبنيَه له، وإذا كان كذلك

---

(١) سبق في ١ / ٣٢٥ و٢ / ٩٩.
(٢) السبعة ٣٣٩.

كان ضمّ السين من (سُعِدوا) مستثقلاً إلاّ أن يكون سمع فيه لغة خارجة عن القياس، أو يكون من باب فَعَل وفعلتـه، نحو: غاض الماءُ وغِضْتُه، وحَزِنَ وحَـزَنْتُه، ولعلهم استشهـدوا فيه بقولهم: مسعودٌ، وأن مسعوداً على سُعْدوا، ولا دلالة قاطعةً على هذا، لأنه يجوز أن يكون مثل: أَجَنَّهُ الله فهو مجنون، فالمفعول جاء في هذا على أنه حُذفت الزيادةُ منه كما حذف من اسم الفاعل من نحو قوله[1]:

يكشِفُ عن جَمّـاتـه دَلْـوَ الـدّالِ

إنّـمـا هـو: دَلْـوُ الـمدلـي .

وكذلك[2]:

وَمَـهْـمـهٍ هـالِـكِ مـن تـعَـرَّجـا

في أحـد القولين، والقـول الآخـر: أنهم زعمـوا أنهم يقولون: هَلَكني زيدٌ، وأنه من لغة تميم. ومن الحذف قوله:

يَخْرُجْنَ من أجْوَازِ ليلٍ غاضِ[3]

(١) للعجاج سبق انظر ٢ / ٢٥٤.
(٢) للعجاج، وقبله:

عَصْراً وخُضْنا عيشَهُ المُعَذْلَجا

والمعنى: من أقام بهذا المهمه فقد هلك. انظر ديوانه ٢/٤٣ والخصائص ٢/٢١٠ والمحتسب ١/٩٢ والمخصص ٦/١٢٧ والمقتضب ٤/١٨٠.
(٣) من أرجوزة لرؤبة يمدح فيها بلال بن أبي بردة وبعده:

نَضْوَ قداحِ النابل النواضي

ديوانه/ ٨٢ المقتضب ٤/ ١٧٩ ـ المحتسب ٢/ ٢٤٢ اللسان (غضا).

يريد: مغضٍ، وكذلك: (وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ) [الحجر/ ٢٢]، وهي تلقح الشجر، فإذا ألقحتها وجب أن يكون في الجمع: ملاقح، فجاء على حذف الزيادة، فأما قول الطرمّاح[1]:

قَلِقٌ لأَفْنَانِ الرِّيَا
حِ لِلاَقحٍ مِنْهَا وحائِلْ

فإن قوله للاقحٍ ليس على: ألقحتها الريح، فحذفت منها الزيادة كما حُذف من قوله:

يَخْرُجْنَ مِنْ أَجْوازِ لَيْلٍ غاضِ

ولكنه على معنى النسب تقديره: ذات لقاح منها، وكذلك: حائل ذات حيال، ولذلك حذفت منه التاء لأنها لم تجر على الفعل. ولو كانت الجارية على الفعل لثبتت العلاقة، كما ثبتت في قوله: (ولِسُلَيمانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً) [الأنبياء / ٨١] والنسب كقوله: (جاءتها ريحٌ عاصفةٌ) [يونس / ٢٢] والريح الجنوب تثير السحاب فينبسط ثم ينحلّ، والشمال بعكس هذا، وكذلك مسعودٌ يجوز أن يكون على حذف الزيادة.

اختلفوا في تشديد الميم والنون من قوله: (وإنْ كُلًّا لَمَا) [هود/ ١١١].

فقرأ ابن كثير ونافع: (وإنْ) خفيفة، (كلًّا لَمَا) مخفّفَتان.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكر ونافعٌ: (وَإِنْ كُلًّا) خفيفة، (لمَّا) مشدّدة.

---

(١) تقدم ذكره في ٢ / ٢٥٢.

وقرأ حمزة والكسائيُّ: (وإنّ) مشدّدة النون، واختلفا في الميم من (لَمَّا)، فشدّدها حمزة، وخفّفها الكسائيُّ.

وقرأ أبو عمرو مثل قراءة الكسائيِّ، حفص عن عاصمٍ (وإنَّ) مشدّدة النون. (لمَّا) مشدّدة أيضاً.

وقرأ ابن عامر مثل قراءة حمزة[1].

قال أبو علي: قال سيبويه: هذه كلمة تكلّم بها العرب في حال اليمين، وليس كلُّ العرب يتكلّم بها، تقول: لَهِنَّكَ لَرَجِلُ صدقٍ، يريدون: إنَّ، ولكنّهم أبدلوا الهاء مكان الألف لقولهم: هرقت، وَلحقَتْ هذه اللام إنَّ كما لحقت ما حين قلت: إن زيداً لما لينطلقَنّ[2].

قال أبو علي[3]: اعلم أن أبا زيد قوله في ذلك خلاف ما ذهب إليه سيبويه، وذلك أنه قال: قال أبو أدهم الكلابي: «لَهِ رَبّيْ لا أقول» فتح اللام وكسر الهاء في الإدراج، قال أبو زيد: ومعناه: والله ربي لا أقول. وأنشد أبو زيد:

لَهِنّي لأَشقَى الناسِ إن كنتُ غارماً
لِدُوْمَةَ بَكراً ضَيَّعتْهُ الأراقمُ

---

(١) السبعة ٣٣٩.

(٢) سيبويه ١ / ٤٧٤ وانظر المسائل العسكرية ٢٥٥ والخزانة ٣ / ٣٣٣ واللسان (أنن).

(٣) نقل البغدادي كلامَ أبي علي في الخزانة ٤/٣٣٤ عن كتابه نقض الهاذور. انظره مفصلاً فيهما.

وأنشد أبو زيد أيضاً:

أبـــائِنَـةٌ حُـبّـي نـعـم وتُـمـاضِـرٌ
لَهنّـا لَمقْضِيٌّ عـلينـا الـتهـاجـرُ[١]

قال: يقول لله أنا، وأنشد[٢]:

وَأمَـا لِهنَّـكَ منْ تَـذَكُّـرِ عَهْـدِهـا
لَعَلَى شَفَـا يَـأْسٍ وإنْ لَمْ تَـيْـأَسِ

انتهى كلام أبي زيد. فاللام في لَهِ على قول أبي زيد، هي اللام التي هي عين الفعل، من إلاه. وكان الأصل لله فحذفت الجارة التي للتعريف فبقيت: لهِ يا هذا.

فأما ألف فعال، فحذفت كما حذفت في الممدود إذا قصر، وقد قالوا: الحصد والحصاد وقد حُذِفَتْ من هذا الاسم في غير هذا الموضع، قال[٣]:

ألا لا بـارَكَ الله فـي سُـهَـيْـلٍ
إذا مـا الله بـارك فـي الـرجـالِ

---

(١) وهو الشاهد الحادي والستون بعد الثمانمائة من شواهد الخزانة. وقد استشهد بعجزه.

(٢) نسبه في النوادر ٢٠١ للمرار الفقعسي، وروايته ثمة: «من تذكر أهلها».

(٣) البيت غير منسوب في الخصائص ٣ / ١٣٤، المحتسب ١ / ١٨١، ٢٩٩ و٢ / ٨٢ اللسان (أله) والخزانة ٤ / ٣٤١ الشاهد فيه حذف الألف من لفظ الجلالة الأول قبل الهاء، وهذا الحذف لضرورة الشعر، ذكره ابن عصفور في كتاب الضرائر ص ١٣١، وانظر الضرائر للألوسي ص ٧٣، هذا والبيت من الوافر.

وقد وافق سيبويه أبا زيد في حذف هاتين اللامين، فذهب في قولهم: «لاهِ أبوك» إلى أن الألف والـلام التي للتعريف حذفتا[1]، وممّا يرجّح قول أبي زيد في المسألة أنه لو كانت الهاء في لَهنّك بدلاً من همـزة إنَّ لكان اللفظ: لإنك، فجمع بين إنّ واللَام، ولم يُجمع بينهما، ألا ترى أنهما إذا اجتَمعَتَا فُصلَ بينهما بأن تؤخر اللام في الخبر في نحو: ﴿إِنَّ الإِنسَانَ لَيَطْغى﴾ [العلق / ٦]، أو إلى الاسم في نحو: ﴿إِنَّ في ذلك لآيَةً﴾ [الحجر/ ٧٧ والنحل/ ١١ ـ ١٣ ـ ٦٥ ـ ٦٧ ـ ٦٩] فإن قلت: يكون قلبها هاءً بمنزلة الفصل بينهما فيما ذكرت، فإذا قُلِبَتْ لم يمتنع الجمع بينهما، كما أنه إذا فصل لم يمتنع؛ قيل: هذا لا يسوغ تقديرُهُ، ألا ترى أن سيبويه جعل الهاء إذا كانت بدلاً من الهمزة في حكم الهمزة، فذهب إلى أنك لو سمَّيْتَ رجلاً بهَرق، كان بمنزلة أن تسمّيَهُ: بأرق، فجعل الهاء إذا أبدلت من الهمزة في حكم الهمزة، فكذلك يكون في لَهِنَّك لو كانت بدلاً من الهمزة، لم يجز دخول اللام عليها، كما لم يجز دخول اللام قبل أن تبدل، وكذلك فعلت العرب في هذا النحو فلم يصرفوا صحراء وطرفاء لما أبدلوا الهمزة من ألف التأنيث، كما لم يصرفوا نحو: رضوى وتَتْرى[2]، وكذلك قال أبو الحسن: لو أبْدَلْتَ اللام من النون في أُصيلان، فقلت: أصيلال ثم سمّيْتَ به لم تصرف كما لم تصرف أصيلانَ في التسمية، فكـذلك

---

(١) انظر الكتاب ١ / ٢٧٣ و٢ / ١٤٤.

(٢) قال السيرافي: بعضهم يجعل الألف في تترى للتأنيث، وبعضهم يجعلها زائدة للإلحاق بجعفر ونحوه وفيه قول ثالث: وهو أن تكون الألف عوضاً =

تمتَنع اللام من أن تدخل على الراء إذا أُبْدِلَتْ همزتها هاءً، كما تمتنع من الدخول قبل أن تبدل، وشيء آخر يرجح له قول أبي زيد: وهو أن اللام في لهنك إذا حمل على أنه لإنك، كما قال سيبويه، لم يخلُ من أن تكون مُتَلَقِّية قَسَماً أو غير متلقّيةٍ له، فلا يجوز أن تكون متلقّيةً لقسم، وإنَّ تُغني عنها، كما تغني هي عن إنَّ فلا يجوز إذاً أن تكون لتلقّي قسم، ولا يجوز أن تكون غير متلقّية له لأنها حينئذ تكون زائدة ولم تجيء اللام زائدة في هذا الموضع، وإنما جاءت زائدة في غير هذا، وهو فيما أنشده أحمد بن يحيى:

مرُّوا سِراعاً فقالُوا كيفَ صاحبُكُم
قالَ الذي سألُوا أمْسَىٰ لمجهودا[1]

وهي قليلة وليس يدخل هذا على قول أبي زيد، فأما قول سيبويه: ولحقت هذه اللام إنّ كما لحقت ما حين قلت: إنّ زيداً لما لينطلقنّ؛ فالقول فيه أن اللام التي في: لما لينطلقن، ليست كاللام في: لهنَّك، على قول سيبويه، ألا ترى أن اللام التي في: لما لينطلقَنَّ، هي اللام التي تقتضيه إنّ، واللام الأخرى هي التي لتلقي القسم، ودخلت ما لتفصل بين

= من التنوين، والقياس لا يأباه. وخط المصحف يدل على أحد القولين: إما التأنيث وإما زيادة الألف للإلحاق، لأنها مكتوبة بالياء في المصحف: تترى وأصل تترى: وترى. التاء الأولى بدل من الواو: لأنها من المواترة. (حاشية الكتاب بتحقيق هارون: ٣/٢١١).

(١) البيت غير منسوب وقد ذكره ابن جني في الخصائص ١/٣١٦ ٢/٢٨٣ وانظر الخزانة ٤ / ٣٣٠.

اللامين، لأنه إذا كُره أن تجتمع اللام وإنَّ، مع اختلاف لفظيهما لاتفاقهما في بعض المعنى، فَفُصِل بينهما، فأَنْ يُفصل بين اللامين مع اتفاق اللفظين وبعض المعنيين أجدر، فليس اللام في لما لينطلقَنَّ وفق اللام في لَهِنَّك، لأنها في: لما لينطلقَنَّ لام إنَّ والثانية لام القسم، ولا تكون في قوله: لهنّك، لام يمين لأن إنّ يستغنى بها عن اللام، كما يستغنى باللام عن إنّ فتحصل اللام زائدة، والحكم بزيادتها ليس بالمتّجه، وليست كذلك التي في: لَمَا لينطلِقنَّ، والتي في قوله: (وَإِنْ كلًّا لَمَا لَيُوفينَّهُمْ).

ومن قرأ: (وإنَّ كلًّا لَمَا) بتشديد (إنّ)، وتخفيف (لَمَا)، وهي قراءة أبي عمرو والكسائي، فوجهُهُ بيِّنٌ، وهو أنّه نصب كلًّا بإنَّ، وإنّ تقتضي أن يدخل على خبرها أو اسمها لامٌ كما مثلتها قبلها في ذلك هذه اللام وهي لام الابتداء على الخبر في قوله: (وإنْ كلًّا لَمَا) وقد دخلت في الخبر لامٌ أُخرى وهي التي يُتَلقّى بها القسم، وتختصّ بالدخول على الفعل، ويلزمها في أكثر الأمر إحدى النونين، فلما اجتمعت اللامان، واتفقا في تلقّي القسم، واتفقا في اللفظ، فصل بينهما بما، كما فصل بين إنَّ واللام، فدخلت ما لهذا المعنى، وإن كانت زائدة لتفصل، وكما جلبت النون، وإن كانت زائدة في نحو: (فإمّا تَرينَّ من البَشَر) [مريم/ ٢٦]، وكما صارت عوضاً من الفعل في قولهم: إمّالَيْ، وفي قوله[١]:

---

(١) صدر بيت للعباس بن مرداس وعجزه:

فإنَّ قوميَ لم تأكُلْهُمُ الضبُعُ

أبا خراشةَ إمّا أنتَ ذا نفرٍ

فهذا بيِّن. ويلي هذا الوجه في البيان قول من خفف (إنَّ) ونصب (كُلًّا) وخفّف (لَمَا)، وهي قراءة ابن كثير ونافع، قال سيبويه: حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عَمْراً لمنطلق، قال: وأهل المدينة يقرؤون: (وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ) يخففون وينصبون، كما قالوا:

كَـأَنْ ثَدْيَيْـهِ حقـان[1]

ووجه النصب بها مع التخفيف من القياس أنَّ إنَّ مشبهة في نصبها بالفعل، والفعل يعمـل محذوفـاً، كما يعمـل غير محذوف، وذلك في نحو: لم يَكُ زيدٌ منطلقاً و: (فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ) [هود / ١٠٩] وكذلك: لا أدر.

فأما من خفف (إنّ) ونصب (كُلًّا) وثقّل (لَمّا) فقراءتـه

= وهو من شواهد سيبويه ١٤٨١ والخصائص ٣٨١٢ والمنصف ١١٦٣ وابن الشجري ٣٤ ـ ٥٣ ـ ٢ / ٣٥٠ والإنصاف ٧١ ـ والمفصل ٢ / ٩٩ و٨/ ١٣٢ وهو الشاهد رقم ٤٣ ج ١/ ١٧٣ من شواهد المغني والخزانة ٢ / ٨٠، ٤ / ٤٢١. وقد جاء في الأصل «إما» بكسر الهمزة. وفي جميع المصادر بفتحها «أمّا».

(١) عجز بيت صدره:

ووجـهٌ مشـرقُ النّحـر

وهو من شواهد سيبويه التي لم تنسب. والنقل مع الشاهد في الكتاب ١/ ٢٨٣ وانظر الخزانة ٤/ ٣٥٨. وابن الشجري ٢/ ٢٣٧.

مشكلة، وذلك أَنّ (إنّ) إذا نصب بها وإن كانت مخفّفة، كانت بمنزلتها مثقّلةً، و (لَمّا) إذا شدّدت كانت بمنزلة إلاّ.

وكذلك قراءة من شدّد (لمّا) وثقّل (إنّ) مُشكله، وهي قراءة حمزة وابن عامر وحفص عن عاصم، وذلك أنّ (إنَّ) إذا ثقّلت وإذا خففت ونَصَبت، فهي في معنى الثقيلة، فكما لا يحسُنُ: إنَّ زيداً إلا منطلق، فكذلك لا يحسن تثقيل (إنَّ) وتثقيل (لَمَّا)، فأمّا مجيء لما في قولهم: نشدتك الله لما فعلت، وإلاَّ فَعَلْتَ، فقال الخليل: الوجه: لتفعلَنَّ، كما تقول: أقسمت عليك، لتفعَلنَّ، وأما دخول (إلا)، و(لمّا)، فلأن المعنى الطلب، فكأنه أراد: ما أسألك إلا فعل كذا، فلم يذكر حرف النفي في اللفظ، وإن كان مراداً، كما كان مراداً في: قولهم: «أهرّ ذا نابٍ[١]» أي ما أهرّهُ إلا شَرٌّ، وليس في الآية معنى نفيٍ ولا طلب.

فإن قال قائل: يكون المعنى: لَمَنْ ما، فأدغم النون في الميم بعدما قلبها ميماً؛ فإن ذلك لا يسوغ، ألا ترى أن الحرف المدغم إذا كان قبله ساكن نحو: قرم مالك، لم يقوَ الإدغام فيه على أن يحرِّك الساكنَ الذي قبل الحرف المدغم، فإذا لم يجُز ذلك فيه، وكان تغييراً أسهلَ الحذف؛ فأن لا يجوز الحذفُ الذي هو أذهب في باب التغيير من تحريك الساكن أجدرُ. على أنّ في هذه السورة ميماتٍ اجتمعت في الإدغام،

---

(١) مثل عربي ـ تمامه: «شرٌ أهرَّ ذاناب» انظر الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني ٢ / ٤٨ والمستقصى في أمثال العرب للزمخشري ٢ / ١٣٠.

أكثر ممّا كان يجتمع في: لَمَنْ مَا، ولم يُحذَف منها شيء، وذلك قولـه: (على أمَمٍ مِمّنْ مَعَكَ) [هـود / ٤٨]، فإذا لم يحذف شيء من هذا، فأن لا يُحذَف ثمّ أجدرُ.

وقد روي أنّه قد قُرِىء: (وإنْ كُلًّا لَمّاً) مُنوّناً، كما قال: (وَتَأْكُلُوْنَ التُّراثَ أكلاً لَمًّا) [الفجر / ١٩]، فوَصف بالمصدر، فإن قال: إنّ (لَمّاً) فيمن ثَقَّل إنّما هي لمّاً هذه وقف عليها بالألف ثم أجرى الوصل مجرى الوقف، فذلك ممّا يجوز في الشعر، ووجه الإشكال فيه أبينُ من هذا الوجه.

وحكي عن الكسائيّ. أنه قال: لا أعرف وجهَ التثقيل في لَمّا. ولم يُبْعد في ما قال، و لو خَفَّفَ مُخَفِّفٌ (إنّ) ورفع (كلًّا) بعدها، لجاز تثقيل (لَمَّا) مع ذلك، على أن يكون المعنى: ما كلٌّ: إلّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ، فيكون ذلك كقوله: (وَإنْ كلُّ ذَلِكَ لَمَّا متاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) [الزخرف / ٣٥]، لكان ذلك أبينَ من النصب في كلّ والتثقيل لِلَمّا، وينبغي أن يقدّر المضاف إليه كلُّ نكرةٍ، ليحسُنَ وصفُه بالنكرة، ولا يقدّر إضافتُه إلى معرفة فيمتنع أن يكون لَمَّا وصفاً له، ولا يجوز أن يكون حالاً لأنه لا شيء في الكلام عاملاً في الحال.

قرأ نافع وعاصم في رواية حفص: (وإِلَيْهِ يُرْجَعُ الأَمْرُ كُلُّهُ) [هود / ١٢٣] بضم الياء.

وقـرأ الباقـون وأبو بكـر عن عاصمٍ: (يَـرجِع) بفتـح الياء[1].

---

(١) السبعة ٣٤٠.

قال أبو علي: حجة من ضم قوله: (ثُـمَّ رُدُّوا إِلَى اللهِ) [الأنعام / ٦٢] لأن المعنى ثم رُدَّ أَمْرُهُمْ إلى الله.

وهذا يدلّ على الاستسلام منهم كقوله: (بَلْ هُمُ اليومَ مُسْتَسْلِمُون) [الصافات / ٢٦]، ويقوّي ذلك قوله: (أَلَا لَـهُ الْحُكْمُ) [الأنعام / ٦٢] أي: له الحكم في أمـرهم، ويقوّي ذلك قوله: (إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السـاعَـةِ وَمَا يَخْـرُجُ من ثَمرةٍ مِنْ أَكْمَامِهَا) [فصلت / ٤٧]، فهذه من الأمور المردودة إليه تعالى.

ومن قرأ: (وإِلَيْهِ يَرجِعُ الأَمْرُ) بفتح الياء، فلقوله: (وَالْأَمْرُ يَومَئِذٍ لله) [الانفطار / ١٩] فكونه له رجوعٌ إليه وانفرادٌ به من غير أن يَشْرَكَـهُ أحد. كما تحكم في هـذه الـدار الفقهاء والسلطان، ويقوي ذلك (ولـهُ الملكُ يومَ يُنْفَـخُ في الصُّور) [الأنعام / ٧٣].

قال: قرأ نافعٌ وابن عامر وحفص عن عاصم: (بغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُون) [هود/ ١٢٣] بالتاء. وقرأ الباقون: (بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُون) بالياء، [وكذلك أبو بكر عن عاصم][1].

قال أبو علي: حجّة التاء أن الخطاب يكون للنبي، عليه السلام، ولجميع الناس، والمعنى أنه يجزي المحسنَ بإحسانه والمسيء بإساءته، والخطاب يتوجه إلى جميع الناس، مؤمنهم وكافرهم، وهذا أعمُّ من الياء.

وحجـة الياء على: قـل لهم: (وما ربُّـكَ بغافِـلٍ عمّا يَعْمَلُونَ).

---

(١) السبعة ٣٤٠ وما بين معقوفين منه.

سورة يوسُف عليه السلام

اختلفوا في كسر التاء وفتحها من قوله: (يَا أَبَتِ) [يوسف / ٤].

فقرأ ابن عامر وحده: (يَاْ أَبَتَ) بفتح التاء في جميع القرآن.

وقرأ الباقون: بكسر التاء.

وابن كثير يقف على الهاء بـ(يا أبَهْ) وكذلك ابن عامر فيما أرى. والباقون يقفون بالتاء وهم يكسرون[١].

قال أبو علي: من فتح (يا أبَتَ) فله وجهان: أحدهما: أن يكون مثل: يا طلحةَ أقبل. ووجه قول من قال: يا طَلْحةَ، أن هذا النحو من الأسماء التي فيها تاء التأنيث أكثر ما يُدعىٰ مرخَّماً، فلمّا كان كذلك رَدَّ التاءَ المحذوفة في الترخيم إليه، وتَرَكَ الآخر يجري على ما كان عليه في الترخيم من الفتح، فلم يعتدَّ بالهاء، وأقحمها، كما أن أكثر ما تقول: اجتمعت اليمامة، وهو يريد أهل اليمامة، فردّ الأهل ولم يعتدّ به، فقال:

---

(١) السبعة ٣٤٤.

اجتمعت أهلُ اليمامة، فجعله على ما كـان يكون عليـه من الكثرة.

والوجه الآخر: أن يكون أراد: (يا أبَتَا) فحذف الألف كما يحذف التاء، فتبقى الفتحة دالّة على الألف، كما أن الكسرة تبقى دالة على الياء، والدليل على قوة هذا الوجه كثرة ما جاء من هذه الكلمة على هذا الوجه كقول الشاعر[١]:

وقـد زعمـوا أني جَـزِعْتُ عَلَيْهمـا
وهـل جَـزَعٌ أن قلتُ وابـأَبَـاهُمـا

وكقول رؤبة[٢]:

وهي تُـرَثّي يَـا أَبَـا وابْنِيْمـا

وقال الأعشى[٣]:

ويـا أَبَـتَـا لَا تَـزلْ عِـنْـدَنَـا
فَـإنَّـا نَـخَـافُ بـأن تُـخْـتَـرَمْ

وقال رؤبه[٤]:

يا أبتا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

وقال آخر[٥]:

---

(١) سبق ذكره في هذا الجزء / ٣٣٩.

(٢) روايته في الديوان ـ «فهي تُرَثّي بأبٍ . .» وبعده:
إنّ تميماً خُلقت ملموما ديوانه/ ١٨٥ ـ المفَصّل ٢ /١٢.

(٣) ديوانه/ ٤١. تخترم: يقال: اخترمه الموت: أخذه.

(٤) تقدم في هذا الجزء / ٣٥٠.

(٥) انظر المفصل ٢ / ١٢.

يـا أبَـتَـا ويـا أَبَـهْ
حَـسُـنْـتَ إلا الـرَّقَـبَـهْ

فلما كثرت هذه الكلمة في كلامهم هذه الكثرة ألزموها القلب والحذف على أن أبا عثمان قد رأى أن ذلك مطّرداً في جميع هذا الباب.

وأما وقف ابن كثير على الهاء وقوله: يا أبه، فإنما وقف بالهاء لأن التاء التي للتأنيث يبدل منها الهاء في الوقف، فيتغيّر الحرف في الوقف ولذلك كما غُيِّرَ التنوين فانفتح ما قبله بأن أبدلَ منه الألف، وكما غُيِّرت الألف بأن أَبدل منها قوم الهمزة في الوقف، وتغييرات الوقف كثيرةٌ، فإن قلت: هلّا أبدلتَ التاء ياءً في الوقف، ولم تُبدلْ منها الهاء، لأنه مّمن يَكْسِر، فيقرأ: (يا أبتِ) وإذا كان كذلك، فالإضافة في الاسم مرادة، كما أنه لو أضاف صحّح التاء ولم يُبدل منها الهاء، كذلك إذا وقف، وهو يريدها؛ قيل له: لا يلزم اعتبار الإضافة، لأنه إذا وقف عليها سكنت للوقف، وإذا سكنت كانت بمنزلة ما لا يراد فيه الإضافة، فتبدل منها الهاء، كما أنه إذا قال: يا طَلْحَةَ أقبل، ففتح التاء ووقف عليها، أبدل التاء، فقد ساوى ما يراد به الإضافة ما لا يُراد به الإضافة في الوقف، ويدلّ على صحة هذا أن سيبويه قال: لو رَخَّمْتَ اسم رجلٍ يسمى خمسة عشر، فحذفت الاسم الآخر للترخيم لقلت: يَاْ خَمْسَهْ، فأبدلت من التاء الهاء، ولم تُصحّح التاء[1]، وإن كان الاسم الآخر

---

(١) انظر سيبويه ١ / ٣٤٢.

المضموم إلى الصدر مُراداً فيه، بدلالة تَرْكِ الآخرِ من الاسم الأوّل على الحركة التي كانت تكون عليها قبل أن تحذف الاسم الآخر للترخيم، فكذلك تُبدل من التاء في يا أبتِ الهاء في الوقف، كما تُبدِل من سائر تاءات التأنيث الهاء في أكثر الاستعمال.

وأما ابن عامر، فإنه إن أراد بقوله: (يا أبَتَ) غير الإضافة وقف بالهاء، كما أنه لو نادى مثل طَلْحة وحمزة فوقف، وقف بالهاء، وإن أراد به الإضافة قال: (يا أبَتْ) فحذف الألف، كما حذف الباقون الياء في: (يَاْ عِبَادِ فَاتَّقُونِ) [الزمر / ١٦]، فوقف بالهاء كان كوقف ابن كثير بالهاء، وإن كان يريد الإضافة لكسر التاء في (يا أبَتِ).

قال أحمد: والباقون يقفون بالتاء، وهم يكسرون، ووقف الباقون بالتاء في: (يا أبَتِ) وفصلوا بين هذا وبين رجلٍ يُسمّى: خمسة عَشَر، ثم يُرَخَّمُ، وبين: يا طَلْحَةَ زيدٍ، لأن المضاف إليه على حرفٍ واحدٍ، فهو لذلك بمنزلة الحركة، من حيث كان حرفاً واحداً، والحرف قد يكون بمنزلة الحركة، والدالّ على الاسم المضمر هنا حركة، والحركة لا تكون في تقدير الانفصال من الكلمة، كما أن الحرف الواحد كذلك، كما يكون الاسم الثاني في نحو: خمسةَ عشرَ، والمضاف إلى المظهر نحو: طلحةَ زيدٍ، لأن المضاف إليه هنا في الأصل على حرف واحد قد حُذِفَ، وتركت الحركة تدل عليه، والحركة لا تكون في تقدير الانفصال من الكلمة، كما يكون الاسم الثاني في نحو خمسة عشر، وطلحةَ زيدٍ في تقدير

الانفصال، ألا ترى أن المضاف إلى الظاهر يفصَلُ بينهما في نحو[١]:

لله دَرُّ اليــوم مَـنْ لامَـهَـا

ولا يجوز ذلك في الضمير إذا كان على حرف واحدٍ، ولا في الحركة. فجعلوا الياء المحذوفة في تقدير الثبات كما جعلوا الحركة كذلك، ويدل على أن الحركة في تقدير الثبات تحريكُهُم الساكن الذي قبل الحرف الموقوفِ عليه بالحركة التي تجب للحرف الموقوف عليه في الإدراج نحو[٢]:

إذْ جَدَّ النَّقُرْ

فكذلك تكون الحركة فيمن قرأ: (يا أبتِ)، إذا وقف، وقف بالتاء، كما أن الحركة إذا كانت ثابتةً كالحرف، وقد جرت الحركة المحذوفة في غير هذا الموضع مجرى المثبتة، ألا ترى أنهم قالوا: لقضْوَ الرجُل، فكانت الحركة المحذوفة بمنزلة المثبتة وكذلك الحركة، في قولهم: رَضْيَ وغُزْيَ وشَقْيَ، وقد حكي أن قوماً يقفون على التاء في الوقف ولا يبدِلُون منها الهاء. وأنشد أبو الحسن[٣]:

---

(١) عجز بيت لعمرو بن قميئة تقدم ذكره في ص ٢١٤ من هذا الجزء.

(٢) جزء من بيت تقدم ذكره في ١ / ٩٨، ١٤٠، ٣٤٩ و٢ / ٣٠١ و٤/٢٠٨.

(٣) الأبيات منسوبة إلى سُؤر الذِّئب كما في اللسان. والحَجَفةُ: الترس من جلد الإبل. وقوله: بل جوز تيهاء، يريد: رب جوزتيهاء.

انظر الخصائص ١ / ٣٠٤ و٢ / ٩٨ ـ المحتسب ٢ / ٩٢ ـ المخصص ٩ / ٧ ـ ١٦ / ٨٤ ـ ٩٦ اللسان مادة (حجف) و (بلل).

ما بالُ عَيْنٍ عَنْ كراها قَدْ جَفَتْ
مُسْبَلَةً تَسْتَنُّ لما عَرَفَتْ
بَلْ جَوْزِتَيْهَاءَ كظهرِ الْحَجَفَتْ

أما ما أنشده أبو زيد وأبو الحسن من قول الشاعر[1]:

تقولُ ابنَتي لَمَّا رأتْنيَ شاحِباً
كأنَّك فينا يا أَبَاتِ غَرِيْبُ

فالقول فيه: أنه ردّ المحذوف من الأب، وزاد عليها التاء كما تزادُ إذا كان اللام ساقطاً، كما ردَّ اللام الأخرى في إنشاد من أنشد[2]:

.... تحيَّزَتْ
ثُباتاً عليها ذُلُّها واكتِئابها

---

(١) البيت لأبي الحَدرَجان كما جاء في النوادر ٥٧٥ وهو من الشعراء المجهولين وانظر الخصائص ١ / ٣٣٩ واللسان (أبي).

(٢) عجز بيت لأبي ذؤيب الهذلي وتمامه:

فلما اجْتَلاها بالإيام تَحَيَّزَتْ
ثباتٍ عليها ذلُّها واكتئابها

يصف النحل والرجل المشتار لعسلها ـ والإيام: الدخان، تحيزت: اجتمعت، ثبات: جماعات، الواحدة ثبة. ولم ترد لها رواية بالفتح كما استشهد بها أبو علي. يقول: إن النحل لجأت إلى خلاياها فدخّن عليها فخرجت وبرزت ـ وهنا تحيزت وتضامَّتْ جماعات يبدو عليها الذلّ والاكتئاب ـ فقد تمكن منها المشتار.

ديوان الهذليين ١/ ٧٩ وشرحه للسكري ١/ ٥٣ والخصائص ٣٠٤/٣.

لا يكون إلا كذلك، لأن أحداً لا يقول: رأيت مسلماتاً، قال سيبويه[١]: من حذف التنوين من نحو:

تخيَّرها أُخوعاناتِ شَهْراً[٢].

لم يقل: حَلَلْتُ عاناتَ فيفتح إنما يكسر التاء، وقد ردُّوا هذا المحذوف مع التاء، كما ردّوه مع غير التاء في قولهم: غدٌ وغَدْوٌ، وقالوا سُماً، في قولهم اسم، فردَّ اللام. حكاهُ أحمد بن يحيى.

اختلفوا في التوحيد والجمع من قوله عزَّ وجلَّ: (آيَاْتٌ لَلسَّائِلِينَ) [يوسف / ٧].

فقرأ ابن كثير: (آيةٌ لِلسَّائِلينَ) واحدة.

وقرأ الباقون: (آياتٌ للسائِلِيْن) جماعةٌ[٣].

وجه الإفراد أنه جَعَل شأنه كله آيةً، ويقوي ذلك قوله: (وجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيةً) [المؤمنون / ٥٠]، فأفرَدَ وكلُّ واحدٍ منهم على انفراده يجوز أن يقال فيه. (آيةٌ) فأفرد مع ذلك.

ومن جمع جعل كلَّ حالٍ من أحواله آية، وجمع على

---

(١) لم يرد هذا النقل في سيبويه فليتأمل.

(٢) صدر بيت للأعشى وعجزه:

ورجَّى أَوْلَها عاماً فَعَاما

انظر ديوانه/ ١٩٧ واللسان/ عون/ وفيه: «خيرها» بدل «أولها».

(٣) السبعة ٣٤٤.

ذلك، على أن المفرد المذكور في الإيجاب يقع على الكثرة، كما يكون ذلك في غير الإيجاب. قال[1]:

فَقَتْلاً بتَقْتِيل وضَرْباً بِضَرْبكُمْ
جزاءَ العُطَاسِ لا يَنَامُ من اتَّأرْ

قال. وقرأ ابن كثير ونافع والكسائي: (مُبِيْنٌ آقتُلُوا) [يوسف / ٩٨] بضم التنوين.

وقرأ أبو عمرو وعاصمٌ وابن عامرٍ وحمزة بكسر التنوين[2].

وجه قول من ضمّ التنوين: أن تحريكه يلزم لالتقاء الساكنين وهما التنوين والقاف في (اقْتُلُوا) فلما التقيا لزم تحريك الأول منهما، وحركه بالضم ليُتْبعَ الضمَّةَ الضمَّةَ. كما قالوا: مُدُّ، وكما قالوا: «ظُلُماتٌ» فأتبعوا الضمة الضمة، وكذلك: (أنُ اقْتُلُوا) [النساء / ٦٦]. فإذا كانوا قد أبدلوا من غير الضمة لتُتْبَعَ. ضمّةَ الإعراب في نحو: أجوؤُكَ وأنبؤُكَ، وهو مُنْحَدُرٌ من الجبل، مع أن ضمة الإعراب، ليست لازمةً، ولم يُعْتَدَّ بها في نحو: هذه كَتِفُ، ثابتَةً، فأن يُتْبِعوا الضمّة الثانية في عين: (اقتُلُوا) اللازمة أولى.

ومن قال: (مُبينٍ اقْتلُوا)، لم يُتْبِع الضمّ. كما أن من قال: مُدَّ وظُلَمَات، لم يُتْبع، وكسرَ الساكن على ما يجري عليه

(١) سبق انظر ٢ / ٢٩١ و ٤ / ٢٠٣.

(٢) السبعة ٣٤٥.

أمرُ تحريك الأول من الساكنين المنفصلين في الأمر الشائع.

قال أحمد: **كان الكسائيَّ يميل قوله: (رُؤيايَ) [١٠٠] و(رؤياكَ) [٥] و(الرؤيا) [٤٣] في كلّ القرآن. وروى أبو الحارث الليث بن خالدٍ عن الكسِائي أَنه لم يُملْ هذا الحرف، (لا تَقْصُصْ رُؤْياك) وحده، وأمال سائر القرآن. أبو عمر الدوري عن الكسائي الإمالة في ذلك كله، ولا يستثني.**

وكان حمزة يفتح (رؤياكَ) و(الرؤيا)، في كل القرآن، وكذلك الباقون[١].

قال أبو علي: الرؤيا مصدر كالبشرى والسقيا، والبُقْيا، والشورى، إلا أنه لما صار اسماً لهذا المُتخيَّل في المنام جرى مجرى الأسماء، كما أن دَرّاً لما كثر في كلامهم في قولهم: لله درّك، جرى مجرى الأسماء، وخرج من حكم الإعمال، فلا يعمل واحدٌ منهما إعمال المصادر.

وممّا يقوّي خروجُه عن أحكام المصادر تكسيرهم رؤىً. فصار بمنزلة ظُلَمٍ، والمصادر في أكثر الأمر لا تكسَّر، والرؤيا على تحقيق الهمز، فإن خَفَّفْتَ الرؤيا فقلبتْهَا في اللفظ، ولم[٢] تُدْغم الواو في الياء وإن كانت قد تقدمتها ساكنةً، كما تقلب نحو طيٍّ وَلَيٍّ، لأن الواو في تقدير الهمزة، فهي لذلك غير لازمة، فإذا لم تلزم لم يقع الاعتداد فلم تدغَمْ، كما لم تَقلب

(١) السبعة **٣٤٤** وقد جاء هذا الحرف عنده حسب ترتيبه في المصحف سابقاً لقوله سبحانه: (مبين اقتلوا).

(٢) كذا الأصل، والوجه: «لم» بحذف الواو.

الأولى من (وُورِيَ عنهما) [الأعراف / ٢٠] لما كانت الثانية غير لازمة، ومن ثمّ جاز: ضَوٌ وشَيٌ في تخفيف ضوءٍ وشيءٍ، فبقي الاسم على حرفين أحدهما حرفُ لِينٍ، وجاز تحرُّك حرف اللين، وتصحيحه مع انفتاح ما قبله، لأن الهمزة في تقدير الثبات، وقد كسر أولَها قومٌ فقالوا: «رِيًّا» فهؤلاء قلبوا الواو قلباً على غير وجه التخفيف، ومن ثم كسروا الفاءِ، كما كسروه من قولهم: قَرْن ألوى، وقرون لِيٌّ.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله عز وجل في (غَيَابْةِ الجُبِّ) [يوسف / ١٠].

فقرأ نافع وحده: (غيابات) جماعة.

وقرأ الباقون: (غيابةِ) واحدة[(١)].

قال أبو عبيدة: كلّ شيءٍ غُيِّبَ عنك فهو غيابةٌ. قال مُنَخَّل بن سُبَيْع [وفي أخرى سُمَيْع][(٢)]:

فَـإِنْ أَنَا يَـوْمَـاً غَيَّبَتْنِـي غَيَـابتي
فَسِيرُوا بِسَيْرِي في العشيرة والأهل[(٣)]

وقال ابن أحمر[(٤)]:

---

(١) السبعة ٣٤٥.

(٢) ما بين معقوفين ورد على هامش النسخة (ط).

(٣) مجاز القرآن ١ / ٣٠٢. والمنخل: هو المنخل بن سبيع بن زيد بن معاوية بن العنبر، له ترجمة في المؤتلف ١٧٨. ومعجم المرزباني ٣٨٨، والبيت في معجم المرزباني والقرطبي ١٣٢/٩، وصدره في التاج (غيب).

(٤) شعره ص ١٧١ من قصيدة في هجاء يزيد بن معاوية، وانظر المحتسب =

أَلا فَـالبَثا شَهـرين أو نصفَ ثـالثٍ
إلى ذاكمـا مـا غَـيَّبتْنِـي غَيـابِيَـا

جمع غيابةٍ.

قال: والجُبّ: الركيّة التي لم تُطْوَ.

وجه قول من أفرد: أن الجبّ لا يخلو من أن يكون له غَيَابةٌ واحدة، أو غياباتٌ، فغيابة المفرد يجوز أن يُعنى به الجمع، كما يُعنى به الواحد، ووجه قول من جمع: أنه يجوز أن تكون له غيابةٌ واحدةٌ فجعل كلَّ جزء منه غيابةً، فجمع على ذلك، كقولهم: شابت مَفارقه، وبعير ذو عثانينَ، ويجوز أن يكون للجب عدّة غياباتٍ، فجمع لذلك، والدليل على جواز الجمع فيه قولـه:

إلى ذاكما مَـا غَيَّبَتْني غيابيا

فجعَل له غياباتٍ مع أن ذا الغيابة واحدٌ، كذلك الجبّ المذكور في التنزيل، يجوز أن يكون له غياباتٌ.

قال: وكلّهم قرأ: (لَا تَأْمَنَّا) [يوسف/ ١١]، بفتح الميم وإدغام النون الأولى في الثانية والإشارة إلى إعراب النون المدغمة بالضمّ اتفاقاً[١].

وجهه: أن الحرف المدغم بمنزلة الحرف الموقوف عليه من حيث جَمَعها السكون، فمن حيث أشمُّوا الحرفَ الموقوف

= ٢/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨. والخصائص ٢/ ٤٦٠ وابن الشجري ٢/٣١٧ والإنصاف/ ٤٨٣. وشواهد الشعر في كتاب سيبويه ١٢٩.

(١) السبعة ٣٤٥.

عليه إذا كان مرفوعاً في الإدراج أَشَمُّوا النون المدغمة في (تأمنّا) وليس ذلك بصوتٍ خارجٍ إلى اللفظ، إنّما تَهْيئةُ العضو لإخراج ذلك الصوت به،ليُعلم بالتهيئةِ أنه يريد ذلك المتهيَّأَ له، ويدلّك على أنه يجري مجرى الوقف أن الهمزة إذا كان قبلها ساكن حذفت حذفاً، ولم تُخفف بأن تُجعل بَيْن بَيْن كما أنّها إذا ابتَدئت لا تخفف، لأن التخفيف تقريب من الساكن، فكما لا يبتدأ بالساكن، كذلك لا يبتدأ بالمقرّب منه، ولو رام الحركة فيها لم يجز مع الإدغام، كما جاز الإشمام مع الإدغام لأن روم الحركة حركة، وإن كان الصوت قد أضعف بها، ألا ترى أنهم قالوا: إن رومَ الحركة يُفصَل به بين المذكر والمؤنث، نحو: رأيتُكِ، ورأيتُك، وإذا كان كذلك، فالحركة تفصل بين المدغم والمدغم فيه، فلا يجوز الإدغام مع الحركة، وإن كانت قد أضعفت، لأن اللسان لا يرتفع عن الحرفين ارتفاعةً واحدة، كما لا يرتفع إذا فَصل بينهما حرف لانفكاك الإدغام بالحركة إذا دخلت بين المثلين أو المتقاربين، كانفكاكه بالحرفِ إذا دخل بينهما، وتضعيف الصوت بالحركة لا يمنع أن تكون الحركة مع تضعيفها في الفصل، كما أنّ الفصل بالحرف الضعيف القليل الجـرْس يجري مجرى الفصلِ بالحرف الزائد الصوت، ألا ترى أن الفصل بالنون التي هي من الخياشيم كالفصل بالصاد في منع المثلين من الإدغام، فكذلك الحركة التي قد أُضعِفتْ الصوتُ بها تَفصِلُ كما تفصِلُ الحركة أشبعت ومططت، فهذا وجه الإدغام، والإشارة بالضم إلى الحرف المدغم.

وقد يجوز في ذلك وجه آخر في العربية؛ وهو أن تُبَيَّن

ولا تدغم، ولكنك تخفي الحركة، وإخفاؤها هو أن لا تشبعها بالتمطيط، ولكنك تختلسُها اختلاساً، وجاز الإدغام والبيان جميعاً، لأن الحرفين ليسا يلزمان، فلمّا لم يلزما صار بمنزلة: (اقْتَتَلُواْ) في جواز البيان فيه والإدغام جميعاً، ومثل ذلك: (نِعِمَّا يعظُكُمْ بِهِ) [النساء / ٥٨]، فيمن أسكن العين، فالذي أسكن العين لم يُدْغِم، كما يجوز أن يدغم من كسر العين، والذي كسر العين لم يحرك الساكن من أجل الإدغام، لأن تحريكَ ما قبل الحرف المدغم لا يجوز في الإغام، إذا كان المدغم منفصلاً من المُدْغَمِ فيه، ولكن: (نِعْمَ) على لغة من حرك العين قبل الإدغام، ولو حرَّكه وألقى حركة المدغم عليه لوجب أن يكون مفتوحاً أو يجوز فيه التحريك بالفتح، لأن حركة المدغم الفتحةُ من حيث كان آخر المثال الماضي.

اختلفوا في قوله تعالى: (نَـرْتَـعْ ونَلْعَبْ) [يوسف / ١٢].

فقرأ ابن كثير: (نَرْتَعِ وَنَلْعَبْ) بفتح النون فيهما وكسر العين في (نَرْتَعِ) من ارتعيت. وحدثني عبيد الله[1] بن علي قال: حدثنا نصر بن علي قال: حدثنا أبو بكر ألبكراوي عن إسماعيل المكي قال: سمعت ابن كثير يقرأ: (نرتَعِ ويَلْعَبْ) (نرتَعِ) بالنون وكسر العين، (ويلعَبْ) بالياء وجزم الباء.

وقرأ أبو عمروٍ وابنُ عامرٍ: (نرتَعْ ونَلْعَبْ) بالنون فيهما وتسكين الباء والعين.

---

(١) جاء في هامش (ط): في أخرى: أبو بحر.

وقرأ نافع: (يَرْتَعِ ويَلْعَبْ) مثل ابن كثير في كسر العين وهي بياء، و(يلعبْ) بالياء وجزم الباء.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ) بالياء فيهما وجزم العين والباء[١].

قراءة ابن كثير: (نَرتعِ ويَلْعبْ) بالياء[٢] أحسنُ، لأنه جعل الارتعاء والقيام على المالِ لمن بلغ وجاوز الصِّغر، وأسند اللعب إلى يوسف لصغره، ولا لوم على الصغير في اللعب ولا ذمّ، والدليل على صغر يوسُف، قول إخوته: (وَإِنَّالَهُ لحافِظُونَ) [يوسف / ١٢]، ولو كان كبيراً لم يحتج إلى حفظهم، ويدلّ على ذلك أيضاً قولُ يعقوبَ: (وَأَخَافُ أَنْ يأكُلَه الذِّئْبُ) [يوسف / ١٣]، ولو لم يكن صغيراً قاوم الذئب، وإنما يَخاف الذئبَ على من لا دفاع فيه ولا ممانعة عنده من شيخٍ فانٍ وصبيٍّ صغير، وعلى هذا قال[٣]:

أَصْبَحْتُ لا أحمِلُ السِّلاحَ وَلَا
أَمْلِكُ رأسَ البعيرِ إن نَفَرَا

---

(١) السبعة ٣٤٥ ـ ٣٤٦.

(٢) في قوله: (يَلعبْ).

(٣) البيتان للربيع بن ضُبَع الفزاري، وهما من شواهد سيبويه. وقد وصف الشاعر في البيتين انتهاء شبيبته وذهاب قوته، فلا يطيق حمل السلاح لحرب، ولا يملك رأس البعير إن نفر من شيء، وإذا خلا بالذئب خشيه على نفسه، وأنه لا يحتمل برد الرياح وأذى المطر لهزمه وضعفه.

انظر سيبويه ١ / ٤٦ ـ النوادر ٤٤٦ (ط: الفاتح) مع جملة أبيات الجمهرة / ٥٢. التصريح ٢ / ٣٦ المفصل ٧ / ١٠٥ ابن الشجري ٤ / ١١٨.

وَالذئبَ أَخْشاهُ إن مررتُ بِهِ
وَحْدي وأَخْشَى الرِّياحَ والمطرا

وفي المثل: «بما لا أخشّى الذئبَ»[(١)].

وأما اللعب فمما لا ينبغي أن يُنْسبَ إلى أهل النسك والصلاح، ألا ترى قوله: (أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللاَّعِبِينَ) [الأنبياء / ٥٥] فقوبل اللعب بالحق، فدلّ أنه خلافه، وقال: (وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ) [التوبة / ٦٥]، وقال: (وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُواْ دِيْنَهُمْ لَعِباً وَلَهْوَا) [الأعراف / ٥١].

فأما الارتِعاء: فهو افتعال من رعيت مثل: شَوَيتُ واشْتَويْتُ، وكل واحد منهما متعدٍّ إلى مفعول به، قال الأعشى[(٢)]:

تَرْتَعِي السَّفْحَ فالكَثِيبَ فَذَا قَا
رٍ فَرَوْضَ القطا فَذَاتَ الرِّئالِ

وقال الآخر[(٣)]:

رَعَى بارِضَ البُهْمَى جَمِيماً وبُسْرَةً
وصَمْعاءَ حتّى آنَفَتْهُ نِصَالُها

---

(١) المثل: «لقد كنت وما أَخَشّى بالذئب» قال ذلك الأصمعي، وأصله أن الرجل كان يطول عمره حتى يخرف، فيصير إلى أن يخوّف بمجيء الذئب، كتاب الأمثال لأبي عبيد ١١٨.

(٢) ديوانه / ٣.

(٣) البيت لذي الرمة من قصيدة يهجو بها بني امرىء القيس. وروايته في الديوان ١ / ٥١٩: «رعت بارضَ. . . وآنفتها».

وقد يستقيم أن يقال: نَرْتَعُ وتَرْتَعُ إبلُهُم فيما قال أبو عبيدة، ووجه ذلك أنه كان الأصل: ترتع إبلُنا، ثم حذف المضاف، وأسند الفعل إلى المتكلمين فصار نَرْتَعُ، وكذلك نرتعي على: ترتعي إبلُنا، ثم يُحذفُ المضاف فيكون: نرتعي.

وقال أبو عبيدة[1]: نرتعُ: نلهو، وقد تكون هذه الكلمة على غير معنى اللهو، ولكن على معنى النَّيْلِ من الشيء، كقولهم: «القَيْدُ والرَّتَعَةُ»[2]، وكان هذا على النيلَ والتناول مما يحتاج إليه الحيوان، وقد قال الأعشى[3]:

صَدْرَ النهارِ تُراعي ثِيرَةً رُتُعَا

= والبارض: ما بدأ أن يخرج، والجميم من كل نبت: ما ارتفع منه ـ وبسرة: غضة، والصمعاء ما أجتمع فامتلأ كمامه من الثمرة فكاد يتفقأ، والنصال: ج نصل وهي شوكة تصيب أنوفها.

انظر معجم تهذيب اللغة ٢ / ٦٠ ـ ٦ / ٣٣٩ و١٢ / ٤١٢ ـ واللسان مادة / صمع /.

(١) في مجاز القرآن ١ / ٣٠٣.

(٢) وهو من أمثال العرب نسبه في الأمثال لأبي عبيد ص ٥٦ للغضبان بن القبعثرى، قاله للعجاج عندما حبسه. وتمامه: «القيدُ والرَّتَعَة، والخَفْض والدَّعة، وقلّة التَّعْتَعه، ومن يك ضيف الأمير يسمن». وفي الفاخر ص ٢٠٨ أن أول من قاله: عمرو بن الصعق بن خويلد بن نفيل، وكانت شاكر من همدان أسروه فأحسنوا إليه وروّحوا عنه.

(٣) عجز بيت للأعشى وصدره في ديوانه ص ١٠٥:

فظلّ يأكل منها وهي راتعةٌ
حدّ . . . البيت

ثيرة جمع ثور. وانظر الخصائص ١ / ١١٣، المنصف ١ / ٣٤٩.

وعلى هذا قالوا: رأيتُ مرتع إبلك، لِمَرادِها الذي ترعى فيه، فهذا لا يكون على اللهو، لأنه جمعُ ثورٍ راتعٍ أو رَتوعٍ.

وأما قراءة أبي عمروٍ وابن عامرٍ: (نَرْتَعْ ونَلْعَبْ) فيكون: نرتَعْ على: تَرْتَعُ إبلُنا، أو على أنّنا ننال مما نحتاجُ إليه وتَنال معنا.

فأمّا (نلعبْ) فحُكِي أنّ أبا عمروٍ قيل له: كيف يقولون: (نلعَبُ) وهم أنبياء؟! فقال: لم يكونوا يومَئِذٍ أنبياءَ، فلو صحَّت هذه الحكاية عن أبي عمروٍ، وصحَّ عنده هذا التاريخ فذاك وإلا... فقد قال الشاعر[١]:

جَـدَّتْ جَـذَاذِ بـلاعـبٍ وتقشَّعَـتْ
غـمـرَاتُ قـالِـبِ لِبْسَـةٍ حَيْـرانِ

فكأنّ اللاعب هنا الذي يشمّـرُ في أمره فـدخله بعض الهُوَيْنى، فهذا أسهلُ من الوجه الذي قوبل به الحق، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال لجابر: «فهلّا بكراً تلاعبها وتلاعبك»[٢] فهذا كأنه يتشاغَل بمباحٍ وتنفيسٍ وجَمَامٍ من الجَدّ وتَعَمُّلٍ لما يتقوّى به عمل النظر في العلم والعبادة، وقد روي عن بعض السلف أنـه كـان إذا أكثـر النـظر في مسـائـل الفقـه قـال: «أحْمضوا»، وروي: «إنَّ هذا الدين متينٌ فأوغِل فيه برفق فإن

(١) البيت غير منسوب في المعاني الكبير ٢ / ٩٦٤ وفسره بقوله: لبس ثوبه مقلوباً من الدهش. وأنشده في إيضاح الشعر ص ٢٧٠. برواية «جداد».

(٢) أخرجه مسلم ٢/ ١٠٨٧ بـرقم /٥٦/. ولا يقصد المصنف المـدلول الاصطلاحي لكلمة «رُوي» والتي تدل على التمريض عند علماء مصطلح الحديث.

المُنْبَتَّ لَا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى»[1] وليس هذا اللعب كاللعب في قوله: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّما كنّا نَخُوضُ ونلعَب﴾ [التوبة / ٦٥].

فأما قراءة عاصمٍ وحمزة والكسائيُّ (يَرْتَعْ ويلعَبْ) جميعاً بالياء، فإن كان يرتعْ من اللهو، كما فسَّرة أبو عبيدة، فلا يمتنع أن يُخْبَر به عن يوسُفَ لصغره، كما لا يمتنع أن يُنْسَبَ إليه اللعب لذلك، فإن كان يرتَعْ من النيْلِ من الشيء، فذلك لا يمتنع عليه أيضاً فوجهُهُ بَيِّنٌ، وهذا أبينُ من قول من قال: (ونَلْعَبْ) بالنون، لأنهم إنما سألوا إرسالهُ ليتَنَفسَ بلعبه، ولم يسألوا إرساله ليلعبوا هم.

اختلفوا في همز (الذئبُ) وتركه. [١٣ ـ ١٤].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وعاصم وابن عامرٍ وحمزة: بالهمز.

وقرأ الكسائيُّ وحده بغير همز.

حدثني عبيد الله عن نصرٍ عن أبيه قال: سمعت أبا عمروٍ يقرأ: ﴿فَأَكَلَهُ الذِّيْبُ﴾ لا يهمز.

قال: وأهل الحجاز يهمزون.

وروى عباس بن الفضل عن أبي عمروٍ أنه لا يهمز.

وروى ورشٌ عن نافعٍ أنه لم يهمز، وقال ابن جمّازٍ:

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده ٣/ ١٩٩.

أبو جعفر، وشيبة ونافع: لا يهمزون الذيبَ. قال أبو بكرٍ: وهذا وهمٌ، إنما هو أبو جعفرٍ وشيبة لا يهمزانه، ونافع يهمز. كذا قال إسماعيل بن جعفر عنهم، وروى المسيبّي وأبو بكر بن أبي أويس وقالون، وإسماعيل ويعقوب ابنا جعفر[١] بن أبي كثير عن نافع أنه هَمَزَ. وأخبرنا أبو سعيد عبد الرحمن بن محمد الحارثي البصري كُرَيْزَان[٢] عن الأصمعي قال: سألت نافعاً عن الذِئب والبِئر، فقال: إن كانت العرب تهمزها فاهمزها[٣].

قال أبو علي: الذئب مهموز في الأصل، وقالوا: تذاءبت الرِّيح إذا جاءت من كلّ جهة، كأن المعنى أنها أتت كما يأتي الذئب. قال[٤]:

غَـدَا كـأنَّ بـه جِنّـاً تَـذَاءَبُـهُ
مِن كـلِّ أقـطارِهِ يَخْشىٰ ويـرتَـقِبُ

أي: يأتيه من جميع جهاته فإذا خُفّفتِ الهمزة منه قلبت ياء، وكذلك البيْر، ولو وقعت في رِدْفٍ لقلبْتَها قلباً إلى الياء، كما تقلب ألف رالٍ في قوله[٥]:

---

(١) انظر ترجمته في طبقات القراء ٢/ ٣٨٩.

(٢) انظر ترجمته في طبقات القراء ١/ ٣٧٩.

(٣) السبعة ٣٤٦.

(٤) البيت لذي الرمة في ديوانه ١ / ٩٥. قوله: غدا: يريد غدا الثور كأن به جنوناً.

(٥) عجز بيت لامرىء القيس وصدره:

وصُمٌّ صِلابٌ مايَقِيْنَ من الوَجَىٰ

كأنَّ مكانَ الرِّدْفِ منه على رَالِ

وقد جمعوا فقالوا في العدد القليل: أذؤب، وقالوا: ذِئبٌ وذُؤْبان، كما قالوا زِقٌّ وزُقَّان. قال[1]:

وَأَزْوَرَ يَـمْـطو في بـلادٍ بـعيـدةٍ
تـعَـاوَتْ بِـهِ ذُؤْبـانُـهُ[2] وثـعـالِـبُـه

وقالوا: ذئابٌ، قال[3]:

ولـكـنّـمـا أهـلي بـوادٍ أَنِـيـسُـهُ
ذِئـابٌ تبغَّىٰ النـاس مَثْنى وَمَـوْحَـدُ

فإن خفّفت الهمزة أبدلت منها الياء فقلت: ديابٌ.

قال: وروى عبد الله عن أبيه عن عامر عن خارجَة عن نافع: (وَقَالَتِ آخْرُجْ) بكسر التاء [يوسف/ ٣١]، ولم يروه غيره.

= أراد بالصم: حوافره، ما يقين من الوجى: لا يهبْنَ المشي من حفاً لصلابتهن، والرأل: فرخ النعامة ـ فشبه موضع الرديف منها خلف الفارس بمؤخر الرأل. ديوانه/ ٣٦.

(١) البيت لذي الرمة وروايته في الديوان ٢ / ٨٤٨:

وأزورَ يـمـطو في بـلاد عـريـضـةٍ
تـعـاوى بـه ذؤبـانـه وثـعـالـبـه

وأزور: يعني الطريق فيه عوج، ويمطو: يمدُّ.

(٢) في الأصل (ط) : رسمت: «ذِيْبانه» والوجه ما أثبتناه.

(٣) لساعدة بن جؤية، سبق انظر ٢ / ١٧١.

الباقون عن نافع: (وَقَالَتُ اخْرُجْ) بضم التاء[١].

وقد ذكرته[٢]

اختلفوا في فتح الياء وإثبات الألف وإسكانها، وإسقاط الألف من قوله عزّ وجلّ: (يَـا بُشْـرَايَ هَـذَا غُـلَام) [يوسف/ ١٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وابن عامرٍ: (يا بُشْرايَ) بفتح الياء وإثبات الألف[٣].

وروى ورشٌ عن نافع: (يا بُشْرايْ) [يوسف/ ١٩] و (مَثْوايْ) [يوسف/ ٢٣] و (مَحْيَايْ) [الأنعام/ ١٦٢] و (عصايْ) [طه/ ١٨] بسكون الياء.

الباقون عن نافعٍ: بتحريك الياء إلا (محيايْ). ورأيت أصحاب ورش لا يعرفون هذا، ويروون عنه بفتح الياء في ذلك كلّه.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائيُّ: (يَاْ بُشْرَى) بألف بغير ياء.

وعاصمٌ بفتح الراء وحمزة والكسائيُّ يميلانها[٤].

من قال: (يا بُشْرَايَ هذَا) فأضاف إلى الياء التي للمتكلم كان للألف التي هي حرف الإعراب عنده موضعان من وجهين: أحدهما: أن الألف في موضع نصب من حيث كان نداء

---

(١) السبعة ٣٤٨ وليس مكان هذا الحرف هنا من حيث ترتيب الآيات.

(٢) ذكر نظائره في سورة يوسف/ ٩٨.

(٣) زادت (ط): هنا: «وروى ورش عن نافع: (يا بشرايَ) بفتح الياء وإثبات الألف» ووضعت هذه الزيادة بين قوسين. ولم ترد في السبعة.

(٤) السبعة ص ٣٤٧. وجاء على هامش (ط): عبارة: بلغت.

مضاف، والآخر: أن تكون في موضع كسر من حيث كانت بمنزلة حرف الإعراب في: (غلامي).

والدليل على استحقاقها لهذا الموضع قولهم: كسرْتَ فيَّ، فلولا أنّ حرف الإعراب الذي وَلِيَ ياءَ الإضافة في موضع كسرٍ ما كُسِرَتْ الفاءُ من فِيَّ، فلما كُسِرَت كما كُسِرَت في قولهم: بِفيك، وكما فتحت من قولهم: رأيت فَاكَ، لما كانت في موضع الفتحة في قولك: رأيت غلامك، وانضمت في قولك: هذا فُوكَ، لإتباعه الضمّة المقدرة فيها، كالتي في قولك: هذا غلامك، كذلك كُسِرَتْ في قولهم: كَسَرْتَ فِيَّ، وهذا يدل على أنه ليس يُعْرَبُ من مكانين: ألا ترى أنها تبعت حركة غير الإعراب في قولك: كَسَرْت فِيَّ يا هذا، كما تبعت الإعراب في: رأيت فاك.

ومن قال: (يابُشْرى هذا غُلَامٌ) احتمل وجهين: أحدهما: أن يكون في موضع ضمٍّ مثل: يا رجلُ لاختصاصه بالنداء، كاختصاص الرجل ونحوه من الأسماء الشائعة به. والآخر: أن يكون في موضع نصب، وذلك لأنك أَشَعْتَ النداء ولم تخصصه، كما فعلت في الوجه الأول، فصار كقوله: (يَاْ حَسْرَةً عَلَىْ العِبَادِ) [يسٓ / ٣٠]، فالوجه الأول على أنه (بُشْرى) مختصة بالنداء، والآخر: أن تَنزّله من جملة كلُّها مثلُها في الشّيَاع، إلا أن التنوين لم يلحق بُشرى لأنها لا تنصرف.

فأما قوله: (لا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ للمُجْرِمين) [الفرقان / ٢٢]، فإن حرف الإعراب فيه يحتمل أيضاً وجهين: أحدهما: أن

يكون في موضِع فتحةٍ لبناء الذي في: لا رَيْبَ، و: لا رجلَ، والآخر: أن يكون في موضع نصب.

فأما الوجه الذي يكون فيه في موضع فتحه للبناء، فأن تجعل قوله (للمجرمين) الخبر وتجعل (يومَئِذٍ) متعلقاً باللام، وإن كان قوله: (يَوْمَئِذٍ) متقدّماً عليها. والوجه الذي يكون فيه في موضِع نصب مثل: لا خَيْراً من زيدٍ عندك هو أن تجعل (يَوْمَئِذٍ) من صلة (بُشرى)، فيصير لذلك اسماً طويلاً ينتصب لطوله في النفي، كما ينتصب المضاف، وكذلك في النداء، ولم يدخُلْه التنوين، لأنه لم ينصرف، وامتناع دخول التنوين عليه لذلك ليس مما يمتنع أن تكون الألف في موضع فتح، وهو نصب، فأما من زعم أنّ (بشرى) اسمٌ لرجلٍ منادى فيحتاج إلى ثبات ذلك بخَبرٍ يُسكَنُ إليه، كما أنّ من قال في ولَدِ يعقوبَ النبيِّ ﷺ: إنهم لم يكونوا أنبياء، حين أخبر عنهم باللعب، يحتاج إلى ذلك. ووجه نداء البشرى على الوجهين اللذَينَ قدّمنا، والمعنى فيه: أن هذا الوقت من أوانِكَ، ولو كنت ممَّنْ تخاطِب نحو: طِبْتَ الآن، ومثل ذلك: (يَاْ حَسْرَةً عَلَىْ العِبادِ) [يسٓ / ٣٠].

وأما فتح عاصمٍ الراءَ في (بُشْرَى) فَحَسنٌ لمكان الراء، وهي تجري مجرى المستعلِية، إذا كانت مفتوحةً في منع الإمالة، وإمالة حمزة والكسائيُّ إياها حسنة أيضاً، لأن الراء في هذا النحو لا تمنع الإمالة، كما لا يمنع في طغى وصَغَى، وكما لم تمنع في قولهم: صارَ مكانَ كذا.

فأما قول نافعٍ (مَحْيَايْ ومَمَاتِيْ) [الأنعام / ١٦٢]،

وجمعه بين الساكنين على غير حدّ دابّةٍ وشابّةٍ، فوجه ذلك أنّه يجوز أن يختص به الألف لزيادة المدّ الذي فيها على زيادة المدّ الذي في أختها، واختصت بهذا كما اختصت القوافي بالتأسيس، وكما اختصت في تخفيف الهمزة بعدها، نحو: هَبَاءَةٍ، وليس شيءٌ من ذلك الياءِ والواوِ، وكذلك يجوز أن تختص لوقوع الساكن بعدها فيما قرأه نافع.

ويقوّي ذلك ما ذهب إليه يونس، في قولهم في الخفيفة: اضْرِبانْ، واضربنان، فجمع بين الساكنين على الحدّ الذي قرأ به نافع.

وحكى هشام: «التقت حلْقتا البطان»[١]. فهذه الأشياء مثل ما قرأ به نافع من قوله: (مَحْيَايْ)، والتحريك للياء بعد الألف أكثر، وعليه العامة من القراء والعرب والنحويين.

والدليل على ضعف ذلك من طريق القياس مع قلته في السماع أنهم قالوا: جَأَنٌّ، ودَأَبَّةٌ، وأنشد[٢]:

خـاطِمَها زَأَمَّهـا كي يـركَبـا

فكرهوا التقاء الساكنين، مع أنّ الثاني منهما مُدْغَمٌ يرتفع اللسان عنه، وعن المدغم فيه ارتفاعة واحدة فإذا كره كارهون هذا الكثير في الاستعمال، فحكم ما قلّ في الاستعمال، ولم يكن على حدّ دابّةٍ الرفضُ والاطّراح.

(١) انظر الأمثال لابن سلام / ٣٤٣.

(٢) الرجز في اللسان (زمم) بغير نسبة، وروايته: «أن تذهبا» بدل «كي يركبا» وبعده:

وقد قرأ ناسٌ من غير القرّاء السبعة هـذا النحو بقلب الألف يـاءً، وإدغامهـا في ياء الإضـافـة، فقـالـوا: (هُـدَيّ) و(بُشْرَيّ)، والقول في ذلك أن ما يضـاف إلى الياء يحـرّك بالكسر إذا كان الحرف صحيحاً نحو: غلامي وداري. فلّما لم تَحتمل الألف الكسرة؛ قُرِّبَت الألف من الياء بقلبها إليها، كما كان الحرف يكون مكسوراً والألف قريبة من الياء، فكذلك أُبْدِلَ كلّ واحدٍ منهما من الآخرِ في حاري وضاري. وقوله[١]:

لنضـربَـنْ بسيفِـنـا قَفَـيْكَـا

فإن قلت: أتقول إن في قولك: هُدَيّ حركة مقدّرة في الياء المنقلبة عن الألف، كما كانت في غلامي؟ فالقول: إن الياء لا ينبغي أن تقدر فيها الحركة التي قُدِّرَتْ في غلامي، لأن انقلابَها إلى الياء فيه دلالة على الكسرة، فلم يلزم أن تقدّر فيه الحركة، كما لم تقدّر الحركة له في الألف والياء في رجلان، ورجُلين، ألا ترى أنّه قال في حرف التثنية غير محرّك ولا منوّن، فإنّما يريد غير مقدّرة فيه الحركة التي تقدّر في نحو: قال وَبَاعَ، ولو قدّرت فيها الحركة للزِمَ أن تُقْلَبَ الياءُ من رجلين، ولا تثبت ياءً. فإن قلت: هلاّ قلت: إن الحركة في (بُشريّ) مقدّرة، وإن كانت الياء قد أُبدلت من الألف فيها، لأن القلب ليس يختص بهذا الموضع، ألا ترى أنهم يقولون أيضاً في الوقف: أفْعَيْ وأعشَيْ، وإذا لم يختص بهذا الموضع، لم يكن مثل

= فقلت أردفني فقال: مرحبا

(١) من أرجوزة لرجل من حمير، سبق انظر: ١ / ٨٤ ـ ٤١٦.

التثنية! قيل: هذا يختصّ به الوقف، فلا يثبت في الوصل ويسقط، وإذا لم تثبت لم يقع الاعتداد بها، وكان في تقدير الألف. فإن قلت: إنه قد حُكي أنْ منهم من يقول في الوصل والوقف: أَفْعَيْ، وأعشَيْ؛ فالقول في ذلك: أنه يجوز أن يكون جعل الحرف في الوصل مثلَه في الوقف، كما يجري الوصل مجرى الوقف في أشياءَ. وكأنّهم أرادوا بذلك أن يكون الحرفُ أبينَ، على أنّي رأيت أبا إسحق لا يرتضي هذه اللغة، ويقدح فيها من طريق القياس.

قال أبو الحسن: قرأ بعض أهل المدينة بالكسر للياء في الإضافة، قال: وذا رديءٌ!.

قال أبو علي: لا وجه لذلك إلا أن يكون جاء به على قول من قال[1]:

هَلْ لكِ يا تا فِيِّ

فحذف الياء التي تتبع الياء وهذا قليل في الاستعمال، ورديء في القياس، ألا ترى أن الياء للمتكلم، بمنزلة الكاف للمخاطب، فكما لا تلحق الكاف زيادة في الأمر الشائع،

---

(١) جزء من بيت للأغلب العجلي شاعر مخضرم، وهو من أرجوزة، وتمامه مع ما بعده:

قال لها هل لكِ يا تافيّ
قالت له ما أنت بالمرضي

معاني القرآن ٢/ ٧٦، المحتسب ٢/ ٤٩، والخزانة ٢/ ٢٥٧.

كذلك لا تلحق الياء زيادة الياء، ومن ألحق الكافَ الزيادة فقال: أعطيتكاه؛ جعل الكاف بمنزلة الهاء التي للغائب في لحاق الزيادة له، وعلى هذا ألحق التاء التي للخطاب حرف المد وذلك في قوله[١]:

رميتيه فأصممْتِ فما أخطأتِ الرّمْيَه

عباس عن أبي عمرٍو أبي إبراهيم: لا يحرك الياءَ، الباقون بتحريك الياء، وروى اليزيدي عن أبي عمرٍو فتحهَا، لا فصل بين الإسكان والتحريك، بل يجريان مَجرى واحداً، قال أبو الحسن: الياء تخفى بعد الهمزة، فكأنهم أرادوا إيضاحها فذا حُجَّتُها.

اختلفوا في قوله جلَّ وعزّ[٢]: (هَيْتَ لَكَ) [يوسف/ ٢٣].

فقرأ ابن كثير: (هَيْتُ لك) بفتح الهاء، وتسكين الياء، وضم التاء.

وقرأ نافع وابن عامر: (هِيْتَ) بكسر الهاء، وسكون الياء، ونصب التاء.

وروى هشام بن عامر بإسناده عن ابن عامر: (هِئْتُ لَكَ) من تهيّأتُ لك بكسر الهاء وهمز الياء وضمّ التاء.

وكذلك حدّثني ابن بكر مولى بني سُلَيم عن هشام. وقال

---

(١) انظر ١ / ٧٣.

(٢) في الأصل (ط): جلّ وعزّ وجلّ.

الحلواني عن هشام: (هِئْتَ لك) مهموز بكسر الهاء وفتح التاء، وهو خطأ، ولم يذكره ابن ذكوان[١].

أبو عبيدة: (هَيْتَ لَكَ) أي: هَلُمَّ لك، قال رجل لعلي ابن أبي طالب رضي الله عنه[٢]:

أبلغْ أميرَ المؤمنين ... أخا العراق إذا أتَيْتا
أنّ العراق وأهلَهُ ... عُنُقٌ إليكَ فَهَيْتَ هَيْتَا[٣]

أي: هَلُمَّ إلينا.

وقال أبو الحسن: وقد كسر بعضُهم التاء، وهي لغة في ذا المعنى، ورُفعت في ذا المعنى.

قال: وقراءة أهل المدينة: (هِيْتَ لك) في ذا المعنى، الهاء مكسورة، والتاء مفتوحة، قال: وقال بعضهم: (هِئْتُ لك) مهموز، جعلها من تهيّأت لك، وهي حسنة، إلا أن المعنى الآخر أثبت، لأنها دَعَتْهُ، والمفتوحة في ذا المعنى أكثر اللغات.

---

(١) السبعة ٣٤٧ وزاد بعده: وقرأ عاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (هَيْتَ لك) بفتح الهاء وسكون الياء وفتح التاء.

(٢) في مجاز القرآن: أنشدني أبو عمرو. والبيتان في المحتسب ١ / ٣٣٧ والخصائص ١ / ٢٧٩ والمفصل ٤ / ٣٢ واللسان مادة (هيت) غير منسوبَيْن، وانظر حجة القراءات لابن زنجلة / ٣٥٧.

(٣) مجاز القرآن ١ / ٣٠٥. قوله: عنق، أي: مائلون.

فأما قولهم: هَيَّتَ فلان بفلان: إذا دعاه، فينبغي أن يكون مأخوذاً من قوله: (هيْت لك).

كما أن قولهم: أفف[1] مأخوذ من أفّ، وجعلوها بمنزلة الأصوات، لموافقتها لها في البناء، واشتقوا منها كما اشتقوا من الأصوات نحو: دعدع إذا قالوا: داعِ داعِ، وَيجري هذا المجرى: سبَّحَ ولَبَّى إذا قال: سبحان الله، ولبّيك. وأنشد بعض البغداديين[2]:

قد رابَني أَنَّ الكَريَّ أَسْكَتا
لَوْ كانَ مَعْنِياً بِنا لَهيَّتا

أسكت: صار ذا سكوت، مثل: أجربَ وأقطف[3].

قد تقدم من قول أبي الحسن الأخفش ما يُعْلَم منه: أن في (هَيْتَ)، الذي يُراد به اسم الفعل، ثلاث لغاتٍ: (هَيْتَ لك، وهَيْتُ لك، وهِيْتَ لك) إلا أن الهاء مكسورة وذلك قراءة نافع وابن عامر، ونسبه أبو الحسن إلى أهل المدينة ومثل هذه الكلمة في أن الآخر منها قد جازت فيه الحركات الثلاث لالتقاء

---

(١) الأفف في اللسان: الضجر.

(٢) ذكره اللسان ولم ينسبه في مادة /هيت/.

(٣) أقحم الناسخ هنا ما سبق أن ذكره من الكلام على سورة يوسف/ ٣١ وهو قوله: «روى عبدالله عن أبيه عن ابن عباس، عن خارجة عن نافع (قالت اخرج) كسر التاء، ولم يروه غيره، الباقون عن نافع (قالت اخرج) بضم التاء». وقد رأينا أن حذفه من المتن أولى.

الساكنين قولهم: كان من الأمر ذَيْتُ وذَيْتَ وذَيْتِ، ولو قرأ قارىء: (هَيْتَ لك) كان اسماً للفعل، وفتَح كما فَتَح الآخِرَ من رُوَيْدَ، ألا ترى أنه اسمُ فعل، كما أن رُوَيْدَ اسمُ فعل، و(لك) على هذا للتبيين، بمنزلة لَكَ في قولهم: هَلُمَّ لَكَ، ومثل تبيينهم إياه بـ: لك، تبيينُهمُ رُوَيْدَ بالكاف في رُوَيْدَكَ، وتبيينهم ها، وهاء بقولهم: هاكَ، وهاءك، ولك في: هَلُمَّ لك، يتعلق بهذا الاسم الذي سُمِّي الفعل به، ولا يجوز أن يتعلق بمضمر، لأنك لو علقته بمضمر لصار وصفاً، وهذه الأسماء التي سُمِّيتْ بها الأفعال لا توصف، لأنها بمنزلة مثال الأمر، فكما لا يوصف مثال الأمر، كذلك لا توصف هذه الأسماء، وقول ابن كثير: (هَيْتُ لك) بضم التاء لغة في ذا المعنى وحَرَّكَ الآخر بالضم، كما حُرِّكَ آخر ما ذكرته من ذيْتُ، وحَيْثُ في أنه حُرِّك مرَّةً بالضم وأخرى بالفتح لالتقاء الساكنين. ومعنى هَيْتَ: هَلُمَّ، وقد تقدم تفسيره بقول أبي عبيدة.

وقراءة ابن عامِر فيما روى هشام عنه: (هِئتُ لك) بكسر الهاء والهمزة وضم التاء، وجهها أنه فعلتُ من الهيئة، والتاء في هِئتُ ضمير الفاعل المسند إليه الفعل.

قال أبو زيد: هِئتُ لِلأمر أهِيء هيئةً، وهيَّأت، فهِئتُ: فعلت، وقال غير أبي زيد: رجل هَيِّـىءُ صَيِّرٌ شَيِّرٌ، إذا كان حسنَ الهيئة والصورةِ، والشارةِ، ونظير ما حكاه أبو زيد من هِئتُ وتهيأْتُ قولهم: فِئتُ وتفيّأتُ، وفي التنزيل (يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ) [النحل / ٤٨]، و(حَتَّى تَفِيْءَ إِلَى أَمْرِ اللهِ) [الحجرات / ٩]، (فَإِنْ فاؤوا فَإِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) [البقرة / ٢٢٦].

ويجوز في قراءة من حذف الهمزة أن يقول: (هِيْتَ لَكَ) بغير همز، والتاءُ ضمير الفاعل، أن يَكون خفّف الهمزةَ كما تُخفَّف من: جئتُ، وشِئت، وفِئتُ، ومن الأسماء نحو: ذِيب، وبِيْر. فإن قلت: فلم لا يكون: (هِئتُ) في الآية من: هُؤْتُ بالرجل خيراً أهُوءُ به هَوْءَاً؛ إذا أزنَنْتُهُ به، حكاه أبو زيدٍ، ويكون الفعل مبنياً للمفعول دون الفاعل مثل: سُؤت زيداً، وسيءَ زيدٌ، وسِيئتْ، قيلَ: لا يشبه ذلك، لأن سياق الآية يدلّ على التهيؤ الذي هو استعدادٌ، وليس المعنى على التُّهمة والإِزنان، ألا ترى أن المراودة وتغليقَ الأبواب إنما هو تهيُّؤٌ وتعمُّلٌ لطلب الخلوة وما تلتمسه المرأة فيها!

وأما ما رواه الحلواني عن هشام: (هِئتَ) مهموزاً بفتح التاء وكسر الهاء، فهو أن يشبه أن يكون وهماً من الراوي، لأنَّ الخطاب يكون من المرأة ليوسف، وهو لم يتهيأ لها، يبيّن ذلك أن في السورة مواضع تدلّ على خلاف ذلك من قوله: (وَرَاوَدَتْهُ التي هُوَ في بَيْتِهَاْ عَنْ نَفْسِهِ) [يوسف/ ٢٣)، وقوله: (امرأةُ العزيز تراودُ فتاها عن نفسه) [يوسف/ ٣٠] وقوله: (أنا راوَدْتُه عن نفسه) [يوسف/ ٣٢] وقوله: (ذَلِكَ لِيُعْلَمَ أَنِّي لم أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ) [يوسف/ ٣٢]، ولو كان على هذه الرواية لقالت له: هيْتَ لِي، فالوهم في هذه الرواية ظاهر.

اختلفوا في كسر اللام وفتحها من قوله جَلَّ وعزَّ: (اَلْمُخْلِصِينَ)، [٣٤].

فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ وابن عامرٍ: (المخلِصينَ) و(مُخْلِصاً) [مريم / ٥١] بكسر اللام، وتابعهم نافع في قوله:

(إنه كان مُخْلِصَاً) في مريم بكسر اللام، وقرأ سائرَ القرآن (المُخْلَصين) بفتح اللام، فأما ما فيه (الدِين) [الأعراف / ٢٩، والزمر / ١١] أو (دِيني) [الزمر / ١٤]، فلم: يُخْتَلفُ فيه أنه بكسر اللام.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (المُخْلَصِيْنَ، ومخلَصَاً) في سائر القرآن بفتح اللام[1].

حجّة من كسر اللام من (المخلصين) و(مخلِصاً) قوله: (وَأَخْلَصوا دِينَهُمْ لله)[النساء/١٤٦]. فأما قراءة نافع في مريم: (مخلِصَاً) بكسر اللام فعلى معنى أنه كان مخلصاً دينه، أو مخلصاً عبادته. فأما ما فيه الدين كقوله: (مُخْلِصيْنَ لَهُ الدينَ) [غافر/١٤] (قُل اللهَ أعْبُدُ مُخْلِصاً لَهُ دِيْنِي) [الزمر / ١٤] فلأن الدينَ وديني مفْعُول به، وفي اسم الفاعل ذكرٌ مرتفعٌ بأنه فاعلٌ. ومعنى: (مُخْلِصاً لَهُ دِيْنِي): أي: أتوجه في عبادتي إليه، من غير مراءاةٍ في ذلك، وكذلك(مخلصين لَهُ الدينَ) أي: لا يشركون في عبادته أحداً، كما قال: (وَلاَ يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدَاً) [الكهف / ١١٠]، ولم يكونوا كمن قال: (مَا نَعْبُدُهُمْ إلَّا ليقرّبوْنَا إلَى اللهِ زُلْفَى) [الزمر / ٣]. وأقول في ذلك: أخْلَصْتُ ديني لله، ولا يكون أُخْلِصْتُ ديني لله، كما لا يكون: أُخْلِصُوا دينَهم لله، ويجوز في التي في الزُّمَر: وهو (مُخْلِصَاً لَهُ دِيْنِيْ) أي: أخلِصُه أنا، و(مخلَصاً له ديني) أي: يُخْلَصُ ديني له، يكون هو المخلِص في المعنى، إلاّ أنه بنيَ الفعل للمفعول به، وهذا يجوز في العربية.

---

(١) السبعة ٣٤٨.

وحجة من كسر اللام قوله: (وأخلَصوا دينَهُم لله)، فإذا أخلَصوا فهم مُخلِصون، كما أنهم إذا أخلَصوا لهم كانوا مُخْلَصين.

اختلفوا في قوله عزّ وجلّ: (حَاْشَاْ لله) [٣١].

فقرأ أبو عمروٍ وحده: (حَاْشَا لله) بألفٍ.

وقرأ الباقون: (حاشَ للهِ) بغير ألف.

حدّثني عبيد الله بن علي قال: حدّثنا نصر بن علي قال: أخبرنا الأصمعيّ قال: سمعت نافعاً يقرأ: (حَاْشَا لله) فيها بألف ساكنةٍ، كذا في الحديث[(١)].

أبو عبيدة: (حاشَ للهِ) و(حَاْشَاَ للهِ) يطلقونها، وهي تبرئة واستثناءٌ. وأنشد[(٢)]:

حـاشـا أبـي ثـوبـانَ إنّ بـه
ضِـنّـاً عـلى المَـلْـحَـاةِ والـشَّـتْـم[(٣)]

قال أبو علي: لا يخلو قولهم: (حَاْشَ للهِ) من أن يكون الحرف الجارَّ، في الاستثناء، أو يكون فاعَلَ من قولهم: حاشا يحاشِي، فلا يجوز آن يكون الحرفَ الجارَّ، لأن الحرف الجارّ

---

(١) انظر مسند أحمد ٢/٢٩٦. السبعة ٣٤٨.

(٢) البيت للجميح الأسدي وهو من قصيدة مفضلية في المفضليات رقم ١٠٩ ص ٣٦٧ والأصمعيات ص ٢٥٤ والمحتسب ١ / ٣٤١ - الإنصاف ٢٨٠ - المفصل ٢ / ٨٤ و٨ / ٤٧ وهو الشاهد رقم ١٨٤ من شرح أبيات المغني ج ٣ / ٨٨ والخزانة ٢ / ١٥٠.

(٣) مجاز القرآن ١ / ٣١٠.

لا يدخل على مثله، ولأنّ الحروف لا تحذف إذا لم يكن فيها تضعيف، فإذا لم يكن الجارَّ ثبت أنه الذي على فاعَلَ، وهو مأخوذ من الحشا الذي يُعنَى به: الناحية. قال الهُذَليّ[1]:

يقـول الذي يمشي إلى الحِـرْزِ أَهلُهُ
بـأَيِّ الحشَـا صَـارَ الخَليطُ المُبـاينُ

فحاشا: فاعَلَ من هَذَا، والمعنى أنه صار في حَشاً، أي: في ناحية مما قُرِف فيه، أي: لم يَقْتَرفْه، ولم يلابسهُ، وصار في عزلة عنه وناحية، وإذا كان فعلاً من هذا الذي ذكرنـا، فلا بدّ له من فاعلٍ، وفاعله يوسُفُ، كأنّ المعنى: بَعُدَ من هذا الذي رُمي به لله، أي: لخوفه ومراقبة أمره.

فأما حذف الألف فيه، فلأن الأفعال قد حذف منها نحو: لم يكُ، ولا أدر، ولم أُبَلْ. وقد حذفوا الألف من الفعل في قولهم: أصاب الناس جهدٌ، ولو تَرَمَا أهلَ مكة، فإنما هو: تـرى؛ فحذفت الألف المنقلبـة عن اللام، كمـا حُذِفَتْ من (حاشا) من قوله: (حاش لله).

ومن حجة الحذف: أنهم زعموا أنه في الخطّ محذوف، وقد قال رؤبة[2]:

---

(١) لمالك بن خالد الخناعي ويقال: إنها للمعطل ـ والحشا: أجواف الأودية ـ والخليط الذين يخالطون ي الدار ـ والمباين: المفارق المزايل. شرح أشعار الهذليين للسكري ١/٤٤٦.

(٢) من أرجوزة له في ديوانه ١٨٧ وقبله:

مُـسَـرولٍ فـي آلـة مُـرَبَّـنِ
يـمـشـي الـعِـرَضْـنـى في الحديـد المُتْقَنِ

وصَّانيَ العجَّاجُ فيما وصَّني

ومن ذلك قول الشاعر[١]:

ولا يتحشّى الفَحْلَ إنْ أعْـرَضَتْ بِـهِ
ولا يمنـعُ المِـربـاعَ منهـا فَصيلُهـا

فحاشا وحشَّى بمنزلة: ضاعفَ وضعَّفَ، وتحشّىٰ مطاوع حشَّ، وإن لم أسمع فيه حشّى، فهذا لم يستعمل ما هو مطاوع له، كما أنّ قولهم: انطلق كذلك، والمعنى: لا يصير الفحل من عقره في ناحية، أي: لا يمنعه ذلك من عَقْرِهِ للنحر وإطعام الضيف، وكذلك: لا يمنع المربـاعَ فصيلها، أي: لا يمنـع المرباعَ من عقره لها فصيلُها إشفاقاً عليه، ولكن يعقِرها، كما يعقر الفحل.

وأما قول أبي عمرو: (حاشَا) فإنه جاء به على التمام، والأصل، قال أبو الحسن: ولم أسمعها إلا أنها قد كثرت في القراءة، فكأنه تمَّمَ لأنه رأى الحذف في هذا النحو قليلاً، ويدلّ على جودة التمام: أنّ «ترى» وإن كانت قد حذفت في بعض المواضع، فإتمامُها جيّد، فكذلك (حاشا).

اختلفوا في إسكان الهمزة وتحريكها وإسقاطها من قوله تعالى: (دَأَبَاً) [يوسف / ٤٧].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وابن عامر، وحمزة،

---

(١) سبق انظر ١ / ٣٨.

والكسائي: (دَأْبَاً) ساكنة الهمزة؛ إلا أنّ أبا عمروٍ كان إذا أدرج القراءة لم يهمزها.

وروى حفصٌ عن عاصمٍ: (دَأَبَاً) بفتح الهمزة. وروى أبو بكر [عنه] ساكنة الهمزة، وكذلك روى موسى الزابي عن عاصمٍ بالفتح(١).

الأكثر في (دَأْبٍ) الإسكان، ولعلّ الفتح لغة فيكون كشمْعٍ وشَمَعٍ، وَنَهرْ ونَهَر. وقصٍّ وقَصَص، وانتصاب (دَأْباً) لمّا قال: (تزرعون) [يوسف / ٤٧] دلَّ على تدأبون فانتصب (دَأْباً) بما دلَّ عليه (تَزْرَعُوْن) وغيرُ سيبويه يُجيز أن يكون انتصَابه بـ(تزرعونَ) كأنه إذا قال: تزرعون وفيه علاج ودُؤوب؛ فقد قال: (تَدْأَبون)، فانتصب دَأَباً به لا بالمضمر.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله: (وَفِيهِ يَعْصِرُونَ) [يوسف / ٤٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وعاصم وابن عامر: (يَعْصِرُونَ) بالياء.

وقرأ حمزة والكسائي: (تَعصِرونَ) بالتاء(٢).

قوله: (يَعصِرُونَ) يحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون العصرَ الذي يراد به الضغط الذي يلحق ما فيه دُهْنٌ أو ماءٌ، نحو: الزيتون، والسِّمسِم والعنب والتمر ليُخرج ذلك منه! وهذا

---

(١) السبعة ٣٤٩ وما بين معقوفين منه.

(٢) السبعة ٣٤٩.

يمكن أن يكون تأويل الآية عليه[١]، لأن من المتأولين من يحكي أنهم لم يعصروا أربع عشرة سنة زيتاً ولا عنباً، فيكون المعنى: (تعصِرون) للخصب الذي أتاكم، كما كنتم تعصرون أيامَ الخصب وقبل الجدب الذي دُفعتم إليه، ويكون: (يَعصِرونَ) من العصر الذي هو الالتجاء إلى ما تُقدَّرُ النجاةُ به، قال ابن مقبل[٢]:

وصاحِبي وَهْوَهٌ مُسْتَوْهَلٌ زعِلٌ
يَحُولُ بَينَ حِمارِ الوَحْشِ[٢] والعَصَرِ

أي: يحول بينه وبين الملجأ الذي يقدّر به النجاة.

وقال آخر[٣]:

في ضَرِيحٍ عليه عِبْءٌ ثقيلٌ
وَلَقد كانَ عُصْرَةَ المَنْجُودِ

(١) انظر الطبري في تفسيره ١٢ / ٢٣٢.

(٢) من قصيدة بلغت ٧٨ بيتاً في ديوانه ص ٩٦ قال عنها ابن قتيبة في الشعراء ٤٢٦: وهي أجود شعره. وهو في المعاني ٢٦ والجمهرة ٢ / ٣٥٤ واللسان (زعل). قوله: صاحبي، يريد فرسه، والوهوه من الخيل: النشيط سريع الجري - والمستوهل: الفزِع النشيط والزعل: النشيط الأشر - والعَصَر: الملجأ.

(٣) عجز هذا البيت هو عجز بيت لأبي زبيد الطائي وهو بتمامه:

صادياً يستغيث غير مُغاثٍ
ولقد كان عُصْرَةَ المنجود

وهو في الطبري ١٢ / والاقتضاب ٣٩٠ والمحتسب ١ / ٣٤٥ والبحر ٥ / ٣١٥ واللسان (عصر) و(نجد) - والمنجود: المكروب.

وقال أبو عبيدة: تعصرون: تنجون. وأنشد للبيد[١]:

فبـاتَ وَأَسْـرَى القـومُ آخِـرَ لَيْلِهِمْ
ومـا كـانَ وقَّـافـاً بـغيـر مُـعَصَّـرِ

قال: والعَصْرُ: المنجاة[٢]، قال عدي[٣]:

لـو بـغيـر الـمـاءِ حَـلْقِي شَـرِقٌ
كُنْتُ كـالغَصّـانِ بـالمـاءِ اعتِصَـارِي

فأما من قال: (يَعْصِرُون) باليَاء[٤]، فإنه جعل الفاعلين الناس، لأن ذكرهم قد تقدّم هذا الفعل.

ومن قـال: (تَعْصِرُوْنَ)، وجَّـهَ الخطاب إلى المستفتين الذين قالوا: أفتنـا في كذا، وعلى هذا قالوا: (إلَّا قَلِيْلًا مِمَّا تُحْصِنُون) [يوسف / ٤٨]، إلا أن الناس أقربُ إلى الفعل منهم ويجوز: أن يكون أريد المستفتون وغيرهم، إلا أنه حمل الكلام

---

(١) في الديوان برواية (بدار مُعَصَّر) والمعصر: الملجأ والحِرز (ديوانه / ٦٨).

(٢) مجاز القرآن ١ / ٣١٣. وقد خطأ أبا عبيدة في تفسيره هذا الطبري، فقال في جامع البيان ١٢ / ٢٣٣: وكان بعض من لا علم له بأقوال السلف من أهل التأويل ممن يفسر القرآن برأيه على مذهب كلام العرب يوجه معنى قوله: (وفيه يعصرون) إلى: وفيه ينجون من الجدب والقحط بالغيث، ويزعم أنه من العصر، والعصر التي بمعنى المنجاة من قول أبي زبيد البيت... الخ.

(٣) هو من شواهد سيبويه ١ / ٤٦٢ والاشتقاق ٢٦٩، والخزانة ٣ / ٥٩٤ والبحر المحيط ٥ / ٣١٦. واللسان مادة / عصر /.

(٤) في الأصل (تعصرون) بالتاء. والوجه ما أثبتناه.

على المخاطبين. لأن الخطاب والغيبة، إذا اجتمعا غلّب الخطاب على الغيبة، كما يغلب التذكير على التأنيث.

وقرأ ابن كثير وحده: (يتبوَّأُ مِنْهَاْ حَيْثُ نَشَاءُ) [يوسف / ٥٦] بالنون.

وقرأ الباقون بالياء[١].

قال أبو علي: (يتبوأ منها حيث يشاء) من قال: حيث يشاء، فيشاء مسند إلى فعل الغائب، كما كان (يتبوأ) كذلك. ويقوي ذلك: (وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نتبوأ مِنَ الجنَّةِ حَيْثُ نَشَاْءُ) [الزمر / ٧٤]. وكما أن قوله: (حَيْثُ نَشَاءُ) وفق فعل المتبوئين فكذلك قوله: (حيث يشاء) وفقٌ لقوله: (يتبوأ) في إسناده إلى الغيبة.

وأما قراءة ابن كثير (حيثُ نَشَاْءُ) فإنه على أحد وجهين: إما يكون أسند المشيئة إليه، وهي ليوسُفَ في المعنى، لأن مشيئتهُ لما كانت بقوّته وإقداره عليها جاز أن ينسب إلى الله سبحانه، وإن كان في المعنى ليوسُف، كما قال: (وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ولكنّ اللهَ رَمى) [الأنفال / ١٧]، فأضيف الرمي إلى الله سبحانه لما كان بقوته، وإن كان الرمي للنبي ﷺ.

والآخر: أن يكون الموضعُ المتبوّأ مواضعَ نُسُكٍ وقَربٍ، أو مواضع يقام فيها الحقّ من أمرٍ بمعروف أو نهي عن منكر،

---

(١) السبعة ٣٤٩ وقد جاء الكلام عن هذا الحرف متأخراً في الأصل عن: (وقال لفتيانه) الآية ٦٢. ورتبناه حسب تسلسل الآيات.

فالتبوُّؤ في نحو هذه الأماكن والمكث فيها قرب إلى الله سبحانه، فهو يشاؤه ويريده.

ويقوي النون أن الفعل المعطوف عليه كذلك، وهو: (نُصِيبُ برحْمَتِنا مَنْ نَشَاءُ ولا نُضيعُ أَجْر المحسِنينَ) [يوسف / ٥٦]، فأما اللام في قوله: (مكنّا ليوسُفُ) [يوسف / ٢١]، وفي قوله: (إنّا مَكَّنّا لَهُ في الأَرْضِ) [الهكف / ٨٤] فيجوز أن يكون على حدّ التي في قوله: (رَدِفَ لَكُمْ) [النمل / ٧٢] و(للرُّؤيَا تَعْبُرُون) [يوسف / ٤٣]، يدلّ على ذلك قوله: (ولَقَدْ مَكَّنّاهُم فيمَا إنْ مَكَّنّاكُمْ فِيهِ) [الأحقاف / ٢٦]، وقوله: (مَكّنّاهم في ٱلْأَرْض ما لم نُمكِّنْ لَكُمْ) [الأنعام / ٦]. وتكون اللام في قوله: (مَا لَمْ نُمكِّنْ لَكُم) على هذا أيضاً.

وقوله: (يتَبوّأ) في موضع نصب على الحال تقديره مكّناه متبوّئاً حيث يشاء، فأما قوله: (حيث يشاء) فيحتمل موضعه أمرين، أحدهما: أن يكون في موضع نصب بأنه ظرف، والآخر: أن يكون في موضع بأنه مفعولٌ به، ويدل على جواز هذا الوجه قول الشمّاخ[1]:

وخَلاَّها عن ذي ٱلْأَرَاكةِ عامِرٌ
أخو الخُضْرِ يَرْمي حيثُ تكوى النَّواحِزُ

اختلفوا في النون والتاء من قوله عزّ وجلّ: (وقال لِفتْيانِهِ) [يوسف / ٦٢].

---

(١) سبق ذكره في هذا الجزء ص ٣١٠

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: (لِفتْيَتِهِ) بالتاء.

واختلف عن عاصم فروى أبو بكر عنه مثل أبي عمروٍ، وروى حفصٌ عنه (لفتيانِهِ) مثل حمزة بالنون.
وقرأ حمزة والكسائي: (لفتيانِهِ) بالنون[1].

الفتية جمع فتى في العدد القليل، والفتيان في الكثير، فمثلُ فتى[2] وفتيةٍ، أخ وإخوة، وولدٌ ووِلْدَة، ونارٌ ونيْرة، وقاعٌ وقِيعة، ومثل الفتيان: بَرق وبِرقان، وخَرْبٌ وخِرْبان وجارٌ وجيران وتاجٌ وتيجان. وقد جاء فِعله في العدد القليل، فيما زادت عدّتُهُ على ثلاثة أحرف: نحو: صبيٍّ وصبيةٍ، وغلامٍ وغِلْمَةٍ، وعليٍ وعِلْيةٍ.

فوجه البناء الذي للعدد القليل: أن الذين يحيطون بما يجعلون بضاعتَهم فيه مِن رِحالهم يكفون من الكثير.

ووجه الجمع الكثير: أنه يجوز أن يقال ذلك للكثير، ويتولى الفعل منهم القليل. ويقوّي البناء الكثير قوله: (اجْعَلُوا بِضَاعَتَهُمْ في رِحَالِهِمْ) [يوسف / ٦٢]، فكما أن الرحال للعدد الكثير، لأن جمع القليل: أَرْحُلٌ: فكذلك المُتَوَلُّونَ ذلك يكونون كَثْرةً.

وقال أبو الحسن: كلام العرب: قل لفتيانك، وما فعل فتيانك؟ وإن كانوا في أدنى العدد، إلا أن يقولوا: ثلاثة

وأربعة، فإن قلت: هلاّ كان فتية، أولى لقوله: ﴿إِذْ أوىَ الفِتْيَةُ إلى الكَهْفِ﴾ [الكهف / ١٠]، ولقوله: ﴿فَبَدَأَ بأَوْعِيَتِهم قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ﴾ [يوسف/ ٧٦]، والأوعية للعدد القليل؟ قيل: لا دلالة على ما ذكرتَ من واحدٍ من الأمرين، فأما قوله: الفتية في أصحاب الكهف، فزعموا أنهم كانوا أقل من عشرةٍ، وأما قوله: ﴿فَبَدَأَ بـأَوْعِيَتِهِمْ قَبْـلَ وِعَـاءِ أَخِيْـهِ﴾، فـإنـه وإن كـان أفعِلَةٌ لأدنى العـدد، فـإنـه في هـذا البـاب يجـوز أن يعنى بـه العـدد الكثير، ألا ترى أنه لا يستعمل في هذا الباب البناء الذي لأكثرِ العدد، وهو فُعُل ، فإذا رفضوا ذلك فيه، ولم يستعملوه، جاز أن يعنى به العدد الكثير، ألا ترى أن قولهم: رداءٌ وكساءٌ، ورشاءٌ، وعباءٌ، لا يقال في تكسيره إلاّ: أعْبيةٌ وأرْدِيَةٌ، وأرشِيةٌ، وأكسِيةٌ، ولم يجيء شيءٌ منه على فُعُلٍ، لأنه لو جاء على ذلـك لم يخْلُ من أن تخفف العين كمـا خفّف في رُسُلٍ، ورُسْلٍ ، أو تثقّلَ كما ثقلت العين في رُسُلٍ ، فإن خُففتِ العين في ذلك، لم يَجُزْ، لأن العين إذا خفّفت في هذا النحو كان في حكم التثقيل بدلالة قولهم: لقَضْوَ الرجُلُ، ورَضْيَ، وغُزْيَ، فكما أن التخفيف في حكم التثقيل لتقريرهم حروف اللين على ما هي عليه، والحركة ثابتة غير محذوفة، كذلك في فُعْلٍ، لو خُفّف فقيل: رُشْيٌ، كان في حكم التثقيل، ولم يثقل لما كان يلزم من القلب والإعلال، وقد يقوم البناء الذي للقليل مقام البناء الذي للكثير، وكذلك الكثير يقوم مقام القليل حيث لا قلب ولا إعلال، وذلك نحو: أرجُلٍ، وأقدامٍ وأرسانٍ، وفي الكثير قولهم: ثلاثة شسوعٍ؛ فإذا فُعِل ذلك فيما لا إعلال فيه،

فأن يرفض فما يؤدي إلى ما ذكرنا من الإعلال والقلب أولى.

فأما قولهم: ثُنٍ في جمع ثَنِيٍّ، فمن الشاذِّ الذي لم يُعَدَّ إلى غيره، ورُفِضَ فيما عداه.

اختلفوا في الياء والنون من قوله عزّ وجلّ: (نَكْتَلْ) [يوسف / ٦٣].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وعاصمٌ وابن عامرٍ. (نَكْتَل) بالنون.

وقرأ حمزة والكسائي: (يكْتَلْ) بالياء[1].

يدلّ على النون قوله: (وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفَظُ أَخَانَا وَنَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ) [يوسف / ٦٥]، ألا ترى أنهم إنما يميرون أهلهم مما يكتالونه، فيكون نكْتلَ مثل نمير، وأيضاً فإذا قالوا: نكتل، جاز أن يكون أخوهم داخلاً معهم، وإذا قالوا: يكتل بالياء لم يدخلوا هم في هذه الجملة، وزعموا أن في قراءة عبد الله: (نَكْتَلْ) بالنون، وكان بالنون لقولهم: مُنِع مِنَّا ٱلْكَيْلُ لغيبة أخينا، فأرسله نكتل ما مُنعْناه، لغيبته.

ووجه الياء كأنه يكتل هو حمله، كما نكتال نحن أحمالَنا.

قال أحمد: روى خلفٌ والهيثم عن عبيدٍ عن شبلٍ عن ابن كثيرٍ: (فَلَمَّا استايَسوا مِنْهُ) [يوسف / ٨٠] بغير همز.

---

(١) السبعة ٣٤٩، ٣٥٠

ومحمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير مثله.

وقرأ الباقون: (استيأسوا منه) الهمزة بين السين والياء، وكذلك قرأتُ على قنبل عن ابن كثير: (استيأسوا) مثل حمزة (ولا تيأسوا) [يوسف / ٨٧].

وكلّهم قرأ في آخرها: (اِسْتَيأَس الرسُلُ) [١١٠] إلا ما ذَكرْتُ عن ابن كثير[١].

قولهم: يئس واستيأسَ مثل: عجب واستعجب، وسخر واستسخر، وفي التنزيل: (وَإِذَا رَأَوْا آيَة يَسْتَسْخِرونَ) [الصافات / ١٤]، وقال أوس[٢]:

وَمُسْتَعْجِبٍ ممّا يَرَى من أناتِنا
ولو زَبَنَتْهُ الحربُ لم يترمْرَمِ

ومن قال: (اسْتَآيَس الرُّسُلُ) قلب العين إلى موضع الفاء فصارت استعفل[٣]، ولفظهُ استأيَسَ، ثم خفّف الهمزة وأبدلها ألفاً لسكونها، وانفتاح ما قبلها فصار مثل راسٍ وفاسٍ، فإن قلت: فلم لا يكون (استيأس) فأبدل من الياء الألف وإن كانت ساكنة كما قَلَبَ قومٌ نحو: يا تعد، ويا تزر، وياتيس؟ قيل: لو كان كذلك لكان: فلمّا استاأسوا، فكانت الهمزة التي هي عين مخففة، فإن خفّفها كانت بين بين كالتي في هيأة. والرواية عن ابن كثير: (استايسوا) بالياء والهمزة لا تقلب ياء في هذا النحو

(١) السبعة: ٣٥٠.

(٢) سبق فى ١ / ٣٥٢ وانظر المحتسب ٢ / ١٠٨.

(٣) في الأصل «استفعل» والوجه ما أثبتناه.

في التخفيف القياسيِّ. وقد قلب هذا الحرف في غير هذا الموضع قالوا: أيِس يأيَسُ، وهذا مقلوب من يئس ييأس، وهو الأصل. يدلّك على ذلك، أن المصدر لا نعلمه جاء إلاّ على تقديم الياء نحو قوله(١):

من يأسَةِ اليائِس أو حِدادا

ونحو ما أنشده أبو زيد(٢):

بِلا عُزُفٍ تَسْلُو ولكنْ يآسَة
وأشْفَى لِمَطلُولِ العَلاَقةِ لو يَسْلُو

فأما قولهم: الإياسُ وتسميتهم الرجل إياساً فليس مصدر أيس، ولو كان كذلك لكان من باب جبذ وجذب في أنّ كلّ واحدٍ منهما أصلٌ على حدة، وليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه، ولكن إياساً مصدر أسْتُهُ أؤوسه أوساً: إذا أعطيتَهُ، والإياس مثل القياس والقياد، وإنّما سمّي الرجل بإياسٍ(٣) وأوسٍ كما سمّي بعطاء وعطيّة، ومن ذلك قول النابغة الجعدي(٤):

وكانَ الإلٰه هو المستآسا

(١) لم نعثر على قائله.

(٢) النوادر ٥٦٢ مع بيت سابق له دون عزو.

(٣) جاء في الأصل (ط): «بإياس كما» وهي زيادة لا معنى لها.

(٤) عجز بيت وصدره:

ثلاثة أهلين أفنيتهم

والمستآس: المستعاض. انظر شعره ٧٨ واللسان مادة /أوس/.

إنما هو مُستفعل من العَطاء، أي: يسأل أن يعطي، ومن فسره من أهل اللغة على غير هذا، فإنما هو تفسيرٌ على المعنى دونَ ما عليه اللفظ، فأمّا الأَسْوُ فهو من قولك: أَسَوْت الجرح أأسوه أسواً، والفاعل آسٍ كما ترى، والمفعول: مأسوٌّ وأسِيٌّ.

وقول الحطيئة[١]:

.... الأطــبّــةُ والإســاءُ

الإساءُ: فِعالٌ، مثل صاحب وصِحاب، وآمٍ وإمامٍ، ومنه: ﴿واجْعَلْنَا للمتَّقينَ إمَامَاً﴾ [الفرقان / ٧٤] في قول أبي الحسن، وقالوا: أسِيٌّ فعيل مثل أسيرٍ، ومن ثم جمع على أَساوى مثل أسارىٰ. قال[٢]:

---

(١) جزء من بيت للحطيئة وتمامه:

هــم الآســونَ أُمَّ الــرأس لَــمَّــا
تَــوَاكَــلَهَــا الأطِـبَّـةُ والإســاءُ

والآسون: المداوون، والآسي: الطبيب، فمعناه: أنهم يصلحون الفاسد وأم الرأس: الجلدة الرقيقة التي ألبست الدماغ. وتواكلها ذا إلى ذا: من تفاقمها. والإساءُ: جمع آسي، كما يقال: راعي ورعـاء. والدواء بعينه انظر ديوانه / ١٠٢، ومعجم تهـذيب اللغة ١٣ / ١٤٠ واللسان (أسي).

(٢) من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي يرثي نشيبة بن محرث ـ وتمام البيت كما جاء في شرح أشعار الهذليين:

تــرى شَــرْبَهــا حُمــرَ الحِــداقِ كــأنّهم
أَســاوَى إذا مــا مــار فيهم سُــوارهــا

والأســاوى: الــذيــن بــرؤوسهــم جراح، فــأسيــت، أي: =

... كأنّهم أَسَاوَىْ إذا ما سارَ فيهم سُوارُها

وقال (١):

أسيٌّ على أمِّ الدِّماغِ حَجيجُ

فانقلبت الواو كما انقلبت في غَزيّ، وأما أسيت آسى أسىً في الحزن: وهو مثل: فَرِقْتُ أَفْرَقُ فَرَقا، فقالوا: أسيان، وأحسبني قد سمعت: أسوان، فإن لم يك كذلك، فأسيت مثل رضيت، أو يكون في الكلمة لغتان: الياء والواو، وقال: (فلا تأسَ على القوم) [المائدة / ٢٦]: فَكَيْفَ آسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ)، [الأعراف / ٩٣]، و(لِكَيْ لا تَأْسَوا عَلَى ما فَاتَكُمْ) [الحديد / ٢٣]، وأما السَّأو للهمّة فمصدرٌ، وقولُهُ(٢):

= أصلحت ـ وسوارها: سورتها ـ والسُّوار: دبيب الخمرة في الجسد ـ شرح أشعار الهذليين للسكري ١ / ٧٥.

(١) أبو ذؤيب أيضاً، وصدر البيت:

وصُبَّ عَلَيْها الطيبُ حتى كأنها

والأسي: المشجوج المداوى والآسي: الطبيب المداوي ـ وأم الدماغ: الجُلَيْدة الرقيقة التي تجمع الدماغ. حاشية السكري ١/ ١٣٤ اللسان مادة /حجج /.

(٢) جزء من بيت لذي الرمة وتمامه:

كأنني من هوى خرقاء مُطَّرَفٌ
دامي الأظَلِّ بعيد الشأو مهيوم

ديوانه ١ / ٣٨٢ وجاءت روايته فيه «الشأو» بالشين بدل «السأو». وفي تهذيب اللغة والصحاح واللسان والتاج روي بالسين المهملة. قال في اللسان: «السأو»: الوطن، ثم أنشد البيت. والسأو: الهمة، يقال: فلان بعيد السأو، أي: بعيد الهمة. وأنشد أيضاً بيت ذي الرمة، قال: وفسره فقال: =

بـعـيـدُ الـسَّـأوِ مَـهْـيُـومُ

التقدير: بعيد المكان الذي يحنُّ إليه ويهيُم بِلِحاقِه به، فوضع المصدر موضع الصفة، فهو من باب: ضَرْبِ الأمير، ونَسْجِ اليمـن.

وقال أبو عبيـدة في قولـه: (أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّـذِينَ آمنوا) [الرعد / ٣١]، ألم يتبيّن ويُعلَمْ، وأنشد لسُحَيم بن وَثيلٍ[١].

أقول لِأهْلِ الشِّعبِ إذْ يَيْسِرونني
ألم تَيْأَسُوا أَنّي ابنُ فارسِ زَهْدَمِ[٢]

يروى: ييسرونني: أي يقتسمونني[٣]، وبعضهم يقول: يأسرونني من الأسر، وقال بعض البصريّين: (أفلَم يَيْأسِ الذين آمنُوا) أي: ألم يعلموا، قال: وهي لغة وهبيل من النَّخَعِ[٤]،

= يعني همه الذي تنازعه نفسه إليه، ويروى هذا البيت بالشين المعجمة من الشأو، وهو الغاية. (اللسان سأو) ومطّرف: البعير الذي يؤتى به من وطنه إلى وطن غيره، فهو يحنّ إلى ألّافه ويشتاق. والأظل: باطن المنسّم من الخفّ. (شرح ديوانه).

(١) نسب لـولده جـابر بن زهـدم ـ في المسـائـل البصريـات ٥٨٧ بـروايـة «يأسرونني» والمحتسب ١ / ٣٥٧ والأسـاس (يئس) واللسان (يسر) والبحر المحيط ٥ / ٣٩٢ وزهدم: اسم فرس لسحيم.

(٢) مجاز القرآن ١ / ٣٣٢.

(٣) قال في المسائل البصريات: وقد روي ييسرونني، أي: يقتسمونني، من يسرت الجزور.

(٤) هي لغة حي من النخع وهو رهط شريك. انظر اللسان (يأس).

هكذا رواه أبو عبدالله اليزيدي، وأنشد بيتاً آخر[١]:

أَلَمْ ييـأسِ الأقـوام أني أنـا ابْنُـهُ
وإن كنتُ عن أَرْضِ العشيـرةِ نـائِيـاً

وينبغي أن تكون أن بعدها وهو قوله: (أَنْ لَوْ يشاءُ اللهُ لَهَدَىٰ النَّاسَ جَمِيعاً) [الرعد / ٣١] مخفّفة من الثقيلة، وفيه ضمير القصة والحديث، كما أنه في قوله: (عَلِمَ أَنْ سَيكُونُ مِنْكُمْ مَرْضىٰ) [المزمل / ٢٠] (أفلا يَرَوْنَ أَنْ لا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قولاً ولا يَمْلِكُ لهم ضَرّاً ولاَ نَفْعاً) [طه / ٨٩]، على ذلك، وحَسُنَ وقوع الفعل بعدها لفَصْلِ الحرف، كما فصل في هذه المواضع الأُخر.

ولا يجوز في: ييأس، هذا الذي بمعنى العِلْم الشُذُوذُ الذي جاء في: حَسِبَ يَحْسِبُ، ويَئِسَ ييأسُ، لأن ذلك إنما جاء في يئسَ الذي هو خلاف يرجو، والشذوذ حكمه أن يُقْصَرَ على ما جاء فيه، ولا يتعدى إلى غيره، ويقوّي ذلك أنه يئِسَ يَيْأَسُ، إذا أريد به خلاف الرجاءِ مثل: عَلِمَ يعلَمُ، ويؤكد ذلك أيضاً أن خلافه على هذا المثال وهو: جهِلَ يَجهَلُ جَهْلاً، ومصدره ينبغي أن يكون يأساً مثل: جَهْلاً.

اختلفوا في إسقاط الألف وإثباتها، وفتح الحاء وكسرها من قوله: (خيرٌ حِفْظَاً) [يوسف / ٦٤].

فقرأ ابن كثير، ونافعٌ وأبو عمروٍ وابن عامرٍ وعاصمٌ في رواية أبي بكر: (خيرٌ حِفْظاً) بغيرِ أَلِفٍ.

---

(١) البيت لرياح بن عدي. انظر المحتسب ١/ ٣٥٧ والبحر المحيط ٥ / ٣٩٢.

وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصمٍ (حافظاً) بألفٍ[1] .

وجه من قال: (خَيْرٌ حفْظَاً) أنه قد ثبت قوله: (ونحْفَظُ أَخَانَا) [يوسف / ٦٥] وقوله: (وَإِنَّا له لَحَافِظُون) [يوسف / ١٢]، أنهم قد أضافوا إلى أنفسهم حفظاً، فالمعنى على الحفظ الذي نسبُوهُ إلى أنفسهم، وإن كان منهم تفريطٌ في حِفْظِهم ليوسف، كما أن قوله: (أين شركائي) [النحل/٢٧ - القصص / ٦٢] لم يثبت لله تَعَالَى شريكاً، ولكن المعنى على الشركاء الذين نسبتموهم إليَّ؛ فكذلك المعنى على الحفظ الذي نسبوه إلى أنفسهم، وإن كان منهم تفريط فإذا كان كذلك، كان معنى: (اللهُ خيرٌ حفظاً) من حفظكم الذي نسبتموه إلى أنفسكم لقولكم: (ونحفظ أخانا) (وإنّا له لحافظون) وإن كان منكم فيه تفريط، وإضافة خير إلى حفظ محالٌ، ولكن تقول: حفظ الله خيرٌ من حفظكم، لأن الله حافظ[2]، بدلالة قوله: (حافظاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللهُ) [النساء/ ٣٤].

وأما من قال: (خيرٌ حَافِظَاً) فينبغي أن يكون: (حافظاً) منتصباً على التمييز دون الحال كما كان (حفظاً) كذلك، ولا تستحيل الإضافة في قوله: (خيرٌ حافظاً) وخير الحافظين كما تستحيل في: (خيرٌ حفظاً) فإن قلت: فهل كان ثَمَّ حافظ كما ثبت أنه قد كان حفظ بما قدّمه، فالقول فيه: إنه قد ثبت أنه كان ثَمَّ حافظٌ لقوله: (وإنَّا لَهُ لحافِظونَ)، ولقوله: (يحفظونه من

---

(١) السبعة ٣٥٠.

(٢) في الأصل: «حفظاً».

أمر الله) [الرعد / ١١] فتقول: حافظُ اللهِ خيرٌ من حافظكُم، كما قلت: حفظُ الله خيرٌ من حفظكم، لأن لله سبحانه حَفَظة، كما أن له حفظاً، فحافِظُهُ خيرٌ من حافِظِكم، كما كان حفظه خيراً من حفظكم، وتقول: هو أحفظُ حافظٍ، كما تقول: هو أرحَمُ راحمٍ، لأنـه سبحانـه من الحافـظين، كمـا كـان من الراحمين، ولا يكون حافظاً في الآية منتصباً على الحال.

قال: قرأ عاصم في رواية أبي بكر: (يُوحَىٰ إليهم) [١٠٩] بفتح الحاء، وفي رواية حفصٍ: (نُوحِي إليهِمْ) بالنون وكسر الحاء في جميع القرآن إلا في قوله في عسق: (كَذٰلِكَ يُوحِي إلَيْكَ) [الشورىٰ / ٣] فإنه قرأ: (يُوْحِي) بالياء مكسورة الحاء[1].

وجه: (نُوْحِيْ) بالنون قوله: (إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إلى نُوحٍ والنبيّين من بَعْدِهِ) [النساء / ١٦٣].

ووجه: (يُوحَىٰ) قوله: (وَأُوْحِيَ إلى نُوْحٍ أَنَّهُ لَنْ يؤمِنَ مِنْ قَومِكَ) [هود / ٣٦]، وقوله: (قُلْ أُوْحِيَ إلَيَّ أَنَّه استَمَع نَفَرٌ مِنَ الجنِّ فَقَالُوا) [الجن / ١]، وأما قراءة عاصمٍ في (عسق): (كَذَلِكَ يُوحِي إلَيْكَ) فلأن الفعل مسندٌ إلى اسم الله تعالى، فارتفاع الاسم كأنه فاعل (يُوحي)، ولو قرأ: (يَوحَىٰ إلَيكَ وإلَى الذينَ من قَبْلِكَ)؛ جاز، وأسند الفعل إلى الجار والمجرور وإن لم يكن في حُسْن ما قرأ به، وكان يكون اسم الله في قوله: (اللهُ العزيز الحكيم) [الشورى / ٣]: مبتدأ، والعزيزُ الحكيم، خبره إلاّ أنّ

---

(١) السبعة ٣٥١.

العزيز الحكيم أن تجيء به صفةً جاريةً على اسم الله جلّ وعز، أحسن من أن تجعله خبراً عنه، وكذلك إذا أسندت الفعلَ إلى الاسم المفرد كان أولى من أن يسند الفعل إلى الجار والمجرور، ألا ترى أن الفعل في قوله: (قُلْ أُوحِيَ إليَّ أنَّهُ استمَعَ نَفَرٌ مِن الجِنِّ) [الجن / ١] ومن قوله: (وأوحِيَ إلى نوحٍ) [هود / ٣٦] أنه لم يُسند في واحدٍ من الموضعين إلى الجاروالمجرور، وإنما أُسنِد إلى أن في الموضعين جميعاً، فلعل عاصماً اعتبر ذلك في الموضعين، فأسند الفعل إلى الفاعل الذي هو اسم الله دون الجار والمجرور.

اختلفوا في تشديد الذّال وتخفيفها من قوله تعالى: (وَظَنُّوْا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ) [١١٠].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وابن عامر: (كُذِّبُوا) مشددة الذال.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي (كُذِبُوا) خفيف. وكلهم ضم الكاف[١].

الضمير في (ظنّوا) في قول من شدَّدَ للرُّسُل تقديره: ظن الرُّسُلُ، أي: تيقّنوا، وظَنُّوا الظن الذي هو حسبان، ومعنى: (كُذِّبُوا) تُلُقُّوا بالتكذيب، كقولهم: حيّيتُهُ، وخَطَّأتُهُ وفسَّقتُهُ، وجَدّعْتُه، وعقَّرتُهُ، وزنَّيتُهُ. أي استقبلته بحيَّاك الله، وجَدَعَكَ الله وسقاك الله[٢]، فتكذيبهم إياهم يكون بأن تلقوا بذلك كقوله: (وإنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ) [الشعراء / ١٨٦]، أو بما

---

(١) السبعة ٣٥١.

(٢) ولم يورد لها مثلاً فيما أورده من أفعال.

يدل عليه، وإن خالفه في اللفظ، ومن حجة التثقيل قوله: (فَقَدْ كُذِّبَتْ رسلٌ) [فاطر / ٤]، وقوله: (فَكَذَّبُوا رُسُلِي) [سبأ / ٤٥]، وقوله: (إنْ كلٌّ[1] إلّا كَذَّبَ الرُّسُلَ) [صٓ / ١٤].

وأما من خفّف فقال: (كُذِبُوا) فهو من كَذَبْتُكَ الحديث، أي: لم أصدُقْكَ.

وفي التنزيل (وَقَعَدَ الذينَ كَذَبوا اللهَ وَرَسُوْلَهُ) [التوبة / ٩٠]، وقياسه إذا اعتبر بالخلاف أن يتعدى إلى مفعولين، كما تعدّى صَدَق في قوله: (لَقَدْ صدَقَ اللهُ رَسُولَهُ الرُّؤيا بالْحَقِّ) [الفتح / ٢٧]، وقال الأعشى[2]:

فصدقْتُهُ وكذبتُهُ والمرءُ ينفعهُ كِذابُهْ

قال سيبويه: كَذَبَ يكذِبُ كذباً، وقالوا: كِذّاباً، فجاؤوا به على فِعَّالٍ، وقد خففه الأعشى، وقال ذو الرمة[3]:

وقد حَلَفَتْ باللهِ مَيَّةُ ما الّذي
أقولُ لَها إلا الذي أَنا كَاذِبُه

والضمير في قوله: (وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قد كُذِبُوا) للمرسل إليهم، التقدير: ظَنَّ المرسَلُ إليهم أن الرُّسُلَ قد كَذَبُوهُم فيما أخبروهم به من أنهم إن لم يؤمنوا نزل بهم العذاب، وإنما ظنّوا

---

(١) في الأصل المخطوط: إن كل نفسٍ إلا كذب..

(٢) سبق انظر ١/٣٢٩.

(٣) هذا البيت رواه ثعلب وليس في مخطوطات الديوان وهو من ثلاثة أبيات أضيفت إلى قصيدته انظر ديوان ذي الرمة ٢/٨٣٣.

ذلك لما شاهدوه من إمهال الله إياهم، وإملائـه لهم، فإن قلت: كيف يجوز أن يحمل الضمير في ظنّوا على أنه للمرسَل إليهم الرسل، والذي تقدم ذكرهم الرسل دون المرسل إليهم؟

قيل: إن ذلك لا يمتنع، لأن ذكر الرسل، يدلّ على المرسل إليهم لمقارنة أحد الاسمين للآخر، ولما في لفظ الرسل من الدلالة على المرسل إليهم، وقد قال الشاعر[1]:

أمِنْـكَ البَـرْقُ أَرْقُبُـه فهـاجَـا
فبِتُّ إخَـالُـهُ دُهْـمـاً خِـلاجَـا

أي بتُّ أخال الرعد صوتَ دُهْمٍ، فأضمر الـرعدَ ولم يجر له ذكر لدلالة البرق عليه لمقارنة لفظ كلّ واحـدٍ منهما الآخر، وفي التنزيل: ﴿سَرَابِيـلَ تقيكُمُ ٱلحَرَّ﴾ [النحـل / ٨١] واستغني عن ذكر البرد، لدلالة الحرّ عليه، وإن شئت قلت: إنّ ذكرهم قد جرى في قوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوْا في الأَرْضِ فَيَنْظُروا كَيْفَ كَانَ عَاْقِبَةُ الَّذيْنَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [يوسف / ١٠٩]، فيكون الضمير للذين من قبلهم من مكذبي الرسل وإن ذهب ذاهب إلى أن المعنى: ظنّ الرسلُ أن الذي وعد الله أممهم على لسانهم قد كُذِبوا أو كَذَبُوا فقد أتى عَظيماً لا يجوز أن ينسب مثله إلى الأنبياء، ولا إلى صالحي عباد الله، وكذلك من زعم أن ابن عباس ذهب إلى أن الرسل قد ضعفوا فظنوا أنهم قد أخلفوا، لأن الله لا يخلف الميعاد، ولا مبدّل لكلماته.

---

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي ورواية الديوان له «أو مَضَ ثم هاجا» والخلاج من الإبل: التي اختلجت أولادها عنها واحدها «خَلُوجٌ» تُخلجُ عنها إما بموت وإما بذبح، «دهماً»: سوداً. انظر شرح السكري ١/ ١٧٧.

حدثنا أحمد بن محمد قال: حدّثنا المؤمّلُ بن إسماعيل ابن عُلَيَّة عن أبي المعلى عن سعيد بن جبير في قوله: (حَتّى إِذَاْ اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا) قال: فقال ابن جبير: إن الرسل يئسُوا مِنْ قَوْمِهِم أَنْ يُؤْمِنوا، وإن قومهم ظنّوا أن الرسل قد كذَبُوا فيما قالوا لهم، فأتاهم نصرُ اللهِ[1] على ذلك.

اختلفوا في قوله تعالى: (فَنُنْجي مَنْ نَشَاْء) [١١٠] فقرأ ابن كثير ونافع، وأبو عمرو، وحمزة والكسائي: (فَنُنْجِي مَنْ نَشَاءُ) بنونين: الأولى مضمومة، والثانية ساكنة.

وروى نصر بن علي عن أبيه عن أبي عمرٍو (فَنُجِّي من نَشاءُ) يدغم. قال أحمد: هذا غلط في قوله: يدغم، ليس هذا موضعاً يُدغَم فيه، إنما أراد أنّها محذوفة النون الثانية في الكتاب وفي اللفظ بنونين، الأولى متحركة، والثانية ساكنة،[ولا يجوز إدغام المتحرك في الساكن، لأن النون الثانية ساكنة، والساكن لا يدغم فيه متحرك] و[كذلك] النون لا تدغم في الجيم، [فمن قال: يدغم فهو غلط، ولكنها حذفت من الكتاب، أعني النون الثانية لأنها ساكنة تخرج من الأنف، فحذفت من الكتاب، وهي في اللفظ مثبتة]. وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ وحفصٍ وابن عامرٍ: (فَنُجِّيَ مَنْ نَشَاءُ) مشدَّدة الجيم مفتوحة الياء بنون واحدةٍ. وروى ابن اليتيم عن أبي حفصٍ عمرو بن الصباح عن أبي عُمَر عن عاصم: (فَنُجِّيَ) بنون واحدة.

---

(١) في الأصل: فأتاهم الله نصر الله.

وروى هبيرة عن حفصٍ عن عاصمٍ بنونين، وفتح الياء، وهذا غلط من قول هبيرة[1].

من قال: (فَنُنْجِي مَنْ نَشَاْءُ) كان (نُنْجي) حكاية حالٍ. ألا ترى أن القصّة فيما مضى، وإنما حكى فِعْلَ الحال على ما كانت عليه، كما أنّ قوله: (إنَّ ربَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) [النحل / ١٢٤] حكاية للحال الكائنة ، وكما أنّ قوله: (رُبمَا يَودُّ الذيْنَ كفَرُوا) [الحجر/ ٢]، جاء[2] هذا النحو على الحكاية ، كما أنّ قوله: (هَذَاْ مِنْ شِيعَتِهِ، وَهَذَاْ مِنْ عَدُوِّهِ) [القصص/ ١٥]، إشارة إلى الحاضر، والقصة ماضيةٌ لأنه حكى الحال.

ومن حكاية الحال قوله: (وَكَلْبُهُمْ باسِطٌ ذِرَاْعَيْهِ بالوصيد) [الكهف / ١٨]، فلولا حكاية الحال لم يعمَل اسم الفاعل، لأنه إذا مضى اختصّ، وصار معهوداً، فخرجَ بذلك من شبه الفعل، ألا ترى أن الفعل لا يكون معهوداً، فكما أن اسم الفاعل إذا وصف أو حُقِّر لم يعمل عمل الفعل لزوال شَبَه الفعل عنه باختصاصه الذي يحدِثُهُ فيه التحقير والوصف كذلك إذا كان ماضياً.

فأما النون الثانية من (نُنْجِي) فهي مخفاة مع الجيم، كذلك النون مع سائر حروف الفم، لا تكون إلّا مخفاة، قال أبو عثمان: وتثبيتها معها لحن.

والنون مع الحروف ثلاث أحوال: الإدغام، والإخفاء،

---

(١) السبعة ٣٥٢ وما بين معقوفين زيادة منه.

(٢) جاء على هامش (ط) قوله: (كذا عنده).

والبيان، فإنما تدْغم إذا كانت مع مقاربها، كما يدغم سائر المقاربة فيما قاربه، والإخفاء فيها مع حروف الفم التي لا تقاربها، والبيان فيها مع حروف الحلق، فأما حذف النون الثانية من الخط فيشبه أن يكون لكراهة اجتماع المثلين فيه، ألا ترى أنهم كتبوا مثل: العُليا، والدنيا، ويحياَ، ونحو ذلك بالألف، ولولا اجتماعها مع الياء لكُتِبَتْ بالياء، كما كتبَتْ: حُبْلى ويخشى، وما لم يكن فيه ياء، من هذا النحو بالياء فكأنهم لما كرهوا اجتماع المثلين في الخط، حذفوا النون، وقوّى ذلك أنه لا يجوز فيها إلا الإخفاء، ولا يجوز فيها البيان، فأشبه بذلك الإدغام، لأن الإخفاء لا يتبيّن فيه الحرف المُخْفَى، كما أن الإدغام لا يُبيّنُ فيه الحرف المدغم بيانه في غير الإدغام، فلما وافق النون المدغمُ في هذا الوجه استجيز حذفه في الخط، ومن ذهب إلى أن النون الثانية مدغمة في الجيم، فقد غلِطَ لأنها ليست بمثلٍ للجيم، ولا مقارب له، فإذا خلا الحرف من هذين الوجهين لم يُدْغَم فيما اجتمع فيه.

ووجه قراءة عاصمٍ: (فَنُجِّيَ مَنْ نَشَاْءُ) أنه أتى به على لفظ الماضي لأن القصة ماضية. ويُقوّي قوله: أنه قد عُطِفَ عليه فعلٌ مسنَدٌ إلى المفعول وهو قوله: (وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا) [يوسف / ١١٠] ولو كان (نُنْجي) مسنداً إلى الفاعل كقول من خالفه، لكان لا نَردُّ أشبه ليكون مثل المعطوف عليه.

وما رواه هبيرة عن حفصٍ عن عاصمٍ بنونين، وفتح الياء فهو غلطٌ ـ كما قال أحمد بن موسى ـ من الراوي لأنه لا شيء ها هنا ينتصب به الياء من قوله: (فَنُنْجِي) والنون الأولى

للمضارعة، فلا يجوز أن تنتصب من غير ناصب له.

قال أحمد: وكلهم قرأ: (أإنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ) [٩٠] بالاستفهام غير ابن كثير فإنّه قرأ: (إنَّك لأنت يوسُفُ) على الخبر[1].

يدلّ على الاستفهام، قوله: (أنا يوسُفُ) [٩٠]، فإنّما أجابهم عَمّا استفهموا عنه، وزعموا أن في حرف أُبَيّ: (أَوَ أَنْتَ يَوسُفُ)؟ فهذا يقوّي الاستفهام.

قال أبو الحسن في قوله: (وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمنُّهَا عليّ) [الشعراء / ٢٢] أنه على الاستفهام، كأنه: أوَتلك نعمة؟ فيجوز أن يكون قَول ابن كثير على هذا، فتكون القراءتان على هذا متفقتين، وقلّما يحذف حرف الاستفهام.

قال: واختلفوا في الهمزة، فكان حمزة والكسائي وعاصم وابن عامر: يهمزون همزتين.

الباقون[2]**: همزة واحدة**[1].

هذا على أصولهم في الجمع بين همزتين وقد تقدم القول في ذلك.

قال قرأ ابن كثيرٍ وحده: (إِنَّهُ مَنْ يتقِي ويَصْبرُ) [٩٠] بياء في الوصل والوقف، فيما قرأت على قنبل.

---

(١) السبعة ٣٥١.
(٢) جاء على هامش الأصل (ط): بلغت.

الباقون بغير ياء في وصلٍ ولا وقف[١].

وقراءة ابن كثير (إنَّه مَنْ يتقيْ ويَصْبِر فإنّ الله) يحتمل ثلاثة أضرب: أحدهما: أن يقدِّرَ في الياء الحركة، فيحذفها منها، فتبقى الياء ساكنة للجزم كما قُدِّر ذلك في[٢]:

ألم يـأتِيـكَ والأنبـاءُ تَنْمي

وهذا لا تحمله عليه، لأنه مما يجيء في الشعر دون الكلام. والآخر: أن يجعل (من يتقي) بمنزلة: الذي يتقي، ويحمل المعطوف على المعنى، لأن (من يتقي) إذا كان مَنْ بمنزلة الذي، كان بمنزلة الجزاء الجازم بدلالة أن كلَّ واحدٍ منهما يصلح دخول الفاء في جوابه، فإذا اجتمعا في ذلك لما يتضمنانه من معنى الجزاء، جاز أيضاً أن يعطف عليه كما يعطف على الشرط المجزوم، لكونه بمنزلته فيما ذكرنا، ومثل ذلك: (فأصَّدَّقَ وَأَكُنْ) [المنافقين / ١٠] حَمَلْتَ وأكن على موضع الفاء، ومثله أيضاً قول من قال: ﴿ويَذَرْهُمْ في طُغْيانِهِمْ﴾ [الأعراف/ ١٨٦] جَزْمًا. ومثله قول الشاعر[٣]:

فـأبْـلُونـي بَـلِيّتَـكُـمْ لَـعَـلِي
أصـالـحُـكُم وأستَـدْرِجْ نَـوَيَّـا

(١) السبعة ٣٥١.

(٢) سبق انظر ١ / ٩٣ - ٣٢٥ و٢ / ٩٩.

(٣) البيت لأبي دؤاد، سبق انظر ص ١١٠ من هذا الجزء.

فحمل على موضِع الفاء المحذوفة، وما بعدها فكذلك يحمل (ويصبر) ومما يقارب ذلك قوله[١]:

فلسْنَا بالجِبَالِ وَلَا الحَدِيدا

ونحو ذلك ممّا يُحملُ على المعنى، ويجوز أن يُقدِّر الضمة في قوله: (ويَصْبِر) ويحذفَها للاستخفَافِ، كما يُحذف نحو: عَضُدٍ وسَبُعٍ، وجاز هذا في حركة الإعراب، كجوازه في حركة البناء، وزعم أبو الحسن أنه سمع: (رُسُلْنَا لَدَيْهم) [الزخرف / ٨٠] بإسكان اللام من (رُسُلنا)، فكذلك يكون في قوله: (ويَصْبرْ فإنَّ اللهَ). ومما يقوّي ذلك ويُسَوِّغ حمله عليه أنه قرأ: (ويَتَّقْهِ) [النور / ٥٢] ألا ترى أنه جعل تَقه، بمنزلة: كَتِف وعَلِمَ، فأسكن؛ فكذلك يُسكنُ على هذا: (ويَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لا يُضِيعُ).

* * *

(١) عجز بيت لعقيبة الأسدي، سبق في ٢٨٤ و ٣٦٣.



الفهرس